

سُبُلُ السَّيْلِ

تأليف

السيد الإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير

(١٠٥٩م - ١١٨٢هـ)

شرح بلوغ المرام، من جمع أدلة الأحكام

للحافظ شهاب الدين أبي الفضل

أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكنانى العسقلانى القاهرى

(٧٧٢ - ٨٥٢هـ)

وإليه

متن نخبة الفكر، في مصطلح أهل الآثار

مع تعليقات مختارة للإمام ابن حجر

الجزء الثاني

وآل

لعمياء التراث العربي

ولقبه وعلق عليه المرحوم الشيخ

محمد عبد العزيز الخولي

الأستاذ بدار العلوم بالقاهرة

الطبعة الرابعة

١٩٩٠-١٤١١ هـ

تَفَرَّاهُ امْرَأًا سَمِيعَ مَقَاتِلِي قَوَاعِمًا ، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا
• حديث شريف •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب صلاة التطوع

أى صلاة العبد التطوع ، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله : في القاموس :
صلاة التطوع : النافلة .

١ - (عن ربيعة بن مالك الأسلمي رضى الله عنه) هو من أهل الكوفة كان خادما
لرسول الله صلى الله عليه وسلم صحبه قديما ولازمه حضرا وسفرا : مات سنة ثلاث وستين
من الهجرة ، وتكنيته أبو فراس بكسر الفاء فراء آخره سين مهملة (قال : قال لى رسول الله
صلى الله عليه وسلم : سَلِّ ، فقلت أسألك مرافقتك في الجنة ، فقال : أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ
قلتُ هو ذاك ، قال : فَأَعِيتْنِي عَلَى نَفْسِكَ) أى على نيل مراد نفسك (بكثرة السجود
رواه مسلم) حمل المصنف السجود على الصلاة نفلا ، فجعل الحديث دليلا على التطوع وكأنه
صرفه عن الحقيقة كون السجود بغير صلاة غير مرغب فيه على انفراده ، والسجود وإن كان
يصدق على الفرض لكن الإتيان بالفرائض لا بد منه لكل مسلم ، وإنما أرشده صلى الله عليه
وسلم إلى شيء يختص به ينال به ماطلبه . وفيه دلالة على كمال الإيمان المذكور وسهو همة
إلى أشرف المطالب وأعلى المراتب وعزف نفسه عن الدنيا وشهواتها : ودلالة على أن الصلاة
أفضل الأعمال في حق من كان مثله ، فانه لم يرشده صلى الله عليه وسلم إلى نيل ماطلبه
إلا بكثرة الصلاة مع أن مطلوبه أشرف المطالب .

٢ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : حفظت من النبي صلى الله عليه وسلم
عشر ركعات) هذا إجمال فصله بقوله (ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين
بعد المغرب في بيته) تقيدها يدل على أن ما عداها كان يفعلها في المسجد ، وكذلك قوله
(وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل الصبح) لم يقيدهما مع أنه كان يصليهما صلى
الله عليه وسلم في بيته ، وكأنه ترك التقييد لشهرة ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم (متفق
عليه . وفي رواية لهما : وركعتين بعد الجمعة في بيته) فيكون قوله عشر ركعات نظرا إلى
التكرار كل يوم (ولمسلم) أى من حديث ابن عمر (كان إذا طلع الفجر لا يصلى إلا ركعتين
خفيفتين) هما الملعودتان في العشر ، وإنما أفاد لفظ مسلم خفيفتهما وأنه لا يصلى بعد طلوعه

سواءهما، وتخفيفهما مذهب مالك والشافعي وغيرهما . وقد جاء في حديث عائشة « حتى أقول اقرأ بأم الكتاب ؟ » يأتي قريبا . والحديث دليل على أن هذه النوافل للصلاة، وقد قيل في حكمة شرعيتها أن ذلك ليكون ما بعد الفريضة جبرا لما فرط فيها من آدابها وما قبلها لذلك وليلدخل في الفريضة وقد انشرح صدره للإتيان بها وأقبل قلبه على فعلها . قلت : قد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث تميم الداري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته فإن كان آتيا كتب له ثامة ، وإن لم يكن آتيا قال الله للملائكة : انظروا هل نجعلون لعبدي من تطوع فتكملون بها فريضته ، ثم الزكاة كذلك ، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك » انتهى . وهو دليل لما قيل من حكمة شرعيتها وقوله في حديث مسلم « أنه لا يصلى بعد طلوع الفجر إلا ركعتيه » قد استدلل به من يرى كراهة النقل بعد طلوع الفجر ، وقد قدمنا ذلك .

٣ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الغداة . رواه البخارى) لا ينافي حديث ابن عمر في قوله ركعتين قبل الظهر لأن هذه زيادة علمتها عائشة ولم يعلمها ابن عمر . ثم يحتمل أن الركعتين اللتين ذكرهما من الأربع وأنه صلى الله عليه وسلم كان يصليهما مثنى ، وأن ابن عمر شاهد اثنتين فقط ، ويحتمل أنهما من غيرها ، وأنه صلى الله عليه وسلم كان يصليها أربعاً متصلة ، ويؤيد هذا حديث أبي أيوب عند أبي داود والترمذى في الشمائل وابن ماجه وابن خزيمة بلفظ « أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم فتفتح هن أبواب السماء » وحديث أنس « أربع قبل الظهر كعملهن بعد العشاء وأربع بعد العشاء كعملهن من ليلة القدر » أخرجه الطبرانى في الأوسط ، وعلى هذا فيكون قبل الظهر ست ركعات ، ويحتمل أنه كان يصلى الأربع تارة ويقتصر عليها وعنها أخبرت عائشة ، وتارة يصلى ركعتين وعنها أخبر ابن عمر .

٤ - (وعنها رضى الله عنها) أى عن عائشة (قالت : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهدا منى على ركعتي الفجر . متفق عليه) تعاهدا : أى محافضة ، وقد ثبت أنه كان لا يتركهما حضرا ولا سفرا ، وقد حكى وجوبهما عن الحسن البصرى (ولمسلم) أى عن عائشة مرفوعا (رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) أى أجرهما خير من الدنيا ، وكأنه أريد بالدنيا الأرض وما فيها أثاثها ومتاعها ، وفيه دليل على الترغيب في فعلهما وأنهما ليستا بواجبتين إذ لم يذكر العقاب في تركهما بل الثواب في فعلهما .

٥ - (وعن أم حبيبة أم المؤمنين) تقدم ذكر اسمها وترجمتها (قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ صَلَّى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ كَانَ الْمُرَادُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَا فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ وَلَيْلَةٍ مِنَ اللَّيَالِي (بُنِيَ لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ) وَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ (رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَفِي رِوَايَةٍ) أَيْ لِمُسْلِمٍ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ (تَطَوُّعًا) تَمِيزُ لِثَلَاثَتَيْ عَشْرَةَ زِيَادَةً فِي الْبَيَانِ ، وَإِلَّا فَانْهَ مَعْلُومٌ (وَالتِّرْمِذِيُّ) أَيْ عَنْ

أم حبيبة (نحوه) أى نحو حديث مسلم (وزاد) تفصيل ما أجملته رواية مسلم (أربعاً قبل الظهر) هى التى ذكرتها عائشة فى حديثها السابق (وركتين بعدها) هى التى فى حديث ابن عمر (وركتين بعد المغرب) هى التى قيدها حديث ابن عمر بنى بيته (وركتين بعد العشاء) هى التى قيدها أيضاً بنى بيته (وركتين قبل صلاة التجر) هما اللتان اتفق عليهما ابن عمر وعائشة فى حديثيهما السابقين (وللخمس عنها) أى عن أم حبيبة (من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها) يحتمل أنها غير الركعتين المذكورتين سابقاً، ويحتمل أن المراد أربع فيها الركعتان اللتان مر ذكرهما (حرمة الله تعالى على النار) أى منعه عن دخولها كما يمنع الشيء المحرم من حرم عليه.

٦ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: رَحِمَ اللهُ امراً صلى أربعاً قبل العصر) هذه الأربع لم تذكر فيها سلف من النوافل، فإذا ضمت إلى حديث أم حبيبة الذى عند الترمذى كانت النوافل قبل الفرائض وبعدها ست عشرة ركعة (رواه أحمد وأبو داود والترمذى وحسنه وابن خزيمة وصححه) وأما صلاة ركعتين قبل العصر فقط فيشملاها حديث «بين كل أذانين صلاة».

٧ - (وعن عبد الله بن مغفل المزنى قال) بضم الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء مفتوحة. هو أبو سعيد فى الأشهر عبد الله بن مغفل بن غم كان من أصحاب الشجرة، سكن المدينة المنورة ثم تحول إلى البصرة وابتنى بها داراً، وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى البصرة يفتقرون الناس، ومات عبد الله بها سنة ستين وقيل قبلها بسنة (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلوا قبل المغرب، ثم قال فى الثالثة: لمن شاء كراهية) أى لكراهية (أن يتخذها الناس سنة) أى طريقة مألوفة لا يتخافون عنها فقد يؤدى إلى فوات أول الوقت (رواه البخارى) وهو دليل على أنها تندب الصلاة قبل صلاة المغرب إذ هو المراد من قوله «قبل المغرب» لأن المراد قبل الوقت لما علم أنه منهى عن الصلاة فيه (وفى رواية لابن حبان) أى من حديث عبد الله المذكور (أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين) فثبت شرعتهما بالقول والفعل.

٨ - (ولمسلم عن ابن عباس قال: كنا نصلى ركعتين بعد غروب الشمس، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرانا فلم يأمرنا ولم ينهنا) فتكون ثابتة بالتقرير أيضاً، فثبت هاتان الركعتان بأقسام السنة الثلاثة، ولعل أنسا لم يبلغه حديث عبد الله الذى فيه الأمر بهما، وبهذه تكون النوافل عشرين ركعة تضاف إلى الفرائض وهى سبع عشرة ركعة، فيتم لمن حافظ هل هذه النوافل فى اليوم واللييلة سبع وثلاثون ركعة وثلاث ركعات الوتر تكون أربعين ركعة فى اليوم واللييلة. وقال ابن القيم: ثبت أنه كان صلى الله عليه وسلم يحافظ فى اليوم واللييلة على أربعين ركعة سبع عشرة الفرائض واثنى عشرة التى روت أم حبيبة وإحدى عشرة صلاة الليل فكانت أربعين ركعة انتهى. ولا يخفى أنه بلغ عدد ما ذكر هنا من النوافل سب

الوتر الثنتين وعشرين إن جعلنا الأربع قبل الظهر وبعده داخلة تحتها الاثنتان الثتان في حديث ابن عمر ، ويزاد ما في حديث أم حبيبة التي بعد العشاء ، فالجميع أربع وعشرون ركعة من دون الوتر والفرائض .

٩ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يخفف الركعتين الثنتين قبل صلاة الصبح) أى نافلة الفجر (حتى إنى أقول أقرأ بأمر الكتاب ؟) يعنى أم لا تخفيفه قيامهما (متفق عليه) وإلى تخفيفهما ذهب الجمهور ، ويأتى تعيين قدر ما يقرأ فيها ، وذهبت الحنفية إلى تطويلهما ، ونقل عن النخعي وأورد فيه البيهقي حديثا مرسلًا عن سعيد ابن جبير ، وفيه راو لم يسم ، وما ثبت في الصحيح لا يعارضه مثل ذلك .

١٠ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون) أى في الأولى بعد الفاتحة (وقل هو الله أحد) أى في الثانية بعد الفاتحة (رواه مسلم) وفي رواية لمسلم أى عن أبي هريرة «قرأ الآيتين : أى في ركعتي الفجر - قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا - إلى آخر الآية في البقرة عوضا عن - قل يا أيها الكافرون - وقل يا أهل الكتاب تعالوا - الآية في آل عمران عوضا عن - قل هو الله أحد -» وفيه دليل على جواز الاختصار على آية من وسط السورة .

١١ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن . رواه البخارى) العلماء في هذه الضجعة بين مفرد ومفرد ومتوسط ، فأفرد جماعة من أهل الظاهر منهم ابن حزم ومن تابعه فقالوا بوجوبها وأبطلوا صلاة الفجر بتركها ، وذلك لفعله المذكور في هذا الحديث ، ولحديث الأمر بها في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم «إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن» قال الترمذى : حديث حسن صحيح غريب . وقال ابن تيمية : ليس بصحيح لأنه تفرد به عبد الرحمن بن زياد وفي حفظه مقال . قال المصنف : والحق أنه تقوم به الحجة إلا أنه صرف الأمر عن الوجوب ما ورد من عدم مداومته صلى الله عليه وسلم على فعلها . وفرد جماعة فقالوا بكراهتها ، واحتجوا بأن ابن عمر كان لا يفعل ذلك ويقول «كنى بالتسليم» أخرجه عبد الرزاق وبأنه كان يحصب من يفعلها ، وقال ابن مسعود «ما بال الرجل إذا صلى الركعتين تمعك كما يتمعك الحمار» وتوسط فيها طائفة منهم مالك وغيره فلم يروا بها بأسا لمن فعلها راحة وكروها لمن فعلها استئناس . ومنهم من قال باستحبائها على الإطلاق سواء فعلها استراحة أم لا ؟ : قيل وقد شرعت لمن يتهدد من الليل لما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة كانت تقول «إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضطجع لسة لكنه كان يدأب ليله فيضطجع ليسترخ منه» وفيه راو لم يسم . وقال النووي : المختار أنها سنة لظاهر حديث أبي هريرة : قلت : وهو الأقرب ، وحديث عائشة لو صح فغايبته أنه لإخبار عن فهمها ، وعدم استمراره صلى الله عليه وسلم عليها دليل سنيها ، ثم إنه يسن على الشئ الأيمن . قال ابن حزم : فإن تعذر على الأيمن فانه يؤم ولا يضطجع على الأيسر .

١٢ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه) تقدم الكلام وأنه كان صلى الله عليه وسلم يفعلها ، وهذه رواية فى الأمر بها . وتقدم أنه صرفه عن الإيجاب ما عرفت ، وعرفت كلام الناس فيه .

١٣ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة تنوير له ما قد صلى . متفق عليه) الحديث دليل على مشروعية نافلة الليل مثنى مثنى فيسلم على كل ركعتين ، وإليه ذهب جماهير العلماء . وقال مالك : لا تجوز الزيادة على اثنتين لأن مفهوم الحديث الحصر لأنه فى قوة : ماصلاة الليل إلا مثنى مثنى ، لأن تعريف المبتدأ قد يفيد ذلك على الأغلب . وأجاب الجمهور بأن الحديث وقع جواباً لمن سأل عن صلاة الليل فلا دلالة فيه على الحصر ، وبأنه لو سلم فقد عارضه فعله صلى الله عليه وسلم وهو ثبوت إتيائه بخمس كما فى حديث عائشة عند الشيخين ، والفعل قرينة على عدم إرادة الحصر ، وقوله : فإذا خشي أحدكم الصبح أوتر بركعة ، دليل على أنه لا يوتر بركعة واحدة إلا لخشية طلوع الفجر وإلا أوتر بخمس أو سبع أو نحوها لا بثلاث للنهى عن الثلاث ، فانه أخرج الدارقطى والحاكم وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً (أوتروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو إحدى عشرة) زاد الحاكم « ولا توتروا بثلاث ، لاتشبهوا بصلاة المغرب » قال المصنف : ورجاله كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقفه ، إلا أنه قد عارضه حديث أبي أيوب « من أحب أن يوتر بثلاث فليفل » أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه وغيرهم . وقد جمع بينهما بأن النهى عن الثلاث إذا كان يقعد للشهد الأوسط لأنه يشبه المغرب . وأما إذا لم يقعد إلا فى آخرها فلا يشبه المغرب ، وهو جمع حسن قد أبده حديث عائشة عند أحمد والنسائى والبيهقى والحاكم « كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يجلس إلا فى آخرتين » ولفظ أحمد « كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما » ولفظ الحاكم « لا يقعد » ، هذا . وأما مفهوم أنه لا يوتر بواحدة إلا لخشية طلوع الفجر فانه يعارضه حديث أبي أيوب هذا فان فيه « ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفل » وهو أقوى من مفهوم حديث الكتاب . وفى حديث أبي أيوب دليل على صحة الإحرام بركعة واحدة وسأأتى قريباً (وللخمس) أى من حديث أبي هريرة (وصححه ابن حبان بلفظ : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى . وقال النسائى : هذا خطأ) أخرجه المذكورون من حديث علي بن عبد الله البارقي الأزدي عن ابن عمر بهذا ، وأصله فى الصحيحين بلون ذكر النهار . وقال ابن عبد البر : لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي وأنكروه عليه ، وكان ابن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتاج به ويقول إن نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة رَوَوْه عن ابن عمر بلون ذكر النهار . وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال : صلاة النهار أربع لا يفصل بينهما ، قيل له فان أحمد بن حنبل يقول : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى . قال بأى حديث؟ قيل بحديث

الأزدى ، قال ومن الأزدى ؟ حتى أقبل منه ؟ قال النسائي : هذا الحديث عندى خطأ ، وكذا قال الحاكم فى علوم الحديث . وقال الدارقطنى فى العلل : ذكر النهار فيه وهم . وقال الخطابى : روى هذا الحديث طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر فلم يذكر فيه أحد النهار إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل . وقال البيهقى : هذا حديث صحيح . وقال والبارقى احتج به مسلم ، والزيادة من الثقة مقبولة . انتهى كلام المصنف فى التلخيص . فانظر إلى كلام الأئمة فى هذه الزيادة فقد اختلفوا فيها اختلافا شديدا ولعل الأمرين جائزان . وقال أبو حنيفة بخير فى النهار بين أن يصلى ركعتين ركعتين أو أربعاً أربعاً ولا يزيد على ذلك . وقد أخرج البخارى ثمانية أحاديث فى « صلاة النهار ركعتين » .

١٤ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفضل الصلاة بعد الفريضة) فإنها أفضل الصلاة (صلاة الليل . أخرجه مسلم) يحتمل أنه يريد بالليل جوفه لحديث أبي هريرة عند الجماعة إلا البخارى قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ قال : الصلاة فى جوف الليل » وفى حديث عمرو ابن عبسة عند الترمذى وصححه « أقرب ما يكون الرب من العبد فى جوف الليل الآخر ، فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله فى تلك الساعة فكن » وفى حديثه أيضا عند أبى داود « قلت يا رسول الله أى الليل أسمع ؟ قال جوف الليل الآخر ، فصل ما شئت فإن الصلاة فيه مكتوبة مشهودة » والمراد من جوفه الآخر هو الثلث الآخر كما وردت به الأحاديث .

١٥ - (وعن أبى أيوب الأنصارى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الوتر حق على كل مسلم) هودليل لمن قال بوجوب الوتر (من أحب أن يؤتر يحتمس فليفعل ، ومن أحب أن يؤتر بثلاث فليفعل) قد قدمنا الجمع بينه وبين ما عارضه (ومن أحب أن يؤتر بواحدة) من دون أن يضيف إليها غيرها كما هو الظاهر (فليفعل) . رواه الأربعة إلا الترمذى وصححه ابن حبان ورجح النسائي وقفه) وكذا صح أبو حاتم والذهلى والدارقطنى فى العلل والبيهقى وغير واحد وقفه . قال المصنف : وهو الصواب . قلت : وله حكم الرفع إذ لا مسرح للاجتهاد فيه : أى فى المقادير . والحديث دليل على إيجاب الوتر ، ويدل له أيضا حديث أبى هريرة عند أحمد « من لم يؤتر فليس منا » وإلى وجوبه ذهب الحنفية . وذهب الجمهور إلى أنه ليس بواجب مستدلين بحديث على رضى الله عنه « الوتر ليس بحتم كهيئة المكتوبة ، ولكنه سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم » وبآتى ، ولفظه عند ابن ماجه « إن الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر وقال : يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر » وذكر المجد ابن تيمية أن ابن المنذر روى حديث أبى أيوب بلفظ « الوتر حق وليس بواجب » وبحديث « ثلاث هن على فرائض ولكم تطوع » وعدّ منها الوتر ، وإن كان ضعيفا فله اعتبارات بتأييدها ، على أن حديث أبى أيوب الذى استدل به على الإيجاب أنه

الأصح وقفه عليه ، وإن سبق أن له حكم المرفوع فهو لا يقاوم الأدلة الدالة على عدم الإيجاب والإيجاب قد يطلق على المسنون تأكيدا كما سلف في غسل الجمعة ، وقوله بخمس وثلاث أي ولا يقعد إلا في آخرها ، وبأني حديث عائشة في الخمس ، وقوله « بواحدة » ظاهره مقتصر علىها ، وقد روى فعل ذلك عن جماعة من الصحابة . فأخرج محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد « أن عمر قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها » وروى البخاري « أن معاوية أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه » .

١٦ - (وعن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : ليس الوتر بحتم كهينة المكتوبة ولكن سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه الترمذي والنسائي وحسنه والحاكم وصححه) تقدم أنه من أدلة الجمهور على عدم الوجوب . وفي حديث عليّ هذا عاصم ابن ضمرة تكلم فيه غير واحد ، وذكره القاضي الخيمي في حواشيه على بلوغ المرام ، ولم أجده في التلخيص بل ذكر هنا أنه صححه الحاكم ولم يتعقبه لما أدرى من أين نقل القاضي ، ثم رأيت في التقريب ما لفظه : عاصم بن ضمرة المسلولي الكوفي صدوق من السادة . مات سنة أربع وسبعين .

١٧ - (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في شهر رمضان ثم انتظروه لمن القابلة فلم يخرج وقال : لَأَنِّي خَشِيتُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْكُمْ الْوِتْرُ . رواه ابن حبان) أبعد المصنف النجعة . والحديث في البخاري إلا أنه بلفظ « أن تفرض عليكم صلاة الليل » وأخرجه أبو داود من حديث عائشة ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في المسجد فصلى بصلاته ناس ، ثم صلى من القابلة فكثر الناس ، ثم اجتمعوا في الليلة الثالثة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما أصبح قال : قد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني قد خشيت أن تفرض عليكم » . هذا ، والحديث في البخاري بقريب من هذا .

واعلم أنه قد أشكل التعليل لعدم الخروج بخشية الفرضية عليهم مع ثبوت حديث « هي خمس ومن خسون - لا يبدل القول لدى - » فإذا أمّن التبديل كيف يقع الخوف من الزيادة ؟ وقد نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة وزيفها . وأجاب بثلاثة أجوبة قال إنه فتح الباري عليه بها وذكرها واستجود منها : أن خوفه صلى الله عليه وآله وسلم كان من افتراض قيام الليل : يعني جعل التهجد في المسجد جماعة شرطا في صحة التنفل بالليل . قال ويومئ إليه قوله في حديث زيد بن ثابت « حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قمت به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم » فمنعهم من التجمع في المسجد إشفاقا عليهم من اشتراطه انتهى . قلت : ولا يخفى أنه لا يطاق قوله « أن تفرض عليكم صلاة الليل » كما في البخاري فإنه ظاهر أنه خشية فرضها مطلقا وكان ذلك في رمضان فدل على أنه صلى بهم ليلتين . وحديث الكتاب أنه صلى بهم ليلة واحدة ، وفي رواية أحمد « أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم ثلاث ليل

وغص المسجد بأهله في الليلة العاشرة ، وفي قوله « خشيت أن يكتب عليكم الوتر » دلالة على أن الوتر غير واجب .

واعلم أن من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان استدلل بهذا الحديث على ذلك وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه ولا كنيته فانهم يصلونها جماعة عشرين يترؤفون بين كل ركعتين . فأما الجماعة فإن عمر أول من جمعهم على إمام معين وقال « إنها بدعة » كما أخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه غيره من حديث أبي هريرة « أنه صلى الله عليه وسلم كان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول : من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه . قال : وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك ، وفي خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر ، زاد في رواية عند البيهقي : قال عروة : فأخبرني عبد الرحمن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلة فطاف في رمضان في المسجد وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الراهط ، فقال عمر : والله لأظن لو جمعناهم على قارئ واحد ، فأمر أبي بن كعب أن يقوم بهم في رمضان ، فخرج عمر والناس يصلون بصلاته ، فقال عمر : نعم البدعة هذه . وساق البيهقي في السنن عدة روايات في هذا المعنى .

واعلم أنه يتعين حل قوله بدعة على جمعه لهم على معين وإلزامهم بذلك لأنه أراد أن الجماعة بدعة ، فانه صلى الله عليه وسلم قد جمع بهم كما عرفت . إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة ، وأما قوله « نعم البدعة » فليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة . وأما الكنية وهي جعلها عشرين ركعة فليس فيه حديث مرفوع إلا مارواه عبد بن حميد والطبراني من طريق أبي شعبة لإبراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر » قال في سبل الرشاد : أبو شعبة ضعفه أحمد وابن معين والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وكذبه شعبة . وقال ابن معين : ليس بثقة ، وعد هذا الحديث من منكراته . وقال الأذرعى في المتوسط : وأما ما نقل أنه صلى الله عليه وسلم صلى في الليلتين اللتين خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر . وقال الزركشي في الخادم : دعوى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة لم تصح ، بل للثابت في الصحيح الصلاة من غير ذكر بالعدد ، ولما في رواية جابر « أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثمان ركعات والوتر ثم تنظروه في القابلة فلم يخرج إليهم » رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما انتهى . وأخرج البيهقي رواية ابن عباس من طريق أبي شعبة ، ثم قال إنه ضعيف . وساق روايات « أن عمر أمر أبا و تميا الداري يقومان بالناس بعشرين ركعة » وفي رواية « أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة » وفي رواية « بثلاث وعشرين ركعة » وفي رواية « أن علياً رضي الله عنه كان يومهم بعشرين ركعة ويوتر بثلاث » قال وفيه قوة . إذا عرفت هذا عامت أنه ليس في العشرين رواية مرفوعة ، بل يأتي حديث عائشة المتفق عليه قريباً « أنه صلى الله عليه وآله وسلم ما كان

يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ، فعرفت من هذا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي اتفق عليه الأكثر بدعة . نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف ، والجماعة في نافلته لا تنكر ، وقد ائتم ابن عباس رضي الله عنه وغيره به صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكمية سنة ، والحافظه عليها هو الذي نقول إنه بدعة . وهذا عمر رضي الله عنه خرج أولا والناس أوزاع متفرقون ، منهم من يصلي منفردا ، ومنهم من يصلي جماعة على ما كانوا في عصره صلى الله عليه وسلم ، وخير الأمور ما كان على عهده . وأما تسميتها بالتراويح فكأن وجهه ما أخرجه البيهقي من حديث عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي أربع ركعات في الليل ثم يترشح فأطال حتى رحمته ، الحديث . قال البيهقي : تفرد به المغيرة بن دياب وليس بالقوي ، فإن ثبت فهو أصل في ترويح الإمام في صلاة التراويح انتهى . وأما حديث « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه والحاكم وقال على شرط الشيخين ، ومثله حديث « اقتدوا باللذين من بعدى أبي بكر وعمر » أخرجه الترمذي وقال حسن ، وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان ، وله طرق فيها مقال إلا أنه يقوى بعضها بعضا ، فانه ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين إلا طريقهم الموافقة لطريقته صلى الله عليه وسلم من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها ، فان الحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص الشيخين ، ومعلوم من قواعد الشريعة أن ليس لخليفة راشد أن يشرع طريقة غير ما كان عليها النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر رضي الله عنه نفسه الخليفة الراشد سمي مارآه من تجميع صلاته ليالي رمضان بدعة ولم يقل إنها سنة ، فتأمل . على أن الصحابة رضي الله عنهم خالفوا الشيخين في مواضع ومسائل ، فدل أنهم لم يحملوا الحديث على أن ما قالوه وفعلوه حجة وقد حقق البرماني الكلام في شرح أنفيته في أصول الفقه مع أنه قال : إنما الحديث الأول يدل أنه إذا اتفق الخلفاء الأربعة على قول كان حجة لا إذا انفرد واحد منهم ، والتحقيق أن الاقتداء ليس هو التقليد بل هو غيره كما حققناه في شرح نظم الكافل ٧ في بحث الإجماع .

١٨ - (وعن خارجة) بالخاء المعجمة فراء بعد الألف فجيم . هو (ابن حذافة) بضم المهملة فذال بعدها معجمة ففاء بعد الألف ، وهو قرشي عدوي كان يعدل بألف فارس . روى أن عمرو بن العاص استمد من عمر بثلاثة آلاف فارس فأمده بثلاثة ، وهم خارجة ابن حذافة والزبير بن العوام والمقداد بن الأسود . ولي خارجة القضاء بمصر لعمر بن العاص ، وقبل كان على شرطه وعداده في أهل مصر ، قتله الخارجي ظنا منه أنه عمرو بن العاص حين تعاقدت الحوارج على قتل ثلاثة على عليه السلام ومعاوية وعمرو بن العاص رضي الله عنهم . فم أمر الله في أمير المؤمنين على عليه السلام دون الآخرين وإلى الغلط بخارجة أشار من قال : فليتها إذ فدت عمرا بخارجة فدت عليا بمن شاءت من البشر . وكان قتل خارجة سنة أربعين (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله أمدهم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم . قلنا وما هي يا رسول الله ؟ قال :

الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر . رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الحاكم)
قلت : قال الترمذي عقب إخرجه له : حديث خارجة بن حذافة حديث غريب لا نعرفه
إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب ، وقد وهم بعض المحدثين في هذا الحديث ثم ساق الوهم فيه
فكان يحسن من المصنف التنبيه على ما قاله الترمذي . هذا ، وفي الحديث ما يفيد عدم وجوب
الوتر لقوله « أمدكم » فإن الإمداد هو الزيادة بما يقوى المزيد عليه . يقال مد الجيش وأمدته
إذا زاده وألحق به ما يقويه ويكثره ، ومد الدواء وأمداه زادها ما يصلحها ، ومددت السراج
والأرض إذا أصلحتهما بالزيت والسماد .

فائدة في حكمة شرعية التواقل : أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث تميم
الداري مرفوعا « أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته ، فإن كان أتمها كتبت له تامة
وإن لم يكن أتمها قال الله تعالى لللائكته : انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فتكملون بها
فريضته ثم الزكاة كذلك ، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك » وأخرجه الحاكم في الكافي
من حديث ابن عمر مرفوعا « أول ما افترض الله على أمتي الصلوات الخمس ، وأول ما يرفع
من أعمالهم الصلوات الخمس ، وأول ما يستلون عنه الصلوات الخمس ، فمن كان ضيع شيئا
منها يقول الله تبارك وتعالى : انظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صلوات تتمون بها ما نقص
من الفريضة ، وانظروا صيام عبدي شهر رمضان ، فإن كان ضيع شيئا منه فانظروا هل
تجدون لعبدي نافلة من صيام تتمون بها ما نقص من الصيام ، وانظروا في زكاة عبدي فإن
كان ضيع شيئا منها فانظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صدقة تتمون بها ما نقص من الزكاة ،
فيؤخذ ذلك على فرائض الله وذلك برحمة الله وعده ، فإن وجد له فضل وضع في ميزانه ، وقيل
له ادخل الجنة مسرورا ، وإن لم يوجد له شيء من ذلك أمرت الزبانية فأخذت بيديه ورجليه
ثم قذف في النار ، وهو كالشرح والتفصيل للحديث تميم الداري (وروى أحمد عن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده نحوه) أى نحو حديث خارجة فشرحه شرحه .

١٩ - (وعن عبد الله بن بريدة) بضم الموحدة بعدها راء مهملة مفتوحة ثم مشاة
تحتية ساكنة فдал مهملة مفتوحة هو ابن الحصبب بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة
والمثناة التحتية والباء الموحدة ، الأسلمي ، وعبد الله من ثقات التابعين سمع أباه وسمرة
ابن جندب وآخرين ، وتولى قضاء مرو ومات بها (عن أبيه) بريدة بن الحصبب تقدم
ذكره (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الوتر حق) أى لازم ، فهو من أدلة
الإيجاب (فمن لم يوتر فليس منا ، أخرجه أبو داود بسند لين) لأن فيه عبد الله بن عبد الله
العتكي ، ضعفه البخاري والنسائي . وقال أبو حاتم : صالح الحديث (وصححه الحاكم) وقال
ابن معين : إنه موقوف (وله شاهد ضعيف عن أبي هريرة عند أحمد) رواه بلفظ « من لم يوتر
فليس منا » وفيه الخليل بن مرة منكر الحديث وإسناده منقطع كما قاله أحمد ، ومعنى ليس
منا : ليس على سنتنا وطريقتنا . والحديث محمول على تأكيد السنية للوتر جمعا بينه وبين
الأحاديث الدالة على عدم الوجوب .

٢٠ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيده في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) ثم فصاتها بقولها (يصلى أربعا) يحتمل أنها متصلات وهو الظاهر ، ويحتمل أنها منفصلات وهو بعيد ، إلا أنه يوافق حديث صلاة الليل مثنى مثنى ، (فلا تسأل عن حسنهن وطولهن) نبت عن سؤال ذلك ، إما أنه لا يقدر المخاطب على مثله فأتى حاجة له في السؤال ، أو لأنه قد علم حسنهن وطولهن لشهرته فلا يسأل عنه ، أو لأنها لا تقدر تصف ذلك (ثم يصلى أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن) ثم يصلى ثلاثا ، قالت فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر ؟ كأنه كان ينام بعد الأربع ثم يقوم فيصل الثلاث وكأنه كان قد تقرر عند عائشة أن النوم ناقض للوضوء ، فسألته فأجابها بقوله (قال : يا عائشة إن عيسى تنامان ولا ينام قلنبي) دل على أن الناقض نوم القلب ، وهو حاصل مع كل من نام مستغرقا ، فيكون من الخصائص أن النوم لا ينقض وضوءه صلى الله عليه وسلم ، وقد صرح المصنف بذلك في التلخيص ، واستدل بهذا الحديث وبحديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم نام حتى تفتح » ثم قام فصلى ولم يتوضأ ، وفي البخارى « إن الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم » (متفق عليه) .

اعلم أنه قد اختلفت الروايات عن عائشة في كيفية صلاته صلى الله عليه وسلم في الليل وعددها ، فقد روى عنها سبع وتسع وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر ، ومنها هذه الرواية التي أفادها قوله (وفي رواية لهما) أى الشيخين (عنها) أى عن عائشة (كان يصلى من الليل عشر ركعات) وظاهره أنها موصولة لاقعود فيها (ويوتر بسجدة) أى ركعة (ويركع ركعتي الفجر) أى بعد طلوعه (فتلك) أى الصلاة في الليل مع تغليب ركعتي الفجر أو فتلك الصلاة جميعا (ثلاث عشرة ركعة) وفي رواية « أنه كان يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى إذا سمع النداء ركعتين خفيفتين فكانت خمس عشرة ركعة » ولما اختلفت ألفاظ حديث عائشة زعم البعض أنه حديث مضطرب وليس كذلك بل الروايات محمولة على أوقات متعددة وأوقات مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز وأن الكل جائز ، وهذا لا يناسبه قولها ولا في غيره ، والأحسن أن يقال : إنها أخبرت عن الأغلب من فعله صلى الله عليه وسلم فلا ينفيه ما خالفه لأنه إخبار عن النادر .

٢١ - (وعنها) أى عائشة (قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة) لم تفصلها وتبين على كم كان يسلم كما ثبت ذلك في الحديث السابق ، إنما بينت هذا في الوتر بقولها (يوتر من ذلك) أى العدد المذكور (بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها) كأن هذا أحد أنواع إتيائه صلى الله عليه وسلم كما أن الإيتار بثلاث أحدها كما أفاده حديثها السابق .

٢٢ - (وعنها) أى عائشة (قالت : من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى من أوله وأوسطه وآخره (وانتهى وتره إلى السحر . متفق عليهما) أى على الحديثين ، وهذا الحديث بيان لوقت الوتر وأنه الليل كله من بعد صلاة العشاء ، وقد أفاد ذلك حديث

خارجة حيث قال « الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر » وقد ذكرنا أنواع الوتر التي وردت في حاشية ضوء النهار .

٢٣ - (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ . متفق عليه) قوله مثل فلان . قال المصنف في فتح الباري : لم أقف على تسميته في شيء من الطرق وكان إبهام هذا القصد للسر عليه . قال ابن العربي : هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب ، إذ لو كان واجبا لم يكن لتاركه بهذا القدر بل كان ينمى أبلغ ذم . وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من خير من غير تفريط . ويستنبط منه كراهة قطع العبادة .

٢٤ - (وعن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أوترُوا يا أَهْلَ الْقُرْآنِ فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرَ) في النهاية : أى واحد في ذاته لا يقبل الانقسام ولا التجزئة ، واحد في صفاته لأشبهه له ولا مثل ، واحد في أفعاله لأشريك له ولا معين (يُحِبُّ الْوِتْرَ) يثيب عليه ويقبله من عامله (رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة) المراد بأهل القرآن المؤمنون لأنهم الذين صدقوا القرآن وخاصة من يتولى حفظه ويقوم بتلاوته ومراعاة حدوده وأحكامه . والتعليل بأنه تعالى وتر ، فيه كما قال القاضي عياض : أن كل ما ناسب الشيء أدنى مناسبة كان أحب إليه ، وقد عرفت أن الأمر للندب للأدلة التي سلفت الدالة على عدم وجوب الوتر .

٢٥ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا . متفق عليه) في فتح الباري أنه اختلف السلف في موضعين : أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر من جلوس . والثاني من أوتر ثم أراد أن يتنفل من الليل هل يكتب بوتره الأول ويتنفل ما شاء أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ؟ ثم إذا فعل هذا هل يحتاج إلى وتر آخر أولا ؟ . أما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل ركعتين بعد الوتر وهو جالس . وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعل الأمر في قوله « اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا » مختصا بمن أوتر آخر الليل . وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر ، وحمله النووي على أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان جواز النفل بعد الوتر وجواز التنفل جالسا . وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعاً ما أراد ولا ينقض وتره الأول عملاً بالحديث وهو : (وعن طلق بن علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

لا وتران في ليلة . رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان) فدل على أنه لا يوتر بل يصلي شفعاً ما شاء ، وهذا نظر إلى ظاهر فعله وإلا فإنه لما شفع وتره الأول لم يبق إلا وترا واحداً هو ما يفعله آخره . وقد روى عن ابن عمر أنه قال : لما سئل عن ذلك « إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فأشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر » .

٢٧ - (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر) أى يقرأ في صلاة الوتر (بسبح اسم ربك الأعلى) أى في الأولى بعد قراءة فاتحة

(وقل يا أيها الكافرون) أى فى الثانية بعدها (وقل هو الله أحد) أى فى الثالثة بعدها (رواه أحمد وأبو داود والنسائى ، وزاد) أى النسائى (ولا يسلم إلا فى آخرهم) الحديث دليل على الإتيان بثلاث وقد عارضه حديث «لا توتروا بثلاث» وهو عن أبى هريرة صححه الحاكم ، وقد صحح للحاكم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث ، وقد قدمنا وجه الجمع . ثم الوتر بثلاث لحد أنواعه كما عرفت فلا يتعين فيه . فذهب الحنفية والمالكية إلى تعيين الإتيان بالثلاث تصلى موصولة . قالوا : لأن الصحابة أجمعوا على أن الإتيان بثلاث موصولة جائز ، واختلفوا فيها عداها فالأخذ به أخذ بالإجماع ، ورد عليهم بعدم صحة الإجماع كما عرفت .

٢٨ - (ولأبى داود والترمذى نحوه) أى نحو حديث أبى (عن عائشة، وفيه: كل سورة) من سبع والكافرون (فى ركعة) من الأولى والثانية كما بيناه (وفى الأخيرة قل هو الله أحد والمعوذتين) فى حديث عائشة لين لأن فيه خصيفا الجزى ، ورواه ابن حبان والدارقطنى من حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة . قال العقيل : إسناده صالح . وقال ابن الجوزى أنكر أحمد ويحيى بن معين زيادة المعوذتين ، وروى ابن السكن له شاهدا من حديث هب الله بن سرجس باسناد غريب .

٢٩ - (وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أوترُّوا قبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا . رواه مسلم) هو دليل على أن الوتر قبل الصبح (ولابن حبان) أى من حديث أبى سعيد (مَنْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلَا يُوتِرْ لَهُ) وهو دليل على أنه لا يشرع الوتر بعد خروج الوقت ، وأما أنه لا يصح قضاؤه فلا ، إذ المراد من تركه متعمدا فإنه قد فاتته السنة العظمى حتى أنه لا يمكنه تداركه . وقد حكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذى يخرج بالفجر وقته الاختيارى ، وأما وقته الاضطرارى فيبقى إلى قيام صلاة الصبح ، وأما من نام عن وتره ونسيه فقد بين حكمه الحديث ، وهو قوله :

٣٠ - (وعنه) أى عن أبى سعيد (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهِ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ) لف ونسي مرتب حيث كان نائما أو ذكر إذا كان ناسيا (رواه الخمسة إلا النسائى) فدل على أن من نام عن وتره أو نسيه فحكمه حكم من نام عن الفريضة أو نسيها أنه يأتى بها عند الاستيقاظ أو الذكر ، والقياس أنه أداء كما عرفت فيمن نام عن الفريضة أو نسيها .

٣١ - (وعن جابر رضى الله عنه) هو ابن عبد الله (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ وَذَلِكَ أَفْضَلُ . رواه مسلم) فيه دلالة على أن تأخير الوتر أفضل ، ولكن إن خاف أن لا يقوم قدمه لثلاث بفوته فعلا . وقد ذهب جماعة من السلف إلى هذا وإلى هذا وفعل كل بالحالين . ومعنى كون صلاة آخر الليل مشهودة تشهدها ملائكة الليل وملائكة النهار .

٣٢ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا طلع الفجر فقد ذهب وقت كل صلاة الليل) أى النوافل المشروعة فيه (والوتر) عطف خاص على عام ، فإنه من صلاة الليل عطفه عليه لبيان شرفه (فأوتروا قبل طلوع الفجر) فتخصيص الأمر بالإيتار لزيادة العناية بشأنه وبيان أنه أهم صلاة الليل فإنه يذهب وقته بذهاب الليل . وتقدم في حديث أبي سعيد أن النائم والناسى يأتیان بالوتر عند البقطة إذا أصبح والناسى عند التذكر فهو مخصص لهذا ، فيين أن المراد بذهاب وقت الوتر بذهاب الليل على من ترك الوتر لغير العندين . وفي ترك ذلك للنوم ما رواه الترمذى عن عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يصل من الليل منعه من ذلك النوم أو غلبته عيناه صلى من النهار اثنتى عشرة ركعة » وقال حسن صحيح ، وكأنه تدارك لما فات (رواه الترمذى) قلت : وقال عقيه : سليمان بن موسى قد تفرد به على هذا اللفظ .

٣٣ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله . رواه مسلم) هذا يدل على شرعية صلاة الضحى وأن أقلها أربع ، وقبل ركعتان ، وهذا في الصحيحين من رواية أبي هريرة ، وركعتى الضحى ، وقال ابن دقيق العيد : لعله ذكر الأقل الذى يوجد التأكيد بفعله قال : وفي هذا دليل على استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ، وعدم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على فعلها لا ينافى استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم أن تتطافر عليه أدلة القول والفعل ، لكن ما واطب النبي صلى الله عليه وسلم على فعله مرجع على ما لم يواظب عليه انتهى . وأما حكمها فقد جمع ابن القيم الأقوال فبلغت ستة أقوال : الأول أنها سنة مستحبة . الثانى لا تشرع إلا لسبب . الثالث لا تستحب أصلاً . الرابع يستحب فعلها تارة وتركها تارة فلا يواظب عليها . الخامس يستحب المواظبة عليها فى البيوت . السادس أنها بدعة ، وقد ذكر هنالك مستند كل قول . هذا ، وأرجح الأقوال أنها سنة مستحبة كما قرره ابن دقيق العيد ، نعم وقد عارض حديث عائشة هذا حديثها الذى أفاده قوله :

٣٤ - (وله) أى لمسلم (عنها) أى عن عائشة (أنها سئلت هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل الضحى ؟ قالت لا ، إلا أن يحىء من مغيبه) فإن الأول دل على أنه كان يصلها دائماً لما تدل عليه كلمة كان فإنها تدل على التكرار . والثانية دلت على أنه كان لا يصلها إلا فى حال مجيئه من مغيبه (وقد جمع بينهما بأن كلمة كان يفعل كذا لا تدل على الدوام بل غالباً) ، وإذا قامت قرينة على خلافه صرفتها عنه كما هنا ، فإن اللفظ الثانى صرفها عن الدوام وأنها أرادت بقولها « لا إلا أن يحىء من مغيبه » نفي رويتها صلاة الضحى وأنها لم تروه يفعلها إلا فى ذلك الوقت ، واللفظ الأول إخبار عما بلغها فى أنه ما كان يترك صلاة الضحى ، إلا أنه يضعف هذا ثوله .

٣٥ - (وله) أى لمسلم وهو أيضاً فى البخارى بلفظه ، فلو قال ولهما كان أولى (عنها) أى عائشة (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل قط سبحة الضحى) بضم السين وسكون الباء : أى ناقته (وإني لأسبحها) فنفث رويتها لفعله صلى الله عليه وسلم لما

وأخبرت أنها كانت تفعلها كأنه استند إلى ما بلغها من الحث عليها ومن فعله صلى الله عليه وسلم لها ، فالفاظها لا تتعارض حينئذ . وقال البيهقي : المراد بقولها ما رأيته سبجها : أى داوم عليها . وقال ابن عبد البر : يرجح ما اتفق عليه الشيخان وهو رواية إثباتها دون ما انفرد به مسلم وهي رواية نفيها . قال : وعدم رؤية عائشة لذلك لا يستلزم عدم الوقوع الذى أثبتته غيرها ، هذا معنى كلامه . قلت : ومما اتفقا عليه فى إثباتها حديث أبى هريرة فى الصحيحين « أنه أوصاه صلى الله عليه وسلم بأن لا يترك ركعتى الضحى ، وفى الترغيب فى فعلها أحاديث كثيرة وفى عددها كذلك مبسطة فى كتب الحديث .

٣٦ (وعن زيد بن أرقم رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : صلاة الأوابين) الأواب : الرجاع إلى الله تعالى بترك الذنوب وفعل الخيرات (حين ترمض الفصال) بفتح الميم من رمضت بكسرهما : أى تحترق من الرمضاء وهو شدة حرارة الأرض من وقوع الشمس على الرمل وغيره وذلك يكون عند ارتفاع الشمس وتأثيرها الحر ، والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة سمي بذلك لفصله عن أمه (رواه الترمذى) ولم يذكر لها عددا . وقد أخرج البزار من حديث ثوبان « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستحب أن يصلى بعد نصف النهار ، فقالت عائشة يا رسول الله إنك تستحب الصلاة هذه الساعة ، قال : تفتح فيها أبواب السماء وينظر تبارك وتعالى فيها بالرحمة إلى خلقه ، وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ، وفيه راو متروك ، ووردت أحاديث كثيرة أنها أربع ركعات .

٣٧ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى الضحى اثنتى عشرة ركعة يئى الله له قصرًا فى الجنة . رواه الترمذى واستغربه) قال المصنف وإسناده ضعيف . وأخرج البزار عن ابن عمر قال « قلت لأبى ذر ياعماء أوصنى ، قال سألتنى عما سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن صليت الضحى ركعتين لم تكذب من الغافلين ، وإن صليت أربعة كتبت من العابدين ، وإن صليت ستا لم يلحقك ذنب ، وإن صليت ثمانيا كتبت من القانتين ، وإن صليت ثنتى عشرة بنى لك بيت فى الجنة ، وفيه حسين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره ، وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : يخطئ ويدلس . وفى الباب أحاديث لا تخلو عن مقال .

٣٨ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيئى فصلى الضحى ثمانى ركعات . رواه ابن حبان فى صحيحه) قد تقدم روايه مسلم عنها « أنها ما رأته صلى الله عليه وسلم يصلى سبحة الضحى ، وهذا الحديث أثبت فيه صلاته فى بيئها وجمع بينهما بأنها نفت الروية وصلاته فى بيئها يجوز أنها لم تره ، ولكنه ثبت لها برواية ، واختار القاضى عياض هذا الوجه ولا بعد فى ذلك وإن كان فى بيئها لجواز غفلتها فى ذلك الوقت فلا منافاة ، والجمع مهما أمكن هو الواجب .

[فائدة] من فوائد صلاة الضحى : أنها تجزئ عن الصدقة التى تصبغ على مفاصل الإنسان

في كل يوم وهي ثلاثة وستون مفصلا لما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر الذي قال فيه :
« ويجزئ من ذلك ركعتا الضحى » .

باب صلاة الجماعة والإمامة

١ - (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد) بالفاء والذال المعجمة الفرد (بسبع وعشرين درجة : متفق عليه) .

٢ - (ولهما) أي الشيخين (عن أبي هريرة : بخمس وعشرين جزءاً) عوضاً عن قوله سبع وعشرين درجة (وكذا) أي وبلفظ بخمس وعشرين (للبخاري عن أبي سعيد وقال : درجة) عوضاً عن جزء ، ورواه جماعة من الصحابة غير الثلاثة المذكورين : منهم أنس وعائشة وصهيب ومعاذ وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت . قال الترمذي : عامة من رواه قالوا خمسا وعشرين إلا ابن عمر فقال سبعة وعشرين ، وله رواية فيها خمسا وعشرين ولا منافاة ، فإن مفهوم العدد غير مراد ، فرواية الخمس والعشرين داخلية تحت رواية السبع والعشرين ، أو أنه أخبر صلى الله عليه وسلم بالأقل عدداً أولاً ثم أخبر بالأكثر وأنه زيادة تفضل الله بها . وقد زعم قوم أن السبع محمولة على من صلى في المسجد والخمس لمن صلى في غيره ، وقبل السبع لبعيد المسجد والخمس لقريبه . ومنهم من أبدى مناسبات وتعليلات استوفاهما المصنف في فتح الباري وهي أقوال تخمينية ليس عليها نص ، والجزء والدرجة بمعنى واحد هنا لأنه عبر بكل واحد منهما عن الآخر . وقد ورد تفسيرهما بالصلاة ، وأن صلاة الجماعة بسبع وعشرين صلاة فرادى ، والحديث حث على الجماعة . وفيه دليل على عدم وجوبها ، وقد قال بوجوبها جماعة من العلماء مستدلين بقوله :

٣ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : والذي نفسي بيده) أي في ملكه وتحت تصرفه (لقد هممت) جواب القسم والإقسام منه صلى الله عليه وسلم لبيان عظم شأن ما يذكره وزجراً عن ترك الجماعة (أن أمر بحطاب فيحططب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ثم أخالف) في الصحاح خالف إلى فلان : أي أناه إذا غاب عنه (إلى رجال لا يشهدون الصلاة) أي لا يحضرون الجماعة (فأحرق عليهم بيوتهم) ، والذي نفسي بيده لو بعلم أحدكم أنه ييجد عرقاً) بفتح المهملة وسكون الراء ثم قاف هو العظم إذا كان عليه لحم (سمينا أو مرماتين) ثنية مرمأة بكسر الميم فراء ساكنة ، وقد تفتح الميم ، وهي ما بين ضلع الشاة من اللحم (حسنتين) بمهملتين من الحسن (لتشهد العشاء) أي صلاته في جماعة (متفق عليه) أي بين الشيخين (واللفظ للبخاري) والحديث دليل على وجوب الجماعة عينا لا كفاية إذ قد قام بها غيرهم فلا يستحقون العقوبة ، ولا عقوبة إلا على ترك

واجب أو فعل محرم . وإلى أنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وابن حزيمة وابن المنذر وابن حبان ، ومن أهل البيت أبو العباس ، وقالت به الظاهرية . وقال داود : إنها شرط في صحة الصلاة بناء على ما يختاره من أن كل واجب في الصلاة فهو شرط فيها ولم يسلم له هذا لأن الشرطية لا بد لها من دليل ، ولذا قال أحد وغيره إنها واجبة غير شرط . وذهب أبو العباس تحصيلاً للمذهب المهادى أنها فرض كفاية وإليه ذهب الجمهور من متقدمي الشافعية وكثير من الحنفية والمالكية . وذهب زيد بن علي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وصاحبه والناصر إلى أنها سنة مؤكدة . استدلل القائل بالوجوب بحديث الباب ، لأن العقوبة البالغة لا تكون إلا على ترك الفرائض وبغيره من الأحاديث كحديث ابن أم مكتوم أنه قال : يا رسول الله قد علمت ما بي وليس لي قائد وإن بيني وبين المسجد شجراً ونخلاً ولا أقدر على قائد كل ساعة ، قال صلى الله عليه وسلم : أسمع الإقامة ؟ قال نعم ، قال فاحضرها ، أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم وابن حبان بلفظ : أسمع الأذان ؟ قال نعم ، قال فأتها ولو حبواً ، والأحاديث في معناه كثيرة ويأتي حديث ابن أم مكتوم وحديث ابن عباس . وقد أطلق البخاري الوجوب عليها وبوبه بقوله : باب وجوب صلاة الجماعة ، وقالوا هي فرض عين إذ لو كانت فرض كفاية لكان قد أسقط وجوبها فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه لها . وأما التحريق في العقوبات بالنار فإنه وإن كان قد ثبت النهي عنه عاماً فهذا خاص ، وأدلة القائل بأنها فرض كفاية أدلة من قال إنها فرض عين بناء على قيام الصارف للأدلة على فرض العين إلى فرض الكفاية . وقد أطال القائلون بالسنية الكلام في الجوابات عن هذا الحديث بما لا يشي وأقر بها أنه خرج مخرج الزجر لا الحقيقة بدليل أنه لم يفعله صلى الله عليه وسلم ، واستدل القائل بالسنية بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة : صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد ، فقد اشتركا في الفضيلة ولو كانت الفرادى غير مجزئة لما كانت لها فضيلة أصلاً ، وحديث : إذا صليتما في رحالكما ، فأثبت لهما الصلاة في رحالهما ، ولم يبين أنها إذا كانت جماعة وسألي .

٤ - (وعنه) أي أبي هريرة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أثقل الصلاة على المنافقين) فيه أن الصلاة كلها عليهم ثقيلة ، فانهم الذين إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ولكن الأثقل عليهم (صلاة العشاء) لأنها في وقت الراحة والسكون (وصلاة الفجر) لأنها في وقت النوم وليس لهم داع ديني ولا تصديق بأجرهما حتى يبعثهم على إتيانها ويخفف عنهم الإتيان بهما ولأنهما في ظلمة الليل وداعى الرياء الذي لأجله يصلون متنف لعدم مشاهدة من يراءونه من الناس إلا القليل ، فانتفى الباعث الديني منهما كما انتفى في غيرهما ، ثم انتفى الباعث الدنيوي الذي في غيرهما ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم ناظراً إلى انتفاء الباعث الديني عندهم (ولو يعلمون ما فيهما) في فعلهما من الأجر (لأتوهما) إلى المسجد (ولو حبواً) أي ولو مشوا حبواً : أي كحبو الصبي على يديه وركبتيه ، وقيل هو الزحف على الركب ، وقيل على الإست . وفي حديث أبي أمامة عند الطبراني : ولو

حبوا على يسه ورجليه ، وفي رواية جابر عنده أيضا بلفظ « ولو حبوا أو زحفا » فيه حث بليغ على الإتيان إليهما ، وأن المؤمن إذا علم ما فيهما أتى إليهما على أى حال ، فانه ما حال بين المناق وبين هذا الإتيان إلا عدم تصديقه بما فيهما (متفق عليه) .

٥ - (وعنه) أى عن أبى هريرة رضى الله عنه (قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم وجل أعمى) قد وردت بتفسيره الرواية الأخرى وأنه ابن أم مكتوم (قال : يارسول الله ليس لى فائد يقودنى إلى المسجد فرخص له) أى فى عدم إتيان المسجد (فلما ولى دعاه فقال : هل تسمع النداء) وفى رواية « الإقامة » (بالصلاة ؟ قال نعم ، قال فأجيب . رواه مسلم) كان الترخيص أولا مطلقا عن التقييد بسماع النداء فرخص له ، ثم سأله هل تسمع النداء ؟ قال نعم ، فأمره بالإجابة ، ومفهومه أنه إذا لم يسمع النداء كان ذلك عذرا له ، وإذا سمعه لم يكن له عذر عن الحضور . والحديث من أدلة الإيجاب للجماعة عينا ، لكن ينبغى أن يقيد الوجوب عينا على سامع النداء لتقييد حديث الأعمى وحديث ابن عباس له ، وما أطلق من الأحاديث يحمل على التقييد . وإذا عرفت هذا فاعلم أن الدعوى وجوب الجماعة عينا أو كفاية ، والدليل هو حديث الهم بالتحريق وحديث الأعمى وهما إنما دلا على وجوب حضور جماعته صلى الله عليه وسلم فى مسجده لسامع النداء وهو أخص من وجوب الجماعة ، ولو كانت الجماعة واجبة مطلقا ليين صلى الله عليه وسلم ذلك للأعمى ولقال له : انظر من يصلى معك ، ولقال فى المتخلفين إنهم لا يحضرون جماعته صلى الله عليه وسلم ولا يجمعون فى منازلهم ، والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة ، فالأحاديث إنما دلت على وجوب حضور جماعته صلى الله عليه وسلم عينا على سامع النداء لاعلى وجوب مطلق الجماعة كفاية ولا عينا ، وفيه أنه لا يرخص لسامع النداء عن الحضور وإن كان له عذر فان هذا ذكر العذر وأنه لا يجد قائدا فلم يعذره إذن ، ويحتمل أن الترخيص له ثابت للعذر ولكنه أمره بالإجابة ندبا لا وجوبا ليحرز الأجر فى ذلك والمشقة تغتفر بما يجده فى قلبه من الروح فى الحضور ، ويدل لكون الأمر للتدب : أى مع العذر قوله .

٦ - (وعن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ . رواه ابن ماجه والدارقطنى وابن حبان والحاكم وإسناده على شرط مسلم لكن رجح بعضهم وقفه) الحديث أخرج من طريق شعبة موقوفا ومرفوعا والموقوف فيه زيادة إلا من عذر ، فان الحاكم وقفه عند أكثر أصحاب شعبة . وأخرج الطبرانى فى الكبير من حديث أبى موسى عنه صلى الله عليه وسلم « من سمع النداء فلم يجب من غير ضرر ولا عذر فلا صلاة له » قال الهيثمى : فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وسفيان الثورى وضعفه جماعة . وقد أخرج حديث ابن عباس المذكور أبو داود بزيادة « قالوا وما العذر ؟ قال خوف أو مرض لم يقبل الله منه الصلاة التى صلى » باسناد ضعيف . والحديث دليل على تأكد الجماعة وهو حجة لمن يقول إنها فرض عين . ومن يقول إنها سنة

(١) دعوى التخصيص لادليل عليها . والحق ما دل عليه ظاهر الأحاديث من وجوب الجماعة

يؤول قوله « فلا صلاة له » أى كاملة وأنه نزل نبي الكمال منزلة نبي الذات مبابقة . والأحاديث في ترك الجماعة منها ما في حديث أبي داود ومنها المطر والريح الباردة ومن أكل كراثا أو نحو من ذوات الريح الكريهة فليس له أن يقرب المسجد . قيل ويحتمل أن يكون النهى عنها لما يلزم من أكلها من تفويت الفريضة فيكون آكلها آثما لما تسبب له من ترك الفريضة ، ولكن لعل من يقول إنها فرض عين يقول تسقط بهذه الأعذار صلاتها في المسجد لا في البيت فليصلها جماعة .

٧ - (وعن يزيد بن الأسود رضى الله عنه) هو أبو جابر يزيد بن الأسود السوائي بضم المهملة وتخفيف الواو والد ، ويقال الخزاعي ويقال العامري ، روى عنه ابنه جابر ، وعداده في أهل الطائف وحديثه في الكوفيين (أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فرغ من صلاته (إذا هو برجلين لم يصليا) أى معه (فدعا بهما فجىء بهما ترعد) بضم المهملة (فرائضهما) جمع فريضة وهى اللحمة التى بين جنب الدابة وكتفها : أى ترجف من الخوف قاله في النهاية (فقال لهما : ما منعكما أن تصليا معنا ؟) قالوا قد صلينا في رحالنا جمع رحل يفتح الراء وسكون المهملة ، هو المنزل ويطلق على غيره ، ولكن المراد هنا به المنزل (قال : فلاتقعلا ، إذا صليتما في رحالكما ثم أدرككما الإمام ولم يصل فصليا معه فأتيا) أى الصلاة مع الإمام بعد صلاتهما الفريضة (لكما نافلة) والفريضة هى الأولى سواء صليت جماعة أو فرادى لإطلاق الخبر (رواه أحمد واللفظ له والثلاثة وصححه ابن حبان والترمذى) زاد المصنف في التلخيص : والحاكم والدارقطنى وصححه ابن السكن كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه . وقال الشافعى في القديم : إسناده مجهول . قال البيهقى : لأن يزيد بن الأسود ليس له راو خير ابنه ولا لابنه جابر غير يعلى بن جابر ومسلم وجابر وثقه النسائى وغيره انتهى . وهذا الحديث وقع في مسجد الخيف في حجة الوداع ، فدل على مشروعية الصلاة مع الإمام إذا وجده يصلى أو سيصلى بعد أن كان قد صلى جماعة أو فرادى والأولى هى الفريضة والأخرى نافلة كما صرح به الحديث وظاهره أنه لا يحتاج إلى رفض الأولى . وذهب إلى هذا زيد بن على والمؤيد وجماعة من الآل وهو قول الشافعى . وذهب الهادى ومالك وهو قول الشافعى إلى أن الثانية هى الفريضة لما أخرجه أبو داود من حديث يزيد بن عامر أنه صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم إن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة » وأجيب بأنه حديث ضعيف ضعفه النووى وغيره . وقال البيهقى : هو مخالف لحديث يزيد بن الأسود وهو أصح رواه الدارقطنى بلفظ « وليجعل التى صلى في بيته نافلة » قال الدارقطنى : هذه رواية ضعيفة شاذة ، وعلى هذا القول لابد من الرفض للأولى بعد دخوله في الثانية ، وقيل بشرط فراغه من الثانية صحيحة . وللشافعى قول ثالث : أن الله تعالى يحسب بأيهما شاء لقول ابن عمر لمن سأله عن ذلك « أو ذلك إليك ؟ إنما ذلك إلى الله يحسب أيهما شاء » أخرجه مالك في الموطأ ، وقد عورض حديث الباب بما أخرجه أبو داود والنسائى

وغيرهما عن إمام عمر يرفعه « لا تصلوا صلاة في يوم مرتين » . ويحاج عنه بأن النهى عنه أن يصل كذا على أنها فريضة لا على أن إحداها نافلة ، أو المراد لا يصلها مرتين منفردا ثم ظاهر حديث الباب عموم ذلك في الصلوات كلها وإليه ذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يعاد إلا الظهر والعشاء . أما الصبح والعصر فلا للنهي عن الصلاة بعدهما ، وأما المغرب فلو أنها وتر النهار فلو أعادها صارت شفعاً . وقال مالك : إذا كان صلاتها في جماعة لم يعدها وإن كان صلاتها منفرداً أعادها . والحديث ظاهر في خلاف ما قاله أبو حنيفة ومالك بل في حديث يزيد بن الأسود أن ذلك في صلاة الصبح فيكون أظهر في رد ما قاله أبو حنيفة ويخص به عموم النهى عن الصلاة في الوقتين .

٨ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَمَّا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ) أى للإحرام أو مطلقاً فيشمل تكبير النقل (فَكَبَّرُوا وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ) زاده تأكيداً لما أفاده مفهوم الشرط كما في سائر الجمل الآتية (وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ) أى حتى يأخذ في الركوع لا حتى يفرغ منه كما يتبادر من اللفظ (وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَإِذَا سَجَدَ) أخذ في السجود (فَاسْجُدُوا وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ) ، وَإِذَا صَلَّى قَامَا فَصَلُّوا قِيَامَا ، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدَا) لعذر (فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ) هكذا بالنصب على الحال وهي رواية في البخاري ، وأكثر الروايات على أجمعين بالرفع تأكيداً لضمير الجمع (رواه أبو داود وهذا لفظه وأصله في الصحيحين) إنما يفيد جعل الإمام مقصوراً على الانصاف بكونه مؤتمماً به لا يتجاوز المؤتم إلى مخالفته . والإتيان : الاقتداء والاتباع . والحديث دل على أن شرعية الإمامة ليقننى بالإمام ، ومن شأن التابع والمأموم أن لا يتقدم متبوعه ولا يساويه ولا يتقدمه عليه في موقفه . بل يراقب أحواله ويأتى على أثرها بنحو فعله ، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال ، وقد فصل الحديث ذلك بقوله : فإذا كبر إلى آخره . ويقاس ما لم يذكر من أحواله كالسليم على ما ذكر ، فمن خالفه في شيء مما ذكر فقد أثم ولا تفسد صلاته بذلك ، إلا أنه إن خالف في تكبيرة الإحرام بتقديمها على تكبيرة الإمام فإنها لا تنتقد معه صلاته لأنه لم يجعله إماماً إذ الدخول بها بعده وهي عنوان الاقتداء به واتخاذها إماماً . واستدل على عدم فساد الصلاة بمخالفته لإمامه بأنه صلى الله عليه وسلم توعد من سابق الإمام في ركوعه أو سجوده بأن الله يجعل رأسه رأس حمار ، ولم يأمره بأعادة صلاته ولا قال فانه لا صلاة له ، ثم الحديث لم يشترط المساواة في النية ، فدل أنها إذا اختلفت نية الإمام والمأموم كأن ينوي أحدهما فرضاً والآخر نفلاً ، أو ينوي هذا عصراً والآخر ظهراً أنها تصح الصلاة جماعة وإليه ذهب الشافعية ، ويأتى الكلام على ذلك في حديث جابر في صلاة معاذ وقوله « وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » يدل أنه الذى يقوله الإمام ويقول المأموم اللهم ربنا لك الحمد وقد ورد بزيادة الواو وورد بحذف اللهم والكل جائز ، والأرجح العمل بزيادة ... وزيادة

لأولهما بفيدان معنى زائدا . وقد احتج بالحديث من يقول إنه لا يجمع الإمام والمؤتم بين التسميع والتحميد وهم المهادوية والخنفية . قالوا : ويشرع للإمام والمنفرد التسميع وقد قلنا هذا . وقال أبو يوسف ومحمد : يجمع بينهما الإمام والمنفرد ، ويقول المؤتم سمع الله لمن حمده لحديث أبي هريرة « أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك » وظاهره منفردا وإماما فإن صلاته صلى الله عليه وسلم مؤتما نادرة ، ويقال عليه فأين الدليل على أنه يشمل المؤتم ، فإن الذى فى حديث أبى هريرة هذا أنه بجمع . وذهب الإمام يحيى والثورى والأوزاعى إلى أنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويحمد المؤتم لمفهوم حديث الباب ، إذ يفهم من قوله « فقولوا اللهم » الخ أنه لا يقول المؤتم إلا ذلك . وذهب الشافعى إلى أنه يجمع بينهما المصلى مطلقا مستدلا بما أخرجه مسلم من حديث ابن أبى أوفى ، « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد » الحديث . قال والظاهر عموم أحوال صلاته جماعة ومنفردا ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتمونى . أصلى » ولا حجة فى سائر الروايات على الاختصار إذ عدم الذكر فى اللفظ لا يدل على عدم الشرعية ، فقله « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده » لا يدل على نفي قوله « ربنا ولك الحمد » وقوله « قولوا ربنا لك الحمد » لا يدل على نفي قول المؤتم « سمع الله لمن حمده » وحديث ابن أبى أوفى فى حكايته لفعله صلى الله عليه وآله وسلم زيادة ، وهى مقبولة لأن القول غير معارض لها . وقد روى ابن المنذر هذا القول عن عطاء وابن سيرين وغيرهما فلم ينفرد به الشافعى ، ويكون قوله « سمع الله لمن حمده » عند رفع رأسه ، وقوله « ربنا لك الحمد » عند انتصابه ، وقوله « فصلوا قعودا أجمعين » دليل على أنه يجب متابعة الإمام فى القعود لعنر وأنه يقعد المأموم مع قدرته على القيام . وقد ورد تعليقه بأنه فعل فارس والروم . أى القيام مع قعود الإمام ، فانه صلى الله عليه وسلم قال « إن كدتم أنفعا لتفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا » وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وإسحاق وغيرهما ، وذهبت المهادوية ومالك وغيرهم إلى أنها لا تصح صلاة القائم خلف القاعد لاقانما ولا قاعدا لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تختلفوا على إمامكم ولا تتابعوه فى القعود » كذا فى شرح القاضى ولم يسنده إلى كتاب ولا وجدت قوله « ولا تتابعوه فى القعود » فى حديث فينظر . وذهب الشافعى إلى أنها تصح صلاة القائم خلف القاعد ولا يتابعه فى القعود . قالوا : لصلاة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرض موته قياما حين خرج وأبو بكر قد افتتح الصلاة فقعده عن يساره فكان ذلك نائجا لأمره صلى الله عليه وسلم لهم بالجلوس فى حديث أبى هريرة ، فان ذلك كان فى صلاته حين جشش وانفكت قدمه ، فكان هذا آخر الأمرين فتعين العمل به كذا قرره الشافعى . وأجب بأن الأحاديث التى أمرهم فيها بالجلوس لم يختلف فى محضها ولا فى سياقها ، وأما صلاته صلى الله عليه وسلم فى مرض موته فقد اختلف فيها هل كان إماما أو مأموما ؟ والاستدلال بصلاته فى مرض موته لا يتم إلا على أنه كان إماما . ومنها أنه يحتمل أن الأمر بالجلوس للندب وتقرير القيام قرينة على ذلك فيكون هذا جمعا بين الروايتين خارجا عن

المؤمنين جميعاً لأنه يقتضى التخيير للمؤمن بين القيام والقعود . ومنها أنه قد ثبت فعل ذلك من جماعة من الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم أنهم أمروا قعوداً ومن خلفهم قعود أيضاً : منهم أسيد بن حضير وجابر ، وأقضى به أبو هريرة . قال ابن المنذر : ولا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك . وأما حديث « لا يؤمن أحدكم بعدى قاعداً قوماً قياماً » فانه حديث ضعيف أخرجه البيهقي والدارقطني من حديث جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم وجابر ضعيف جداً وهو مع ذلك مرسل قال الشافعي : قد علم من احتج به أنه لاحجة فيه لأنه مرسل ومن رواه رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعنى جابر الجعفي . وذهب أحمد بن حنبل في الجمع بين الحديثين إلى أنه إذا ابتداء الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض لا يرجى برؤه فإنهم يصلون خلفه قعوداً ، وإذا ابتداء الإمام الصلاة قائماً لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضى صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما في الأحاديث التي في مرض موته فانه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بالقعود لأنه ابتداء إمامهم صلاته قائماً ، ثم أمرهم صلى الله عليه وسلم في بقية الصلاة قاعداً ، بخلاف صلاته صلى الله عليه وسلم بهم في مرضه الأول فانه ابتداء صلاته قاعداً فأمرهم بالقعود وهو جمع حسن .

٩ - (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في أصحابه تأخراً فقال : تَقَدَّمُوا فَاتَّخِذُوا لِي وَلِيَّائِي بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ . رواه مسلم) كأنهم تأخروا عن القرب والدنو منه صلى الله عليه وسلم وقوله « اتَّخِذُوا لِي » أى اقتنوا بأفعالى وليقتد بكم من بعدكم مستدلين بأفعالكم على أفعالى . والحديث دليل على أنه يجوز اتباع من خلف الإمام ممن لا يراه ولا يسمعه كمثل الصف الثاني يقتدون بالأول وأهل الصف الثالث بالثاني ونحوه أو بمن يبلغ عنه . وفي الحديث حث على الصف الأول وكراهة البعد عنه ، وتعام الحديث « لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله » .

١٠ - (وعن زيد بن ثابت قال : احتجرت) هو بالراء المنع : أى اتخذ شيئاً كالْحَجَرَةِ من الحصف وهو الحصير ، ويروى بالزاي : أى اتخذ حاجزاً بينه وبين غيره : أى مانعاً (رسول الله صلى الله عليه وسلم حجرة مخصفة فصلى فيها فتتبع إليه رجال وجاءوا يصلون بصلاته . الحديث . وفيه : أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ . متفق عليه) وقد تقدم في شرح حديث جابر في باب صلاة التطوع ، وفيه دلالة على جواز فعل مثل ذلك في المسجد إذا لم يكن فيه تضيق على المصلين لأنه كان يفعله بالليل ويبسط بالنهار . وفي رواية مسلم « ولم يتخذها دائماً » وقوله فتتبع من التتبع الطلب ، والمعنى : طلبوا موضعه واجتمعوا إليه . وفي رواية البخاري « فتار إليه » وفي رواية له « فصلى فيها ليالى فصلى بصلاته فاس من أصحابه ، فلما علم بهم جعل يقعد ، فخرج إليهم فقال : قد عرفت الذي رأيت من صنعكم فصلوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » هذا لفظه . وفي مسلم قريب منه . والمصنف ساق الحديث في أبواب الإمامة لإفادة شريعة الجماعة في النافلة ، وقد تقدم معناه في التطوع .

١١ - (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : صلى معاذ بأصحابه العشاء فطول عليهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أتريدُ يا معاذُ أن تكونَ فتناً؟ إذا أَمَمْتَ الناسَ فاقراً بالشَّمْسِ وضحاها وسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الأعلى ، واقراً باسمِ رَبِّكَ واللَّيْلِ إذا يَغْشَى . متفق عليه) واللفظ لمسلم . الحديث في البخارى لفظه « أقبل رجل بناضحين » وقد جنح الليل فوافق معاذاً يصلى ، فترك ناضحيه وأقبل إلى معاذ فقرأ معاذ سورة البقرة أو النساء ، فانطلق الرجل بعد أن قطع الاقتداء بمعاذ وأتم صلاته منفرداً ، وعليه بوب البخارى بقوله : إذا طول الإمام وكان للرجل : أى المأموم حاجة فخرج ، وبلغه أن معاذاً نال منه وقد جاء ما قاله معاذ مفسراً بلفظ « فبلغ ذلك معاذاً ، فقال إنه منافق ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا معاذاً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أفتان أنت يا معاذ ، أوفاتن أنت ثلاث مرات ، فلو صليت بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والليل إذا يغشى فانه يصلى وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة » وله في البخارى ألفاظ غير هذه ، والمراد بفتان : أى أتعذب أصحابك بالتطويل وحمل ذلك على كراهة المأمومين للإطالة ، وإلا فانه صلى الله عليه وسلم قرأ الأعراف في المغرب وغيرها ، وكان مقدار قيامه في الظهر بالستين آية ، وقرأ بأقصر من ذلك . والحاصل أنه يختلف ذلك باختلاف الأوقات في الإمام والمأمومين . والحديث دليل على صحة صلاة المفترض خلف المنفل فإن معاذاً كان يصلى فريضة العشاء معه صلى الله عليه وسلم ثم يذهب إلى أصحابه فيصليها بهم نقلاً ، وقد أخرج عبد الرزاق والشافعى والطحاوى من حديث جابر بسند صحيح وفيه « هى له تطوع » وقد طول المصنف الكلام على الاستدلال بالحديث على ذلك في فتح البارى وقد كتبنا فيه رسالة مستقلة يجواب سؤال وأبنا فيها عدم نهوض الحديث على صحة صلاة المفترض خلف المنفل . والحديث أفاد أنه يخفف الإمام في قراءته وصلاته ، وقد عين صلى الله عليه وسلم مقدار القراءة ، ويأتى حديث « إذا أم أحدكم الناس فليخفف » .

١٢ - (وعن عائشة رضى الله عنها في قصة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وهو مريض قالت : فجاء حتى جلس عن يسار أبى بكر) هكذا في رواية البخارى في « باب الرجل يأتى بالإمام » تعيين مكان جلوسه صلى الله عليه وسلم وأنه عن يسار أبى بكر وهذا هو مقام الإمام ، ووقع في البخارى في « باب حد المريض أن يشهد الجماعة » بلفظ « جلس إلى جنبه » ولم يعين فيه محل جلوسه . لكن قال المصنف : إنه عين المحل في رواية باسناد حسن « أنه عن يساره » قلت : حيث قد ثبت في الصحيح في بعض رواياته فهى تين ما أجل في أخرى ، وبه يتضح أنه صلى الله عليه وسلم كان إماماً (فكان) النبي صلى الله عليه وسلم (يصلى بالناس جالسا وأبو بكر) يصلى (قائماً يقتدى بأبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ويقتدى الناس بصلاة أبى بكر . متفق عليه) فيه دلالة على أنه يجوز وقوف الواحد عن يمين الإمام وإن حضر معه غيره ، ويحتمل أنه صنع ذلك ليلغى عنه أبو بكر

ولكونه كان إماماً أول الصلاة، أو لكون الصف قد ضاق أو لغير ذلك من المحتملات ، ومع عدم الدليل على أنه فعل لواحد منها فالظاهر الجواز على الإطلاق ، وقولها « يقتدى أبوبكر » يحتمل أن يكون ذلك الاقتداء على جهة الاتِّمام فيكون أبوبكر إماماً ومأموماً ، ويحتمل أن يكون أبوبكر إنما كان مبلغاً وليس بامام . واعلم أنه قد وقع الاختلاف في حديث عائشة وفي غيره هل كان النبي صلى الله عليه وسلم إماماً أو مأموماً ، ووردت الروايات بما يفيد هذا وما يفيد هذا ، لكننا قدمنا ظهور أنه صلى الله عليه وسلم كان الإمام ، فمن العلماء من ذهب إلى الترجيح بين الروايات ، فرجح أنه صلى الله عليه وسلم كان الإمام لوجوه من الترجيح مستوفاة في فتح الباري وفي الشرح بعض من ذلك . وتقدم في شرح الحديث التاسع بعض وجوه ترجيح خلافه . ومن العلماء من قال بتعدد القصة وأنه صلى الله عليه وسلم صلى تارة إماماً وتارة مأموماً في مرض موته هذا . وقد استدلل بحديث عائشة هذا وقولها « يقتدى أبوبكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم » يقتدى الناس بصلاة أبي بكر ، أن أبا بكر كان مأموماً إماماً ، وقد بوب البخاري على هذا فقال « باب الرجل يأتي بالإمام ويأتى الناس بالمأموم » قال ابن بطلان : هذا يوافق قول مسروق والشعبي . إن الصفوف يوم بعضها بعضاً خلافاً للجمهور . قال المصنف : قال الشعبي : من أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رؤوسهم من الركعة إنه أدركها ولو كان الإمام رفع قبل ذلك لأن بعضهم لبعض أئمة . فهذا يدل أنه يرى أنهم متحملون عن بعضهم بعضاً ما يتحملة الإمام ، ويؤيد ما ذهب إليه قوله صلى الله عليه وسلم « تقدموا فاتموا بي وليأتكم بكم من بعدكم » وقد تقدم . وفي رواية مسلم « أن أبا بكر كان يسمعهم التكبير » دليل على أنه يجوز رفع الصوت بالتكبير لإسماع المأمومين فيتبعونه وأنه يجوز للمقتدى اتباع صوت المكبر وهذا مذهب الجمهور وفيه خلاف للمالكية . قال القاضي عياض عن مذهبيهم : إن منهم من يبطل صلاة المقتدى ، « ومنهم من لا يبطلها ، ومنهم من قال : إن أذن له الإمام بالإسراع صح الاقتداء به وإلا فلا ، ولهم تفاسيل غير هذه ليس عليها دليل وكأنهم يقولون في هذا الحديث : إن أبا بكر كان هو الإمام ولا كلام أنه يرفع صوته لإعلام من خلفه .

١٣ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أمَّ أحدكم النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَّةَ) وهؤلاء يريدون التخفيف قليلاً لحظهم الإمام (وإذا صليتَ وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ . متفق عليه) مخففاً ومطولاً . وفيه دليل على جواز تطويل المنفرد للصلاة في جميع أركانها ولو خشى خروج الوقت وصححه بعض الشافعية ولكنه معارض بحديث أبي قتادة « إنما التفريط أن تؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى » أخرجه مسلم ، فإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ، ويحتمل أنه إنما يريد بالمؤخر حتى يخرج الوقت من لم يدخل في الصلاة أصلاً حتى خرج ، وأما من خرج وهو في الصلاة فلا يصدق عليه ذلك

١٤ - (وعن عمرو بن سلمة) بكسر اللام هو أبو يزيد من الزيادة كما قاله البخاري وغيره . وقال مسلم وآخرون : يريد بضم الباء الموحدة وفتح الراء وسكون المثناة التحتية فдал مهملة ، هو عمرو بن سلمة الجرمي بالجيم والراء مخفف . قال ابن عبد البر : عمرو ابن سلمة أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان أقرأهم للقرآن ، وقيل إنه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم مع أبيه ولم يختلف في قدوم أبيه ، نزل عمرو البصرة ، وروى عنه أبو قلابة وعامر الأحول وأبو الزبير المكي (قال : قال أبي) أي سلمة بن نعيم بضم النون أو ابن لأي بفتح اللام وسكون الهززة على الخلاف في اسمه (جئتم من عند النبي صلى الله عليه وسلم حقا) نصب على صفة المصدر المخنوف : أي نبوة حقا ، أو أنه مصدر مؤكد للجملة المتضمنة إذ هو في قوة هو رسول الله حقا فهو مصدر مؤكد لغيره (قال : إذا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فليُوَدِّنْ أَحَدُكُمْ وَلِيُؤْمِتْكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا . قال) أي عمرو بن سلمة (فنظروا فلم يكن أحد أكثر مني قرآنًا) وقد ورد بيان سبب أكثرية قرآنيته أنه كان يتلقى الركبان الذين كانوا ينفذون إليه صلى الله عليه وسلم ويمرون بعمرو وأهله ، فكان يتلقى منهم ما يقرءونه ، وذلك قبل إسلام أبيه وقومه (فقد موني وأنا ابن ست أو سبع سنين . رواه البخاري وأبو داود والنسائي) فيه دلالة على أن الأحق بالإمامة الأكثر قرآنًا ، ويأتي الحديث بذلك قريبًا ، وفيه أن الإمامة أفضل من الأذان لأنه لم يشترط في المؤذن شرطًا . وتقديره وهو ابن سبع سنين دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي وإسحاق من أنه لا كراهة في إمامة المميز وكرهها مالك والثوري . وعن أحمد وأبي حنيفة وروايتان ، والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض . وقال بعدم صحتها الهادي والناصر وغيرهما قياسًا على المجنون . قالوا : ولا حجة في قصة عمرو هذه ، لأنه لم يرو أن ذلك كان عن أمره صلى الله عليه وسلم ولا تقريره . وأجيب بأن دلائل الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي ، ولا يقرر فيه على فعل ما لا يجوز سيما في الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام . وقد نبه صلى الله عليه وسلم بالوحي على القذى الذي كان في نعله ، فلو كان إمامة الصبي لاتصح لنزل الوحي بذلك . وقد استدلل أبو سعيد وجابر بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل والوفد الذين قدموا عمرا كانوا جماعة من الصحابة . قال ابن حزم : ولا نعلم لهم مخالفا في ذلك واحتمال أنه أهم في نافلة يبعده سياق القصة ، فانه صلى الله عليه وسلم علمهم الأوقات للفرائض ، ثم قال لهم « إنه يؤمكم أكثركم قرآنًا » . وقد أخرج أبو داود في سننه قال عمرو : فاشهدت مشهدا في جرم « اسم قبيلة » إلا كنت إمامهم ، وهذا يعم الفرائض والنوافل . قلت : ويحتاج من ادعى التفرقة بين الفرض والنفل وأنه تصح إمامة الصبي في هذا دون ذلك إلى دليل . ثم الحديث فيه دليل على الأول بصحة صلاة المقرض خلف المنفل كذا في الشرح وفيه تأمل .

١٥ - (وعن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَوْمُ الْقِيَامِ أَقْرَأُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى الظاهر أن المراد أكثرهم له حفظًا ، وقيل أعلمهم بأحكامه

والحديث الأول ينسب القول الأول (فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلما) أى إسلاما (وفي رواية : سنا) عوضا عن سلما (ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكريمته) بفتح المثناة الفوقية وكسر الراء الفراه ونحوه مما يبسط لصاحب المنزل ويختص به (إلا بإذنه . رواه مسلم) الحديث دليل على تقديم الأقرأ على الأفقه وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد . وذهبت المادوية إلى أنه يقدم الأفقه على الأقرأ ، لأن الذى يحتاج إليه من القراءة مضبوط والذى يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط . وقد يعرض في الصلاة أمور لا يقدر على مراعاتها إلا كامل الفقه . قالوا ولهذا قدم صلى الله عليه وسلم أبا بكر على غيره مع قوله أقرؤكم أبى . قالوا : والحديث خرج على ما كان عليه حال الصحابة من أن الأقرأ هو الأفقه ، وقد قال ابن مسعود : ما كنا نتجاوز عشر آيات حتى نعرف حكمها ونهيا . ولا يخفى أنه يبعد هذا قوله « فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة » فانه دليل على تقديم الأقرأ مطلقا . والأقرأ على ما فسروه به هو الأعلم بالسنة ، فلو أريد به ذلك لكان القسمان قسما واحدا ، وقوله « فأقدمهم هجرة » هو شامل لمن تقدم هجرة سواء كان في زمنه صلى الله عليه وسلم أو بعده كمن يهاجر من دار الكفار إلى دار الإسلام . وأما حديث « لاهجرة بعد الفتح » فالمراد من مكة إلى المدينة لأنهما جميعا صارا دار إسلام ، ولعله يقال : وأولاد المهاجرين لهم حكم آبائهم في التقديم وقوله « سلما » أى من تقدم لإسلامه يقدم على من تأخر ، وكذا رواية « سنا » أى الأكبر في السن . وقد ثبت في حديث مالك بن الحويرث « ليؤمكم أكبركم » ومن الذين يستحقون التقديم قريش لحديث « قدموا قريشا » قال الحافظ المصنف : إنه قد جمع طرقه في جزء كبير ومنهم الأحسن وجها لحديث ورد به وفيه راو ضعيف . وأما قوله « ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه » فهو نهى عن تقديم غير السلطان عليه ، والمراد ذو الولاية سواء كان السلطان الأعظم أو نائبه وظاهره وإن كان غيره أكثر قرآنا وفقها فيكون هذا خاصا وأول الحديث عام ، ويلحق بالسلطان صاحب البيت لأنه ورد في صاحب البيت حديث بخصوصه بأنه الأحق . أخرج الطبرانى من حديث ابن مسعود « لقد علمت أن من السنة أن يتقدم صاحب البيت » قال المصنف رجاله ثقات . وأما إمام المسجد فان كان عن ولاية من السلطان أو عاله فهو داخل في حكم السلطان ، وإن كان باتفاق من أهل المسجد فيحتمل أنه يصير بذلك أحق وأنها ولاية خاصة ، وكذلك النهى عن القعود مما يختص به السلطان في منزله أو الرجل من فراش وسريره ونحوه ، ولا يقعد فيه أحد إلا بإذنه ، ونحوه قوله :

١٦ - (ولا ين ماجه من حديث جابر رضى الله عنه : ولا تؤمن امرأة رجلا ،

ولا أعراي مهاجرا ولا فاجير مؤمنا . وإسناده واه) فيه عبد الله بن محمد العدوى عن حل بن زيد بن جعدان ، والعدوى أنهم وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف . وله طرق أخرى فيها عبد الملك بن حبيب وهو منهم بسرقة الحديث وتحليل الأسانيد ، وهو يدل على

أن المرأة لا تؤم الرجل، وهو مذهب المادوية والحنفية والشافعية وغيرهم . وأجاز المزني وبوتود
 إمامة المرأة ، وأجاز الطبري إمامتها في التراويح إذا لم يحضر من يحفظ القرآن، وحجبتهم حبيب
 أم ورقة وسياق ، ويحملون هذا النهي على التنزيه أو يقولون الحديث ضعيف . ويدل أيضا
 على أنه لا يؤم الأعرابي مهاجرا ، ولعله محمول على الكراهة إذ كان في صدر الإسلام ، ويدل
 أيضا على أنه لا يؤم الفاجر وهو المنبث في المعاصي مؤمنا وإلى هذا ذهب المادوية ،
 فاشتروا عدالة من يصلي خلفه وقالوا لا تصح إمامة الفاسق . وذهب الشافعية والحنفية إلى
 صحة إمامته مستدلين بما يأتي من حديث ابن عمر وغيره ، وهي أحاديث كثيرة دالة على صحة
 الصلاة خلف كل بر وفاجر إلا أنها كلها ضعيفة ، وقد عارضها حديث « لا يؤمنكم ذو جرة
 في دينه » ونحوه وهي أيضا ضعيفة . قالوا : فلما ضعفت الأحاديث من الجانبين رجعنا إلى
 الأصل ، وهي أن من صحت صلاته صحت إمامته وأيد ذلك فعل الصحابة ، فانه أخرج
 البخاري في التاريخ عن عبد الكريم أنه قال « أدركت عشرة من أصحاب محمد صلى الله عليه
 وسلم يصلون خلف أئمة الجور » ويؤيده أيضا حديث مسلم « كيف أنت إذا كان عليك
 أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ، أو يمتنون الصلاة عن وقتها ؟ قال فما تأمرني ؟ قال صل
 الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة » فقد أذن بالصلاة خلفهم وجعلها نافلة
 لأنهم أخرجوها عن وقتها وظاهره أنهم لوصلوها في وقتها لكان مأمورا بصلاتها خلفهم فريضة .
 ١٧ - (وعن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رُصُوا) أى
 في صلاة الجماعة بضم الراء والصاد المهملة من رص البناء (صفوفكم) بانقسام بعضهم إلى
 بعض (وقاربوا ببيتها) أى بين الصفوف (وحاذوا) أى يساوى بعضهم بعضا في الصف
 (بالأعتاق . رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) تمام الحديث من سنن أبي داود
 « فالذى نفسى بيده إنى لأرى الشياطين تدخل في خلل الصف كأنها الحذف ، بفتح الحاء
 المهملة والذال المعجمة هي صغار الغنم . وأخرج الشيخان وأبو داود من حديث النعمان بن بشير
 فقال « أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس بوجهه فقال : أقيموا صفوفكم ثلاثا
 والله لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم ، قال فرأيت الرجل يلزق منكبه بمنكب
 صاحبه وكعبه بكعبه » وأخرج أبو داود عنه أيضا قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يسوينا
 في الصفوف كما يقوم القдах حتى إذا ظن أن قد أخذنا ذلك عنه وفقهنا أقبل ذات يوم
 بوجهه إذا رجل متبذ بصدره فقال : لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم ، وأخرج
 أيضا من حديث البراء بن عازب رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول : لا تختلفوا فتختلف قلوبكم »
 وهذه الأحاديث والوعيد الذى فيها دالة على وجوب ذلك ، وهو مما تساهل فيه الناس كما تساهلوا
 فيما يفيد حديث أنس عنه صلى الله عليه وسلم « أتموا الصف المقدم ثم الذى يليه فما كان من
 نقص فليكن في الصف المؤخر » أخرجه أبو داود ، فانك ترى الناس في المسجد يقومون للجماعة
 وهم لا يملأون الصف الأول لو قاموا فيه ، فإذا أقيمت الصلاة يتفرقون صفوفا على اثنين وحل

ثلاثة ونحوه. وأخرج أبو داود من حديث جابر بن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم ؟ قلنا وكيف تصف الملائكة عند ربهم ؟ قال : يتمون الصفوف المقدمة ويتراضون في الصف ، وورد في سد الفرج في الصفوف أحاديث كحديث ابن عمر « ما من خطوة أعظم أجرا من خطوة مشاها الرجل في فرجة الصف فسدها » أخرجه الطبراني في الأوسط ، وأخرج أيضا فيه من حديث عائشة قال صلى الله عليه وسلم « من سد فرجة في صف رفعه الله بها درجة وبني له بيتا في الجنة » قال الهيثمي : فيه مسلم ابن خالد الزنجي وهو ضعيف ، وثقه ابن حبان ، وأخرج البزار من حديث أنس جقيقة عنه صلى الله عليه وسلم « من سد فرجة في الصف غفر له » قال الهيثمي : إسناده حسن ، ويغني عنه « رصوا صفوفكم » الحديث . إذ الفرج إنما تكون من عدم رصهم الصفوف .

١٨ - (وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خير صفوف الرجال أولها) أي أكثرها أجرا هو الصف الذي تصلى الملائكة على من صلى فيه كما يأتي (وشرها آخرها) أقلها أجرا (وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها) رواه مسلم) ورواه أيضا البزار والطبراني في الكبير والأوسط ، والأحاديث في فضائل الصف الأول واسعة . أخرج أحمد : قال الهيثمي : رجاله موثقون . والطبراني في الكبير من حديث أنس إمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول ، قالوا يا رسول الله وعلى الثاني ؟ قال وعلى الثاني » وأخرج أحمد والبزار : قال الهيثمي برجال ثقات ، من حديث النعمان بن بشير قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر للصف الأول ثلاثا ، ولثاني مرتين ، ولثالث مرة » قال الهيثمي : فيه أيوب بن عتبة ضعفه من قبل حفظه . ثم قد ورد في ميمنة الصف الأول ومسامحة الإمام وأفضليته على الأيسر أحاديث ، فأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن استطعت أن تكون خلف الإمام وإلا فعن يمينه » قال الهيثمي : فيه من لم أجد له ذكرا . وأخرج أيضا في الأوسط والكبير من حديث ابن عباس « عليكم بالصف الأول وعليكم باليمين وإياكم والصف بين السواري » قال الهيثمي : فيه إسماعيل ابن مسلم المكي ضعيف .

واعلم أن الأحق بالصف الأول أولو الأحلام والنهي ؛ فقد أخرج البزار في حديث عامر ابن ربيعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليليني منكم أولو الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم » . قال الهيثمي : فيه عاصم بن عبيد الله العمري والأكثر على تضعيفه . واختلف في الاحتجاج به ، وأخرجه مسلم والأربعة من حديث ابن مسعود بزيادة « ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم » ، وإياكم وهيشات ١٠ الأسواق ، وفي الباب أحاديث غيره . وفي حديث الباب دلالة على جواز اصطلاف النساء صفوفًا ، وظاهره سواء كانت صلاتهن مع الرجال أو مع النساء ، وقد علل خيرية آخر صفوفهن بأنهن عند ذلك يبعدن عن الرجال وعن رؤيتهن وسماع كلامهم إلا أنها علة لا تتم

إلا إذا كانت صلاتهن مع الرجال . وأما إذا صلين وإمامتهن امرأة فصفوهن كصفوف الرجال أفضلها أولها .

١٩ - (وعن ابن عباس قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة) هي ليلة مبيتة عنده المعروفة (فقممت عن يساره ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه . متفق عليه) دل على صحة صلاة المتنفل بالمتنفل ، وعلى أن موقف الواحد مع الإمام عن يمينه بدليل الإدارة ، إذ لو كان اليسار موقفا له لما أداره في الصلاة وإلى هذا ذهب الجماهير ، وخالف النخعي فقال : إذا كان الإمام وواحد قام الواحد خلف الإمام ، فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه ، أخرجه سعيد بن منصور ووجه بأن الإمامة مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك ، قيل ويدل على صحة صلاة من قام عن يسار الإمام لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر ابن عباس بالإعادة ، وفيه أنه يجوز أنه لم يأمره لأنه معذور بجهله أو بأنه ما كان قد أحرم بالصلاة ثم قوله « فجعلني عن يمينه » ظاهر في أنه قام مساويا له ، وفي بعض ألفاظه « فقممت إلى جنبه » وعن بعض أصحاب الشافعي أنه يستحب أن يقف المأموم دونه قليلا ، إلا أنه قد أخرج ابن جريج قال : قلنا لعطاء : الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه ؟ قال : إلى شقه . قلت : أبحاذيه حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر ؟ قال نعم . قلت : بحيث أن لا يبعد حتى يكون بينهما فرجة ؟ قال نعم . ومثله في الموطأ عن عمر من حديث ابن مسعود « أنه صف معه قربه حتى جعله حذاءه عن يمينه » .

٢٠ - (وعن أنس رضي الله عنه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقممت) ويتم خلفه) فيه العطف على المرفوع المتصل من دون تأكيد ولا فصل وهو صحيح على ما ذهب الكوفيون . واسم اليتيم ضميرة ، وهو جد حسين بن عبد الله بن ضميرة . (وأم سليم) هي أم أنس ، واسمها مليكة مصفرا (خلفنا . متفق عليه واللفظ للبخاري) دل الحديث على صحة الجماعة في النفل ، وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرك كما تدل عليه القصة ، وعلى أن مقام الاثنين خلف الإمام ، وعلى أن الصغير يعتد بوقوفه ويسد الجناح ، وهو الظاهر من لفظ اليتيم إذ لا يتم بعد الاحتلام ، وعلى أن المرأة لا تنصف مع الرجال وأنها تنفرد في الصف وأن عدم امرأة تنضم إليها عذر في ذلك ، فإن انضمت المرأة مع الرجل أجزأت صلاتها لأنه ليس في الحديث إلا تقريرها على التأخر وأنه موقوفها ، وليس فيه دلالة على فساد صلاتها لو صلت في غيره . وعند الحادوية أنها تفسد عليها وعلى من خلفها وعلى من في صفها إن علموا . وذهب أبو حنيفة إلى فساد صلاة الرجل دون المرأة ولا دليل على الفساد في الصورتين

٢١ - (وعن أبي بكر أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : رادك الله حريصا) أى على طلب الخير (ولا تعد) بفتح المثناة الفوقية من العود (رواه البخاري ، وزاد أبو داود فيه (١) في نسخة (قمت أنا الخ) .

فركع دون الصف ثم مشى إلى الصف (الحديث يدل على أن من وجد الإمام راكمًا فلا يدخل في الصلاة حتى يصل الصف لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا تعد » وقبل بل يدل على أنه يصح منه ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالإعادة لصلاته فدل على صحتها . قلت لعنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره لأنه كان جاهلاً بالحكم والجهل عذر . وروى الطبراني في الأوسط من رواية عطاء عن ابن الزبير : قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ، أنه قال « إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فاركع حين يدخل ثم يدب راكمًا حتى يدخل في الصف ، فإن ذلك السنة » قال عطاء : قد رأيته يصنع ذلك . قال ابن جريج : وقد رأيت عطاء يصنع ذلك . قلت : وكأنه مبنى على أن لفظ « ولا تعد » بضم المثناة الفوقية من الإعادة : أي زادك الله حرصًا على طلب الخير ولا تعد صلاتك فإنها صحيحة ، وروى بسكون العين المهملة من العدو ، وتؤيده رواية ابن السكن من حديث أبي بكره بافظ وأقيمت الصلاة فانطلقت أسمى حتى دخلت في الصف ، فلما قضى الصلاة قال : من الساعي آنفا ؟ قال أبو بكره ، فقلت أنا ، قال صلى الله عليه وسلم : زادك الله حرصًا ولا تعد ، والأقرب رواية أنه لا تعد من العدو : أي لا تعد ساعيا إلى الدخول قبل وصولك الصف فإنه ليس في الكلام ما يشعر بفساد صلاته حتى يفتيه صلى الله عليه وسلم بأنه لا يعيدها ، بل قوله « زادك الله حرصًا » يشعر بأجزائها ، أو لا تعد : من العدو .

٢٢ - (وعن وابصة) بفتح الواو وكسر الموحدة فصاد مهملة وهو أبو قرقاصة بكسر القاف وسكون الراء فصاد مهملة وبعد الألف فاء (ابن معبد) بكسر الميم وسكون العين المهملة فذال مهملة ، وهو ابن مالك من بني أسد بن خزيمه الأنصاري الأسدي . نزل وابصة الكوفة ثم تحول إلى الحيرة ومات بالرقعة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة . رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن حبان) فيه دليل على بطلان صلاة من صلى خلف الصف وحده ، وقد قال يبطلانها النخعي وأحمد . وكان الشافعي يضعف هذا الحديث ويقول : لو ثبت هذا الحديث لقلت به . قال البيهقي : الاختيار أن يتوفى ذلك لشبوت الخبر المذكور ، ومن قال بعدم بطلانها استدلل بحديث أبي بكره ، وأنه لم يأمره صلى الله عليه وسلم بالإعادة مع أنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف منفرداً . قالوا فيحمل الأمر بالإعادة ههنا على الندب . قبل والأولى أن يحمل حديث أبي بكره على العذر وهو خشية الفوات مع انضمامه بقدر الإمكان وهذا لغير عذر في جميع الصلاة . قلت : وأحسن منه أن يقال هذا لا يعارض حديث أبي بكره بل يوافقه ، وإنما لم يأمر صلى الله عليه وسلم أبا بكره بالإعادة لأنه كان معذوراً بجهله ، ويحمل أمره بالإعادة لمن صلى خلف الصف بأنه كان عالماً بالحكم ، ويدل على البطلان أيضاً ما تضمنه قوله :

٢٣ - (وله) أي لابن حبان (عن طلق بن علي) الذي سلف ذكره (لا صلاة لمنفرد دخلت) فان النبي ظاهر في ثني الصحة (وزاد الطبراني) في حديث وابصة (ألا دخلت) أي المصلي منفرداً عن الصف (معهم) أي في الصف (أو اجترزت

وَجَلَّا) أى من الصف فينضم إليك ، وتنام حديث الطبراني ، وإن ضاق بك المكان أحد صلاتك فانه لاصلاة لك ، وهو فى مجمع الزوائد من رواية ابن عباس ، إذا انتهى أحدكم إلى الصف وقد تم فليجذب إليه رجلا يقيمه إلى جنبه ، وقال : رواه الطبراني فى الأوسط . وقال : لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد وفيه السرى بن إبراهيم وهو ضعيف جدا ، ويظهر من كلام مجمع الزوائد أن فى حديث وابصة السرى بن إسماعيل وهو ضعيف ، والشارح ذكر أن السرى فى رواية الطبراني التى فيها الزيادة ، إلا أنه قد أخرج أبو داود فى المراسيل من رواية مقاتل بن حبان مرفوعا ، وإن جاء أحدكم فلم يجد موضعا فليختلج إليه رجلا من الصف فليقيم معه ، فأعظم أجر المختلج ، وأخرج الطبراني فى الأوسط من حديث ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الآتى وقد نمت الصفوف بأن يجتنب إليه رجلا يقيمه إلى جنبه ، وإسناده واه .

٢٤ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قل : قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا مهمم بالإقامة) أى للصلاة (فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة) قال النووي : السكينة الثانى فى الحركات واجتناب العبث (والوقار) فى الهيئة كغض الطرف وخفض الصوت وعدم الالتفات ، وقيل معناهما واحد ، وذكر الثانى تأكيدا ، وقد نبه فى رواية مسلم على الحكمة فى شرعية هذا الأدب بقوله فى آخر حديث أبي هريرة هذا ، فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فانه فى صلاة ، أى قاته فى حكم المصلى ، فينبغى اعتناء ما ينبغى للمصلى اعتنائه واجتناب ما ينبغى له اجتنابه (ولا تسرعوا فمأذركم) من الصلاة مع الإمام (فصلوا وما فاتكم فأتوا . متفق عليه واللفظ للبخارى) فيه الأمر بالوقار وعدم الإسراع فى الإنيل إلى الصلاة وذلك لتكثير الخطأ فينال فضيلة ذلك ، فقد ثبت عند مسلم من حديث جابر ، إن بكل خطوة يخطوها إلى الصلاة درجة ، وعند أبي داود مرفوعا ، إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة ، فإذا أتى المسجد فصلى فى جماعة غفر له ، فإن جاء وقد صلوا بعضا وبقي بعض فصلى ما أدرك وأتم ما بقى كان كائلك ، وإن أتى المسجد وقد صلوا كان كذلك ، وقوله ، فما أدركتم فصلوا ، جواب شرط محذوف : أى إذا فعلتم ما أمرتم به من ترك الإسراع ونحوه فما أدركتم فصلوا . وفيه دلالة على أن فضيلة الجماعة يدركها ولو دخل مع الإمام فى أى جزء من أجزاء الصلاة ولو دون ركعة ، وهو قول الجمهور . وذهب آخرون إلى أنه لا يصير مدركا لها إلا بأدراك ركعة لقوله صلى الله عليه وسلم ، من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها ، وسيأتى فى الجمعة اشتراط إدراك ركعة ويقاس عليها غيرها . وأجيب بأن ذلك فى الأوقات لافى الجماعة ، وبأن الجمعة مخصوصة فلا يقاس عليها . واستدل بحديث الباب على صحة الدخول مع الإمام فى أى حالة أدركه عليها وقد أخرج ابن أبى شيبه مرفوعا ، ومن وجلنى راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معى على حالى التى أنا عليها ، قلت : وليس فيه دلالة على اعتداده بما أدركه مع الإمام ولا على

إحرامه في أي حالة أدركه عليها بل فيه الأمر بالكون معه . وقد أخرج الطبراني في الكبير
برجال موثقين ، كما قال الهيثمي : عن عليّ وابن مسعود قالا : من لم يدرك الركعة
فلا يعتد بالسجدة ، وأخرج أيضا في الكبير . قال الهيثمي أيضا برجال موثقين من حديث زيد
ابن وهب قال : « دخلت أنا وابن مسعود المسجد والإمام رافع فركعنا ثم مشينا حتى
استويتا بالصف ، فلما فرغ الإمام قمت أقضي ، فقال قد أدركته ، وهذه آثار موقوفة
وفي الآخر دليل : أي مأنوس بما ذهب وهو أحد احتمالات حديث أبي بكره وإلا فإنها
آثار موقوفة ليست بأدلة على ما ذهب إليه ابن الزبير وقد تقدم ، وورد في بعض الروايات
حديث الباب بلفظ « فاقضوا » عوض « آتموا » ، والقضاء يطلق على أدائه الشيء فهو في معنى
آتموا فلا مغايرة . ثم قد اختلف العلماء فيما يدركه اللاحق مع إمامه هل هي أول صلاته أو
آخرها والحق أنها أولها ، وقد حققناه في حواشي ضوء النهار . واختلف فيما إذا أدرك الإمام
راكعا ركع معه هل تسقط قراءة تلك الركعة عند من أوجب الفاتحة فيعتد بها أو لا تسقط
فلا يعتد بها ؟ قيل يعتد بها ، لأنه قد أدرك الإمام قبل أن يقيم صلبه ، وقيل لا يعتد بها لأنه
فاته الفاتحة وقد بسطنا القول في ذلك في مسألة مستقلة وترجع عندنا الإجزاء . ومن أدله
حديث أبي بكره حيث ركع وهم ركوع ، ثم أقره صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وإنما
نهاه عن العودة إلى الدخول قبل الانتهاء إلى الصف كما عرفت .

٢٥ - (وعن أبي بن كعب رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ) أي أكثر أجرا من صلاته
منفردا (وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل) ، وما كان أكثر
فتهو أحب إلى الله عز وجل . رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن ماجه
وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم ، وذكر الاختلاف فيه ، وأخرجه البزار والطبراني بلفظ
« صلاة الرجلين يوم أحدهما صاحبه أزكى عند الله من صلاة مائة ترى » وفيه دلالة
على أن أقل صلاة الجماعة إمام ومأموم ، ويوافقه ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي موسى
« اثنان فافوقهما جماعة » ورواه البيهقي أيضا من حديث أنس وفيهما ضعف ، وبوب البخاري
« باب اثنان فافوقهما جماعة » واستدل بحديث مالك بن الحويرث « إذا حضرت الصلاة
فأذنا ثم أقبا ثم ليومكما أكبر كما » وقد روى أحمد من حديث ابن سعيد « أنه دخل المسجد
رجل وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه الظهر ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
ما حبسك يا فلان عن الصلاة ؟ فذكر شيئا اعتل به ، قال فقام يصلي ، فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه فقام رجل معه » قال الهيثمي :
رجاله رجال الصحيح .

٢٦ - (وعن أم ورقة) بفتح الواو والراء والقاف . هي أم ورقة بنت نوفل الأنصارية ،

وقيل بليت عبد الله بن الحارث بن عويمر ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزورها ويسميا الشبيدة ، وكانت قد جمعت القرآن ، وكانت تؤم أهل دارها ، ولما غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرا قالت : يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك . الحديث . وأمرها أن تؤم أهل دارها ، وجعل لها مؤذنا يؤذن ، وكان لها غلام وجارية فدبرتهما . وفي الحديث أن الغلام والجارية قاما إليها في الليل فغماها بقطيفة لها حتى ماتت وذهبا ، فأصبح عمر ققام في الناس فقال : من عنده علم هذين أو من رأهما فليجىء بهما ، فوجدا فأمر بهما فصلهما وكانا أول مصلوب بالمدينة (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تؤم أهل دارها . رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) والحديث دليل على صحة إمامة المرأة أهل دارها وإن كان فيهم الرجل ، فانه كان لها مؤذن وكان شيخا كما في الرواية ، والظاهر أنها كانت تؤمه وغلماها وجاريتهما ، وذهب إلى صحة ذلك أبو ثور والزنبي والطبري وخالف في ذلك الجماهير . وأما إمامة الرجل النساء فقط ، فقد روى عبد الله بن أحمد من حديث أبي بن كعب « أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله عملت الليلة عملا ، قال ما هو ؟ قال نسوة معي في الدار قلن إنك تقرأ ولا نقرأ فصل بنا ، فصليت ثمانيا والوتر ، فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ، قال قرأنا أن سكوته رضا ، قال الهيشي في إسناده من لم يسم . قال ورواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط وإسناده حسن .

٢٧ - (وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم وتقدم اسمه في الأذان (يؤم الناس وهو أعمى . رواه أحمد وأبو داود) في رواية لأبي داود « أنه استخلفه مرتين » وهو في الأوسط للطبراني من حديث عائشة « استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يؤم الناس » والمراد استخلافه في الصلاة وغيرها ، وقد أخرجه الطبراني بلفظ « في الصلاة وغيرها » وإسناده حسن ، وقد عدت مرات الاستخلاف له فبافت ثلاث عشرة مرة ذكره في الخلاصة . والحديث دليل على صحة إمامة الأعمى من غير كراهة في ذلك .

٢٨ - (ونحوه) أي نحو حديث أنس (لابن حبان عن عائشة رضي الله عنها) تقدم أنه أخرجه الطبراني في الأوسط .

٢٩ - (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلوا على من قال لا إله إلا الله) أي صلاة الجنائزة (وصلوا - تكلف من قال لا إله إلا الله . رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) قال في البدر المنير : هذا الحديث من جميع طرقه لا يثبت . وهو دليل على أنه يصلى على من قال كلمة الشهادة وإن لم يأت بالواجبات ، وذهب إلى هذا زيد بن علي وأحمد بن عيسى ، وذهب إليه أبو جنيبة إلا أنه استثنى قاطع الطريق والباغي . وللشافعي أقوال في قاطع الطريق إذا صلب . والأصل أن من قال كلمة الشهادة فله ما للمسلمين ومنه صلاة الجنائزة عليه . ويدل له حديث الذي قتل نفسه بمشافص فقال صلى الله عليه وسلم : « أما أنا فلا أصلى عليه ولم ينههم عن الصلاة عليه ، ولأن عموم شرعية

صلاة الجنازة لا يخص منه أحد من أهل كلمة الشهادة إلا بدليل . فأما الصلاة خلف من قال : لا إله إلا الله فقد قد قدمنا الكلام في ذلك ، وأنه لا دليل على اشتراط العدالة ، وأن من صحت صلاته صحت إمامته .

٣٠ - (وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام . رواه الترمذى بإسناد ضعيف) أخرجه الترمذى من حديث علي ومعاذ وفيه ضعف وانقطاع ، وقال لا نعلم أحدا أسنده إلا من هذا الوجه ، وقد أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحابنا الحديث . وفيه أن معاذ قال : « لأراه على حال إلا كنت عليها » . وبهذا يندفع الانقطاع ، إذ الظاهر أن الراوى لعبد الرحمن غير معاذ بل جماعة من الصحابة ، والانقطاع إنما ادعى بين عبد الرحمن ومعاذ ، قالوا لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وقد سمع من غيره من الصحابة ، وقال هنا « أصحابنا » والمراد به الصحابة رضي الله عنهم . وفي الحديث دلالة على أنه يجب على من لحق بالإمام أن ينضم إليه في أى جزء كان من أجزاء الصلاة ، فإذا كان الإمام قائما أو راکما فإنه يعتد بما أدركه معه كما ساف ، فإذا كان قاعدا أو ساجدا فقد بقعوده وسجد بسجوده ولا يعتد بذلك ، وتقدم ما يؤيده من حديث ابن أبي شيبة « من وجلى قائما أو راکما أو ساجدا فليكن معي على حالتي التي أنا عليها » . وأخرج ابن خزيمة مرفوعا عن أبي هريرة « إذا جنم ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » . وأخرج أيضا فيه مرفوعا عن أبي هريرة « من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه فقد أدركها » . وترجم له « باب ذكر الوقت الذى يكون فيه المأموم مدركا للركعة إذا ركع إمامه » . وقوله « فليصنع كما يصنع الإمام » ليس صريحا أنه يدخل معه بتكبيره الإحرام بل ينضم إليه إما بها إذا كان قائما أو راکما فيكبر اللاحق من قيام ثم يركع أو بالكون معه فقط ، ومتى قام كبر للإحرام وغايته أنه يحتمل ذلك ، إلا أن شرعية تكبيرة الإحرام حال القيام للمنفرد والإمام يقضى أن لا يجزئ إلا كذلك وذلك أصرح من دخولها بالاحتمال والله أعلم .

[فائدة في الأعذار في ترك الجماعة] أخرجه الشيخان عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كان يأمر المنادى ينادى فينادى : صلوا في رحالك في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في السفر » . وعن جابر « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فطرنا ، فقال ليصل من شاء منكم في رحله » . رواه مسلم وأبو داود والترمذى وصححه وأخرجه الشيخان عن ابن عباس أنه قال لمؤذنه في يوم مطير : « إذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حى على الصلاة ، قل صابوا في بيوتكم . قال فكان الناس استنكروا ذلك ، فقال أتعجبون من ذا ؟ فقد فعل ذا من هو خير مني : يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم » . وعند مسلم « أن ابن عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بنحوه » . وأخرج البخارى عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعجل حتى يقضى حاجته منه » .

وإن أقيمت الصلاة ، وأُخرج أحمد وسلم من حديث عائشة قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الأخشين » ، وأخرج البخاري عن أبي الدرداء قال : « من فقه الرجل لإقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ » .

باب صلاة المسافر والمريض

- ١ - (عن عائشة رضى الله عنها قالت : أول ما فرضت الصلاة) ما عدا المغرب (ركعتين) أى حضرا وسفرا (فأقرت) أى أقر الله (صلاة السفر) بابقائها ركعتين (وأتمت صلاة الحضر) ما عدا المغرب يزيد في الثلاث الصلوات ركعتين . والمراد بأتمت زيد فيها حتى كانت تامة بالنظر إلى صلاة السفر (متفق عليه . وللبخاري) وحده عن عائشة (ثم هاجر) أى النبي صلى الله عليه وسلم (ففرضت أربعاً) أى صارت أربعاً بزيادة اثنتين (وأقرت صلاة السفر على الأول) أى على القرض الأول (زاد أحمد إلا المغرب) أى زاده من رواية عن عائشة بعد قولها « أول ما فرضت الصلاة » أى إلا المغرب فإنها فرضت ثلاثاً (فإنها) أى المغرب (وتر النهار) ففرضت وتراً ثلاثاً من أول الأمر (وإلا الصبح فإنها تطول فيها القراءة) في هذا الحديث دليل على وجوب القصر في السفر ، لأن فرضت بمعنى وجبت ، ووجوبه مذهب المهادوية والحنفية وغيرهم . وقال الشافعي وجماعة : إنه رخصة وإتمام أفضل ، وقالوا فرضت بمعنى قلدت ، أو فرضت لمن أراد القصر . واستدلوا بقوله تعالى - فائس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة - وبأنه سافر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه ، فمنهم من يقصر ومنهم من يتم ، ولا يعيب بعضهم على بعض ، وبأن عثمان كان يتم وكذلك عائشة أخرج ذلك مسلم ، ورد بأن هذه أفعال صحابة لا حجة فيها ، وبأنه أخرج الطبراني في الصغير من حديث ابن عمر موقوفاً « صلاة السفر ركعتان نزلتا من السماء فان شتم فردوها » قال الهيثمي : رجاله موثقون وهو توقيف إذ لا مسرح فيه للاجتهاد ، وأخرج أيضاً عنه في الكبير بريجال الصحيح « صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كفر » وفي قوله « السنة » دليل على رفعه كما هو معروف . قال ابن القيم في الهدى النبوي : كان يقصر صلى الله عليه وسلم الرابعة فيصليها ركعتين من حين يخرج مسافراً إلى أن يرجع إلى المدينة ولم يثبت عنه أنه أتم الرابعة في السفر ألبتة ، وفي قولها « إلا المغرب » دلالة على أن شرعيتهما في الأصل ثلاثاً لم تتغير ، وقولها « إنها وتر النهار » أى صلاة النهار كانت شفعاً والمغرب آخرها لوقوعها في آخر جزء من النهار فهي وتر لصلاة النهار ، كما أنه شرع الوتر لصلاة الليل ، والوتر محبوب إلى الله تعالى كما تقدم في الحديث « إن الله وتر يحب الوتر » وقولها « إلا الصبح » فإنها تطول فيها القراءة تريد أنه لا يقصر في صلاتها فإنها ركعتان حضراً وسفراً لأنه شرع فيها تطويل القراءة ولذلك عبر عنها في الآية بقرآن الفجر لما كانت القراءة معظم أركانها لطولها فيها ، فعبر عنها بها من إطلاق الجزء الأعظم على الكل .
- ٢ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم

ويعصوم ويفطر) الأربعة الأفعال بالمشاة التحتية : أى أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل هذا وهذا (رواه الدارقطنى ورواته) من طريق عطاء عن عائشة (ثقات إلا أنه معلول ، والمحفوظ عن عائشة من فعلها وقالت : إنه لا يشق على . أخرجه البيهقى) واستنكره أحمد فإن عروة روى عنها أنها كانت تم وأنها تأولت كما تأول عثمان كما فى الصحيح ، فلو كان عندها عن النبى صلى الله عليه وسلم رواية لم يقل عروة إنها تأولت ، وقد ثبت فى الصحيحين خلاف ذلك . وأخرج أيضا الدارقطنى عن عطاء والبيهقى عن عائشة « أنها اعتمرت معه صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة ، حتى إذا قدمت مكة قالت : يا رسول الله بأبى أنت وأبى أئمت وقصرت وأفطرت وصمت ، فقال أحسنت يا عائشة وما عاب على » قال ابن القيم : وقد روى « كان يقصروتم » الأول بالياء آخر الحروف ، والثانى بالمشاة من فوق وكذلك يفطر وتصوم : أى تأخذ هى بالعزيمة فى الموضعين . قال شيخنا ابن تيمية : وهذا باطل ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع أصحابه فتصلى خلاف صلاتهم وفى الصحيح عنها « إن الله فرض الصلاة ركعتين ركعتين ، فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة زيد فى صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر » فكيف يظن بها مع ذلك أنها تصلى خلاف صلاته وصلاة المسلمين معه . قلت : وقد أئمت عائشة بعد موته صلى الله عليه وسلم . قال ابن عباس وغيره : إنها تأولت كما تأول عثمان انتهى . هذا ، وحديث الباب قد اختلف فى اتصاله فانه من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة . قال الدارقطنى : إنه أدرك عائشة وهو مراقب . قال المصنف رحمه الله هو كما قال فى تاريخ البخارى وغيره ما يشهد لذلك . وقال أبو حاتم : أدخل عليها وهو صغير ولم يسمع منها . وادعى ابن أبى شيبة والطحاوى ثبوت سماعه منها . واختلف قول الدارقطنى فى الحديث ، فقال فى السنن : إسناده حسن . وقال فى العلل : المرسل أشبه . هذا كلام المصنف ونقله الشارح ، وراجعت سنن الدارقطنى فرأيت ساقه وقال إنه صحيح ، ثم فيه العلاء بن زهير . وقال الذهبى فى الميزان : وثقه ابن معين . وقال ابن حبان : كان ممن يروى عن الثقات مما لا يشبه حديث الأئمة انتهى . فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الأئمة ، وبطل بهذا ادعاء ابن حزم جهالة ، فقد حرف عينا وحالا . وقال ابن القيم بعد روايته لحديث عائشة هذا ما لفظه : وسمعت شيخ الإسلام يقول : وهذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى . يريد رواية يقصر ويتم بالمشاة التحتية ، وجعل ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم ، فانه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم بأنه لم يتم رباعية فى سفر ولا صام فيه فرضا .

٣ - (وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصته كما يكره أن تؤتى معصيته . رواه أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان . وفى رواية : كما يحب أن تؤتى عزائمه) فسرت محبة الله برضاه وكراهته بخلافها . وعند أهل الأصول أن الرخصة : ما شرع من الأحكام لعل ، والعزيمة مقابلهما ، والمراد بها هنا ما سهل لعباده ووسع عند الشدة من ترك بعض الواجبات وإباحة بعض المحرمات

والحديث دليل على أن فعل الرخصة لأفضل من فعل العزيمة ، كذا قيل وليس فيه على ذلك دليل ، بل يدل على مساواتها للعزيمة ، والحديث يوافق قوله تعالى - يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر - .

٤ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ صلى ركعتين . رواه مسلم) المراد من قوله « إذا خرج » إذا كان قصده مسافة هذا القدر ، لا أن المراد أنه كان إذا أراد سفرا طويلا فلا يقصر إلا بعد هذه المسافة ، وقوله « أميال أو فراسخ » شك من الراوى ، وليس التخيير في أصل الحديث . قال الخطابي : شك فيه شعبة . قيل في حد الميل هو أن ينظر إلى الشخص في أرض مستوية فلا يدرى أهو رجل أم امرأة أو غير ذلك . وقال النووي : هو ستة آلاف ذراع ، والذراع أربعة وعشرون أصبعاً معترضة متعادلة ، والأصبع ست شعيرات معترضة متعادلة ؛ وقيل هو اثنا عشر ألف قدم بقدم الإنسان ؛ وقيل هو أربعة آلاف ذراع ؛ وقيل ألف خطوة للجمل ؛ وقيل ثلاثة آلاف ذراع بالهاشمي وهو اثنان وثلاثون أصبعاً وهو ذراع الهادى عليه الصلاة والسلام وهو الذراع العمرى المعمول عليه في صنعاء وبلادها . وأما الفرسخ فهو ثلاثة أميال ، وهو فارسي معرب .

واعلم أنه قد اختلف العلماء في المسافة التي تقصر فيها الصلاة على نحو عشرين قولاً حكاهما ابن المنذر ، فذهب الظاهرية إلى العمل بهذا الحديث ، وقالوا مسافة القصر ثلاثة أميال . وأجيب عليهم بأنه مشكوك فيه فلا يحتج به على التحديد بالثلاثة الأميال ، نعم يحتج به على التحديد بالثلاثة الفراسخ إذا الأميال داخله فيها فيؤخذ بالأكثر وهو الاحتياط ، لكن قيل إنه لم يذهب إلى التحديد بالثلاثة الفراسخ أحد ، نعم يصح الاحتجاج للظاهرية بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث أبي سعيد « أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر فرسخاً يقصر الصلاة » وقد عرفت أن الفرسخ ثلاثة أميال . وأقل ما قيل في مسافة القصر ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر موقوفاً « أنه كان يقول : إذا خرجت ميلاً قصرت الصلاة » وإسناده صحيح . وقد روى هذا في البحر عن داود ، ويلحق بهذين القولين قول الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والهادي وغيرهم أنه يقصر في مسافة يريد فصاعداً مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة مرفوعاً « لا يحل لامرأة تسافر بريداً إلا ومعها محرم » أخرجه أبو داود قالوا فسمى مسافة البريد سفراً ، ولا يخفى أنه لا دليل فيه على أنه لا يسمى الأقل من هذه المسافة سفراً ، وإنما هذا تحديد للسفر الذي يجب فيه المحرم . ولا تلازم بين مسافة القصر ومسافة وجوب المحرم لجواز التوسعة في إيجاب المحرم تخفيفاً على العباد . وقال زيد بن علي والمؤيد وغيرهما والحنفية : بل مسافته أربعة وعشرون فرسخاً لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر مرفوعاً « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام إلا مع محرم » قالوا وسير الإبل في كل يوم ثمانية فراسخ . وقال الشافعي : بل أربعة برد ، لحديث ابن عباس مرفوعاً « لاتقصروا للصلاة في أقل من أربعة برد » وسيأتي

وأخرجه البيهقي بسند صحيح من فعل ابن عباس وابن عمر . وبأنه روى البخاري من حديث ابن عباس تعليقا بصيغة الجزم « أنه سئل أتقصر الصلاة من مكة إلى عرفة ؟ قال لا ، ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف » وهذه الأمكنة بين كل واحد منها وبين مكة أربعة برد فما فوقها . والأقوال متعارضة كما سمعت والأدلة متقاومة . قال في زاد المعاد : ولم يحد صلى الله عليه وسلم لأمنته مسافة محدودة للقصير والفطر بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض كما أطلق لهم التيمم في كل سفر . وأما ما يروى عنه من التحديد باليوم واليومين ثلاثة فلم يصح عنه فيها شيء ألبتة والله أعلم ، وجواز القصير والجمع في طويل السفر وقصيره مذهب كثير من السلف .

٥ - (وعنه) أى عن أنس (قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة ، فكان يصلى) أى الرباعية (ركعتين ركعتين) أى كل رباعية ركعتين (حتى رجعنا إلى المدينة . متفق عليه ، واللفظ للبخاري) يحتمل أن هذا كان في سفره في عام الفتح ويحتمل أنه في حجة الوداع ، إلا أنه فيه عند أبى داود زيادة « أنهم قالوا لأنس : هل أقم بها شيئا ؟ قال أقمنا بها عشرة » ويأتى أنهم أقاموا في الفتح زيادة على خمسة عشر يوما أو خمس عشرة . وقد صرح في حديث أبى داود أن هذا : أى خمس عشرة ونحوها كان عام الفتح وفيه دلالة على أنه لم يتم مع إقامته في مكة وهو كذلك كما يدل عليه الحديث الآتى . وفيه دليل على أن نفس الخروج من البلد بنية السفر يقتضى القصير ولو لم يجاوز من البلد ميلا ولا أقل ، وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد ولو صلى وبيتها بمرأى منه .

٦ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : أقام النبي صلى الله عليه وسلم تسعة عشر يوما يقصر . وفى لفظ) تعيين محل الإقامة وأنه (بمكة تسعة عشر يوما . رواه البخاري . وفى رواية لأبى داود) أى عن ابن عباس (سبع عشرة) بالتذكير فى الرواية الأولى لأنه ذكر مميزه يوما هو مذكر ، وبالتأنيث فى رواية أبى داود لأنه حذف مميزه وتقديره ليلة ، وفى رواية لأبى داود عنه تسعة عشر كالرواية الأولى (وفى أخرى) أى لأبى داود عن ابن عباس (خمس عشرة) .

٧ - (وله) أى لأبى داود (عن عمران بن حصين ثمانى عشرة) ولفظه عند أبى داود « شهدت معه الفتح ، فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين ويقول : يا أهل البلد صلوا أربعا فانا قوم سفر »

٨ - (وله) أى لأبى داود : (عن جابر رضى الله عنه أقام) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة ، ورواته ثقات إلا أنه اختلف فى وصله) فوصله معمر عن يحيى بن أنس عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان عن جابر . قال أبو داود : غير معمر لا يسنده ، فأعله الدارقطني فى العلل بالإرسال والانقطاع . قال المصنف رحمه الله : وقد أخرجه البيهقي عن جابر بلفظ : « بضع عشرة » .

واعلم أن أبا داود ترجم لباب هذه الأحاديث « باب متى يتم المسافر »

كلام ابن عباس « من أقام سبعة عشر قصر ، ومن أقام أكثر آثم » ، وقد اختلف العلماء في قدر مدة الإقامة التي إذا عزم المسافر على إقامتها آثم فيها الصلاة على أقوال : فقال ابن عباس وإليه ذهب الهادوية : أن أقل مدة الإقامة عشرة أيام لقول علي عليه السلام « إذا أقمت عشرا فآثم الصلاة » أخرجه المؤيد بالله في شرح التجريد من طرق فيها ضرار بن صرد . قال المصنف في التقريب : إنه غير ثقة . قالوا وهو توقيف . وقالت الحنفية : خمسة عشر يوما مستدلين بأحدى روايات ابن عباس ، وبقوله وقول ابن عمر « إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة » وذهب المالكية والشافعية إلى أن أقلها أربعة أيام وهو مروى عن عثمان ، والمراد غير يوم الدخول والخروج . واستدلوا بمنعه صلى الله عليه وسلم المهاجرين بعد مضى النسك أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة ، فدل على أنه بالأربعة أيام يصير مقبيا . وثم أقوال آخر لا دليل عليها ، وهذا كله فيمن دخل البلد عازما على الإقامة فيها . وأما من تردد في الإقامة ولم يعزم ففيه خلاف أيضا ، فقالت الهادوية يقصر إلى شهر لقول علي عليه السلام « إنه من يقول اليوم أخرج غدا أخرج يقصر الصلاة شهرا » وذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو قول للشافعي ، وقال به الإمام يحيى إنه يقصر أبدا ، إذ الأصل السفر ولفعل ابن عمر فانه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة . وروى عن أنس بن مالك أنه أقام بنيسابور ستة أو سنتين يقصر الصلاة ، وعن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا بramerz تسعة أشهر يقصرون الصلاة ، ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر على حسب ما ورد في الروايات في مدة إقامته صلى الله عليه وسلم في مكة وتبوك وأنه بعد ما يجاوز مدة ما روى عنه صلى الله عليه وسلم يتم صلاته . ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي قصر فيها على نفي القصر فيها زاد عليها ، وإذا لم يتم دليل على تقدير المدة فالأقرب أنه لا يزال يقصر كما فعله الصحابة لأنه لا يسمى بالبقاء مع التردد كل يوم في الإقامة والرحيل مقبيا وإن طالت المدة ، ويؤيده ما أخرجه البيهقي في السنن عن ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم أقام بتبوك أربعين يوما يقصر الصلاة » ثم قال : تفرد به الحسين بن عمار ، وهو غير محتج به .

٩ - (عن أنس رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل في سفره قبل أن تربع الشمس) أى قبل الزوال (آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما ، فان زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر) أى وحده ولا يضم إليه العصر (ثم ركب . متفق عليه) الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيرا ، ودلالة على أنه لا يجمع بينهما تقديمًا لقوله « صلى الظهر » إذ لو جاز جمع التقديم لضم إليه العصر ، وهذا الفعل منه صلى الله عليه وسلم يخصص أحاديث التوقيت التي مضت ، وقد اختلف العلماء في ذلك ، فذهب الهادوية وهو قول ابن عباس وابن عمر وجماعة من الصحابة . وروى عن مالك وأحمد والشافعي إلى جواز الجمع للمسافر تقديمًا وتأخيرا مطلقا بهذا الحديث في التأخير وبما يأتي في التقديم . وعن الأوزاعي أنه يجوز للمسافر جمع التأخير فتع

وهذا كله في الجمع في السفر . وأما الجمع في الحضر فقال الشارح بعد ذكر أدلة القائلين بجوازه فيه : إنه ذهب أكثر الأئمة إلى أنه لا يجوز الجمع في الحضر لما تقدم من الأحاديث المبينة لأوقات الصلوات ، ولما تواتر من محافظة النبي صلى الله عليه وسلم على أوقاتها حتى قال ابن مسعود « ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها » وأما حديث ابن عباس عند مسلم « أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر » قيل لابن عباس ما أراد إلى ذلك ؟ قال أراد أن لا يخرج أمته ، فلا يصح الاحتجاج به به لأنه غير معين للجمع التقديم والتأخير كما هو ظاهر رواية مسلم وتعيين واحد منها تحكم ، فوجب العدول إلى ما هو واجب من البقاء على العموم في حديث الأوقات للمعذور وغيره وتخصيص المسافر لثبوت التخصيص وهذا هو الجواب الحاسم . وأما ما يروى من الآثار عن الصحابة والتابعين فغير حجة إذ للاجتهاد في ذلك مسرح . وقد أول بعضهم حديث ابن عباس بالجمع الصوري واستحسنه القرطبي ، ورجحه وجزم به ابن الماجشون والطحاوي ، وقواه ابن سيد الناس لما أخرجه الشيخان عن عمرو بن دينار راوى الحديث عن أبي الشعثاء قال : قلت يا أبا الشعثاء أظنه أخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء ، قال وأنا أظنه قال ابن سيد الناس : وراوى الحديث أدري بالمراد منه من غيره وإن لم يجزم أبو الشعثاء بذلك . وأقول : إنما هو ظن من الراوى والذي يقال فيه أدري بما روى إنما يجرى في تفسيره للفظ مثلا ، على أن في هذه الدعوى نظرا ، فإن قوله صلى الله عليه وسلم « قرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » يرد عمومها ، نعم يتعين هذا التأويل فإنه صرح به الدسائى في أصل حديث ابن عباس ولفظه « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ثمانيا ٢ جمعا وسبعا جمعا ، أخر الظهر وعجل العصر ، وآخر المغرب وعجل العشاء » والعجب من النووى كيف ضعف هذا التأويل وغفل عن متن الحديث المروى والمطلق في رواية يحمل على المقيد إذا كانا في قصة واحدة كما في هذا . والقول بأن قوله « أراد أن لا يخرج أمته » يضعف هذا الجمع الصورى لوجود الحرج فيه مدفوع بأن ذلك أيسر من التوقيت إذ يكفي للصلاتين تأهب واحد وقصد واحد إلى المسجد ووضوء واحد بحسب الأغلب بخلاف الوقتين ، فالخرج في هذا الجمع لا شك أخف . وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فوهم لأن العلة في الأصل هي السفر وهو غير موجود في الفرع وإلا لزم مثله في القصر والفطر انتهى . قلت : وهو كلام رصين ، وقد كنا ذكرنا ما يلاقى في رسالتنا « اليواقيت في المواقيت » قبل الوقوف على كلام الشارح رحمه الله وجزاه خيرا ، ثم قال : وأعلم أن جمع التقديم فيه خطر عظيم وهو كمن صلى الصلاة قبل دخول وقتها فيكون حال الفاعل كما قال الله تعالى - وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا - الآية من ابتدائها ، وهذه الصلاة المقدمة لادلالة عليها بمنطوق ولا مفهوم ولا عموم ولا خصوص

١١ - (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ مِينَ أَرْبَعَةٍ بُرْدٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ . رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) فانه من رواية عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك ، نسبه الثوري إلى الكذب . وقال الأزدي : لا تحل الرواية عنه وهو منقطع أيضا لأنه لم يسمع من أبيه (والصحيح أنه موقوف كذا أخرجه ابن خزيمة) أى موقوفا على ابن عباس وإسناده صحيح ولكن للمجاهد فيه مسرح فيحتمل أنه من رأيه ، وتقدم أنه لم يثبت في التحديد حديث مرفوع .

١٢ - (وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خَيْرُ أُمَّتِي الَّذِينَ إِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا ، وَإِذَا سَأَفَرُوا قَصَرُوا وَأَفْطَرُوا . أخرجه الطبراني في الأوسط بإسناد ضعيف ، وهو في مرسل سعيد بن المسيب عند البيهقي مختصرا) الحديث دليل على أن القصر والافتطير أفضل للمسافر من خلافهما . وقالت الشافعية : ترك الجمع أفضل ، فقياس هذا أن يقولوا التمام أفضل ، وقد صرحوا به أيضا وكأنهم لم يقولوا بهذا الحديث لضعفه :

واعلم أن المصنف رحمه الله أعاد هنا حديث عمران بن حصين وحديث جابر وهما قوله : (وعن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه قال : كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة) هذا لم يذكره المصنف فيما سلف في هذه الرواية (فقال : صَلِّ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ . رواه البخاري) هو كما قال ولم ينسبه فيما تقدم إلى أحد ، وقد بينا من رواه غير البخاري وما فيه من الزيادة .

١٤ - (وعن جابر رضي الله عنه قال : عاد النبي صلى الله عليه وسلم مريضا ، فرآه يصلي على وسادة فرمى بها وقال : صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ وَإِلَّا فَأَوْقُمْ لِمَاءً واجْعَلْ مُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ . رواه البيهقي وصحح أبو حاتم وقفه) زاد فيما مضى أنه رواه البيهقي بإسناد قوى ، وقد تقدما في آخر باب صفة الصلاة قبيل باب مجود المهر بلفظهما وشرحناهما هنالك فتركنا شرحهما هنا لذلك ، ثم ذكر هنا حديث عائشة وقد مر أيضا في الحديث الرابع والثلاثين في باب صفة الصلاة بلفظ وشرحه الشارح وقال هناك : صححه ابن خزيمة وهنا قال صححه الحاكم وهو :

١٥ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي متربعا : رواه النسائي وصححه الحاكم) وهو من أحاديث صلاة المريض لامن أحاديث صلاة المسافر ، وقد أتى به فيما سلف . والحديث دليل على صفة قعود المصلي إذا كان له عذر عن القيام ، وفيه الخلاف الذي تقدم .

باب صلاة الجمعة

الجمعة : بنم الميم وفيها الإسكان والفتح مثل همزة ولمزة ، وكانت تسمى في الجاهلية العمروية . أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة وقال حسن صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق آدم وفيه دخل الجنة وفيه أخرج منها ، ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة . »

١ - (عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على أعواد منبره) أى منبره الذى من عود لاعلى الذى كان من الطين ولا على الخاج الذى كان يستند إليه ، وهذا المنبر عُمِلَ له صلى الله عليه وسلم سنة سبع وقيل سنة ثمان ، عمله له غلام امرأة من الأنصار كان نجارا واسمه على أصبح الأقوال ميمون ، كان على ثلاث درج ولم يزل عليه حتى زاده مروان فى زمن معاوية ست درج من أسفله . وله قصة فى زيادته وهى : أن معاوية كتب إليه أن يحمله إلى دمشق ، فأمر به فقلع ، فأظلمت المدينة ، فخرج مروان فخطب فقال : إنما أمرنى أمير المؤمنين أن أرفعه ، وقال إنما زدت عليه لما كثر الناس : ولم يزل كذلك حتى احترق المسجد النبوى سنة أربع وخمسين وسبائة فاحترق (لِيَسْتَهَيِّنَ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمْ) يفتح الواو وسكون الدال المهملة وكسر العين المهملة : أى تركهم (الْجُمُعَاتِ أَوْ لِيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) الختم : الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه كما له وتغطية لئلا يتوصل إليه ولا يطلع عليه شبهت القلوب بسبب إعراضهم عن الحق واستكبارهم عن قبوله وعدم نفوذ الحق إليها بالأشياء التى استوتق عليها بالختم فلا ينفذ إلى باطنها شيء ، وهذه عقوبة على عدم الامثال لأمر الله وعدم إتيان الجمعة من باب تيسير العبرى (ثُمَّ لَيْسَ كُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ . رواه مسلم) بعد ختمه تعالى على قلوبهم فيغفلون عن اكتساب ما ينفعهم من الأعمال وعن ترك ما يضرهم منها . وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فيها ، وفيه إخبار بأن تركها من أعظم أسباب الخذلان بالكلية ، والإجماع قائم على وجوبها على الإطلاق ، والأكثر أنها فرض عين . وقال فى معالم السنن : إنها فرض كفاية عند الفقهاء .

٢ - (وعن سلمة بن الأكوع قال : كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل يستظل به ، متفق عليه واللفظ للبخارى . وفى لفظ لمسلم) أى من رواية سلمة (كنا نجتمع معه) أى النبى صلى الله عليه وسلم (إذا زالت الشمس ثم نرجع ثم تتبع النبى) الحديث دليل على المبادرة بصلاة الجمعة عند أول زوال الشمس ، والنبي فى قوله « وليس للحيطان ظل » متوجه إلى القيد وهو قوله « ويستظل به » لا ننبى لأصل الظل حتى يكون دليلا على أنه صلاها قبل زوال الشمس ، وهذا التأويل معتبر عند الجمهور القائلين بأن وقت الجمعة هو وقت الظهر . وذهب أحد وإسحاق إلى صحة صلاة الجمعة قبل الزوال . واختلف أصحاب أحمد فقال بعضهم : وقتها وقت صلاة العيد ، وقيل الساعة السادسة وأجاز مالك الخطبة قبل الزوال دون الصلاة ، وحججهم ظاهر الحديث وما بعده ، وأصرح منه ما أخرجه أحمد ومسلم من حديث جابر « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصلى الجمعة ثم نذهب إلى جبالنا فترى بها حين تزول الشمس » يعنى النواضح . وأخرج الدارقطنى عن عبد الله بن شيبان قال « شهدت مع أبى بكر الجمعة فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار

ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول انتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول زال النهار ، فأرأيت أحدا عاب ذلك ولا أنكره ، ورواه أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله قال : وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال ودلالة هذا على مذهب أحمد واضحة ، والتأويل الذي سبق من الجمهور يدفعه أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم مع قراءته سورة الجمعة والمنافقين ، وخطبته لو كانت بعد الزوال لما ذهبوا من صلاة الجمعة إلا وللحيطان ظل يستظل به ، كذا في الشرح . وحققنا في حواشي ضوء النهار أن وقتها الزوال . ويدل له أيضا قوله :

٣ - (وعن سهل بن سعد) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الخزرجي الساعدي الأنصاري . قيل كان اسمه حزنا فسماه صلى الله عليه وسلم سهلا . مات النبي صلى الله عليه وسلم وله خمس عشرة سنة . ومات بالمدينة سنة إحدى وسبعين ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة (قال ما كنا نقبل) من القيلولة (ولا نتغدى إلا بعد الجمعة . متفق عليه ، واللفظ لمسلم . وفي رواية : في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في النهاية : الم قيل والقيلولة : الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم . فالحديث دليل على ما دل عليه الحديث الأول وهو من أدلة أخذ ، وإنما أتى المصنف رحمه الله بلفظ رواية « على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، لئلا يقول قائل إنه لم يصرح الراوي في الرواية الأولى بذلك كان من فعله صلى الله عليه وسلم وتقريره ، فدفعه بالرواية التي أثبتت أن ذلك كان على عهده . ومعلوم أنه لا يصلي الجمعة في المدينة في عهده سواء فهو إخبار عن صلاته ، وليس فيه دليل على الصلاة قبل الزوال لأنهم في المدينة ومكة لا يقبلون ولا يتغدون إلا بعد صلاة الظهر كما قال تعالى - وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة - نعم كان صلى الله عليه وسلم يسارع بصلاة الجمعة في أول وقت الزوال بخلاف الظهر فقد كان يؤخره بعده حتى يجتمع الناس .

٤ - (وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائما فجاءت عير) بكسر العين المهملة وسكون المثناة التحتية فراء . قال في النهاية : العير : الإبل بأحمالها (من الشام فانقتل) بالنون الساكنة وفتح الفاء فثناة فوقية : أي انصرف (الناس إليها حتى لم يبق) أي في المسجد (إلا اثنا عشر رجلا . رواه مسلم) الحديث دليل على أنه يشرع في الخطبة أن يخطب قائما وأنه لا يشترط لها عدد معين ، كما قيل إنه يشترط لها أربعون رجلا ولا ما قيل إن أقل ما تتعقد به اثنا عشر رجلا كما روى عن مالك لأنه لا دليل أنها لا تتعقد بأقل ، وهذه هي القصة التي نزلت فيها الآية - وإذا رأوا تجارة - الآية . وقال القاضي عياض : أنه روى أبو داود في مراسيله « أن خطبته صلى الله عليه وسلم في مراسيله التي انقضوا عنها إنما كانت بعد صلاة الجمعة ، وظنوا أنه لا شيء عليهم في الانقضاء عن الخطبة وأنه قبل هذه القصة كان يصلي قبل الخطبة » قال القاضي : وهذا أشبه بحال أصحابه ، والمظنون بهم ما كانوا يدعون الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم ولكنهم ظنوا جواز الانصراف بعد انقضاء الصلاة . • - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من

أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ (وغيرها) أى من سائر الصلوات (فليُصَفِّحْ لَهَا أُخْرَى) فى الجمعة أو غيرها بضميف إليها ما بقى من ركعة وأكثر (وقد تَمَّتْ صَلَاتُهُ).

رواه النسائى وابن ماجه والدارقطنى ، واللفظ له وإسناده صحيح ، لكن قوى أبو حاتم لإرساله (الحديث أخرجه من حديث بقية ، حدثنى يونس بن يزيد عن سالم عن أبيه الحديث . قال أبو داود والدارقطنى : تفرد به بقية عن يونس . وقال ابن أبى حاتم فى العلل عن أبيه : هذا خطأ فى المتن والإسناد إنما هو عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعا « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها » وأما قوله « من صلاة الجمعة » فوهم ، وقد أخرج الحديث من ثلاثة عشر طريقا عن أبى هريرة ، ومن ثلاثة طرق عن ابن عمر ، وفى جميعها مقال . وفى الحديث دلالة على أن الجمعة تصح للأحق وإن لم يدرك من الخطبة شيئا ، وإلى هذا ذهب زيد بن على والمؤيد والشافعى وأبو حنيفة . وذهب الهادوية إلى أن إدراك شيء من الخطبة شرط لاتصح الجمعة بدونه ، وهذا الحديث حجة عليهم وإن كان فيه مقال ، لكن كثرة طرقه يقوى بعضها بعضا مع أنه أخرجه الحاكم من ثلاث طرق : أحدها من حديث أبى هريرة وقال فيها على شرط الشيخين ، ثم الأصل عدم الشرط حتى يقوم عليه دليل .

٦ - (وعن جابر بن سمرة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائما يجلس ثم يقوم فيخطب قائما ، فمن أنبأك أنه كان يخطب جالسا فقد كذب . أخرجه مسلم) الحديث دليل أنه يشرع القيام حال الخطبتين والفصل بينهما بالجلوس . وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو سنة ؟ فقال أبو حنيفة : إن القيام والقعود سنة . وذهب مالك إلى أن القيام واجب ، فإن تركه أساء وصحت الخطبة . وذهب الشافعى وغيره إلى أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطاقه ، واحتجوا بمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى قال جابر « فمن أنبأك إلى آخره » وبما روى أن كعب بن عجرة لما دخل المسجد وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعدا ، فأنكر عليه وتلا عليه - وتركوك قائما - وفى رواية ابن خزيمة « ما رأيت كاليوم قط إماما يؤم المسلمين يخطب وهو جالس يقول ذلك مرتين » وأخرج ابن أبى شيبه عن طاوس « خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من جلس على المنبر معاوية » وأخرج ابن أبى شيبه عن الشعبي « أن معاوية إنما خطب قاعدا لما كثر شحم بطنه ولحمه » وهذا إبانة للعذر ، فانه مع العذر فى حكم المتفق على جواز القعود فى الخطبة . وأما حديث أبى سعيد الذى أخرجه البخارى « أن النبى صلى الله عليه وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله » فقد أجاب عنه الشافعى أنه كان فى غير جمعة ، وهذه الأدلة تقضى بشرعية القيام والقعود المذكورين فى الخطبة . وأما الوجوب وكونه شرطا فى صحتها فلا دلالة عليه فى اللفظ إلا أنه قد ينضم إليه دليل وجوب التأسي به صلى الله عليه وسلم ، وقد قال « صلوا كما رأيتمونى أصلى » وفعله فى الجمعة فى الخطبتين وتقدمهما على الصلاة مبين لاية الجمعة فإيا وظب عليه فهو واجب وما لم يواظب عليه كان فى التارك دليل على عدم الوجوب ، فانه

صح أن قعوده في حديث أبي سعيد كان في خطبة الجمعة كان الأقوى القول الأول وإن لم يثبت ذلك فالقول الثاني .

فائدة : تسليم الخطيب على المنبر على الناس فيه حديث أخرجه الأثرم بسنده عن الشعبي « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد إلى المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال : السلام عليكم ، الحديث وهو مرسل . وأخرج ابن عدى « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دنا من منبره سلم على من عند المنبر ثم صعد ، فإذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد ، إلا أنه ضعفه ابن عدى يعيسى بن عبد الله الأنصارى وضعفه ابن حبان .

٧ - (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب احرمت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساكم ويقول : أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ) قال النووي : ضبطناه في مسلم بضم الماء وفتح الدال فيهما وبفتح الماء وسكون الدال فيهما . وفسره المروى على رواية الفتح بالطريق : أى أحسن الطريق طريق محمد . وعلى رواية الضم معناه : الدلالة والإرشاد وهو الذى يضاف إلى الرسل وإلى القرآن ، قال تعالى - وإنك لتهدى- إن هذا القرآن يهدى - وقد يضاف إليه تعالى وهو بمعنى اللطف والتوفيق والعصمة - إنك لتهدى من أحببت - الآية (وشر الأمور محدثاتها) المراد بالمحدثات ما لم يكن ثابتا بشرع من الله ولا من رسوله (وكل بدعة ضلالة) البدعة لغة : ما عمل على غير مثال سابق ، والمراد بها هنا ما عمل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب ولا سنة (رواه مسلم) وقد قسم العلماء البدعة على خمسة أقسام : واجبة كحفظ العلوم بالتدين والرد على الملاحدة باقامة الأدلة . ومندوبة كبناء المدارس . ومباحة كالتوسعة في ألوان الأطعمة وفاخر الثياب . ومحرمة ومكروهة وهما ظاهران ، فقوله « كل بدعة ضلالة » عام مخصوص . وفي الحديث دليل على أنه يستحب للخطيب أن يرفع بالخطبة صوته ويجزل كلامه ويأتى بجوامع الكلم من الترغيب والترهيب ، ويأتى بقوله « أما بعد » وقد عقد البخارى بابا في استحبابها وذكر فيه جملة من الأحاديث ، وقد جمع الروايات التى فيها ذكر « أما بعد » لبعض المحدثين وأخرجها عن اثنين وثلاثين صحابيا ، وظاهره أنه كان صلى الله عليه وسلم يلازمها في جميع خطبه ، وذلك بعد حمد الله والثناء والتشهد كما تفيد الرواية المشار إليها بقوله (وفي رواية له) أى لمسلم عن جابر بن عبد الله (كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم

(١) ذلك التقسيم إنما هو للبدعة لغة ، وأما البدعة شرعا فهى ما يدل عليها حديث عائشة « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » فإن الأمر هنا هو أمر الدين ، وفسرها بعض العلماء بما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل ديننا قريما وصراطا مستقيما ، ومتى كانت البدعة في أمر الدين كانت ضلالة وكانت على عمومها ، راجع الاعتصام للشاطبي .

يوم الجمعة بمحمد الله ويثني عليه ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوته (حذف القول انكالا على ما تقدم وهو قوله « أما بعد فإن خير الحديث » إلى آخر ما تقدم ، ولم يذكر الشهادة اختصارا لثبوتها في غير هذه الرواية ، فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال « كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء . وفي دلائل النبوة للبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعا حكاية عن الله عز وجل « وجعلت أمتك لا يجوز لهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدى ورسولى » وكان يذكر في تشهده نفسه باسمه العلم (وفي رواية له) أى لمسلم عن جابر (مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ) أى أنه يأتى بهذه الألفاظ بعد أما بعد (وللنسائي) أى عن جابر (وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ) أى بعد قوله « كل باعة ضلالة » كما هو في النسائي واختصره المصنف والمراد صاحبها . وكان يعلم أصحابه في خطبته قواعد الإسلام وشرائعه ، ويأمرهم وينهاهم في خطبته إذا عرض له أمر أو نهى ؛ كما أمر الداخل وهو يخطب أن يصلى ركعتين ، ويذكر معالم الشرائع في الخطبة والجنة والنار والمعاد ، ويأمر بتقوى الله ويحذر من غضبه ويرغب في موجبات رضاه ، وقد ورد قراءة آية في حديث مسلم « كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس ويحذر » وظاهره محافظته صلى الله عليه وسلم على ما ذكر في الخطبة ووجوب ذلك لأن فعله بيان لما أجمل في آية الجمعة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلى » وقد ذهب إلى هذا الشافعى ، وقالت الهادوية لا يجب في الخطبة إلا الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبتين جميعا . وقال أبو حنيفة : يكنى سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر . وقال مالك : لا يجزى إلا ما سمى خطبة .

٨ - (وعن عمار بن ياسر رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة) بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون ممددة : أى علامة (مِنْ فِقْهِهِ) أى مما يعرف به فقه الرجل ، وكل شئ دل على شئ فهو مئنة له (رواه مسلم) وإنما كان قصر الخطبة علامة على فقه الرجل ، لأن الفقيه هو المطلع على حقانى المعانى وجوامع الألفاظ فيتمكن من التعبير بالعبارة الجزلة المفيدة ، ولذلك كان من تمام هذا الحديث « فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة ، وإن من البيان لسحرا » فشبه الكلام العامل في القلوب الجاذب للعقول بالسحر لأجل ما اشتمل عليه من الجزالة وتناسق الدلالة وإفادة المعانى الكثيرة ، ووقعه في مجازه من الترغيب والترهيب ونحو ذلك ، ولا يقدر عليه إلا من فقه في المعانى وتناسق دلائها فانه يتمكن من الإتيان بجوامع الكلم وكان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم فانه أوتي جوامع الكلم والمراد من طول الصلاة : الطول الذى لا يدخله فاعله تحت النهى ، وقد كان يصلى صلى الله عليه وسلم الجمعة بالجمعة والمنافقين وذلك طول بالنسبة إلى خطبته وليس بالتطويل المنهى عنه .

٩ - (وعن أم هشام بنت حارثة بن النعمان رضى الله عنها) هى الأنصارية ، روى

عنها حبيب بن عبد الرحمن بن يساف . قال أحمد بن زهير : سمعت أبي يقول : أم عثمان بنت حارثة بايعت بيعة الرضوان ، ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ولم يذكر اسمها ، وذكرها المصنف في التقريب ولم يسمها أيضا ، وإنما قال مصابية مشهورة (قالت : ما أخذت في القرآن المجيد إلا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس . رواه مسلم) فيه دليل على مشروعية قراءة سورة في الخطبة كل جمعة . قال العلماء : وسبب اختياره صلى الله عليه وسلم هذه السورة لما اشتملت عليه من ذكر البعث والموت والمواعظ الشديدة والزواجر الأكيدة . وفيه دلالة لقراءة شيء من القرآن في الخطبة كما سبق ، وقد قام الإجماع على عدم وجوب قراءة السورة المذكورة ولا بعضها في الخطبة ، وكانت محافظته على هذه السورة اختيارا منه لما هو الأحسن في الوعظ والتذكير . وفيه دلالة على ترديد الوعظ في الخطبة .

١٠ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَمَثَلِ الْخِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ أَنْصِتْ لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ . رواه أحمد بإسناد لا بأس به) وله شاهد قوي في جامع حماد مرسل (وهو) أى حديث ابن عباس (يفسر) الحديث :

١١ - (وعن أبي هريرة في الصحيحين مرفوعا : إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ) في قوله يوم الجمعة ، دلالة على أن خطبة غير الجمعة ليست مثلها ينهى عن الكلام حالها ، وقوله « والإمام يخطب » دليل على أنه يختص النهي بحال الخطبة ، وفيه رد على من قال : إنه ينهى عن الكلام من حال خروج الإمام ، وأما الكلام عند جلوسه بين الخطبتين فهو غير خاطب فلا ينهى عن الكلام حاله . قيل : هو وقت يسير يشبه بالسكوت للتنفس فهو في حكم الخاطب . وإنما شبهه بالخمير يحمل أسفارا لأنه فاته الانتفاع بأبلغ نافع ، وقد تكلف المشقة وأتعب نفسه في حضور الجمعة والمشبه به كذلك فانه الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه ، وفي قوله « ليست له جمعة » دليل على أنه لا صلاة له ، فان المراد بالجمعة الصلاة ، إلا أنها تجزئه لإجماعا ، فلا بد من تأويل هذا بأنه نهي للفضيلة التي يجوزها من أنصت ، وهو كما في حديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود وابن خزيمة بلفظ « من لقا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا » قال ابن وهب أحد رواة : معناه أجزأته الصلاة ، وحرّم فضيلة الجماعة وقد احتج بالحديث من قال بجمعة الكلام حال الخطبة وهم الهاديون وأبو حنيفة ومالك ورواية عن الشافعي ، فان تشبيهه بالمشبه به المستنكر وملاحظة وجه الشبه يدل على قبح ذلك ، وكذلك نسبته إلى فوات الفضيلة الحاصلة بالجمعة ما ذاك إلا لما يلحق المتكلم من الوزر الذي يقاوم الفضيلة فيصير محبطا لها . وذهب القاسم وأبنا الهادي وأحد قولي أحمد والشافعي إلى التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعا ، ونقل ابن عبد البر الإجماع على وجوب الإنصات على من يسمع خطبة الجمعة

إلا عن قليل من التابعين ، وقوله « إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت » تأكيد في النهي عن الكلام لأنه إذا عد من اللغو وهو أمر بمعروف فأولى غيره ، فعلى هذا يجب عليه أن يأمره بالإشارة إن أمكن ذلك . والمراد بالإنصات : قيل من مكالمة الناس ، فيجوز على هذا الذكر وقراءة القرآن ، والأظهر أن النهي شامل للجميع ومن فرق فعلية الدليل ، فقلل جواب التحية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره عند من يقول بوجوبها قد تعارض فيه عموم النهي هنا وعموم الوجوب فيهما ، وتخصيص أحدهما لعموم الآخر تحكم من دون مرجح واختلفوا في معنى قوله « لغوت » والأقرب ما قاله ابن المنير أن اللغو ما لا يحصل وقيل بطلت فضيلة جمعك وصارت ظهرا .

١٢ - (وعن جابر رضي الله عنه قال : دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال : صليت ؟ قال لا ، قال : قُمْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ . متفق عليه) الرجل هو سلبك الغطفاني سماه في رواية مسلم ، وقيل غيره ، وحذفت همزة الاستفهام من قوله « صليت » وأصله أصليت . وفي مسلم قال له « أصليت » وقد ثبت في بعض طرق البخاري . وسلبك بضم السين المهملة بعد اللام مثناة تحتية مصغر الغطفاني بفتح الغين المعجمة فطاء مهملة بعدها فاء ، وقوله « صل ركعتين » وعند البخاري وصفهما بخفيفتين وعند مسلم ونجوز فيهما . وبوت البخاري لذلك بقوله « باب من جاء والإمام يخطب يصلي ركعتين خفيفتين » وفي الحديث دليل على أن تحية المسجد تصلى حال الخطبة ، وقد ذهب إلى هذا طائفة من الآل والفقهاء والمحدثين ويخفف ليفرغ لسباع الخطبة . وذهب جماعة من السلف والخلف إلى عدم شرعيتها حال الخطبة . والحديث هذا حجة عليهم ، وقد تأولوه بأحد عشر تأويلا كلها مردودة سردها المصنف في فتح الباري برودها ونقل ذلك الشارح رحمه الله في الشرح واستدلوا بقوله تعالى - فاستمعوا له وأنصتوا - ولادليل في ذلك لأن هذا خاص وذلك عام ولأن الخطبة ليست قرآنا . وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى الرجل أن يقول لصاحبه والخطيب يخطب أنصت وهو أمر بمعروف . وجوابه أن هذا أمر الشارع وهذا أمر الشارع فلا تعارض بين أمريه بل القاعد ينصت والداخل يركع التحية . وباطباق أهل المدينة خلفنا عن سلف على منع النافلة حال الخطبة ، وهذا الدليل للمالكية . وجوابه أنه ليس إجماعهم حجة لو أجمعوا كما عرف في الأصول على أنه لا يتم دعوى إجماعهم فقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وصححه أن أبا سعيد أتى ومروان يخطب فصلاهما فأراد حرس مروان أن يمنعه فأبى حتى صلاهما ثم قال : ما كنت لأدعهما بعد أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بهما . وأما حديث ابن عمر عند الطبراني في الكبير مرفوعا بلفظ : « إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام » ففيه أيوب بن نهيك متروك وضعفه جماعة ذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ . وقد أخذ من الحديث أنه يجوز للخطيب أن يقطع الخطبة باليسير من الكلام . وأجيب عنه بأن هذا الذي صدر منه صلى الله عليه وسلم من جملة الأوامر التي شرعت لها الخطبة وأمره صلى الله عليه وسلم بهادليل على وجوبها ، وإليه ذهب

البعض . وأما من دخل الحرم في غير حال الخطبة فإنه يشرع له الطواف فإنه تحيته أو لأنه في الأغلب لا يقعد إلا بعد صلاة ركعتي الطواف . وأما صلاتها قبل صلاة العيد فإن كانت صلاة العيد في جبانة غير مسبلة فلا يشرع لها التحية مطلقا ، وإن كانت في مسجد فتشرع . وأما كونه صلى الله عليه وسلم لما خرج إلى صلاته لم يصل قبلها شيئا ، فذلك لأنه حال قلومه لشتغل بالنحول في صلاة العيد ولأنه كان يصلها في الجبانة ولم يصلها إلا مرة واحدة في مسجده صلى الله عليه وسلم ، فلا دليل فيه على أنها لا تشرع لغيره ولو كانت العيد في مسجد .

١٣ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة) في الأولى (والمنافقين) في الثانية : أى بعد الفاتحة فيها لما علم من غيره (رواه مسلم) وإنما خصهما بهما لما في سورة الجمعة من الحث على حضورها والسعي إليها وبيان فضيلة بعثته صلى الله عليه وسلم ، وذكر الأربع الحكم في بعثته من أنه يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة والحث على ذكر الله ، ولما في سورة المنافقين من توبيخ أهل النفاق وحثهم على التوبة ودعائهم إلى طلب الاستغفار من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن المنافقين يكثر اجتماعهم في صلاتها ، ولما في آخرها من الوعظ والحث على الصدقة .

١٤ - (وله) أى لمسلم (عن النعمان بن بشير رضي الله عنه كان يقرأ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (في العيدين) الفطر والأضحى : أى في صلاتها (وفي الجمعة) أى في صلاتها (بسم ربك الأعلى) أى في الركعة الأولى بعد الفاتحة (وهل أتاك حديث الغاشية) أى في الثانية بعدها ، وكأنه كان يقرأ ما ذكره ابن عباس تارة وما ذكره النعمان تارة ، وفي سورة سبح والغاشية من التذكير بأحوال الآخرة والوعد والوعيد ما يناسب قراءتهما في تلك الصلاة الجامعة . وقد ورد في العيدين أنه كان يقرأ بقّ واقتربت .

١٥ - (وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم العيد في يوم جمعة) ثم رخص في الجمعة (أى في صلاتها) (ثم قال : مَنْ شاء أَنْ يُصَلِّيَ) أى الجمعة (فليُصَلِّ) هذا بيان لقوله رخص وإعلام بأنه كان الترخيص بهذا اللفظ (رواه الخمسة إلا الترمذى ، وصححه ابن خزيمة) وأخرج أيضا أبو داود من حديث أنى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال « قد اجتمع في يومكم هذا عيدان ، فمن شاء أجزأه عن الجمعة وإنا مجمعون » وأخرجه ابن ماجه والحاكم من حديث أنى صالح وفي إسناده بقية وصحح الدارقطني وغيره إرساله . وفي الباب عن ابن الزبير من حديث عطاء « أنه ترك ذلك وأنه سئل ابن عباس فقال أصاب السنة » . والحديث دليل على أن صلاة الجمعة بعد صلاة العيد تصير رخصة يجوز فعلها وتركها ، وهو خاص بمن صلى العيد دون من لم يصلها . وإلى هذا ذهب الهادي وجماعة إلا في حق الإمام وثلاثة معه . وذهب الشافعي وجماعة إلى أنها لا تصير رخصة ، مستدلين بأن دليل وجوبها عام لجميع الأيام ، وما ذكر من الأحاديث والآثار لا يقوى على تخصيصها لما في أسانيدهما من المقال . قلت : حديث زيد بن أرقم قد صححه ابن خزيمة

ولم يظن خبره فيه فهو يصلح للتخصيص فانه يخص العام بالآحاد . وذهب عطاء إلى أنه يسقط فرضها عن الجميع لظاهر قوله « من شاء أن يصلي فليصل » ولفعل ابن الزبير فانه صلى بهم في يوم عيد صلاة العيد يوم الجمعة . قال عطاء : ثم جئنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدانا . قال وكان ابن عباس في الطائف ، فلما قدم ذكرنا له ذلك فقال : أصاب السنة . وعنده أيضا أنه يسقط فرض الظهر ولا يصلى إلا العصر . وأخرج أبو داود عن ابن الزبير أنه قال « عيدان اجتماعا في يوم واحد ، فجمعهما فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليها حتى صلى العصر » وعلى القول بأن الجمعة الأصل في يومها والظهر بدل فهو يقتضي صحة هذا القول لأنه إذا سقط وجوب الأصل مع إمكان أدائه سقط البدل . وظاهر الحديث أيضا حيث رخص لهم في الجمعة ولم يأمرهم بصلاة الظهر مع تقدير إسقاط الجمعة للظهر يدل على ذلك كما قاله الشارح . وأيد الشارح مذهب ابن الزبير . قلت : ولا يخفى أن عطاء أخبر أنه لم يخرج ابن الزبير لصلاة الجمعة وليس ذلك بنص قاطع أنه لم يصل الظهر في منزله ، فالجزم بأن مذهب ابن الزبير سقوط صلاة الظهر في يوم الجمعة يكون عيداً على من صلى صلاة العيد لهذه الرواية غير صحيح لاحتمال أنه صلى الظهر في منزله ، بل في قول عطاء إنهم صلوا وحدانا : أى الظهر ما يشعر بأنه لا قائل بسقوطه ، ولا يقال إن مراده صلوا الجمعة وحدانا فانها لاتصح إلا جماعة إجماعاً . ثم القول بأن الأصل في يوم الجمعة صلاة الجمعة والظهر بدل عنها قول مرجوح ، بل الظهر هو الفرض الأصلي المفروض ليلة الإسراء والجمعة متأخر فرضها ، ثم إذا فاتت وجب الظهر إجماعاً فهي البدل عنه ، وقد حققناه في رسالة مستقلة ١٦ - (وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً . رواه مسلم) الحديث دليل على شرعية أربع ركعات بعد الجمعة والأمر بها وإن كان ظاهره الوجوب إلا أنه أخرجه عنه ما وقع في لفظه من رواية ابن الصباح « من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً » أخرجه مسلم ، فدل على أن ذلك ليس بواجب ، والأربع أفضل من الاثنتين لوقوع الأمر بذلك وكثرة فعله لها صلى الله عليه وسلم . قال في الهدى النبوى : وكان صلى الله عليه وسلم إذا صلى الجمعة دخل منزله وصلى ركعتين منها وأمر من صلاها أن يصلى بعدها أربعاً . قال شيخنا ابن تيمية : إن صلى في المسجد صلى أربعاً وإن صلى في بيته صلى ركعتين . قلت : وعلى هذا تدل الأحاديث . وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر « أنه كان إذا صلى في المسجد صلى أربعاً وإذا صلى في بيته صلى ركعتين » وفي الصحيحين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته .

١٧ - وعن السائب بن يزيد رضى الله عنه (هو أبو يزيد السائب بن يزيد الكندى في الأشهر . ولد في الثانية من الهجرة وحضر حجة الوداع مع أبيه وهو ابن سبع سنين) أن معزبة قال : إذا صليت الجمعة فلا تصلها (بفتح حرف المضارعة من الوصل) (بصلاة حتى تتكلم أو تخرج) أى من المسجد (فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بذلك أن لا نوصل

صلاة بصلاة حتى نتكلم أو نخرج) أن وما بعده بدل أو عطف بيان من ذلك (رواه مسلم) فيه مشروعية فصل النافلة عن الفريضة وأن لا توصل بها وظاهر النهى التحريم ، وليس خاصا بصلاة الجمعة لأنه استدل الراوى على تخصيصه بذكر صلاة الجمعة بحديث يعنها وغيرها . قيل والحكمة في ذلك لثلاث يشتهب الفرض بالنافلة ، وقد ورد أن ذلك هلكة . وقد ذكر العلماء أنه يستحب التحول للنافلة من موضع الفريضة والأفضل أن يتحول إلى بيته ، فإن فعل النوافل في البيوت أفضل وإلا فالى موضع في المسجد أو غيره ، وفيه تكثير لمواضع السجود . وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعا « أبعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر وعن يمينه أو عن شماله في الصلاة » يعنى السبحة ولم يضعفه أبو داود . وقال البخارى في صحيحه : ويذكر عن أبي هريرة يرفعه « لا يتطوع الإمام في مكانه » ولم يصح النهى .

١٨ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ اغْتَسَلَ) أى للجمعة لحديث « إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل » أو مطلقا (ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ) أى الموضع الذى تقام فيه كما يدل له قوله (فَصَلَّى) من النوافل (مَا قَدَّرَ لَهُ) ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَقْرُءَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخِرَى وَفُضِّلَ) أى زيادة (ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . رواه مسلم) فيه دلالة على أنه لا بد في إحرازه لما ذكر من الأجر من الاغتسال ، إلا أن في رواية لمسلم « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة » وفي هذه الرواية بيان أن غسل الجمعة ليس بواجب وأنه لا بد من النافلة حسبما يمكنه ، فإن لم يقدرها بحمد فقيم له هذا الأجر ولو اقتصر على تحية المسجد . وقوله « أنصت » من الإنصات وهو السكوت وهو غير الاستماع إذ هو الإصغاء لسماع الشيء ، ولذا قال تعالى - فاستمعوا له وأنصتوا - وتقدم الكلام على الإنصات هل يجب أولا ؟ وفيه دلالة على أن النهى عن الكلام إنما هو حال الخطبة لا بعد الفراغ منها ولو قبل الصلاة فإنه لانهى عنه كما دلت عليه « حتى » وقوله « غفر له ما بينه وبين الجمعة » أى ما بين صلاتها وخطبتها إلى مثل ذلك الوقت من الجمعة الثانية حتى يكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان . أى غفرت له الخطايا الكائنة فيما بينهما وفضل ثلاثة أيام وغفرت له ذنوب ثلاثة أيام مع السبع حتى تكون عشرة وهل المغفور الكبائر والصغائر ؟ الجمهور على الآخر وأن الكبائر لا يغفرها إلا التوبة .

١٩ - (وعنه) أى أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه : سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ) جملة حالية أو صفة لعبد والواو لتأكيد لصوق الصفة (يَصَلِّي) حال ثان (يَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى) حال ثالث (شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ ، وَأَشَارَ) أى النبي صلى الله عليه وسلم (بيده يقللها) يحترق وقتها (متفق عليه . وفي رواية لمسلم : وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ) هو الذى أفاده لفظ يقللها في الأولى وفيه إيهام الساعة ويأتى تعيينها ، ومعنى « قائم » أى مقيم لها متلبس بأركانها لا بمعنى حال القيام فقط وهذه الجملة ثابتة في رواية جماعة من الحفاظ وأسقطت في رواية آخرين وحكى عن بعض

للهاء أنه كان يأمر بحذفها من الحديث وكأنه استشكل الصلاة إذ وقت تلك الساعة إذا كان من بعد العصر فهو وقت الكراهة للصلاة ، وكذا إذا كان من حال جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه . وقد تؤولت هذه الجملة بأن المراد منتظرا للصلاة والمنتظر للصلاة في صلاة كما ثبت في الحديث ، وإنما قلنا إن المشير بيده هو النبي صلى الله عليه وسلم لما في رواية مالك « فأشار النبي صلى الله عليه وسلم » وقبل المشير بعض الرواة . وأما كيفية الإشارة فهو أنه وضع أظفره على بطن الوسطى والخنصر بين قفليها . وقد أطلق السؤال هنا وقيدته في غيره كما عند ابن ماجه « ما لم يسأل الله إنما » وعند أحمد « ما لم يسأل إنما أوقعية رحم » .

٢٠ - (وعن أبي بردة) بضم الموحدة وسكون الراء ودال مهملة . هو عامر بن عبد الله بن قيس ، وعبد الله هو أبو موسى الأشعري وأبو بردة من التابعين المشهورين سمع أباه وعليه عليه السلام وابن عمرو وغيرهم (عن أبيه) أبي موسى الأشعري (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : هي) أي ساعة الجمعة (ما بين أن يجلس الإمام) أي على المنبر (إلى أن تفضي الصلاة) ، رواه مسلم ورجح الدارقطني أنه من قول أبي بردة) وقد اختلف العلماء في هذه الساعة ، وذكر المصنف في فتح الباري عن العلماء ثلاثة وأربعين قولاً وسببها إليها ، وسردها الشارح رحمه الله في الشرح وهذا المروي عن أبي موسى أحدها ، ورجحه مسلم على ما روى عنه البيهقي وقال : هو أجود شيء في هذا الباب وأصح ، وقال به البيهقي وابن العربي وجماعة . وقال القرطبي : هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره . وقال النووي : هو الصحيح بل الصواب . قال المصنف : وليس المراد أنها تستوعب جميع الوقت الذي عين بل تكون في أثنائه لقوله « يقالها » وقوله « خفيفة » وفائدة ذكر الوقت أنها تنقل فيه فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلاً وانهاؤها انتهاء الصلاة . وأما قوله : إنه رجع الدارقطني أن الحديث من قول أبي بردة فقد يجاب عنه بأنه لا يكون إلا مرفوعاً ، فانه لا مسرح للاجتهاد في تعيين أوقات العبادات ، ويأتي ما أعلاه به الدارقطني قريباً .

٢١ - (وفي حديث عبد الله بن سلام) هو أبو يوسف بن سلام من بني قينقاع إسرائيل من ولد يوسف بن يعقوب عليه السلام ، وهو أحد الأخبار وأحد من شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، روى عنه ابنه يوسف ومحمد وأنس بن مالك وغيرهم . مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين ، وسلام بتخفيف اللام . قال المبرد لم يكن في العرب سلام بالتخفيف غيره (عند ابن ماجه) لفظه فيه عن عبد الله بن سلام قال : « قلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس : إنا لنجد في كتاب الله : يعنى التوراة في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلى يسأل الله عز وجل شيئاً إلا قضى الله له حاجته . قال عبد الله : فأشار : أي رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعض ساعة ، قلت صدقت يا رسول الله أو بعض ساعة . قلت : أي ساعة هي ؟ قال : هي آخر ساعة من ساعات النهار . قلت إنها ليست ساعة صلاة ، قال : إن العبد المؤمن إذا صلى ثم جلس لا يجلسه إلا الصلاة فهو في صلاة » انتهى

٢٢ - (وعن جابر عند أبي داود والنسائي أنها ما بين صلاة العصر وغروب الشمس

قوله أنها بفتح الهمزة مبتدأ خبره ما تقدم من قوله في حديث عبد الله بن سلام إلى آخره .
ورجح أحمد بن حنبل هذا القول رواه عنه الترمذى . وقال أحمد : أكثر الأحاديث على ذلك
وقال ابن عبد البر : هو أثبت شيء في هذا الباب . روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى
أبي سلمة بن عبد الرحمن « أن ناسا من الصحابة اجتمعوا فذاكروا ساعة الجمعة ثم افرقوا ولم
يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة » ورجحه إمامنا وغيره . وحكى أنه نص الشافعى ،
وقد استشكل هذا . فإنه ترجيح لغير ما فى الصحيح على ما فيه ، والمعروف من علوم الحديث
وغيرها أن ما فى الصحيحين أو فى أحدهما مقدم على غيره والجواب : أن ذلك حيث
لم يكن حديث الصحيحين أو أحدهما مما انتقده الحفاظ كحديث أبي موسى هذا الذى
فى مسلم ، فإنه قد أعل بالانقطاع والاضطراب . أما الأول فلأنه من رواية محرم بن بكير ،
وقد صرح أنه لم يسمع من أبيه فليس على شرط مسلم . وأما الثانى فلأن أهل الكوفة أخرجوه
عن أبي بردة غير مرفوع ، وأبو بردة كوفى وأهل بلدته أعلم بحديثه من بكير ، فلو كان مرفوعا
عند أبي بردة لم يقفوه عليه ، ولهذا جزم الدارقطنى بأن الموقوف هو الصواب . وجمع ابن القيم
بين حديث أبي موسى وابن سلام بأن الساعة تنحصر فى أحد الوقتين وسبقه إلى هذا أحمد
ابن حنبل (وقد اختلف فيها على أكثر من أربعين قولاً أمليتها فى شرح البخارى) تقدمت
الإشارة إلى هذا . قال الخطابى : اختلف فيها على قولين ، فقيل : قد رفعت وهو محكى عن
بعض الصحابة ، وقيل هى باقية واختلف فى تعيينها ، ثم سرد الأقوال ولم يبلغ بها ما بلغ بها
المصنف من العدد ، وقد اقتصر المصنف ههنا على قولين كأنهما الأرجح عنده دليلاً .
وفى الحديث بيان فضيلة الجمعة لاختصاصها بهذه الساعة .

٢٣ - (وعن جابر) هو ابن عبد الله (قال : مضت السنة أن فى كل أربعين فصاعداً
جمعة . رواه الدارقطنى بإسناد ضعيف) وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن ،
وعبد العزيز قال فيه أحمد : أضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة . وقال النسائى :
ليس بثقة . وقال الدارقطنى : منكر الحديث . وقال ابن حبان : لا يجوز أن يحتج به ، وفى
الباب أحاديث لأصل لها . وقال عبد الحق : لا يثبت فى العدد حديث . وقد اختلف العلماء
فى النصاب الذين بهم تقوم الجمعة . فذهب إلى وجوبها على الأربعين لأعلى من دونهم
عمر بن عبد العزيز والشافعى ، وفى كون الإمام أحدهم وجهان عند الشافعية . وذهب أبو حنيفة
والموئيد وأبو طالب إلى أنها تتعقد بثلاثة مع الإمام وهو أقل عدد تنعقد به ، فلا تجب إذا لم يتم
هذا القدر مستثنين بقوله تعالى - فاسعوا - قالوا : والخطاب للجماعة بعد النداء للجمعة ، وأقل
الجمع ثلاثة ، فدل على وجوب السعى على الجماعة للجمعة بعد النداء لها ، والنداء لا بد له
من مناد فكانوا ثلاثة مع الإمام ، ولا دليل على اشتراط ما زاد على ذلك . واعترض بأنه لا يلزم
من خطاب الجماعة فعلهم لها مجتمعين ، وقد صرح فى البحر بهذا ، واعترض به أهل المذهب
لما استدلوا به للمذهب ونقضه بقوله تعالى - وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة - ~~وآتوا الزكاة~~ - فإنه
لا يلزم إيتاء الزكاة فى جماعة . قلت : والحق أن شرطية أى شيء فى أى عباد

دليل ، ولا دليل هنا على تعيين عدد لامن الكتاب ولا من السنة ؛ وإذ قد علم أنها لا تكون صلاتها إلا جماعة كما قد ورد بذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه وابن عدى ، وحديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني ، والاثنان أقل ما تم به الجماعة لحديث « الاثنان جماعة » فتم بهم في الأظهر ، وقد سرد الشارح الخلاف والأقوال في كمية العدد المعتبر في صلاة الجمعة فبلغت أربعة عشر قولاً ، وذكر ما تشبث به كل قائل من الدليل على ما ادعاه بما لا ينهض حجة على الشرطية ، ثم قال : والذي نقل من حال النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصليها في جمع كثير غير موقوف على عدد يدل على أن المعتبر هو الجمع الذي يحصل به الشعار ولا يكون إلا في كثرة يغيظ بها المناق ويكيد بها الجاحد ويسر بها المصدق ، والآية الكريمة دالة على الأمر بالجماعة ، فلو وقف على أقل ما دلت عليه لم تعتقد . قلت : قد كتبنا رسالة في شروط الجمعة التي ذكروها ووسعنا فيها المقال والاستدلال سميناها « اللعة في تحقيق شرائط الجمعة » .

٢٤ - (وعن سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستغفر للمؤمنين والمؤمنات كل جمعة . رواه البزار بإسناد لين) قلت : قال البزار : لأنعلمه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد ، وفي إسناد البزار يوسف بن خالد البستي وهو ضعيف ، ورواه الطبراني في الكبير إلا أنه بزيادة « والمسلمين والمسلمات » وفيه دليل على مشروعية ذلك للخطيب لأنها موضع الدعاء ، وقد ذهب إلى وجوب دعاء الخطيب لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات أبو طالب والإمام يحيى ، وكأنهم يقولون إن مواظبته صلى الله عليه وسلم دليل الوجوب كما يفيد « كان يستغفر » وقال غيرهم : يندب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب ، قال الشارح : والأول أظهر .

١٥ - (وعن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في الخطبة يقرأ آيات من القرآن يذكر الناس . رواه أبو داود ، وأصله في مسلم) كأنه يريد ما تقدم من حديث أم هشام بنت حارثة « أنها قالت : ما أخذت ق والقرآن المجيد ، إلا من لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها كل جمعة على المنبر » وروى الطبراني في الأوسط من حديث علي عليه السلام « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ على المنبر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد » وفيه رجل مجهول وبقيّة رجاله موثقون . وأخرج الطبراني فيه أيضاً من حديث جابر « أنه خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ في خطبته آخر الزمر فتحرك المنبر مرتين وفي رواه ضعيفان .

٢٦ - (وعن طارق بن شهاب) بن عبد شمس الأحمسي البجلي الكوفي ، أدرك الجاهلية ورأى النبي صلى الله عليه وسلم وليس له منه سماع ، وغزا في خلافة أبي بكر وعمر ثلاثين و ثلاثين أو أربعاً وثلاثين غزوة وسرية ، ومات سنة اثنتين وثمانين (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الجماعة حتى واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : مملوك وامرأة وصبي ومريض . رواه أبو داود ، وقال لم يسمع طارق من النبي صلى الله عليه وسلم) إلا أنه في سنن أبي داود بلفظ « عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض » بلفظ أو

وكذا ساقه المصنف في التلخيص . ثم قال أبو داود : طارق قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئا انتهى (وأخرجه الحاكم من رواية طارق المذكور عن أبي موسى) يريد المصنف أنه بهذا صار موصولا . وفي الباب عن تميم الداري وابن عمر ومولى لابن الزبير ، رواه البيهقي . وحديث تميم فيه أربعة أنفس ضعفاء على الولاء . قاله ابن القطان : وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ « ليس على مسافر جمعة » وفيه أيضا من حديث أبي هريرة مرفوعا « خمسة لاجعة عليهم المرأة والمسافر والعبد والعبي وأهل البادية » .

٢٧ — (وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس على مسافر جمعة . رواه الطبراني باسناد ضعيف) ولم يذكر المصنف تضعيفه في التلخيص ولا بين وجه ضعفه . وإذا عرفت هذا فقد اجتمع من الأحاديث أنها لا تجب الجمعة على ستة أنفس : العبي وهو متفق على أنه لاجعة عليه . والمملوك وهو متفق عليه إلا عند داود ، فقال بوجوبها عليه لدخوله تحت عموم - يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة - فانه تقرر في الأصول دخول العبد في الخطاب . وأجيب عنه بأنه خصصته الأحاديث وإن كان فيها مقال فانه يقوى بعضها بعضها . والمرأة وهو مجمع على عدم وجوبها عليها . وقال الشافعي : يستحب للعجائز حضورها باذن الزوج ، ورواية البحر عنه أنه يقول بالوجوب عليهن خلاف ما هو مصرح به في كتب الشافعية . والمريض فانه لا يجب عليه حضورها إذا كان يتضرر به . والمسافر لا يجب عليه حضورها ، وهو يحتمل أن يراد به مباشر السفر ، وأما النازل فيجب عليه ولو نزل بمقدار الصلاة ، وإلى هذا ذهب جماعة من الآل وغيرهم ، وقيل لا تجب عليه لأنه داخل في لفظ المسافر ، وإليه ذهب جماعة من الآل أيضا وهو الأقرب ، لأن أحكام السفر باقية له من القصر ونحوه ، ولذا لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة يعرفات في حجة الوداع لأنه كان مسافرا . وكذلك العيد تسقط صلاته عن المسافر ، ولذا لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة العيد في حجته تلك ، وقد وهم ابن حزم فقال : إنه صلاهما في حجته وغلطه العلماء . السادس أهل البادية ، وفي النهاية أن البادية تختص بأهل العمدة والخيام دون أهل القرى والمدن ، وفي شرح العمدة : أن حكم أهل القرى حكم أهل البادية ذكره في شرح حديث « لا يبيع حاضر لباد » .

٢٨ — (وعن عبد الله بن مسعود قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا . رواه الترمذي باسناد ضعيف) لأن فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو ضعيف ، تفرد به وضعفه به الدارقطني وابن عدي وغيرهما (وله شاهد من حديث البراء عند ابن خزيمة) لم يذكره الشارح ولا رأيت في التلخيص . والحديث يدل على أن استقبال الناس الخطيب مواجهم له أمر مستمر وهو في حكم المجمع عليه جزم بوجوبه أبو الطيب من الشافعية : وللهادوية احتمالان فيما إذا تقدم بعض المستمعين على الإمام ولم يواجهوه يصح

أولايصبح؟ ونص صاحب الأثمار أنه يجب على العدد الذين تنعقد بهم الجمعة المواجهة دون غيرهم .

٢٩٠ - (وعن الحكم بن حزن) بفتح المهملة وسكون الزاي فنون . والحكم قال ابن عبد البر : إنه أسلم عام الفتح ، وقيل يوم اليمامة ، وأبوه حزن بن أبي وهب المخزومي قال (شهدنا الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام متوكئا على عصا أو قوس . رواه أبو داود) تمامه في السنن « فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات ، ثم قال : أيها الناس إنكم لن تطيقوا أولن تفعلوا كل ما أمرتم به ولكن سدّدوا ويسروا » وفي رواية « وأبشروا » وإسناده حسن ، وصححه ابن السكن ، وله شاهد عند أبي داود من حديث البراء « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب يعتمد على عنزة له » والعنزة مثل نصف الرمح أو أكبر فيها سنان مثل سنان الرمح . وفي الحديث دليل أنه يندب للخطيب الاعتماد على سيف أو نحوه وقت خطبته . والحكمة أن في ذلك ربطا للقلب ولبعد يديه عن العبث ، فإن لم يجد ما يعتمد عليه أرسل يديه أو وضع اليمنى على اليسرى أو على جانب المنبر ، ويكره دق المنبر بالسيف إذ لم يؤثر فهو بدعة .

باب صلاة الخوف

١ - (عن صالح بن خوات) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو فشناء فوقية الأنصارى المدنى تابعى مشهور سمع جماعة من الصحابة (عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم) في صحيح مسلم عن صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي حثمة ، فصرح بمن حدثه في رواية ، وفي رواية أبيهم كما هنا (يوم ذات الرقاع) بكسر الراء قفاف مخففة آخره عين مهملة : هو مكان من نجد بأرض غطفان ، سميت الغزاة بذلك لأن أقدامهم نقت فلفوا عليها الخرق كما في صحيح البخارى من حديث أبي موسى وكانت في جمادى الأولى في السنة الرابعة من الهجرة (صلاة الخوف أن طائفة من أصحابه صلى الله عليه وسلم صفت معه وطائفة وجاه) بكسر الواو فجيم مواجهة (العدو ، فصلى بالذين معه ركعة ، ثم ثبت قائما وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا وصفوا) في مسلم فصفوا بالفاء (وجاه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم متفق عليه ، وهذا لفظ مسلم ، ووقع في المعرفة) كتاب (لابن منده) بفتح الميم وسكون النون فذال مهملة ، إمام كبير من أئمة الحديث (عن صالح بن خوات عن أبيه) أى خوات وهو صحابي فذكر المبهمة أنه أبوه ، وفي مسلم أنه من ذكرناه .

(١) في هذا الاستدلال نظر ، فإن صاحب الهدى قال : لم يحفظ عن الرسول صلى الله عليه وسلم بعد اتخاذ المنبر أنه كان يرقاه بسيف ولا قوس ولا غيره ولو كان ذلك سنة ما تركه بعد اتخاذ المنبر كما لم يحفظ عنه أنه اتخذ سيفا قبل اتخاذ المنبر ، وإنما كان يعتمد على قوس أو عصا ، وما يظنه الجهال أنه كان يعتمد على السيف إشارة إلى أن الدين قام به فمن غرط جهلهم ،

واعلم أن هذه الغزاة كانت في الرابعة كما ذكرناه وهو الذي قاله ابن إسحاق وغيره من أهل السير والمغازي وتلقاه الناس منهم . قال ابن القيم : وهو مشكل جدا ، فانه قد صح أن المشركين حبسوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فصلاهم جميعا وذلك قبل نزول صلاة الخوف . والخندق بعد ذات الرقاع ستة خمس . قال : والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم للخوف بعسفان ، ولا خلاف بينهم أن عسفان كانت بعد الخندق ، ولقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى صلاة الخوف بذات الرقاع فعلم أنها بعد الخندق وبعد عسفان ، وقد تبين لنا وهم أهل السير انتهى ، ومن يحتاج بتقديم شرعيتها على الخندق على رواية أهل السير يقول : إنها لاتصلى صلاة الخوف في الحضر ولذا لم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق . وهذه الصفة التي ذكرت في الحديث في كيفية صلاتها واضحة ، وقد ذهب إليها جماعة من الصحابة ومن الآل من بعدهم . واشترط الشافعي أن يكون العدو في غير جهة القبلة وهذا في الثانية ، وإن كانت ثلاثية انتظر في التشهد الأول وتم الطائفة الركعة الثالثة ، وكذلك في الرابعة إن قلنا إنها تصلى صلاة الخوف في الحضر ، وينتظر في التشهد أيضا ، وظاهر القرآن مطابق لما دل عليه هذا الحديث الخليل لقوله - ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك - وهذه الكيفية أقرب إلى موافقة المعتاد من الصلاة في تقليل الأفعال المنافية للصلاة والمتابعة للإمام .

٢ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بكسر القاف وفتح الموحدة : أي جهة (نجد) كل ما ارتفع من بلاد العرب (فوزينا) بالزاي بعدها مثناة تحية قابلنا (العدو فصاففتهم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بنا) في المغازي من البخاري أنها صلاة العصر ثم لفظ البخاري « فصلى لنا » باللام . قال المصنف في القتح : أي لأجلنا ، ولم يذكر أن فيه رواية بالموحدة ، وفيه « يصل » بالفعل المضارع (فقامت طائفة معه وأقبلت طائفة على العدو وركع بمن معه ركعة وسجد سجدتين ثم انصرفوا) أي الذين صلوا معه ولم يكونوا أتوا بالركعة الثانية ولا سلموا من صلاتهم (مكان الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركع بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم ، فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين . متفق عليه ، هذا لفظ البخاري) قال المصنف : لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا ، ويحتمل أنهم أتموا في حالة واحدة ، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب ، وهو الراجح من حيث المعنى ، وإلا استلزم تضييع الحراسة المطلوبة وإفراد الإمام وحده ، ويرجح ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بلفظ « ثم سلم فقام هؤلاء : أي الطائفة الثانية فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ، ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ، انتهى . والطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد حتى لو كانوا ثلاثة جاز للإمام أن يصل بواحد والثالث يحرس ثم يصل مع الإمام ، وهذا أقل ما تحصل به جماعة الخوف . وظاهر الحديث أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتت الطائفة الآله بعدها ، وقد ذهب إلى هذه الكيفية أبو حنيفة ومحمد ،

٣ - (وعن جابر قال : شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فصلفتنا صفين ، صف خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدو بيننا وبين القبلة ، فكبر النبي صلى الله عليه وسلم وكبرنا جميعا ثم ركع وركعنا جميعا ، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعا ثم انحدر بالسجود والصف الذى يليه) أى انحدر الصف الذى يليه وهو عطف على الضمير المتصل من دون تأكيد لأنه قد وقع الفصل (وأقام الصف المؤخر فى نحر العدو ، فلما قضى السجود قام الصف الذى يليه ، فذكر الحديث) تمامه ، وانحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ، ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ، ثم ركع النبي صلى الله عليه وسلم وركعنا جميعا ، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعا ، ثم انحدر بالسجود والصف الذى يليه الذى كان مؤخرا فى الركعة الأولى ، وقام الصف المؤخر فى نحر العدو ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود والصف الذى يليه ، انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ، ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم وسلمنا جميعا ، وقال جابر : كما يصنع حرسكم هؤلاء بأمرائهم انتهى لفظ مسلم ، قوله (وفى رواية) هى فى مسلم عن جابر ، وفيها تعيين القوم الذين حاربهم ، ولفظها « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما من جهينة فقاتلونا قتالا شديدا ، فلما صلبنا الظهر قال المشركون : لو ملنا عليهم ميلا واحدة لاتقطعناهم فأخبر جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : وقالوا إنها ستأتيهم صلاة هى أحب إليهم من الأولى ، فلما حضرت العصر ، إلى أن قال : (ثم سجد وسجد معه الصف الأول ، فلما قاموا سجد الصف الثانى ، ثم تأخر الصف الأول وتقدم الصف الثانى فذكر مثله) قال « فقاموا مقام الأول فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبرنا وركع وركعنا ، ثم سجد وسجد معه الصف الأول وقام الثانى ، فلما سجد الصف الثانى جلسوا جميعا » (وفى أخره ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم وسلمنا جميعا . رواه مسلم) الحديث دليل على أنه إذا كان العدو فى جهة القبلة فانه يخالف ما إذا لم يكن كذلك فانها تمكن الحراسة مع دخولهم جميعا فى الصلاة ، وذلك أن الحاجة إلى الحراسة إنما تكون فى حال السجود فقط ، فيتابعون الإمام فى القيام والركوع ، ويحرس الصف المؤخر فى حال السجودين بأن يتركوا المتابعة للإمام ثم يسجدون عند قيام الصف الأول ، ويتقدم المؤخر إلى محل الصف المقدم ، ويتأخر المقدم ليتابع المؤخر الإمام فى السجدتين الأخيرتين فيصح مع كل من الطائفتين المتابعة فى سجدتين . والحديث يدل أنها لا تكون الحراسة إلا حال السجود فقط دون حال الركوع ، لأن حال الركوع لا يمنع معه إدراك أحوال العدو ، وهذه الكيفية لاتوافق ظاهر الآية ولا توافق الرواية الأولى عن صالح بن خوات ولا رواية ابن عمر ، إلا أنه قد يقال إنها تختلف الصفات باختلاف الأحوال .

٤ - (ولأبى داود عن أبى عياش الزرقى مثله) أى مثل رواية جابر هذه (وزاد) تعيين محل الصلاة « أنها كانت بعسفان » يضم العين المهملة وسكون السين المهملة ففاء آخره نون ، وهو موضع على مرحلتين من مكة كما فى القاموس .

٥ - (وللنساء من وجه آخر) غير الوجه الذي أخرجه منه مسلم (عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ، ثم صلى بآخرين ركعتين ثم سلم) فصلى باحداهما فرضا وبالأخرى نفلا له ، وعمل بهذا الحسن البصري ، وادعى الطحاوي أنه منسوخ بناء منه على أنه لا يصح أن يصلى المفترض خلف المتفل ولا دليل على النسخ .

٦ - (ومثله لأبي داود عن أبي بكرة) وقال أبو داود : وكذلك في صلاة المغرب فانه يصلى ست ركعات والقوم ثلاثا ثلاثا .

٧ - (وعن حذيفة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا . رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) .

٨ - (ومثله عند ابن خزيمة عن ابن عباس) وهذه الصلاة بهذه الكيفية صلاها حذيفة بطبرستان ، وكان الأمير سعيد بن العاص فقال « أيكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ؟ قال حذيفة أنا ، فصلى بهم هذه الصلاة » وأخرج أبو داود عن ابن عمرو عن زيد بن ثابت « قال زيد : فكانت للقوم ركعة ركعة وللنبي صلى الله عليه وسلم ركعتين » وخرج عن ابن عباس قال « فرض الله تعالى الصلاة على لسان نبيكم عليه الصلاة والسلام في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة » وأخذ بهذا عطاء وطاوس والحسن وغيرهم ، فقالوا : يصلى في شدة الخوف ركعة يومئ إيماء . وكان إسحق يقول : تجزئك عند المسابقة ركعة واحدة يومئ لها إيماء ، فان لم تقدر فسجدة ، فان لم فتكبيرة لأنها ذكر الله .

٩ - (وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة الخوف وكعة على أى وجه كان . رواه البزار باسناد ضعيف) وأخرج النسائي « أنه صلى الله عليه وسلم صلاها بذى قرد بهذه الكيفية » وقال المصنف : قد صححه ابن حبان وغيره أما الشافعى فقال لا يثبت . والحديث دليل على أن صلاة الخوف ركعة واحدة في حق الإمام والمأموم . وقد قال به الثوري وجماعة ، وقال به من الصحابة أبو هريرة وأبو موسى .

واعلم أنه ذكر المصنف في هذا الكتاب خمس كفيات لصلاة الخوف . وفي سنن أبي داود ثمانى كفيات منها هذه الخمس وزاد ثلاثا . وقال المصنف في فتح البارى : قد روى في صلاة الخوف كفيات كثيرة ، ورجح ابن عبد البر الكيفية الواردة في حديث ابن عمر لقوة الإسناد وموافقة الأصول في أن المؤتم لاتم صلاته قبل الإمام . وقال ابن حزم : صح منها أربعة عشر وجها . وقال ابن العربى : فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة . وقال النووى نحوه في شرح مسلم ولم يبينها . قال الحافظ : وقد بينها شيخنا الحافظ أبو الفاضل في شرح الترمذى وزاد وجها فصارت سبع عشرة ، ولكن يمكن أن تتداخل . وقال فى الهدى النبوى : صلاها النبي صلى الله عليه وسلم عشر مرات . وقال ابن العربى : صلاها أربعا وعشرين مرة . وقال الخطابى : صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى ما هو الأحوط للصلاة والأبلغ في الحراسة فهى على اختلاف صورتها متفقة المعنى انتهى .

١٠ - (وعنه) أى ابن عمر (مرفوعا) ليس في صلاة الخوف سهو . أخرجه

لدارقطني (بإسناد ضعيف) وهو مع هذا موقوف ، قبل ولم يقل به أحد من العلماء .
واعلم أنه قد شرط في صلاة الخوف شروط : منها السفر ، فاشتراطه جماعة لقوله تعالى - إذا ضربتم في الأرض - الآية ، ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يصلها في الحضر . وقال زيد بن علي والناصر والخنفية والشافعية : لا يشترط لقوله تعالى - وإذا كنت فيهم بناء على أنه معطوف على قوله - وإذا ضربتم في الأرض - فهو غير داخل في التقييد بالضرب في الأرض ، ولعل الأولين يجعلونه مقيدا بالضرب في الأرض ، وأن التقدير وإذا كنت فيهم مع هذه الحالة التي هي الضرب في الأرض ، والكلام مستوفى في كتب التفسير . ومنها أن يكون آخر الوقت لأنها بدل عن صلاة الأمن لا تجزئ إلا عند اليأس من المبدل منه ، وهذه قاعدة للقائلين بذلك وهم الحادوية . وغيرهم يقول : تجزئ أول الوقت لعموم أدلة الأوقات . ومنها حل السلاح حال الصلاة اشترطه داود ، فلا تصح الصلاة إلا بحمله ولا دليل على اشتراطه ، وأوجبه الشافعي والناصر للأمر به في الآية ، ولهم في السلاح تفاصيل معروفة . ومنها أن لا يكون القتال محرماً سواء كان واجبا عينا أو كفاية . ومنها أن يكون المصلى مطلوبا للعدو لا طالبا ، لأنه إذا كان طالبا أمكنه أن يأتي بالصلاة تامة ، أو يكون خاشيا لكرّ العدو عليه ، وهذه الشرائط مستوفاة في الفروع مأخوذة من أحوال شرعيتها وليست بظاهرة في الشرطية .
واعلم أن شرعية هذه الصلاة من أعظم الأدلة على عظم شأن صلاة الجماعة .

باب صلاة العيدين

١ - (عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الفِطْرُ يَوْمَ يَفْطِرُ النَّاسُ وَالْأَضْحَى يَوْمَ يَضْحَى النَّاسُ . رواه الترمذي) وقال بعد سياقه : هذا حديث حسن غريب . وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث أن معنى هذا الفطر والصوم مع الجماعة ومعظم الناس انتهى بلفظه . فيه دليل على أنه يعتبر في ثبوت العيد الموافقة للناس وأن المنفرد بمعرفة يوم العيد بالرواية يجب عليه موافقة غيره ويلزمه حكمهم في الصلاة والإفطار والأضحية . وقد أخرج الترمذي مثل هذا الحديث عن أبي هريرة وقال حسن ، وفي معناه حديث ابن عباس وقد قال له كريب «إنه صام أهل الشام و معاوية بروية الحلال يوم الجمعة بالشام وقدم المدينة آخر الشهر وأخبر ابن عباس بذلك ، فقال ابن عباس : لكننا رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه . قال : قلت : أولا تكتفي بروية معاوية والناس ؟ قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وظاهر الحديث أن كريبا ممن رآه وأنه أمره من عباس أن يتم صومه وإن كان متيقنا أنه يوم عيد عنده . وذهب إلى هذا محمد بن الحسن وقال : يجب موافقة الناس وإن خالف يقين نفسه ، وكذا في الحج لأنه ورد «وعرفكم يوم تعرفون» وخالفه الجمهور وقالوا : إنه يجب عليه العمل في نفسه بما يتيقنه ، وحلوا الحديث على عدم معرفته بما يخالف الناس ، فانه إذا انكشف بعد الخطأ فقد أجزأ ما فعل . قالوا : وتتأخر الأيام في حق من التبس عليه وعمل بالأصل ، وتناولوا حديث ابن عباس بأنه يحتمل أنه لم يقل بروية

أهل الشام لاختلاف المطالع في الشام والحجاز ، أو أنه لما كان الخبر واحدا لم يعمل بشهادته وليس فيه أنه أمر كزيبا بالعمل بخلاف يقين نفسه ، فانما أخبر عن أهل المدينة وأنهم لا يعملون بذلك لأحد الأمرين .

٢ (وعن أبي عمير رضى الله عنه) هو أبو عمير (بن أنس) بن مالك الأنصارى يقال إن اسمه عبد الله وهو من صغار التابعين ، روى عن جماعة من الصحابة وعمر بعد أبيه زمانا طويلا (عن عمومة له من الصحابة أن ركبا جاءوا فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفطروا ، وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم . رواه أحمد وأبو داود ، وهذا لفظه وإسناده صحيح) وأخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم . وقول ابن عبد البر : إن أبا عمير مجهول مردود بأنه قد عرفه من صحيح له . والحديث دليل على أن صلاة العيد تصلى في اليوم الثاني حيث انكشف العيد بعد خروج وقت الصلاة . وظاهر الحديث الإطلاق بالنظر إلى وقت الصلاة ، وأنه وإن كان وقتها باقيا حيث لم يكن ذلك معلوما من أول اليوم ، وقد ذهب إلى العمل به الهادى والقاسم وأبو حنيفة ، لكن شرط أن لا يعلم إلا وقد خرج وقتها ، فانها تقضى في اليوم الثاني فقط في الوقت الذى تؤدى فيه في يومها . قال أبو طالب : بشرط أن يترك اللبس كما ورد في الحديث وغيره بعمم العنبر سواء كان للبس أو لمطر ، وهو مصرح به في كتب الحنفية قياسا لغير اللبس عليه ، ثم ظاهر الحديث أنها أداء لأفضاء . وذهب مالك أنها لا تقضى مطلقا كما لا تقضى في يومها ، وللشافعية تفاصيل أخر ذكرها في الشرح . وهذا الحديث ورد في عيد الإفطار وقاسوا عليه الأضحى وفي الترك للبس وقاسوا عليه سائر الأعذار ، وفي القياس نظر إذا لم يتعين معرفة الجامع ، والله أعلم .

٣ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغدو) أى يخرج وقت الغداة (يوم الفطر) أى إلى المصلى (حتى يأكل تمرات . أخرجه البخارى ، وفي رواية معلقة) أى للبخارى علقها عن أنس (ووصلها أحمد : ويأكلهن أفرادا) وأخرجه البخارى في تاريخه ، وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه بلفظ « حتى يأكل تمرات ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أقل من ذلك أو أكثر وترا » والحديث يدل على مداومته صلى الله عليه وسلم على ذلك . قال المهلب : الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلى العيد ، فكأنه أراد سد هذه الذريعة . وقيل لما وقع وجوب الفطر عقيب وجوب الصوم استحباب تعجيل الفطر مبادرة إلى امتثال أمر الله . قال ابن قدامة : ولا نعلم في استحباب تعجيل الأكل في هذا اليوم قبل الصلاة خلافا . قال المصنف في الفتح : والحكمة في استحباب التمر ما في الحلوى من تقوية البصر الذى يضعفه الصوم ، أو لأن الحلوى مما يوافق الإيمان ويعبر به المنام ويرقق القلب ، ومن ثمة استحباب بعض التابعين أن يفطر على الحلوى مطلقا . قال المهلب : وأما جعلهن وترا فالإشارة إلى الوحدانية ، وكذلك كان يفعل صلى الله عليه وسلم في جميع أموره تبركا بذلك .

٤ - (وعن ابن بريدة) بضم الموحدة وفتح الراء وسكون المثناة التحتية ودال مهملة

(عن أبيه) هو بريدة بن الحصيب تقدم ، واسم ابن بريدة عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي قاضيا ثقة من الثلاثة قاله المصنف في التقريب (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي . رواه أحمد) وزاد فيه « فياكل من أضحيته » (والترمذي وصححه ابن حبان) وأخرجه أيضا ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان ، وفي رواية البيهقي زيادة « وكان إذا رجع أكل من كبده ضحيته » قال الترمذي : وفي الباب عن علي وأنس ، ودوله الترمذي أيضا عن ابن عمر وفيها ضعف . والحديث دليل على شرعية الأكل يوم الفطر قبل الصلاة وتأخير يوم الأضحى إلى ما بعد الصلاة . والحكمة فيه هو أنه لما كان لإظهار كرملة الله تعالى للعباد بشرعية نحر الأضاحي كان الأهم الابتداء بأكلها شكرا لله على ما أنعم به من شرعية النسيسة للجماعة لخير الدنيا وثواب الآخرة .

• - (وعن أم عطية) هي الأنصارية . اسمها نسيبة بنت الحارث ، وقيل بنت كعب ، كانت تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا تداوى الجرحى وتمرض المرضى ، تعد في أهل البصرة . وكان جماعة من الصحابة وعلماء التابعين بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت لأنها شهدت غسل بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكمت ذلك وأتقنت فحديثها أصل في غسل الميت ويأتي حديثها هذا في كتاب الجنائز (قالت : أمرنا) مبنى للمجهول للعلم بالأمر وأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي رواية للبخاري أمرنا نبينا (أن نخرج) أي إلى المصلي (العواتق) البنات الأبيكار البالغات والمقاريبات للبلوغ (والحيض) هو أعم من الأول من وجه (في العيدين يشهدن الخير) هو الدخول في فضيلة الصلاة لغير الحيض (ودعوة المسلمين) تم الجميع (ويعتزل الحيض المصلي . متفق عليه) لكن لفظه عند البخاري « أمرنا أن نخرج العواتق ذوات الخدور » أو قال « العواتق وذوات الخدور » فيعتزلن الحيض المصلي ، ولفظ مسلم « أمرنا يعني النبي صلى الله عليه وسلم أن نخرج العواتق وذوات الخدور وأمر الحيض أن يعتزلن مصلي المسلمين » فهذا اللفظ الذي أتى به المصنف ليس لفظ أحدهما . والحديث دليل على وجوب إخراجهن . وفيه أقوال ثلاثة : الأول أنه واجب ، وبه قال الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعمر وعلي ، ويؤيد الوجوب ما أخرجه ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج نساء وبناته في العيدين » وهو ظاهر في استمرار ذلك منه صلى الله عليه وسلم وهو عام لمن كانت ذات هيئة وغيرها وصريح في الشواب والعجائز بالأولى . والثاني سنة ، وحمل الأمر بخروجهن على التدب ، قاله جماعة وقواه الشارح مستدلا بأنه علل خروجهن بشهود الخير ودعوة المسلمين . قال : ولو كان واجبا لما علل بذلك ، ولكان خروجهن لأداء الواجب عليهم لا امتثال الأمر . قلت : وفيه تأمل فانه قد يعمل الواجب بما فيه من الفوائد ولا يعمل بأدائه . وفي كلام الشافعي في الأم التفرقة بين ذوات الهيئات والعجائز فانه قال : أحب شهود المعجائز وغير ذوات الهيئات من النساء الصلاة وأنا لشهودهن الأعياد أشد استحبابا . والثالث أنه منسوخ قال الطحاوي : إن ذلك كان في صدر الإسلام للاحتياج

في خروجهن لتكثير السواد فيكون فيه إرهاب للعلو ثم نسخ . وتعقب أنه نسخ بمجرد الدعوى ويدفعه أن ابن عباس شهد خروجهن وهو صغير ، وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة إلىهن لقوة الإسلام حينئذ : ويدفعه أنه علل في حديث أم عطية حضورهن لشهادتهن الخير ودعوة المسلمين ، ويدفعه أنه أفتت به أم عطية بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمدة ولم يخالفها أحد من الصحابة . وأما قول عائشة « لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن عن المساجد » فهو لا يدل على تحريم خروجهن ولا على نسخ الأمر به ، بل فيه دليل على أنهن لا يمتنعن لأنه لم يمنعهن صلى الله عليه وسلم بل أمر بإخراجهن ، فليس لنا أن نمنع ما أمر به .

٦ - (وعن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يصلون العيدين قبل الخطبة . متفق عليه) فيه دليل على أن ذلك هو الأمر الذي داوم عليه صلى الله عليه وسلم وخليفته واستمروا على ذلك . وظاهره وجوب تقديم الصلاة على الخطبة ، وقد نقل الإجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين ، ومستنده ما أخرجه النسائي وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله بن السائب قال « شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى صلاته قال : إنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ، ومن أحب أن يذهب فليذهب » فكانت غير واجبة . فلو قدمها لم تشرع بإعادتها وإن كان فاعلا خلاف السنة . وقد اختلف من أول من خطب قبل الصلاة ، ففي مسلم أنه مروان ، وقيل سبقه إلى ذلك عثمان كما رواه ابن المنذر بسند صحيح إلى الحسن البصري قال « أول من خطب قبل الصلاة عثمان » أى صلاة العيد . وأما مروان فانه إنما قدم الخطبة لأنه قال لما أنكر عليه أبو سعيد أن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة ، قبل إنهم كانوا يتعمدون ترك استماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب والإفراط في مدح بعض الناس . وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري قال « أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية » وعلى كل تقدير فانه بدعة مخالف لهدية صلى الله عليه وسلم ، وقد اعتلر بأنه كثر الناس في المدينة وتناءت البيوت ، فكان يقدم الخطبة ليدرك من بعد منزله الصلاة وهو رأى مخالف لهدية صلى الله عليه وسلم .

٧ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها . أخرجه السبعة) هو دليل على أن صلاة العيد ركعتان وهو إجماع فيمن صلى مع الإمام في الجبابة . وأما إذا فاتته صلاة الإمام فصلى وحده فكذلك عند الأكثر . وذهب أحمد والثوري إلى أنه يصلى أربعاً . وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود « من فاتته صلاة العيد مع الإمام فليصل أربعاً » وهو إسناده صحيح . وقال إسحاق : إن صلاها في الجبابة ركعتين وإلا فأربعاً . وقال أبو حنيفة : إذا قضى صلاة العيد فهو غير بين بين اثنين وأربع . وصلاة العيدين مجمع على شرعيتها تختلف فيها على أقوال ثلاثة : الأول وجوبها عينا عند الهادى وأبى حنيفة وهو الظاهر من مداومته صلى الله عليه وسلم

والخلفاء من بعده ، وأمره باخراج النساء ، وكذلك ما سلف من حديث أمرهم بالغزو إلى مصلاتهم ، فالأمر أصاه الوجوب . ومن الأدلة قوله تعالى - فصل لربك وانحر - على من يتول المراد به صلاة النحر ، وكذلك قوله تعالى - قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى - فسرهما الأكثر بركة الفطر وصلاة العيد . الثاني أنها فرض كفاية لأنها إشعار ، وتسقط بقيام البعض به كالجهاد ذهب إليه أبو طالب وآخرون الثالث أنها سنة مؤكدة ، ومواظبته صلى الله عليه وسلم عليها دليل تأكد سنيتها ، وهو قول زيد بن علي وجماعة قالوا : لقوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كسبن الله على العباد ، وأجيب بأنه استدلال بمفهوم العدد وبأنه يحتمل كسبن كل يوم وليلة . وفي قوله « لم يصل قبلها ولا بعدها » دليل على عدم شرعية الأتالة قبلها ولا بعدها لأنه إذا لم يفعل ذلك ولا أمر به صلى الله عليه وسلم فليس بمشروع في حقه فلا يكون مشروعاً في حقنا ، وبأني حديث أبي سعيد فإن فيه الدلالة على ترك ذلك ، إلا أنه يأتي من حديث أبي سعيد « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العيد ركعتين في بيته » وصححه الحاكم ، فالمراد بقوله هنا « ولا بعدها » أى في المصلى .

٨ - (وعنه) أى ابن عباس (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العيد بلا أذان ولا إقامة . أخرجه أبو داود وأصله في البخارى) وهو دليل على عدم شرعيتها في صلاة العيد فإنها بدعة . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن المسيب « أن أول من أحدث الأذان لصلاة العيد معاوية » ومثله رواه الشافعى عن الثقة ، وزاد « وأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة » وروى ابن المنذر « أن أول من أحدثه زياد بالبصرة » وقيل أول من أحدثه مروان وقال ابن أبي حبيب : أول من أحدثه عبد الله بن الزبير وأقام أيضاً . وقد روى الشافعى عن الثقة عن الزهرى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن في العيد أن يقول : الصلاة جامعة » قال في الشرح : وهذا مرسل يعتضد بالقياس على الكشف لثبوت ذلك فيه . قلت : وفيه تأمل .

٩ - (وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد شيئاً ، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين . رواه ابن ماجه بإسناد حسن) وأخرجه الحاكم وأحمد . وروى الترمذى عن ابن عمر نحوه وصححه وهو عند أحمد والحاكم ، وله طريق أخرى عند الطبرانى في الأوسط لكن فيه جابر الجعفى وهو متروك . والحديث يدل على أنه شرع صلاة ركعتين بعد العيد في المنزل ، وقد عارضه حديث ابن عمر عند أحمد مرفوعاً « لا صلاة يوم العيد لا قبلها ولا بعدها » والجمع بينهما بأن المراد لا صلاة في الجبانة .

١٠ - (وعنه) أى أبو سعيد (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى ، وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيتقوم مقابل الناس والناس على صفوفهم فيعظهم ويأمرهم . متفق عليه) فيه دليل على شرعية الخروج إلى المصلى والمتبادر منه الخروج إلى موضع غير مسجده صلى الله عليه وسلم وهو كذلك ، فان مصلاه صلى الله عليه وسلم محل معروف بينه وبين باب مسجده ألف ذراع ، قاله عمر بن شبة في أخبار

الليته . وفي الحديث دلالة على تقديم الصلاة على الخطبة وتقدم ، وعلى أنه لا نفل قبلها ، وفي قوله « يقوم مقابل الناس » دليل على أنه لم يكن في مصلاه منبر . وقد أخرج ابن حبان في رواية « خطب يوم عيد على راحلته » وقد ذكر البخاري في تمام روايته عن أبي سعيد « أن أول من اتخذ المنبر في مصلى العيد مروان » وإن كان قد روى عمر بن شبة « أن أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان فعلة مرة ثم تركه ، حتى أعاده مروان » وكان أبا سعيد لم يطلع على ذلك . وفيه دليل على مشروعية خطبة العيد ، وأنها كخطب الجمع أمر ووعظ ، وليس فيه أنها خطبتان كالجمعة وأنه يقعد بينهما ، ولعله لم يثبت ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم وإنما صنعه الناس قياسا على الجمعة .

١١ - (وعن عمرو بن شعيب) هو أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله ابن عمرو بن العاص ، سمع أباه وابن المسيب وطاوسا ، وروى عنه الزهري وجماعة ، ولم يخرج الشيخان حديثه ، وضمير أبيه وجده إن كان معناه أن أباه شعيبا روى عن جده محمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا فيكون مرسلا ، لأن جده محمدا لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان الضمير الذي في أبيه عائدا إلى شعيب والضمير في جده إلى عبد الله فيراد أن شعيبا روى عن جده عبد الله ، فشعيب لم يدرك جده عبد الله ، فلهذه العلة لم يخرج حديثه . وقال الذهبي : قد ثبت سماع شعيب من جده عبد الله ، وقد احتج به أرباب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (عن أبيه عن جده قال : قال نبي الله صلى الله عليه وسلم : التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ) أى في صلاة عيد الفطر (سَبْعٌ فِي الْأُولَى) أى في الركعة الأولى (وَخَمْسٌ فِي الْآخِرَى) أى الركعة الأخرى (وَالْقِرَاءَةُ) الحمد وسورة (بَعْدَهُمَا كِلَيْتِهِمَا . أخرجه أورداد ، ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه) وأخرجه أحمد وعلى بن المديني وصحاحه ، وقد روه من حديث عائشة وسعد القرظي وابن عباس وابن عمر وكثير بن عبد الله والكل فيه ضعفاء ، وقد روى عن علي عليه السلام وابن عباس موقوفا . قال ابن رشد : إنما صاروا إلى الأخذ بأقوال الصحابة في هذه المسئلة لأنه لم يثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء . قلت : وروى العقيلي عن أحمد بن حنبل أنه قال : ليس يروى في التكبير في العيدين حديث صحيح . هذا ، والحديث دليل على أنه يكبر في الأولى من ركعتي العيد سبعا ، ويحتمل أنها بتكبير الافتتاح وأنها من غيرها ، والأوضح أنها من دونها وفيها خلاف . وقال في الهدى النبوي : إن تكبير الافتتاح منها إلا أنه لم يأت بدليل ، وفي الثانية خسا وإلى هذا ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم ، وخالف آخرون فقالوا خمس في الأولى وأربع في الثانية ، وقيل ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية ، وقيل ست في الأولى وخمس في الثانية . قلت : والأقرب العمل بحديث الباب فانه وإن كان كل طريقه واهية فانه بشد بعضها بعضا ، ولأن ما عده من الأقوال ليس فيها ستة يعمل بها . وفي الحديث دليل على القراءة بعد التكبير في الركعتين ، وبه قال الشافعي ومالك ،

وذهب القادى إلى أن القراءة قبلها فيهما ، واستدل له في البحر بما لا يتم دليلا ، وذهب الباقر وأبو حنيفة إلى أنه يقدم التكبير في الأولى ويؤخره في الثانية ليوالى بين القراءتين .

واعلم أن قول المصنف إنه نقل الترمذى عن البخارى تصحيحه . وقال في تلخيص الحبير إنه قال البخارى والترمذى : إنه أصبح شيء في هذا الباب ، فلا أدري من أين نقله عن الترمذى ، فان الترمذى لم يخرج في سننه رواية عمرو بن شعيب أصلا بل أخرج رواية كثير ابن عبد الله عن أبيه عن جده . وقال حديث جد كثير أحسن شيء روى في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : وفي الباب عن عائشة وابن عمر ، وعبد الله بن عمرو ولم يذكر عن البخارى شيئا ، وقد وقع للبيهقى في السنن الكبرى هذا الوهم بعينه إلا أنه ذكره بعد روايته لحديث كثير قال : فقال أبو عيسى : سألت عمدا : يعنى البخارى عن هذا الحديث فقال : ليس في هذا الباب شيء أصبح منه . قال : وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضا انتهى كلام البيهقى . ولم نجد في الترمذى شيئا مما ذكره ، وقد نبه في تنقيح الأنظار على شيء من هذا وقال : والعجب أن ابن النحوى ذكر في خلاصته عن البيهقى أن الترمذى قال : سألت محمدا عنه الخ ، وبهذا يعرف أن المصنف قلد في النقل عن الترمذى عن البخارى الحافظ البيهقى ، ولهذا لم ينسب حديث عمرو بن شعيب إلا إلى أبي داود ، والأولى العمل بحديث عمرو لما عرف أنه أشنى شيء في الباب ، وكان صلى الله عليه وسلم يسكت بين كل تكبيرتين سكته لطيفة ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرتين ، ولكن ذكر الحلال عن ابن مسعود أنه قال : يحمد الله ويثنى عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم . وأخرج الطبرانى في الكبير عن ابن مسعود : أن بين كل تكبيرتين قدر كلمتين ، وهو موقوف فيه سليمان بن أرقم ضعيف ، وكان ابن عمر مع تحريره للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة .

١٢ - (وعن أبي واقد) بقاف مهملة اسم فاعل من وقد . اسمه الحارث بن عوف اللبى قديم الإسلام ، قيل إنه شهد بدرا ، وقيل إنه من مسلمة الفتح ، والأول أصح . عداة في أهل المدينة ، وجاور بمكة ومات بها سنة ثمان وستين (اللبى رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفطر والأضحى بقاف) أى في الأولى بعد الفاتحة (واقتربت) أى في الثانية بعدها (أخرجه مسلم) فيه دليل على أن القراءة بهما في صلاة العيد سنة ، وقد سلف أنه يقرأ فيهما بسبح والغاشية ، والظاهر أنه كان يقرأ هذا تارة وهذا تارة ، وقد ذهب إلى سنة ذلك الشافعى ومالك .

١٣ - (وعن جابر رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم العيد خالف الطريق . أخرجه البخارى) يعنى أنه يرجع من مصلاه من جهة غير الجهة التى خرج منها إليه . قال الترمذى : أخذ بهذا بعض أهل العلم واستحبه للإمام وبه يقول الشافعى انتهى ، وقال به أكثر أهل العلم ، ويكون مشروعا للإمام والمأموم الذى أشار إليه بقوله :

١٤ - (ولأبي داود عن ابن عمر نحوه) ولفظه في السنن عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق أخرى ، فيه دليل أيضا على ما دل عليه حديث جابر ، واختلف في وجه الحكمة في ذلك فقيل : ليسلم على أهل الطريقين وقيل لينال بركته الفريقان ، وقيل ليقضى حاجة من له حاجة فيهما ، وقيل ليظهر شعائر الإسلام في سائر الفجاج والطرق ، وقيل ليغيب المنافقين برويتهم عزة الإسلام وأهله ومقام شعائره ، وقيل لشكر شهادة البقاع ، فان الذهاب إلى المسجد أو المصلى إحدى خطواته ترفع درجة والأخرى تحط خطيئة حتى يرجع إلى منزله ، وقيل وهو الأصح : أنه لذلك كله من الحكم التي لا يخلو فعله عنها ، وكان ابن عمر مع شدة تحريه للسنة يكبر من بيته إلى المصلى ١٥ - (وعن أنس قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال : قد أبدلكم الله بهما خيرا منهما يوم الأضحية ويوم الفطر . أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح) الحديث يدل على أنه قال صلى الله عليه وسلم ذلك عقيب قتلومه المدينة كما تقتضيه الغام ، والذي في كتب السير أن أول عيد شرع في الإسلام عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة . وفيه دليل على أن إظهار السرور في العيدين مندوب وأن ذلك من الشريعة التي شرعها الله لعباده ، إذ في إبدال عيد الجاهلية بالعيدين المذكورين دلالة على أنه يفعل في العيدين المشروعين ما يفعله الجاهلية في أعيادها ، وإنما خالفهم في تعيين الوقتين . قلت : هكذا في الشرح ، ومراده من أفعال الجاهلية ما ليس بمحظور ولا شاغل عن طاعة . وأما التوسعة على الليال في الأعياد بما حصل لهم من ترويح البدن وبسط النفس من كلف العبادة فهو مشروع . وقد استنبط بعضهم كراهية الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم ، وبالف في ذلك الشيخ الكبير أبو حفص البستي من الحنفية وقال : من أهذى فيه بيضة إلى مشرك تعظيما لليوم فقد كفر بالله .

١٦ - (وعن علي رضي الله عنه قال : من السنة أن يخرج إلى العيد ماشيا . رواه الترمذي وحسنه) تمامه من الترمذي « وأن تأكل شيئا قبل أن تخرج » قال أبو عيسى : والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشيا ، وأن يأكل شيئا قبل أن يخرج . قال أبو عيسى : ويستحب أن لا يركب إلا من عذر انتهى . ولم أجد فيه أنه حسنه ولا أظن أنه يحسنه لأنه رواه من طريق الحارث الأعور ، وللمحدثين فيه مقال ، وقد أخرج الزهري مرسلا « أنه صلى الله عليه وسلم ماركب في عيد ولا جنازة » وكان ابن عمر يخرج إلى العيد ماشيا ويعود ماشيا . وتقيد الأكل بقبل الخروج بعيد الفطر لما مر من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه ، وروى ابن ماجه من حديث أبي رافع وغيره ، أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى العيد ماشيا ويرجع ماشيا « ولكنه بوب البخاري في الصحيح عن المضي والركوب إلى العيد فقال « باب المضي والركوب إلى العيد » فسوى بينهما ، كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث رجع إلى الأصل في التوسعة .

١٧ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنهم أصابهم مطر في يوم عيد فمضى بهم النبي

صلى الله عليه وسلم صلاة العيد في المسجد . رواه أبو داود باسناد لين (لأن في إسناده رجلا مجهولا ، ورواه ابن ماجه والحاكم باسناد ضعيف . وقد اختلف العلماء على قولين : هل الأفضل في صلاة العيد الخروج إلى الجبابة ، أو الصلاة في مسجد البلد إذا كان واسعا ؟ الثاني قول الشافعي إنه إذا كان مسجد البلد واسعا صلوا فيه ولا يخرجون ، فكلامه يقضى بأن العلة في الخروج طلب الاجتماع ، ولذا أمر صلى الله عليه وسلم باخراج العواتق وذوات الخدور ، فاذا حصل ذلك في المسجد فهو أفضل ، ولذلك فإن أهل مكة لا يخرجون لسعة مسجدها وضيق أطرافها وإلى هذا ذهب الإمام يحيى وجماعة . قالوا : الصلاة في المسجد أفضل وأقول الأول للهادوية ومالك أن الخروج إلى الجبابة أفضل ولو اتسع المسجد للناس ، وحجتهم محافظته صلى الله عليه وسلم لذلك ، ولم يصل في المسجد إلا لعذر المطر ، ولا يحافظ صلى الله عليه وسلم إلا على الأفضل ، ولقول على عليه السلام ، فانه روى أنه خرج إلى الجبابة لصلاة العيد وقال « لولا أنه السنة لصليت في المسجد ، واستخلف من يصلي بضعة الناس في المسجد » قالوا : فان كان في الجبابة مسجد مكشوف فالصلاة فيه أفضل ، وإن كان مسقوفا ففيه تردد .

(فائدة) : التكبير في العيدين مشروع عند الجماهير ، فأما تكبير عيد الإفطار فأوجبه الناصر لقوله تعالى - ولتكبروا الله على ما هداكم - والأكثر أنه سنة ووقته مجهول يختلف فيه على قولين ، فعند الأكثر أنه من عند خروج الإمام للصلاة إلى مبتدأ الخطبة ، وذكر فيه البيهقي حديثين وضعفهما ، لكن قال الحاكم : هذه سنة تداولها أئمة الحديث وقد صححت به الرواية عن ابن عمر وغيره من الصحابة . والثاني للناصر أنه من مغرب أول ليلة من شوال إلى عصر يومها خلف كل صلاة . وعند الشافعي إلى خروج الإمام أو حتى يصلى أو حتى يفرغ من الخطبة أقوال عنه . وأما صفته : ففي فضائل الأوقات للبيهقي باسناد إلى سلمان « أنه كان يعلمهم التكبير ويقول : كبروا الله أكبر الله أكبر كبيرا ، أو قال كثيرا ، اللهم أنت أعلى وأجل من أن تكون لك صاحبة أو يكون لك ولد أو يكون لك شريك في الملك أو يكون لك ولي من الذل وكبره تكبيرا ، اللهم اغفر لنا اللهم ارحمنا » وأما تكبير عيد النحر فأوجبه أيضا الناصر لقوله تعالى - واذكروا الله في أيام معدودات - ولقوله - كذلك يحضرها لكم لتكبروا الله على ما هداكم - ووافقه المنصور بالله ، وذهب الجمهور إلى أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء ومنهم من خصه بالرجال . وأما وقته فظاهر الآية الكريمة والآثار عن الصحابة أنه لا يختص بوقت دون وقت ، إلا أنه اختلف العلماء ، فمنهم من خصه بعقيب الصلاة مطلقا ، ومنهم من خصه بعقيب الفرائض دون النوافل ، ومنهم من خصه بالجماعة دون الفرادى وبالموادة دون المقضية وبالمقيم دون المسافر وبالأمصار دون القرى . وأما ابتدأه وانتهاه ففيه خلاف أيضا ، فقيل في الأول من صبح يوم عرفة ، وقيل من ظهره ، وقيل من عصره . وفي الثاني إلى ظهر ثالثه ، وقيل إلى آخر أيام التشريق ، وقيل إلى ظهره ، وقيل إلى عصره ، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك حديث واضح وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول على

وابن مسعود ، وأنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى أخرجهما ابن المنذر . وأما صفته فأصح ما ورد فيه ما رواه عبد الرزاق عن سلمان بسند صحيح قال : « كبروا الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيراً » . وقد روى عن سعيد بن جبير ومجاهد وابن أبي ليلي وقول للشافعي وزاد فيه « والله الحمد » وفي الشرح صفات كثيرة استحسانات عن عدة من الأئمة ، وهو يدل على التوسعة في الأمر وإطلاق الآية يقتضى ذلك .

واعلم أنه لا فرق بين تكبير عيد الإفطار وعيد النحر في مشروعية التكبير لاستواء الأدلة في ذلك ، وإن كان المعروف عند الناس إنما هو تكبير عيد النحر ، وقد ورد الأمر في الآية بالذكر في الأيام المعدودات والأيام المعلومات . وللعلماء قولان : منهم من يقول : هما مختلفان ، فالأيام المعدودات : أيام التشريق ، والمعلومات : أيام العشر ذكره البخاري عن ابن عباس تعليقا ووصله غيره . وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس « أن المعلومات التي قبل أيام التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، والمعدودات أيام التشريق » وإسناده صحيح ، وظاهره لإدخال يوم العيد في أيام التشريق . وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أيضا « أن المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده » ورجحه الطحاوي لقوله - ليذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام - فإنها تشعر بأن المراد أيام النحر انتهى . وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ولا أيام التشريق معدودات ، بل تسمية التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى - واذكروا الله في أيام معدودات - وقد ذكر البخاري عن أبي هريرة وابن عمر تعليقا « أنهما كانا يخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما » وذكر البخاري والبيهقي ذلك . قال الطحاوي : كان مشايخنا يقولون بذلك التكبير أيام العشر جميعها . (فائدة ثانية) : يندب لبس أحسن الثياب والتطيب بأجود الأطياب في يوم العيد ويزيد في الأضحى الضحية بأسمن ما يجد لما أخرجه الحاكم من حديث الحسن السبط قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العيدين أن نلبس أجود ما نجد وأن نتطيب بأجود ما نجد وأن نضحي بأسمن ما نجد ، البقرة عن سبعة ، والخزور عن عشرة ، وأن نظهر التكبير والسكينة والوقار قال الحاكم بعد إخراجهم من طريق إسحق بن برخ : لولا جهالة إسحق هذا لحكت للحديث بالصحة . قلت : ليس بمجهول فقد ضعفه الأزدي ووثقه ابن حبان ذكره في التلخيص .

باب صلاة الكسوف

١ - (عن المغيرة بن شعبة قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات إبراهيم) أى ابنه عليه السلام ، وموته في العاشرة من الهجرة . وقال أبو داود : في ربيع الأول يوم الثلاثاء لعشر خلون منه ، وقيل في الرابعة (فقال الناس : انكسفت الشمس لموت إبراهيم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى رآدا عليهم (إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة)

فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا) هذا لفظ مسلم ، ولفظ البخارى « فصلوا وادعوا الله » (حتى تَنكشِفَ)
 ليس هذا اللفظ في البخارى بل هو في مسلم (متفق عليه) يقال كسفت الشمس بفتح
 الكاف وتضم نادرا ، وانكسفت وخسفت بفتح الخاء وتضم نادرا وانخسفت . واختلف
 العلماء في اللفظين هل يستعملان في الشمس والقمر أو يختص كل لفظ بواحد منهما ؟ وقد
 ثبت في القرآن نسبة الخسوف إلى القمر وورد في الحديث « خسفت الشمس » كما ثبت فيه
 نسبة الكسوف إليهما ، وثبت استعمالهما منسوبين إليهما ، فيقال فيها الشمس والقمر
 ينخسفان وينكسفان ، إنما الذي لم يرد في الأحاديث نسبة الكسوف إلى القمر على جهة الانفراد
 وعلى هذا يدل استعمال الفقهاء فانهم يخصون الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر ، واختار
 ثعلب ، وقال الجوهرى : إنه أفصح ، وقيل يقال بهما في كل منهما . والكسوف لغة : التغير
 إلى السواد . والخسوف : النقصان ، وفي ذلك أقوال أخر ، وإنما قالوا إنها كسفت لموت إبراهيم
 لأنها كسفت في غير يوم كسوفها المعتاد ، فان كسوفها في العاشر أو الرابع لا يكاد يتفق ،
 فلذا قالوا إنما هو لأجل هذا الخطب العظيم ، فرد عليهم صلى الله عليه وسلم ذلك ، وأخبرهم
 أنهما علامتان من العلامات الدالة على وحدانية الله تعالى وقدرته ، وعلى تخويف عباده من
 بأسه وسطوته . والحديث مأخوذ من قوله تعالى - وما نرسل بالآيات إلا تخويفا - وفي قوله
 « لحياته » مع أنهم لم يدعوا ذلك بيان أنه لا فرق بين الأمرين فكما أنكم لا تقولون بكسوفهم
 لحياة أحد كذلك لا يكسفان لموته ، أو كأن المراد من حياته صحته من مرضه ونحوه ، ثم ذكر
 القمر مع أن الكلام خاص بكسوف الشمس زيادة في الإفادة والبيان أن حكم النيرين واحد
 في ذلك ، ثم أرشد العباد إلى ما يشرع عند رؤية ذلك من الصلاة والدعاء ، ويأتى صفا
 الصلاة والأمر دليل الوجوب إلا أنه خله الجمهور على أنه سنة مؤكدة لانحصار الواجبات
 في الخمس الصلوات . وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها ، ونقل عن أبي حنيفة أنه
 أوجبها ، وجعل صلى الله عليه وسلم غاية وقت الدعاء والصلاة انكشاف الكسوف ، فدل
 على أنها تفوت الصلاة بالانجلاء ، فإذا انجلت وهو في الصلاة فلا يتمها بل يقتصر على ما فعل
 إلا أن في رواية لمسلم « وسلم وقد انجلت » فدل أنه يتم الصلاة وإن كان قد حصل الانجلاء
 ويؤيده القياس على سائر الصلوات فانها تقيد بركعة كما سلف ، فإذا أتى بركعة أتمها ،
 وفيه دليل على أن فعلها يتقيد بمحصول السبب في أى وقت كان من الأوقات وإليه ذهب
 الجمهور وعند أحمد وأبي حنيفة ما عدا أوقات الكراهة (وفي رواية للبخارى) أى عن المغير
 (حَتَّى تَنكشِفَ) عوض قوله : تنكشف والمعنى واحد .

٢ - (وللبخارى من حديث أبي بكر : فصلوا وادعوا حتى ينكشِفَ ما بكم .
 هو أول حديث ساقه البخارى في باب الكسوف ولفظه « يكشف » والمراد يرتفع ما حل بكم
 من كسوف الشمس أو القمر .

٣ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف
 بمقامه فصل أربع ركعات) أى ركوعات بدليل قولها (في ركعتين وأربع سجودات . متفق

عليه ، وهذا لفظ مسلم) . الحديث دليل على شرعية الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ، والمراد هنا كسوف الشمس لما أخرجه أحمد بلفظ « خسفت الشمس » وقال « ثم قرأ فجهر بالقراءة » وقد أخرج الجهر أيضا الترمذى والطحاوى والدارقطنى ، وقد أخرج ابن خزيمة وغيره عن علي عليه السلام مرفوعا : الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ، وفى ذلك أربعة أقوال : الأول أنه يجهر بالقراءة مطلقا في كسوف الشمس والقمر لهذا الحديث وغيره ، وهو وإن كان واردا في كسوف الشمس فالقمر مثله لجمعه صلى الله عليه وسلم بينهما في الحكم حيث قال « فإذا رأيتموها : أى كاسفتين فصلوا وادعوا » والأصل استاؤهما في كيفية الصلاة ونحوها وهو مذهب أحمد وإسحق وأبي حنيفة وابن خزيمة وابن المنذر وآخرين . الثانى يسر مطلقا لحديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم قام قايما طويلا نحو من سورة البقرة » فلو جهر لم يقدره بما ذكر ، وقد علق البخارى عن ابن عباس « أنه قام يحجب النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فلم يسمع منه حرفا » ووصله البيهقى من ثلاث طرق أسانيدھا واهية فيضعف القول بأنه يحتمل أن ابن عباس كان بعيدا منه صلى الله عليه وسلم فلم يسمع جهره بالقراءة . الثالث أنه يخبر فيهما بين الجهر والإسرار لثبوت الأمرين عنه صلى الله عليه وسلم كما عرفت من أدلة القولين . الرابع أنه يسر في الشمس ويجهر في القمر وهو لمن عدا الحنفية من الأربعة عملا بحديث ابن عباس وقياسا على الصلوات الخمس ، وما تقدم من دليل أهل الجهر مطلقا أنهض بما قالوه ، وقد أفاد حديث الباب أن صفة صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان وفى كل ركعة سجدة ، ويأتى في شرح الحديث الرابع الخلاف في ذلك (وفى رواية) أى لمسلم عن عائشة (فبعث) أى النبي صلى الله عليه وسلم (مناديا ينادى : الصلاة جامعة) ينصب الصلاة وجامعة ، فالأول على أنه مفعول فعل مخدوف : أى احضروا ، والثانى على الحال ، ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ، وفيه تقادير أخر . وهو دليل على مشروعية الإعلام بهذا اللفظ للاجتماع لها ، ولم يرد الأمر بهذا اللفظ صلى الله عليه وسلم إلا في هذه الصلاة عنه . ٤ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : انخسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فقام قايما طويلا نحو من قراءة سورة البقرة ، ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قايما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ثم قام قايما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قايما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم رفع رأسه ثم سجد ثم انصرف ، وقد انجلت الشمس فخطب الناس . متفق عليه واللفظ للبخارى) قوله فصلى ظاهر الفاء التعقيب .

واعلم أن صلاة الكسوف رويت على وجوه كثيرة ذكرها الشيخان وأبو داود وغيرهم وهى سنة باتفاق العلماء . وفى دعوى الاتفاق نظر ، لأنه صرح أبو عوانة فى صحيحه بوجوبها ، وحكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة ، وتقدم عن أبى حنيفة إيجابها ، ومذهب الشافعى

وجامعة آتيا نسن في جماعة . وقال آخرون : فرادى . وحجة الأكرلين الأحاديث الصحيحة من فعله صلى الله عليه وسلم لها جماعة ثم اختلفوا في صفتها ، فالجمهور أنها ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان ، والسجود سجدتان كغيرها ، وهذه الكيفية ذهب إليها مالك والشافعي والليث وآخرون ، وفي قوله « نحوا من قراءة سورة البقرة » دليل على أنه يقرأ فيها القرآن . قال النووي : اتفق العلماء أنه يقرأ في القيام الأول من أول ركعة الفاتحة . واختلفوا في القيام الثاني ، ومذهبنا ومالك أنها لا تنصح الصلاة إلا بقراءتها ، وفيه دليل على شرعية طول الركوع . قال المصنف : لم أر في شيء من الطرق بيان ما قاله صلى الله عليه وسلم فيه إلا أن العلماء اتفقوا أنه لا قراءة فيه ، وإنما المشروع فيه الذكر من تسبيح وتكبير وغيرها ، وفي قوله « وهو دون الأول » دلالة على أن القيام الذي يعقبه السجود لا تطويل فيه وأنه دون الأول وإن كان قد وقع في رواية مسلم في حديث جابر « أنه أطال ذلك » لكن قال النووي : إنها شاذة فلا يعمل بها ، ونقل القاضي لإجماع العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود وتأول هذه الرواية بأنه أراد بالإبطال زيادة الطمأنينة ولم يذكر في هذه الرواية طول السجود ولكنه قد ثبت إطالته في رواية أبي موسى عند البخاري وحديث ابن عمر عند مسلم . قال النووي : قال المحققون من أصحابنا وهو المنصوص للشافعي أنه يطول للأحاديث الصحيحة بذلك ، فأخرج أبو داود والنسائي من حديث سمرة « كان أطول ما يسجد في صلاة قط » وفي رواية مسلم من حديث جابر « وسجد نحو من ركوعه » وبه جزم أهل العلم بالحديث ، ويقول عقيب كل ركوع سمع الله لمن حمده ، ثم يقول عقيب : ربنا لك الحمد إلى آخره ، ويطول الجلوس بين السجدين ، فقد وقع في رواية مسلم لحديث جابر إطالة الاعتدال بين السجدين . قال المصنف : لم أقف عليه في شيء من الطرق إلا في هذا ، ونقل الغزالي الاتفاق على عدم إطالته مردود ، وفي قوله « ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول » دليل على إطالة القيام في الركعة الثانية ولكنه دون القيام في الركعة الأولى ، وقد ورد في رواية أبي داود عن عروة « أنه قرأ آل عمران » قال ابن بطلال : لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول بقيامها وركوعها ، واختلف في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأول وركوعه أو يكونان سواء ؟ قيل وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله « وهو دون القيام الأول » هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله ، وفي قوله « فخطب الناس » دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف وإلى استحبابها ذهب الشافعي وأكثر أئمة الحديث . وعن الحنفية لا خطبة في الكسوف لأنها لم تنقل ، وتعقب بالأحاديث المصروفة بالخطبة والقول بأن الذي فعله صلى الله عليه وسلم لم يقصد به الخطبة بل قصد الرد على من اعتقد أن الكسوف لسبب موت أحد متعقب بأن رواية البخاري « فحمد الله وأثنى عليه » وفي رواية « وشهد أنه عبده ورسوله » وفي رواية للبخاري « أنه ذكر أحوال الجنة والنار وغير ذلك » وهذه مقاصد الخطبة ، وفي لفظ مسلم من حديث فاطمة عن أسماء قالت « فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فحمد الله

وأنتى عليه تم قال : « أما بعد : ما من شيء لم أكن أريته إلا وقد أريته في مقامى هذا حتى الجنة والنار ، وإنه قد أوحى إلى أنكم تفتنون في القبور قريبا أو مثل فتنة المسيح الدجال » لا أدرى أى ذلك قال . قالت أسماء : « فيوتى أحدكم فيقال ما علمك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن أو المؤمن لا أدرى أى ذلك قالت أسماء ، فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وأطعنا ثلاث مرات ، ثم يقال نعم قد كنا نعلم أنك تؤمن به فم صالحا » وفي مسلم رواية أخرى في الخطبة بألفاظ فيها زيادة (وفي رواية لمسلم) أى عن ابن عباس (صلى) أى النبي صلى الله عليه وسلم (حين كسفت الشمس ثمانى ركعات) أى ركوعات (فى أربع سجعات) فى ركعتين لأن كل ركعة لها سجدتان ، والمراد أنه ركع فى كل ركعة أربع ركوعات فيحصل فى الركعتين ثمان ركوعات ، وإلى هذه الصفة ذهب طائفة .

• - (وعن على عليه السلام) أى وأخرج مسلم عنه (مثل ذلك) أى مثل رواية ابن عباس .

٦ - (وله) أى لمسلم (عن جابر) بن عبد الله (صلى) أى النبي صلى الله عليه وسلم (ست ركعات بأربع سجعات) أى صلى ركعتين فى كل ركعة ثلاث ركوعات وسجدتان .

٧ - (ولأبى داود عن أبى بن كعب رضى الله عنه صلى) أى النبي صلى الله عليه وسلم (فركع خمس ركعات) أى ركوعات فى كل ركعة (وسجد سجدتين وفعل الثانية مثل ذلك) ركع خمس ركوعات وسجد سجدتين . إذا عرفت هذه الأحاديث فقد يحصل من مجموعها أن صلاة الكسوف ركعتان اتفاقا إنما اختلفت فى كمية الركوعات فى كل ركعة ، فحصل من مجموع الروايات التى ساقها المصنف أربع صور : الأولى ركعتان فى كل ركعة ركوعان ، وبهذا أخذ الشافعى ومالك والليث وأحمد وغيرهم ، وعليها دل حديث عائشة وجابر وابن عباس وابن عمر . قال ابن عبد البر : هو أصح ما فى الباب وباقي الروايات معلة ضعيفة . الثانية ركعتان أيضا فى كل ركعة أربع ركوعات وهى التى أفادتها رواية مسلم عن ابن عباس وعلى عليه السلام . والثالثة ركعتان أيضا فى كل ركعة ثلاث ركوعات وعليها دل حديث جابر . والرابعة ركعتان أيضا يركع فى كل واحدة خمس ركوعات . ولما اختلفت الروايات اختلف العلماء ، فالجمهور أخذوا بالأولى لما عرغت من كلام ابن عبد البر . وقال النووي فى شرح مسلم إنه أخذ بكل نوع بعض الصحابة . وقال جماعة من المحققين إنه مخير بين الأنواع فأي فعل فقد أحسن ، وهو مبنى على أنه تعدد الكسوف وأنه فعل هذا تارة وهذا أخرى ، ولكن التحقيق أن كل الروايات حكاية عن واقعة واحدة هى صلاته صلى الله عليه وسلم يوم وفاة إبراهيم ، ولهذا عول الآخرون على إعلال الأحاديث التى حكى الصور الثلاث . قال ابن القيم : كبار الأئمة لا يصححون التعدد لذلك كالإمام أحمد والبخارى والشافعى وبرونه خطأ ، وذهبت الحنفية إلى أنها تصلى ركعتين كسائر النوافل .

٨ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : ما هبت ريح قط إلا جئنا) بالجيم المثلثة (النبي صلى الله عليه وسلم على ركبتيه) أى برك عليهما ، وهى قعدة الخفاة لا ينعلمها

في الأغلب إلا الخائف (وقال : اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا : رواه الشافعي والطبراني) الريح : اسم جنس صادق على ما يأتي بالرحمة ويأتي بالعذاب ، وقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعا «الريح من روح الله تأتي بالرحمة وبالعذاب فلا تسبوا» وقد ورد في تمام حديث ابن عباس « اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا » وهو يدل أن المفرد يختص بالعذاب والجمع بالرحمة. قال ابن عباس في كتاب الله - إنا أرسلنا عليهم ريحا صرصرا - إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم - وأرسلنا الرياح لواقح - ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات - رواه الشافعي في الدعوات الكبير ، وهو بيان أنها جاءت مجموعة في الرحمة ومفردة في العذاب ، فاستشكل ما في الحديث من طلب أن تكون رحمة . وأجيب بأن المراد : لانهلكنا بهذه ريح لأنهم لو هلكوا بهذه الريح لم تهب عليهم ريح أخرى فتكون ريحا لارياحا .

٩ - (وعنه) أي ابن عباس (صلى في زلزلة ست ركعات) أي ركوعات (وأربع سجعات) أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات (وقال : هكذا صلاة الآيات . رواه البيهقي . وذكر الشافعي عن علي بن مثنى دون آخره) وهو قوله « هكذا صلاة الآيات » أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الحارث أنه كان ذلك في زلزلة في البصرة ، ورواه ابن أبي شيبة من هذا الوجه مختصرا « أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة أربع سجعات ركع فيها سنا » وظاهر اللفظ أنه صلى بهم جماعة . وإلى هذا ذهب القاسم من الآل ، وقال يصلى للأفزع مثل صلاة الكسوف وإن شاء ركعتين ، ووافقه على ذلك أحمد بن حنبل ، ولكن قال كصلاة الكسوف . قلت : لكن في كتب الجنبالة أنه يصلى الكسوف ركعتين إذا شاء ، وذهب الشافعي وغيره إلى أنه لا يسن التجميع . وأمل صلاة المفرد فحسن ، قال : لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتجميع إلا في الكسوفين .

باب صلاة الاستسقاء

أي طلب سقاية الله تعالى عند حدوث الجذب . أخرج ابن ماجه من حديث « ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لم ينقص قوم المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم ، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء » .

١ - (عن ابن عباس رضي الله عنه قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم) أي من المدينة (متواضعا متبذلا) بالمشاة الفوقية فذال معمة : أي أنه لا لبس ثياب البذلة ، والمراد ترك الزينة وحسن الهيئة تواضعا وإظهارا للحاجة (متضشعا) الخشوع في الصوت والبصر كالخضوع في البدن (مترسلا) من الترسل في المشي وهـ الثاني وعدم العجلة (متضرعا) لفظ أبي داود « متبذلا متواضعا متضرعا » والتضرع : التذلل والمبالغة في السؤال والرجاء كما في النهاية (فصلى ركعتين كما يصلى في العيد لم يخطب خطبتكم هذه) لفظ أبي داود ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلى في العيد ، فأفاد لفظه أن الصلاة كانت بعد الدعاء واللفظ الذي أتى به المصنف غير صريح في ذلك (رواه الخمسة وصححه

الترمذى وأبو عوانة وابن حبان) وأخرجه الحاكم والبيهقي والآل والدارقطني. والحديث دليل على شرعية الصلاة للاستسقاء، وإليه ذهب الآل. وقال أبو حنيفة: لا يصلى للاستسقاء وإنما شرع الدعاء فقط، ثم اختلف القائلون بشرعية الصلاة، فقال جماعة: إنها كصلاة العيد في تكبيرها وقراءتها وهو المنصوص للشافعى عملا بظاهر لفظ ابن عباس. وقال آخرون: بل يصلى ركعتين لاصفة لهما زائدة على ذلك، وإليه ذهب جماعة من الآل، ويروى عن علي عليه السلام وبه قال مالك مستدلين بما أخرجه البخارى من حديث عباد بن تميم «أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ركعتين» وكما يفيد حديث عائشة الآتى قريبا، وتأولوا حديث ابن عباس بأن المراد التشبيه في العدد لا في الصفة، ويبيده أنه قد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس «أنه يكبر فيها سبعا وخمسا كالعبدین ويقرأ بسبح وهل أذاك» وإن كان في إسناده مقال فإنه يؤيده حديث الباب. وأما أبو حنيفة فاستدل بما أخرجه أبو داود والترمذى «أنه صلى الله عليه وسلم استسقى عند أحجار الزيت بالدعاء» وأخرج أبو عوانة في صحيحه «أنه شكوا إليه صلى الله عليه وسلم قوم القحط فقال: اجثوا على الركب وقولوا يارب يارب». وأجيب عنه بأنه قد ثبت صلاة ركعتين وثبت تركها في بعض الأحيان لبيان الجواز، وقد عد في الهدى النبوى أنواع استسقائه صلى الله عليه وسلم. فالأول خروجه صلى الله عليه وسلم إلى المصلى وصلاته وخطبته. والثاني يوم الجمعة على المنبر أثناء الخطبة. والثالث استسقاؤه على منبر المدينة استسقى مجردا في غير يوم الجمعة ولم يحفظ عنه فيه صلاة. الرابع أنه استسقى وهو جالس في المسجد، فرفع يديه ودعا الله عز وجل. الخامس أنه استسقى عند أحجار الزيت قريبا من الزوراء وهي خارج باب المسجد. السادس أنه استسقى في بعض غزواته لما سبقه المشركون إلى الماء، وأغيث صلى الله عليه وسلم في كل مرة فيها. واختلف في الخطبة في الاستسقاء، فذهب الهادى إلى أنه لا يخطب فيه لقول ابن عباس «لم يخطب» إلا أنه لا يخفى أنه ينبنى الخطبة المشابهة لخطبتهم وذكر ما قاله صلى الله عليه وسلم وقد زاد في رواية أبي داود «أنه صلى الله عليه وسلم رقى المنبر» والظاهر أنه لا يرقاه إلا للخطبة. وذهب آخرون إلى أنه يخطب فيها كالجمعة لحديث عائشة الآتى وحديث ابن عباس ثم اختلفوا هل يخطب قبل الصلاة أو بعدها، فذهب الناصر وجماعة إلى الأول، وذهب الشافعى وآخرون إلى الثانى مستدلين بحديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه وأبي عوانة والبيهقي «أنه صلى الله عليه وسلم خرج للاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب» واستدل الأولون بحديث ابن عباس وقد قدمنا لفظه. وجمع بين الحديثين بأن الذى بدأ به هو الدعاء فعبر بعض الرواة عن الدعاء بالخطبة واقتصر على ذلك ولم يرو الخطبة بعدها، والراوى لتقديم الصلاة على الخطبة اقتصر على ذلك ولم يرو الدعاء قبلها، وهذا جمع بين الروایتين. وأما ما يدعى به فيتحرى ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من ذلك. وقد أبان الألفاظ التى دعا بها صلى الله عليه وسلم بقوله:

هو مصير كالقحط (فأمر بمنه فوضع له في المصلى ووعد الناس يوما يخرجون فيه) عيه لهم (فخرج حين بدا حاجب الشمس فقعده على المنبر) قال ابن القيم : إن صح وإلا ففي القلب منه شيء (فذكر حمد الله ثم قال : إِنَّكُمْ شَكَّوْهُ ثُمَّ جَدَّبَ دِيَارَكُمْ فَقَدْ أَمَرَ كَمْ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ) قال تعالى - ادعوني استجب لكم - (وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ) كما في الآية الأولى وفي قوله - وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان - (ثُمَّ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فيه دليل على عدم افتتاح الخطبة بالبسملة بل بالحمدلة ، ولم تأت رواية عنه صلى الله عليه وسلم أنه افتتح الخطبة بغير التحميد (مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُزِيدُ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حَيْثُ ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ، فَلَمْ يَزَلْ) في سنن أبي داود (في الرفع) (حتى روى بياض لإبطيه ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ) فاستقبل القبلة (وقلب) في سنن أبي داود (وحول) (رداءه وهو رافع يديه ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ) توجه إليهم بعد تحويل ظهره عنهم (ونزل) أى عن المنبر (فصلى ركعتين ، فَأَنشَأَ اللَّهُ سَحَابَهُ فَرَعَدَتْ وَبَرَقَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ) تمامه في سنن أبي داود (بأذن الله فلم يأت باب مسجده حتى سألت السيول ، فلما رأى سرهمهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه ، وقال : أشهد أن الله على كل شيء قدير وأني عبد الله ورسوله) (رواه أبو داود ، وقال غريب وإسناده جيد) هو من تمام قول أبي داود ، ثُمَّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْرَمُونَ مَلِكَ يَوْمِ الدِّينِ ، وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ حُجَّةٌ لَهُمْ ، وَفِي قَوْلِهِ « وَعَدَ النَّاسَ » مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَحْسُنُ تَقْدِيمُ تَبْيِينَ الْيَوْمِ لِلنَّاسِ لِيَتَأَهَّبُوا وَيَتَخَلَّصُوا مِنَ الْمَظَالِمِ وَنَحْوِهَا وَيَقْدُمُوا التَّوْبَةَ ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ وَاجِبَةٌ مُطْلَقًا ، إِلَّا أَنَّهُ مَعَ حَصُولِ الشَّدَةِ وَطَلَبِ تَفْرِيجِهَا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى يَتَضَبَّقُ ذَلِكَ . وَقَدْ وَرَدَ فِي الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ قَوْمًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ السَّقْيَا بَعْدَ خُرُوجِهِمْ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ عَاصٍ وَاحِدٌ » وَلَهَظَ النَّاسُ بَعْمَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ . قِيلَ فَيُشْرَعُ إِخْرَاجُ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَيَعْتَزَّلُونَ الْمُصَلَّى . وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الدُّعَاءِ وَلَكِنَّهُ يَبَالِغُ فِي رَفْعِهِمَا فِي الْاسْتِسْقَاءِ حَتَّى يَسَاوِيَهُمَا وَجْهَهُ وَلَا يَجَاوِزُ بِهِمَا رَأْسَهُ . وَقَدْ ثَبَتَ رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الدُّعَاءِ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ وَصَنَّفَ الْمُنْذَرِيُّ فِي ذَلِكَ جُزْأً . وَقَالَ النَّوَوِيُّ : قَدْ جُمِعَتْ فِيهَا نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ حَدِيثًا مِنَ الصَّحِيحِينَ أَوْ أَحَدَهُمَا ، وَذَكَرَهَا فِي أَوَاخِرِ بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ مِنْ شَرْحِ الْمَهْذَبِ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ فِي نَفْيِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي غَيْرِ الْاسْتِسْقَاءِ فَالْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْمُبَالَغَةِ لِأَنِّي أَصْلُ الرُّفْعِ . وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ قَلْبِ الرِّدَاءِ فَيَأْتِي عَنْ الْبُخَارِيِّ جَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الشِّمَالِ وَزَادَ ابْنُ مَاجَهٍ وَابْنُ خُزَيْمَةَ « وَجَعَلَ الشِّمَالُ عَلَى الْيَمِينِ » وَفِي رِوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ « جَعَلَ عِطَافَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرَ وَعِطَافَهُ الْأَيْسَرَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ » وَفِي رِوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ « أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ خِمِصَةٌ سَوْدَاءُ ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا وَيَجْعَلَهُ أَعْلَاهَا ، فَلَمَّا ثَقُلَتْ عَلَيْهِ قَلْبَهَا عَلَى عَاتِقِهِ ، وَيُشْرَعُ لِلنَّاسِ أَنْ يَحْوِلُوا مَعَهُ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بَلْفُظً « وَحَوْلَ النَّاسِ مَعَهُ » وَقَالَ اللَّيْثُ

وأبويوسف : إنه يختص التحويل بالإمام ، وقال بعضهم لا تحول النساء . وأما وقت التحويل فعند استقبال القبلة . وسلم ، أنه لما أراد أن يدعو استقبال القبلة وحول رداءه ، ومثله في البخارى : وفي الحديث دليل على أن صلاة الاستسقاء ركعتان وهو قول الجمهور . وقال الهادى : أربع بتسليمتين ، ووجه قوله بأنه صلى الله عليه وسلم استسقى في الجمعة كما في قصة الأعرابي ، والجمعة بالخطبتين بمنزلة أربع ركعات ولا يخفى ما فيه ، وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم الركعتان كما عرفت من هذا الحديث والذي قبله ، ولما ذهب الحنفية إلى أنه لا يشرع التحويل وقد أفاده هذا الحديث الماضي زاد المصنف تقوية الاستدلال على ثبوت التحويل بقوله :

٣ - (وقصة التحويل في الصحيح) أى صحيح البخارى (من حديث عبد الله بن يزيد) أى المازنى ، وليس هو راوى الأذان كما وهم فيه بعض الحفاظ ، ولفظه في البخارى « فاستقبل القبلة وقلب رداءه » (وفيه) أى في حديث عبد الله بن زيد (فتوجه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (إلى القبلة يدعو) في البخارى يعد يدعو « وحول رداءه » وفي لفظ « قلب رداءه » (ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة) قال البخارى : قال سفيان وأخير ودى عن أبي بكر قال « جعل البين على الشمال » انتهى . زاد ابن خزيمة « والشمال على اليمين » وقد اختلف في حكمة التحويل ، فأشار المصنف إليه بإيراد الحديث ، وهو قوله :

٤ - (وللدارقطنى من مرسل أبي جعفر الباقر) هو محمد بن علي بن الحسن بن علي ابن أبي طالب سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبد الله ، وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره ولد سنة ست وخمسين ومات سنة سبع عشرة ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة ، ودفن بالبقيع في البقعة التي دفن فيها أبوه وهم أبيه الحسن بن علي بن أبي طالب . وسمى الباقر لأنه تقرر في العلم : أى توسع فيه انتهى من جامع الأصول (وحول رداءه ليتحول القحط) وقال ابن العربي : هو أمانة بينه وبين ربه ، قيل له حول رداءك ليتحول حالك ، وتعقب قوله هذا بأنه يحتاج إلى نقل ، واعترض ابن العربي القول بأن التحويل للتناؤل قال : لأن من شرط القول أن لا يقصد إليه . وقال المصنف : إنه ورد في التناؤل حديث رجاله ثقات . قال المصنف في الفتح إنه أخرجه الدارقطنى والحاكم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر فوصله لأن محمد بن علي لقي جابرا ، وروى عنه إلا أنه قال : إنه رجح الدارقطنى إرساله ، ثم قال : وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن ، وقوله في الحديث الأول « جهر فيهما بالقراءة » في بعض روايات البخارى « يجهر » ونقل ابن بطل أنه يجمع عليه : أى على الجهر في صلاة الاستسقاء ، وأخذ منه بعضهم أنها لا تنصلي إلا في النهار ، ولو كانت تنصلي في الليل لأسر فيها نهارا والجهر ليلا فيها وفي هذا الأخذ بعد لا يخفى .

٥ - (وعن أنس أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم قائم يخطب ، فقال : يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله عز وجل يغيثنا ، فرفع يديه) زاد البخارى في رواية « ورفع الناس أيديهم » (ثم قال : اللهم أغثنا) وفي

البخارى « أسقنا » (اللَّهُمَّ أَغْنِنَا ، فذكر الحديث ، وفيه الدعاء بامساكها) أى السحاب عن الأمطار (متفق عليه) تمامه من مسلم « قال أنس : فلا والله ما نرى فى السماء من سحاب ولا قرعة ، وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار ، قال فطلعت من ورائه صحابة مثل الترس ، فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت قال فلا والله ما رأينا الشمس سبتا ، ثم دخل رجل من ذلك الباب فى الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يحطّب ، فاستقبله قائما ، فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله بمسكها عنا . قال : فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم صلى الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر ، قال فانقلعت وخرجنا نتمشى فى الشمس . قال شريك : فسألت أنس بن مالك أهو الرجل الأول ؟ قال لأحدى ، انتهى . قال المصنف لم أقف على تسميته فى حديث أنس ، وهلاك الأموال بعم المواشى والأطيان . وانقطاع السبل عبارة عن عدم السفر لضعف الإبل بسبب عدم المرعى والأقوات ، أو لأنه لما نفذ ما عند الناس من الطعام لم يجدوا ما يحملونه إلى الأسواق ، وقوله « يغيثنا » يحتمل فتح حرف المضارعة على أنه من غاث إما من الغيث أو الغوث ، ويحتمل ضمه على أنه من الإغاثة ، ويرجح هذا قوله « اللهم أغننا » وفيه دلالة على أنه يدعى إذا كثّر المطر ، وقد بوب له البخارى « باب الدعاء إذا كثّر المطر » وذكر الحديث ، وأخرج الشافعى فى مسنده وهو مرسل من حديث المطلب بن حنطب « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند المطر : اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق ، اللهم على الظراب ومنابت الشجر ، اللهم حوالينا ولا علينا . »

٦ - (وعن أنس رضى الله عنه أن عمر كان إذا قُحطوا) بضم القاف وكسر المهملة : أى أصابهم القحط (استسقى بالعباس بن عبد المطلب وقال) أى عمر (اللهم إنا كنا نستسقى إليك بنينا فنتسقين ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا ، فيُسقون . رواه البخارى) وأما العباس رضى الله عنه فإنه قال « اللهم إنه لم ينزل بلاء من السماء إلا بئنب ولم ينكشف إلا بتوبة ، وقد توجهت إلى القوم إليك لمكافى من نبيك وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصبنا إليك بالتوبة فاسقنا الغيث ، فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض » أخرجه الزبير ابن بكار فى الأنساب ، وأخرج أيضا من حديث ابن عمر أن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة وذكر الحديث . وذكر البارزى أن عام الرمادة كان سنة ثمانى عشرة ، والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم ، سمي العام بها لما حصل من شدة الجذب فاعبرت الأرض جدا من

(١) كشجرة : قطعة من الغيم ، وطلع بفتح المهملة وسكون اللام : جبل معروف بالمدينة ، والمعنى : ليس هناك شيء يحجبهم من رؤية ذلك الجبل لفقد السحاب ، وقوله « ما رأينا الشمس سبتا » أى أسبوعا من السبت إلى السبت .

حرم المطر . وفي هذه القصة دليل على الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وبيت النبوة وفيه فضيلة العباس وتواضع عمر ومعرفة لحق أهل البيت عليهم السلام .

٧ - (وعن أنس قال : أصابنا ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم مطر فحسر ثوبه) ثم كشف بعضه عن بدنه (حتى أصابه من المطر وقال : إنه حديث عهد بربه . رواه مسلم) وبوب له البخاري فقال « باب من يطر حتى يتحادر عن لحية » وساق حديث أنس بطوله ، وقوله « حديث عهد بربه » أى بايجاد ربه إياه ٢ : يعنى أن المطر رحمة وهى قرينة العهد بخلق الله لها فتبرك بها ، وهو دليل على استحباب ذلك .

٨ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى المطر قال : اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا . أخرجاه) أى الشيخان ، وهذا خلاف إعادة المصنف فإنه يقول فيها أخرجاه متفق عليه ، والصيب : من صاب المطر إذا وقع ، ونافعا : صفة مفيدة احترازا عن الصيب الضار .

٩ - (وعن سعد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا فى الاستسقاء . اللَّهُمَّ جَلِّئْنَا بِالْحِمِّ مِنَ التَّجْلِيلِ ، والمراد تعميم الأرض (سبحانه كشيئا) بفتح الكاف فثلاثة فثناة تحمية ففاء : أى متكانفا متراكما (قصيفا) بالالف المفتوحة فصاد مهملة فثناة تحمية ففاء : وهو ما كان رعه شديد الصوت ، وهو من أمارات قوة المطر (دكوقا) بفتح الدال المهملة وضم اللام وسكون الولا ففاف ، يقال : خيل دلوق : أى مندفة شديدة الدفعة ، ويقال : دلق السيل على القوم : هجم (ضحوكا) بفتح أوله بزنة فعول : أى ذات برق (تُمَطِّرُنَا مِنْهُ رُذَاذًا) بضم الراء فذال معجمة فأخرى مثلها : وهو ما كان مطره دون الطش (قِطْقِطًا) بكسر القافين وسكون الطاء الأولى . قال أبو زيد : القطقط : أصغر المطر ثم الرذاذ وهو فوق القطقط ، ثم الطش وهو فوق الرذاذ (سَجَلًا) مصدر سجلت الماء سجلا إذا صببته صبا ، وصف به السحاب مبالغة فى كثرة ما يصب منها من الماء حتى كأنها نفس المصدر (يا ذا الجلال والإكرام . رواه أبو عوانة فى صحيحه) وهذان الوصفان نطق بهما القرآن فى التفسير : أى الاستغناء المطلق والفضل التام ، وقيل الذى عند الإجلال والإكرام للمخلصين من عباده ، وهما من عظام صفاته تعالى ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم « أَلْظَوْا يا ذا الجلال والإكرام » وروى « أنه صلى الله عليه وسلم مر برجل وهو يصلى ويقول : يا ذا الجلال والإكرام ، فقال : قد استجيب لك » .

(١) أى فى حال حياتهم (٥) ، وأما بعد الموت فلا يتناول الحديث فيحتاج إلى إذن من الله تعالى ، وقياس حال الموت على حال الحياة من قياس الشيء على ضده .

(٢) هذا تأويل يخالف مذهب السلف فى مثل هذا . (٣) الزهوا هذا الدعاء .

(٥) إطلاق الشارح يقتضى أن لا فرق ولا دليل يخصص الاستشفاع بحال الحياة ، لاسيما وقد ورد « توسلوا بجاهي » الخ ، وقد توسل العباس بالمصطفى بعد وفاته صلى الله عليه وسلم اه مصححه .

١٠ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خَرَجَ سُلَيْمَانُ يَسْتَسْقِي ، فَرَأَى تَمَلَّةً مُسْتَلْقِيَةً عَلَى ظَهْرِهَا رَافِعَةً قَوَائِمَهَا إِلَى السَّمَاءِ تَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّا خَلَقْنَا مِنْ خَلْقِكَ لَيْسَ بَيْنَا غِنَى عَنْ سَقْيِكَ ، فَقَالَ : ارْجِعُوا فَقَدْ صَقِيتُمْ بِدَعْوَةٍ غَيْرِكُمْ . رواه أحمد وصححه الحاكم) فيه دلالة على أن الاستسقاء شرع قديم والخروج له كذلك . وفيه أنه يحسن إخراج البهائم في الاستسقاء وأن لها إدراكا يتعلق بمعرفة الله ومعرفة بذكره وتطلب الحاجات منه ، وفي ذلك قصص يطول ذكرها ، وآيات من كتاب الله دالة على ذلك ، وتأويل المتأولين لها لاملجأ له .

١١ - (وعن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفه إلى السماء . أخرجه مسلم) فيه دلالة أنه إذا أريد بالدعاء رفع البلاء فانه يرفع يديه ويحمل ظهر كفه إلى السماء ، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله جعل بطن كفه إلى السماء . وقد ورد صريحا في حديث خلاد بن السائب عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سأل جعل بطن كفه إلى السماء ، وإذا استعاذ جعل ظهرهما إليها ، وإن كان قد ورد من حديث ابن عباس : سلوا الله ببطون أكفكم ولا تسألوه بظهرها ، وإن كان ضعيفا فالجمع بينهما أن حديث أن ابن عباس يختص بما إذا كان السؤال بمحصل شيء لالدفع بلاء ، وقد فسرقوله تعالى - ويدعوننا رغبا ورهبا - أن الرغبة بالبطون والرهب بالظهور .

باب اللباس

أى ما يحل منه وما يحرم

١ - (عن أبي عامر الأشعري) قال في الأطراف : اختلف في اسمه ، فقيل عبد الله ابن هاني ، وقيل عبد الله بن وهب ، وقيل عبيد بن وهب ، وبقى إلى خلافة عبد الملك ابن مروان ، سكن الشام ، وليس بعم أبي موسى الأشعري ، ذلك قتل أيام حنين في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، واسمه عبيد بن سليم (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرِيرَ) بالخاء والراء المهملتين ، والمراد به استحلال الزنا وبالخاء والزاي المعجمتين (والحرير . رواه أبو داود وأصله في البخاري) وأخرجه البخاري تعليقا . والحديث دليل على تحريم لباس الحرير ، لأن قوله يستحلون بمعنى يجعلون الحرام حلالا ، ويأتى الحديث الثانى وفيه التصريح بذلك . وفي الحديث دليل أن استحلال المحرم لا يخرج فاعله من مسمى الأمة كذا قال . قلت : ولا يخفى ضعف هذا القول فان من استحل محرما : أى اعتقد حله ، فانه قد كذب الرسول صلى الله عليه وسلم الذى أخبر أنه حرام ، فقوله بحله رد لكلامه ، وتكذيبه كفر ، فلا بد من تأويل الحديث بأنه أراد بالأمة هنا أمة الدعوة لأنهم مستحلون لكل ما حرمه لاهذا بخصوصه . وقد اختلف في ضبط هذه اللفظة في الحديث ، فظاهر إيراد المصنف له في اللباس أنه يختار أنها

بالحاء المعجمة والراء وهو الذي نص عليه الحميدى وابن الأثير في هذا الحديث وهو ضرب من ثياب الإبريسم معروف ، وضبطه أبو موسى بالحاء والراء المهملتين . قال ابن الأثير في النهاية : والمشهور في هذا الحديث على اختلاف طرقة هو الأول ، وإذا كان هو المراد من الحديث فهو الخالص من الحرير وعطف الحرير عليه من عطف العام على الخاص ، لأن الخبز ضرب من الحرير ، وقد يطلق الخبز على ثياب تنسج من الحرير والصوف ولكنه غير مراد هنا لما عرف من أن هذا النوع حلال ، وعليه يحمل ما أخرجه أبو داود عن عبد الله بن سعد الشنكي عن أبيه سعد قال : رأيت ببخارى رجلا على بغلة بيضاء عليه عمامة خبز سوداء ، قال كسانها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخرجه النسائي وذكره البخاري ، ويأتي من حديث عمر بيان ما يحل من غير الخالص .

٢ - (وعن حذيفة رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشرب في آنية الذهب والفضة وأن تأكل فيها) تقدم الحديث عن حذيفة بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة » الحديث . فقوله هنا نهى إخبار عن ذلك اللفظ الذي تقدم وتقدم الكلام فيه (وعن لبس الحرير والديباغ وأن تجلس عليه . رواه البخاري) أي ونهى عن لبس الحرير ، والنهي ظاهر في التحريم ، وإلى تحريم لبس الحرير ذهب الجماهير من الأمة على الرجال دون النساء ، وحكى القاضي عياض عن قوم إباحته ، ونسب في البحر لإباحته إلى ابن عليه ، وقال : إنه انعقد الإجماع بعده على التحريم . ولكن قال المصنف في الفتح : قد ثبت لبس الحرير عن جماعة من الصحابة وغيرهم . قال أبو داود : لبسه عشرون من الصحابة وأكثر . رواه ابن أبي شيبة عن جمع منهم . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن طريق عمار بن أبي عمار قال : أتت مروان بن الحكم مطارف خز فكساها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : والأصح في تفسير الخبز أنه ثياب سداها من حرير ولحمها من غيره . وقيل تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه ، وقيل أصله اسم دابة يقال لها الخبز فسمى الثوب المتخذ من وبره خزا لنعومته ، ثم أطلق على ما خلط بحرير لنعومة الحرير . إذا عرفت هذا فقد يحتمل أن الذي لبسه الصحابة في رواية أبي داود كان من الخبز ، وإن كان ظاهر عبارته يأتي ذلك . وأما القز بالقاف بدل الحاء المعجمة ، فقال الرافعي : إنه عند الأئمة من الحرير فحرموه على الرجال أيضا ، والقول بجله وحل الحرير للنساء قول الجماهير ، إلا أن ابن الزبير فإنه أخرج مسلم عنه « أنه خطب فقال : لا تلبسوا نساءكم الحرير ، فاني سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تلبسوا الحرير » فأخذ بالعموم ، إلا أنه انعقد الإجماع على حل الحرير للنساء ، فأما الصبيان من الذكور فيحرم عليهم أيضا عند الأكثر عموم قوله صلى الله عليه وسلم « حرام على ذكور أمتي » وقال محمد بن الحسن : يجوز لباسهم . وقال أصحاب الشافعي : يجوز لباسهم الحلى والحرير في يوم العيد لأنه لا تكليف عليهم ولهم في غير يوم العيد ثلاثة أوجه أصحها جوازه . وأما الديباغ فهو ما غلظ

من ثياب الحرير ، وعطفه عليه من عطف الخاص على العام . وأما الجلوس على الحرير فقد أفاد الحديث النهى عنه ، إلا أنه قال المصنف في الفتح : إنه قد أخرج البخارى ومسلم حديث حذيفة من غير وجه وليس فيه هذه الزيادة وهى قوله « وأن تجلس عليه » قال وهى حجة قوية لمن قال بمنع الجلوس على الحرير وهو قول الجمهور خلافا لابن الماجشون والكوفيين وبعض الشافعية . وقال بعض الحنفية فى الدليل على عدم تحريم الجلوس على الحرير إن قوله نهى ليس صريحا فى التحريم . وقال بعضهم : إنه يحتمل أن يكون المنع ورد عن مجموع اللبس والجلوس لا الجلوس وحده . قلت : ولا يحق تكلف هذا القائل والإخراج عن الظاهر بلا حاجة . وقال بعض الحنفية : يدار الجواز والتحريم على اللبس لصحة الإخبار فيه والجلوس ليس بلبس . واحتج الجمهور على أنه يسمى الجلوس لبسا بحديث أنس الصحيح « فقمنا إلى حصير لنا قد أسود من طول ما لبس » ولأن لبس كل شيء بحسبه ، وأما افتراش النساء للحرير فالأصل جوازه وقد أحل لمن لبسه ومنه الافتراض ، ومن قال بمنعه عن افتراشه فلا حجة له . واختلف فى علة تحريم الحرير على قولين : الأول الخيلاء . والثانى كونه لباس رفاهية وزينة تليق بالنساء دون شهامة الرجال .

٣ - (وعن عمر رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع . متفق عليه ، واللفظ لمسلم) قال المصنف : أو هنا للتخيير والتنويع . وقد أخرج الحديث ابن أبى شيبة من هذا الوجه بلفظ « إن الحرير لا يصلح إلا هكذا أو هكذا » يعنى أصبعين أو ثلاثا أو أربعاً ، ومن قال المراد أن يكون فى كل كم أصبعان فانه يردّه رواية النسائى « لم يرخص فى الديباج إلا فى موضع أربع أصابع » وهذا : أى الترخيص فى الأربع الأصابع مذهب الجمهور . وعن مالك فى رواية منعه ، وسواء كان منسوجا أو ملصقا ويقاس عليه الجلوس ، وقدرت الهادوية الرخصة بثلاث أصابع ، لكن هذا الحديث نص فى الأربع

٤ - (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير فى قميص الحرير فى سفر من حكة) بكسر الحاء المهملة وتشديد الكاف : نوع من الحرب ، وذكر الحكمة مثلا لاقيدا : أى من أجل حكة ، فمن للتعليل (كانت بهما . متفق عليه) وفى رواية « أنهما شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم القمل ، فرخص لهما فى قميص الحرير فى غزاة لهما » قال المصنف فى الفتح : يمكن الجمع بأن الحكمة حصلت من القمل فنسبت العلة تارة إلى السبب وتارة إلى سبب السبب . وقد اختلف العلماء فى جوازه للحكة وغيرها ، فقال الطبرى : دلت الرخصة فى لبسه للحكة على أن من قصد بلبسه دفع ما هو أعظم من أذى الحكمة كدفع السلاح ونحو ذلك فانه يجوز والقائلون بالجواز لا يخصونه بالسفر . وقال البعض من الشافعية : يختص به . وقال القرطبي : الحديث حجة على من منع إلا أن يدعى الخصوصية بالزبير وعبد الرحمن ، ولا تصح تلك الدعوى . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجوز مطلقا . وقال الشافعى : بالجواز للضرورة . ووقع فى كلام الشارح تبعا للتوى أن

الحكمة في لبس الحرير للحكمة لما فيه من البرودة ، وتعقب بأن الحرير حار ، فالصواب أن الحكمة فيه بخاصية فيه تدفع ما تنشأ عنه الحكمة من القمل .

٥ - (وعن علي عليه السلام قال : كساني النبي صلى الله عليه وسلم حلة سبراء) يكسر المهملة ثم مثناة تحتية ثم راء مهملة ثم ألف ممدودة . قال الخليل : ليس في الكلام ففلاء بكسر لوله مع المد سوى سبراء ، وهو الماء الذي يخرج على رأس المولود . وحولاء وعنباء لغة في العنب ، وضبط حلة بالتونين على أن سبراء صفة لها ، وبغيره على الإضافة وهو الأجود كما في شرح مسلم (فخرجت فيها فرأيت الغضب في وجهه فشققها بين نسائي . متفق عليه ، وهذا لفظ مسلم) قال أبو عبيد : الحلة إزار ورداء . وقال ابن الأثير : إذا كانا من جنس واحد ، وقيل هي برود مضلعة بالقز ، وقيل حرير خالص وهو الأقرب ، وقوله (فرأيت الغضب في وجهه) زاد مسلم في رواية (فقال إني لم أبعثها إليك لتلبسها ، إنما بعثتها إليك لتشققها خرا بين نسائك ، ولذا شققها خرا بين القواطم) وقوله (فشققها) أي قطعها ففققها (خرا) وهي بالخاء المعجمة مضمومة وضم الميم جمع خمار يكسر أوله والتخفيف : ما تغطي به المرأة رأسها . والمراد بالقواطم : فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم ، وفاطمة بنت أسد أم علي عليه السلام ، والثالثة قيل هي فاطمة بنت حمزة ، وذكرت لمن رابعة وهي فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب . وقد استدلل بالحديث على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لأنه صلى الله عليه وسلم أرسلها لعلي عليه السلام فبني على ظاهر الإرسال وانتفع بها في أشهر ما صنعت له وهو اللبس ، فبين له النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يبع له لبسها .

٦ - (وعن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أحيل الله حُبُّ والحرير) أي لبسهما (لإنات أمّتي وحرم) أي لبسهما وفراش الحرير كما سلفت (على ذكرهما) . رواه أحمد والنسائي وصححه (إلا أنه أخرجه الترمذي من حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى ، وأعله أبو حاتم بأنه لم يلقه وكذا قال ابن حبان في صحيحه : سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح . وأما ابن خزيمة فصححه ، وقد روى من ثمان طرق غير هذه الطريق عن ثمانية من الصحابة وكلها لا تخلو عن مقال ولكنه يشد بعضها بعضا . وفيه دليل على تحريم لبس الرجال الذهب والحرير وجواز لبسهما للنساء ، ولكنه قد قيل إن حل الذهب للنساء منسوخ .

٧ - (وعن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله يحبُّ إذا أنعمَ على عبده نِعْمَةً أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ . رواه البيهقي) وأخرج النسائي من حديث أبي الأحوص والترمذي والحاكم من حديث أبي عمر (إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده) وأخرج النسائي عن أبي الأحوص عن أبيه ، وفيه (إذا آتاك الله مالا فلاير أثر نعمته عليك وكرامته) في هذه الأحاديث دلالة أن الله تعالى يحب من العبد إظهار نعمته في مأكله وملبسه فانه شكر للنعمة فعلى ، ولأنه إذا رآه المحتاج في هيئة حسنة قصده ليتصدق

عليه ، وبداذة الهيئة سؤال وإظهار للفقر بلسان الحال ولذا قيل • ولسان حالى بالشكاية أنطلق .
وقيل • وكفالك شاهد منظرى عن مخبرى • .

٨ - (وعن على عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس) بضم اللام (القسّى) بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ياء النسبة ، وقيل إن المحدثين يكسرون القاف وأهل مصر يفتحونها ، وهى نسبة إلى بلد يقال لها القس ، وقد فسر القسى فى الحديث بأنها ثياب مصلعة يوثى بها من مصر والشام هكذا فى مسلم ، وفى البخارى : فيها حرير أمثال الأترج ، (والمعصفر . رواه مسلم) هو المصبوغ بالعصفر ، فالنهي فى الأول للتحريم إن كان حريره أكثر وإلا فانه للتنزيه والكراهة . وأما فى الثانى فالأصل فى النهى أيضا التحريم وإليه ذهب الحادوية وذهب جماهير الصحابة والتابعين إلى جواز لبس المعصفر ، وبه قال الفقهاء غير أحمد ، وقيل مكروه تنزيها ، قالوا لأنه لبس صلى الله عليه وسلم حلة حمراء . وفى الصحيحين عن ابن عمر : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة • وقد رد ابن القيم القول بأنها حلة حمراء بختا ، وقال إن الحلة الحمراء بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمراء مع الأسود وهى معروفة بهذا الاسم باعتبار ما فيها من الخطوط ، وأما الأحمر البحت فنهى عنه أشد النهى ، فى الصحيحين • أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المياثر الحمراء ولكن الحديث وهو قوله :

٩ - (وعن عبد الله بن عمرو قال : رأى على النبي صلى الله عليه وسلم ثوبين معصفرين فقال : أملك أمرتك بهذا ؟ رواه مسلم) دليل على تحريم المعصفر معصدا للنهى الأول ويزيد قوة فى الدلالة تمام هذا الحديث عند مسلم • قلت أغسلهما يارسول الله ؟ قال : بل احرقهما ، وفى رواية • إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما • وأخرجه أبو داود والنسائي ، وفى قوله • أملك أمرتك • إعلام بأنه من لباس النساء وزينتهن وأخلاقهن ، وفيه حجة على العقوبة باتلاف المال ، وهو أى أمر ابن عمرو بتحريقهما يعارض حديث على عليه السلام وأمره بأن يشقها بين نسائه كما فى رواية قدمناها فينظر فى وجه الجمع ، إلا أن فى سنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو • أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه ربيعة مضرجة بالعصفر فقال ما هذه الربيعة التى عليك ؟ ، قال فعرفت ما كره ، فأنتيت أهلهم يسجرون تنورا لهم فقدقها فيه ، ثم أتيت من الغد ، فقال : يا عبد الله ما فعلت الربيعة ؟ فأخبرته ، فقال : هلاكسوتها بعض أهلك ؟ فانه لا بأس بها للنساء • فهذا يدل أنه أحرقها من غير أمر من النبي صلى الله عليه وسلم ، فلو صحت هذه الرواية لزال التعارض بينه وبين حديث على عليه السلام لكنه يبقى التعارض بين روايتى ابن عمرو . وقد يقال إنه صلى الله عليه وسلم أمر أولا بإحراقها ندبا ثم لما أحرقها قال له صلى الله عليه وسلم : لو كسوتها بعض أهلك لإعلاماله بأن هذا كان كافيا عن إحراقها لو فعله وأن الأمر للندب . وقال القاضى عياض فى شرح مسلم أمره صلى الله عليه وسلم بإحراقها من باب التغليظ أو العقوبة .

١٠ - (وعن أسماء بنت أبي بكر أنها أخرجت جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم

مكفوفة) المكفوف من الحرير : ما اتخذ جبيه من حرير وكان لذيله وأكمامه كفاف منه (الجلب والسكين والفرجين بالديباح) هو ما غلظ من الحرير كما سلف (رواه أبو داود وأصله في مسلم وزاد) أى من رواية أسماء (كانت) أى الجبة (عند عائشة حتى قبضت ، مغير الصيغة أى ماتت) فقبضتها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها ونحن نغسلها للمرضى يستشفى بها (الحديث في مسلم له سبب ، وهو « أن أسماء أرسلت إلى ابن عمر أنه بلغها أنه يحرم العلم في الثوب » فأجاب بأنه سمع عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إنما يلبس الحرير من لا خلاق له ، فحفت أن يكون العلم منه فأخرجت أسماء الجبة » (وزاد البخارى في الأدب المفرد) في رواية أسماء (وكان يلبسها للوفد والجمعة) قال في شرح مسلم للتووى على قوله مكفوفة : ومعنى المكفوفة أنه جعل له كفة بضم الكاف : وهو ما يكف به جوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي الفرجين وفي السكين انتهى . وهو محمول على أنه أربع أصابع أو دونها أو فوقها إذا لم يكن يصمتا جمعا بين الأدلة . وفيه جواز مثل ذلك من الحرير ، وجواز لبس الجبة وماله فرجان من غير كراهة . وفيه استشفاء بآثاره صلى الله عليه وسلم وبما لامس جسده الشريف ، وفي قولها « كان يلبسها للوفد والجمعة » دليل على استحباب التجميل بالزينة للوفد ونحوه كذا قيل ، إلا أنه لا يفتى أنه قول صحابي لا دليل فيه . وأما خياطة الثوب بالخيط الحرير ولبسه وجعل خيط السبحة من الحرير وليقة الدواة وكيس المصحف وغشاية الكتب فلا ينبغي القول بعدم جوازه لعدم شمول النهى له . وفي اللباس آداب : منها في العمامة تقصير العذبة فلا تطول طولا فاحشا وإرسالها بين الكتفين ويجوز تركها بالأصالة . وفي القميص تقصير الكم لحديث أبي داود عن أسماء « كان كم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ » قال ابن عبد السلام : إفراط توسعة الثياب والأكمام بدعة وسرف ، وفي المزرك ومثله اللباس والقميص أن لا يسبله زيادة على نصف الساق ويحرم أن جاوز الكمين .

كتاب الجنائز

الجنائز : جمع جنازة بفتح الجيم وكسرها . في القاموس : الجنائز الميت وتفتح أو بالكسر الميت ، وبالفتح السرير أو عكسه ، أو بالكسر السرير مع الميت .

١ - (عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَكْثَرُ مَا ذَكَرَ هَازِمُ اللَّذَاتِ الْمَوْتِ) بالكسر بدل من هازم (رواه الترمذى والنسائى وصححه ابن حبان) والحاكم وابن السكن وابن طاهر ، وأعله الدارقطنى بالإرسال . وفي الباب عن عمرو عن أنس ، وما تخلو عن مقال . قال المصنف نقلا عن السهيلي : إن الرواية في هازم بالدال المعجمة معناه القاطع ، وأما بالمهملة فمعناه المزيل للشيء وليس مرادا هنا . قال المصنف : وفي هذا التنى نظر لا يفتى . قلت : يريد أن المعنى على الدال المهملة صحيح ، فإن الموت يزيل اللذات كما يقطعها ولكن العمدة الرواية . والحديث دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يغفل عن ذكر

اعظم المواعظ وهو الموت ، وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكر بقوله « فانكم لانتذكرونه في كثير إلا قلله ولا قليل إلا كثره » . وفي رواية للدبلي عن أبي هريرة « أكثروا ذكر الموت فما من عبد أكثر ذكره إلا أحيا الله قلبه وهون عليه الموت » وفي لفظ لابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان « أكثروا ذكرهم هاذم اللذات فانه ما ذكره عبد قط في ضيق إلا وسعه ولا في سعة إلا ضيقها » وفي حديث أنس عند ابن لال في مكارم الأخلاق « أكثروا ذكر الموت فان ذلك تمحيص للذنوب وتزهيد في الدنيا » وعند البزار « أكثروا هاذم اللذات ، فانه ما ذكره أحد في ضيق من العيش إلا وسعه عليه ولا في سعة إلا ضيقها » وعند ابن أبي الدنيا « أكثروا من ذكر الموت فانه يمحى الذنوب ويزهد في الدنيا ، فان ذكرتموه عند الغنى هدمه ، وإن ذكرتموه عند الفقر أرضاكم بعيشكم » .

٢ - (وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يتمنَّين أحدُكم الموتَ لضرِّ نزل به فان كان لا بُدَّ) أى لا قرار ولا محالة كما في القاموس (متمنياً فليقل) بدلا عن لفظ التمني الدعاء وتفويض ذلك إلى الله (اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني ما كانت الوفاة خيرا لي . متفق عليه) الحديث دليل على النهي عن تمنى الموت للوقوع في بلاء ومحنة أو خشية ذلك من عدو أو مرض أو فاقة أو نحوها من مشاق الدنيا ، لما في ذلك من الجزع وعدم الصبر على القضاء وعدم الرضا ، وفي قوله « الضر نزل به » ما يرشد إلى أنه إذا كان غير ذلك من خوف أو فتنة في الدين فانه لا بأس به ، وقد دل له حديث الدعاء « إذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون » أو كان تمنيا للشهادة كما وقع ذلك لعبد الله بن رواحة وغيره من السلف ، وكما في قول مريم - يا ليتني مت قبل هذا - فانها هي إنما تمت ذلك لمثل هذا الأمر المحوف من كفر من كفر وشقاوة من شقى بسببها ، وفي قوله « فان كان لا بد متمنيا » يعنى إذا ضاق صدره وفقد صبره عدل إلى هذا الدعاء ، وإلا فالأولى له أن لا يفعل ذلك .

٣ - (وعن بريدة) هو ابن الحصيب (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المؤمن يموت بعرق) بفتح العين المهملة والراء (الحسين . رواه الثلاثة وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه وجماعة ، وأخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود . وفيه وجهان : أحدهما أنه عبارة عما يكابده من شدة السياق : النزاع الذي يعرق دونه جبينه : أى يشدد عليه تمحيصا لبقية ذنوبه . والثاني أنه كناية عن كد المؤمن في طلب الحلال وتضييقه على نفسه بالصوم والصلاة حتى يلقى الله تعالى ، فيكون الجار والمجرور في محل نصب على الحال . والمعنى على الأول أن حال الموت ونزوع الروح شديد عليه فهو صفة لكيفية الموت وشدة على المؤمن . والمعنى على الثاني أنه يدركه الموت في حال كونه على هذه الحالة الشديدة التي يعرق منها الجبين فهو صفة للحال التي يفاجئه الموت عليها .

٤ - (وعن أبي سعيد وأبي هريرة قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لقنوا موتاكم) أى الذين في سياق الموت فهو مجاز (لا إله إلا الله . رواه مسلم والأربعة) وهذا

لفظ مسلم ، رواه ابن حبان بلفظ وزيادة « فن كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة يوما من الدهر وإن أصابه ما أصابه قبل ذلك » وقد غلط من نسبته إلى الشيخين أو إلى البخاري . وروى ابن أبي الدنيا عن حذيفة بلفظ « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » ، فانها تهدم ما قبلها من الخطايا ، وفي الباب أحاديث صحيحة ، وقوله « لقنوا » المراد تذكير الذى فى سياق الموت هذا اللفظ الجليل وذلك ليقولها فتكون آخر كلامه فيدخل الجنة كما سبق ، فالأمر فى الحديث بالتلقين عام لكل مسلم يحضر من هو فى سياق الموت وهو أمر نذير ، وكره العلماء الإكثار عليه والمبالاة لثلاث بضجر ويضيق حاله ويشد كربه فيكره ذلك بقلبه ويتكلم بما لا يليق . قالوا : وإذا تكلم مرة فيعاد عليه التعريض ليكون آخر كلامه ، وكأن المراد بقول لا إله إلا الله : أى وقول محمد رسول الله فانها لا تقبل إحداها إلا بالأخرى كما علم ، والمراد بموتاكم موتى المسلمين . وأما موتى غيرهم فيعرض عليهم الإسلام كما عرضه صلى الله عليه وسلم على عمه عند السياق وعلى الذى الذى كان يخدمه فعاده وعرض عليه الإسلام فأسلم . وكأنه خص فى الحديث موتى أهل الإسلام لأنهم الذين يقبلون ذلك ، ولأن حضور أهل الإسلام عندهم هو الأغلب بخلاف الكفار ، فالغالب أنه لا يحضر موتاهم إلا الكفار .

(فائدة) : يحسن أن يذكر المريض بسعة رحمة الله ولطفه وبره فيحسن ظنه بربه لما أخرجه مسلم من حديث جابر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته : لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه » وفى الصحيحين مرفوعا من حديث أبى هريرة قال « قال الله : أنا عند ظن عبدى بى » وروى ابن أبى الدنيا عن إبراهيم قال « كانوا يستحبون أن يلقنوا العبد محاسن عمله عند موته لكي يحسن ظنه بربه » وقد قال بعض أئمة العلم : إنه يحسن جمع أربعين حديثا فى الرجاء تقرأ على المريض فيشتد حسن ظنه بالله تعالى ، فانه تعالى عند ظن عبده به ، وإذا امتزج خوف العبد برجائه عند سياق الموت فهو محمود . أخرج الترمذى بإسناد جيد من حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم دخل على شاب وهو فى الموت ، فقال كيف تجلدك ؟ قال أرجو الله وأخاف ذنوبى ، فقال صلى الله عليه وسلم : لا يجتمعان فى قلب عبد فى مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجوه وأمنه مما يخاف » .

(فائدة أخرى) : ينبغي أن يوجه من هو فى السياق إلى القبلة لما أخرجه الحاكم وصححه من حديث أبى قتادة « أن النبى صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور قالوا توفى وأوصى بثلاث ماله لك يا رسول الله ، وأوصى أن يوجه للقبلة إذا احتضر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب الفطرة ، وقد رددت ثلثه على ولده ، ثم ذهب فصلى عليه وقال : اللهم اغفر له وأدخله جنتك وقد فعلت » وقال الحاكم : لأعلم فى توجيه المحتضر للقبلة غيره .

٥ - (وعن معقل بن يسار رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : اقْرءوا على موتاكم) قال ابن حبان : أراد به من حضرته المنية لأن الميت يقرأ عليه (يس) . رواه

(١) بشرط أن يكون خالصا بها قلبه وعاملا بمقتضاها من التوحيد كما دلت عليه النصوص

بوداود والنسائي وصححه ابن حبان (وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث سليمان التيمي عن
 نى عثمان وليس بالنهدي عن أبيه عن معقل بن يسار ، ولم يقل النسائي وابن ماجه عن أبيه
 أعله ابن القطان بالاضطراب والوقف ، بجهالة حال أبي عثمان وأبيه . ونقل عن الدارقطني أنه
 قال هذا حديث مضطرب الإسناد مجهول المتن ولا يصح . وقال أحمد في مسنده : حدثنا
 صفوان قال : كانت المشيخة يقولون : إذا قرئت « يس » عند الموت خفف عنها بها . وأسنده
 صاحب الفردوس عن أبي الدرداء وأبي ذر قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مامن
 ميت يموت فقرأ عنده يس » إلا هون الله عليه ، وهذا يويد أن ما قاله ابن حبان من أن
 المراد به المختصر ، وهما أصرح في ذلك مما استدل به . وأخرج أبو الشيخ في فضائل القرآن
 وأبو بكر المروزي في كتاب الجنازات عن أبي الشعثاء صاحب ابن عباس أنه يستحب قراءة
 سورة « الرعد » وزاد في ذلك يخفف عن الميت . وفيه أيضا عن الشعبي : كانت الأنصار
 يستحبون أن تقرأ عند الميت سورة البقرة .

٦ - (وعن أم سلمة قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة وقد
 شق بصره) في شرح مسلم أنه بفتح الشين ورفع بصره وهو فاعل شق هكذا ضبطناه وهو
 المشهور ، وضبط بعضهم بصره بالنصب وهو صحيح أيضا فالشين مفتوحة بلا خلاف
 (فأغمضه ثم قال : « إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ اتَّبَعَهُ البَصَرُ » ، فضج ناس من أهله ، فقال :
 لا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِحَسْبِ ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوَمَّنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ) أى من
 الدعاء (ثم قال : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لَّاى سَلَمَةَ وَاَرْقَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيَيْنِ وَاَنْسَخْ
 لَهُ فِي قَبْرِهِ وَتَوَزَّ لَهُ فِيهِ وَاخْلُفْهُ فِي عَقِيهِ . رواه مسلم) يقال شق الميت بصره إذا
 حضره الموت وصار ينظر إلى الشيء لا يرتد عنه طرفه . وفي إغماضه صلى الله عليه وسلم طرفه
 دليل على استحباب ذلك وقد أجمع عليه المسلمون ، وقد علل في الحديث ذلك بأن البصر
 يتبع الروح : أى ينظر أين يذهب . والحديث من أدلة من يقول إن الأرواح أجسام لطيفة
 متحلة في البدن ، وتذهب الحياة من الجسد بذهابها وليس عرضا كما يقوله آخرون . وفيه
 دليل على أنه يدعى للميت عند موته ولأهله وعقبه بأمور الآخرة والدنيا . وفيه دلالة على
 أن الميت ينعم في قبره أو يعذب .

٧ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفى سجي
 ببرد حبرة) بالحاء المهملة فوحدة فراء فتاء تأنيث بزنة عنة (متفق عليه) التسمية بالمهملة
 والجيم التغطية : أى غطى ، والبرد يجوز إضافته إلى الحبرة ووصفه بها . والحبرة : ما كان لها
 أعلام ، وهى من أحب اللباس إليه صلى الله عليه وسلم وهذه التغطية قبل الغسل . قال
 النووي في شرح مسلم إنه مجمع عليها . وحكته صيانة الميت عن الانكشاف وسر صورته
 المتغيرة عن الأعين . قالوا وتكون التسمية بعد نزع ثيابه التى توفى فيها لثلا يتغير بدنه بسببها ،
 ٨ - (وعن عائشة) أن أبا بكر الصديق قبل النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته ،
 رواه البخارى) استدل به على جواز تقبيل الميت بعد موته ، وعلى أنها تندب تسجيته ،

وهذه أفعال أصحابه بعد وفاته لا دليل فيها لاختصار الأدلة في الأربعة ، نعم هذه الأفعال جائزة على أصل الإباحة. وقد أخرج الترمذى من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو ييكى ، أو قال : وعينا تهراق ، قال الترمذى : حديث عائشة حسن صحيح .

٩ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تَنَفَّسَ الْمُؤْمِنُ مُعَلَّقَةً بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ . رواه أحمد والترمذى وحسنه) وقد ورد التشديد في الدين حتى ترك صلى الله عليه وسلم الصلاة على من مات وعليه دين حتى تحمله عنه بعض الصحابة ، وأخبر صلى الله عليه وسلم أنه يغفر للشهيد عند أول دفعة من دمه كل ذنب إلا الدين . وهذا الحديث من الدلائل على أنه لا يزال الميت مشغولا بدينه بعد موته . فقيه حث على التخلص عنه قبل الموت وأنه أهم الحقوق ، وإذا كان هذا في الدين المأخوذ برضا صاحبه ، فكيف بما أخذ غصبا ونها وسلبا .

١٠ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذى سقط عن راحلته فمات) وذلك وهو واقف بعرفة على راحلته كما في البخارى (اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفُّوهُ فِي ثَوْبَيْهِ . متفق عليه) تمامه « ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه » وبعده في البخارى « فانه يبعث يوم القيامة مليا » الحديث دليل على وجوب غسل الميت . قال النووي : الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية . قال المصنف بعد نقله في الفتح : وهو ذهول شديد ، فان الخلاف فيه مشهور عند المالكية حتى أن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة ، ولكن الجمهور على وجوبه . وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك وقال : قد توارد القول والعمل وغسل الطاهر المطهر فكيف بمن سواه . ويأتى كمية الغسلات في حديث أم عطية قريبا ، وقوله « بماء وسدر » ظاهره أنه يخلط السدر بالماء في كل مرة من مرات الغسل . قيل وهو يشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير لأن الماء المضاف لا يتطهر به ، قيل وقد يقال : يحتمل أن السدر لا يغير وصف الماء فلا يصير مضافا ، وذلك بأن يجعل بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة . وقال القرطبي : يجعل السدر في ماء ثم يخفض إلى أن تخرج رغوته وبذلك به جسد الميت ثم يصب عليه الماء القراح هذه غسلة . وقيل لا يطرح السدر في الماء : أى لئلا يمازج الماء فيغير وصف الماء المطلق . وتمسك بظاهر الحديث بعض المالكية فقال : غسل الميت إنما هو للتنظيف فيجزى الماء المضاف كما ورد ونحوه وقالوا إنما يكره لأجل السرف . والمشهور عند الجمهور أنه غسل تعبدى يشترط فيه ما يشترط في الاغتسالات الواجبة والمندوبة . وفي الحديث النهى عن تحنيطه ، ولم يذكره المصنف كما عرفت وتعليله بأنه يبعث مليا يدل على أن علة النهى كونه مات محرما ، فاذا انتفت العلة انتفى النهى ، وهو يدل على أن الحنوط للميت كان أمرا متقررا عندهم . وفيه أيضا النهى عن تخميره وتنظية رأسه لأجل الإحرام ، فمن ليس بمحرم يحنط ويخمر رأسه ، والقول بأنه ينقطع حكم الإحرام بالموت كما تقوله الحنفية وبعض المالكية خلاف الظاهر . وقد ذكر

في الشرح خلافهم وأدلتهم وليست بناهضة على مخالفة ظاهر الحديث فلا حاجة إلى سردها ، وقوله « وكفنه في ثوبيه » يدل على وجوب التكفين ، وأنه لا يشترط فيه أن يكون وترا ، وقيل يحتمل أن الاقتصاد عليهما لأنه مات فيهما وهو متلبس بتلك العادة الفاضلة ، ويحتمل أنه لم يجد له غيرها وأنه من رأس المال ، لأنه صلى الله عليه وسلم أمر به ولم يستفصل هل عليه دين يستغرق أم لا ؟ ورد الثوبان في هذه الرواية مطلقين . وفي رواية في البخاري « في ثوبيه » وللنساء « في ثوبيه اللذين أحرم فيهما » قال المصنف : فيه استحباب تكفين الميت في ثياب لإحرامه وأن إحرامه باق وأنه لا يكفن في المخيط ، وفي قوله « بيعث مليا » ما يدل لمن شرع في عمل طاعة ثم حيل بينه وبين تمامها بالموت أنه يرجو له أن يكتبه الله في الآخرة من أهل ذلك العمل .

١١ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : لما أرادوا غسل النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : والله ما نلرى نجرد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نجرد موتانا أم لا ؟ الحديث . رواه أحمد وأبو داود) وتماه عند أبي داود « فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم من أحد إلا وذقته في صدره ، ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو : اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه ، فغسلوه وعليه قميصه يصبون الماء فوق القميص ويدلكونه بالقميص دون أيديهم » وكانت عائشة تقول « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساؤه » وفي رواية لابن حبان « وكان الذي أجلسه في حجره على بن أبي طالب عليه السلام » وروى الحاكم قال « غسل النبي صلى الله عليه وسلم على عليه السلام وعلى يد علي خرقه فغسله فأدخل يده تحت القميص فغسله والقميص عليه » وروى ذلك الشافعي عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه ، وفي هذه القصة دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم ليس كغيره من الموتى .

١٢ - (وعن أم عطية) تقدم اسمها وفيه خلاف ، وهي أنصارية (قالت : دخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة ، والمشهور أنها زينب زوج أبي العاص ، كانت وفاتها في أول سنة ثمان ، ووقع في روايات أنها أم كلثوم ، ووقع في البخاري عن ابن سيرين « لأدري أى بناته » (فقال : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسيدر واجعلن في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور) هو شك من الراوى : أى اللغظين . قال : والأول محمول على الثاني لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه (فلما فرغنا آذناه) في البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن : « فاذا فرغتن آذني » ووقع في رواية البخاري « فلما فرغن » عوضا عن فرغنا (فألقى إلينا حقوه) في لفظ البخاري « فأعطانا حقوه » وهو بفتح المهملة ويجوز كسرهما وبعدها قاف ساكنة ، والمراد هنا الإزار ، وأطلق على الإزار مجازا إذا معناه الحقيقي معقد الإزار فهو من تسمية الحال باسم المحل (فقال : أشعيرتها إيام » متفق عليه) أى أجعلنه شعارها : أى الثوب الذي يلي جسدها (وفي رواية) أى للشيخين عن أم عطية (ابتدأن بميامينها ومواضع الوضوء منها) وفي لفظ البخاري : أى عن أم عطية

فَضَمَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ فَالْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا) دل الأمر في قوله « اغسلها ثلاثا » على أنه يجب ذلك العدد والظاهر الإجماع على إجزاء الواحدة ، فالأمر بذلك محمول على الندب . وأما أصل الغسل فقد علم وجوبه من محل آخر ، وقبل تجب الثلاث ، وقوله « أو خمسا » أو للتخيير لا للترتيب هو الظاهر ، وقوله « أو أكثر » قد فسر في رواية أو سبعا بدل قوله أو أكثر من ذلك ، وبه قال أحمد وكره الزيادة على سبع . قال ابن عبد البر : لأعلم أحدا قال بمجاوزة السبع إلا أنه وقع عند أبي داود أو سبعا أو أكثر من ذلك ، فظاهرها شرعية الزيادة على السبع . وتقدم الكلام في كيفية غسلة الصدر . قالوا : والحكمة فيه أنه يلين جسد الميت . وأما غسلة الكافور فظاهرها أنه يجعل الكافور في الماء ولا يضر الماء تغيره به . والحكمة فيه أنه يطيب رائحة الموضع لأجل من حضر من الملائكة وغيرهم مع أن فيه تجميضا وتبريدا وقوة نفوذ وخاصة في تصليب جسد الميت وصرف الهوام عنه ومنع ما يتحلل من الفضلات ومنع إسراع الفساد إليه ، وهو أقوى الروائح انطية في ذلك ، وهذا هو السر في جعله في الآخرة ، إذ لو كان في الأولى مثلا لأذهب الماء . وفيه دلالة على البداءة في الغسل بالميا من ، والمراد بها ما يلي الجانب الأيمن وقوله « ومواضع الوضوء فيها » ليس بين الأمرين تناف لإمكان البداءة بمواضع الوضوء وبالميا من معا ، وقيل المراد إبدآن بميا من في الفضلات التي لا وضوء فيها ومواضع الوضوء منها في الغسلة المتصلة بالوضوء . والحكمة في الأمر بالوضوء تجديد صفة المؤمن في ظهور أثر الغرة والتحجيل . وظاهر مواضع الوضوء دخول المضمضة والاستنشاق وقولها « ضفرنا شعرها » استدلل به على ضفر شعر الميت . وقالت الحنفية : يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا . قال القرطبي : كأن سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية لم يكن عن أمره صلى الله عليه وسلم ، ولكنه قال المصنف : إنه قد روى سعيد بن منصور ذلك بلفظ قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اغسلها وترا واجعلن شعرها ضفائر » وفي صحيح ابن حبان « اغسلها ثلاثا أو خمسا أو سبعا واجعلن لها ثلاثة قرون » والقرن هنا المراد به الضفائر ، وفي بعض ألفاظ البخارى « ناصيتها وقرنيها » ففي لفظ ثلاثة قرون تغليب والكل حجة على الحنفية ، والضفر يكون بعد نقض شعر الرأس وغسله وهو في البخارى صريحا ، وفيه دلالة على إلقاء الشعر خلفها ، وذهل ابن دقيق العيد عن كون هذه الألفاظ في البخارى فنسب القول به إلى بعض الشافعية وأنه استند في ذلك إلى حديث غريب :

١٣- (وعن عائشة قالت : كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض صولية) بضم السين المهملة والحاء المهملة (من كرسف) بضم الكاف وسكون الراء وضم السين المهملة ففاء : أى قطن (ليس فيها) أى الثلاثة (قميص ولاعامة) بل إزار ورداء ولقافة كما صرح به في طبقات ابن سعد عن الشعبي (متفق عليه) فيه أن الأفضل التكفين في ثلاثة أثواب بيض ، لأن الله تعالى لم يكن يختار لنبيه صلى الله عليه وسلم إلا الأفضل . وقد روى أهل السنن من حديث ابن عباس « البسوا ثياب البياض فانها أطيب وأطهر وكفنوا فيها موتاكم » وصححه الترمذى والحاكم ، وله شاهد من حديث سمرة أخرجه وإسناده صحيح أيضا . وأما ما تقدم في حديث عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم يحيى ببرد حبرة » وهي برد يمانى

عُصِطَ خَالِي الثَّمَنِ فَانْهَ لَا يَعارِضُ ما هُنا لِأنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكْفِنْ فِي ذَلِكَ الْبَرْدَ بَلْ
مَجَّوهُ بِهِ لِيَتَجَفَّفَ فِيهِ ثُمَّ نَزَعُوهُ عَنْهُ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ التَّسْجِيَةَ كَانَتْ قَبْلَ
الْفَسْلِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : تَكْفِينُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضُ أَصْحَحَ ما وَرَدَ فِي كَفْنِهِ . وَأَمَّا ما أَخْرَجَهُ
أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْبَزَارُ مِنْ حَدِيثِ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ « أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفَّنَ
فِي سَبْعَةِ أَثْوَابٍ » فَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ يَصْلُحُ
حَدِيثُهُ فِي الْمَتَابَعَاتِ إِلَّا إِذَا انفردَ فَلَا يَحْسُنُ فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَ كَمَا هُنا فَلَا يَقْبَلُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ :
وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ما يَعْضُدُ رِوَايَةَ ابْنِ عَقِيلٍ ، فَانْه
ثَبَتَ جَمْعُ بَيْنِهِ وَبَيْنَ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِأَنَّهَا رَوَتْ ما أَطْلَعَتْ عَلَيْهِ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ وَغَيْرُهَا رَوَى ما أَطْلَعَ
عَلَيْهِ سِوَا إِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ عَنْ عَلَى فَانْه كَانَ الْمُبَاشِرُ لِلْفَسْلِ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ مِنَ الْكَفْنِ ما يَسْتَرُ جَمِيعَ جَسَدِ الْمَيِّتِ ، فَإِنْ قَصُرَ عَنْ سِتْرِ الْجَمِيعِ قَدِمَ سِتْرُ
الْعَوْرَةِ فَمَا زَادَ عَلَيْهَا سِتْرٌ بِهِ مِنْ جَانِبِ الرَّأْسِ وَجَعَلَ عَلَى الرَّجْلَيْنِ حَشِيشًا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَمِّهِ هِزْهَ وَمُصْعَبِ بْنِ عَمْرِو ، فَإِنْ أُرِيدَ الزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ فَلَا مَنَنْدُوبَ أَنَّ
يَكُونُ وَتَرًا ، وَيُجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ كَمَا مَرَّ فِي حَدِيثِ الْحَرَمِ الَّذِي مَاتَ ، وَقَدْ عُرِفَتْ
مِنْ رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ كِبَافِيَةُ الثَّلَاثَةِ وَأَنَّهَا لِمَزَارٍ وَرَدَّاهُ وَلِفَاقَةِ ، قِيلَ مَثَرُ وَدَرَجَانِ ، وَقِيلَ يَكُونُ
مِنْهَا قَمِيصٌ غَيْرُ مَخِيطٍ وَلِمَزَارٍ يَبْلُغُ مِنْ سِرْتِهِ إِلَى رِكْبَتِهِ وَلِفَاقَةِ يَلْفُ بِهَا مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ ،
وَتَأُولُ هَذَا الْقَائِلُ قَوْلُ عَائِشَةَ « لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ » بِأَنَّهَا أَرَادَتْ نَهْيَ وَجُودَ الْأَمْرَيْنِ
مَعًا لَا الْقَمِيصَ وَحْدَهُ أَوْ أَنَّ الثَّلَاثَةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ ، وَالْمُرَادُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ مِمَّا
عَدَاهُمَا وَإِنْ كَانَا مَوْجُودَيْنِ وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا ، قِيلَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ إِنْ التَّكْفِينَ بِالْقَمِيصِ
وَعَدَمُهُ سِوَا يَسْتَحْبُّ ، فَانْه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كَفَّنَ عَبْدَ اللهِ بْنِ أَبِي فِي قَمِيصِهِ » أَخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ ، وَلَا يَفْعَلُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا ما هُوَ الْأَحْسَنُ . وَفِيهِ أَنَّ قَمِيصَ الْمَيِّتِ مِثْلُ
قَمِيصِ الْحَيِّ مَكْفُوفًا مَزْرُورًا . وَقَدْ اسْتَحَبَّ هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْخِلَافَاتِ
قَالَ فِي الشَّرْحِ : وَفِي هَذَا رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّهُ لَا يَشْرَعُ الْقَمِيصُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ أَطْرَافُهُ غَيْرَ
مَكْفُوفَةٍ . قُلْتُ : وَهَذَا يَتَوَقَّفُ أَنَّ كَفَّ أَطْرَافِ الْقَمِيصِ كَانَ عَرَفَ أَهْلُ ذَلِكَ الْعَصْرِ .

١٤ - (وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : لَمَّا تَوَفَّى عَبْدَ اللهِ بْنِ أَبِي جَاءَ ابْنُهُ) هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ
(إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفِنُهُ فِيهِ ، فَأَعْطَاهُ .
مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ) هُوَ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّكْفِينِ فِي الْقَمِيصِ كَمَا سَلَفَ قَرِيبًا ، وَظَاهِرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ
أَنَّهُ طَلَبَ الْقَمِيصَ مِنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ التَّكْفِينِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهَا ما عِنْدَ الْبُخَارِيِّ
مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ « أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي بَعْدَ ما دَفَنَ فَأَخْرَجَهُ فَفَتَشَ فِيهِ
مِنْ رِبْقَةٍ وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ » فَانْه صَرِيحٌ أَنَّهُ كَانَ الْإِعْطَاءَ وَالْإِلْبَاسَ بَعْدَ الدَّفْنِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ
يُخَالِفُهُ ، وَجَمْعُ بَيْنِهِمَا بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ « فَأَعْطَاهُ » أَيْ أَنْعَمَ لَهُ بِذَلِكَ فَاطْلُقَ
عَلَى الْعِدَّةِ اسْمَ الْعَطِيَةِ مَجَازًا لِتَحَقُّقِ وَقْعِهَا ، وَكَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ « بَعْدَ ما دَفَنَ » أَيْ
دَلَى فِي حَفْرَتِهِ ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ الْوَاقِعَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنْ حَفْرَتِهِ هُوَ التَّفْتِشُ
وَأَمَّا الْقَمِيصُ فَقَدْ كَانَ أَلْبَسَ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَا يَدُلُّ عَلَى وَقْعِهِمَا مَعًا لِأَنَّ الرِّوَايَةَ لَا تَقْتَضِي

الترتيب ولا المعية ، فلعلمه أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من لإكرامه صلى الله عليه وسلم من غير إرادة الترتيب ، وقيل إنه صلى الله عليه وسلم أعطاه أحد قميصه أولا ولما دفن أعطاه الثاني بسؤال ولده عبد الله ، وفي الإكليل للحاكم ما يؤيد ذلك .

واعلم أنه إنما أعطى عبد الله بن عبد الله بن أبي لأنه كان رجلا صالحا ولأنه سأله ذلك موكان لا يرد سائلا وإلا فإن أباه الذى ألبسه قميصه صلى الله عليه وسلم وكفن فيه من أعظم المنافقين ومات على نفاقه وأنزل الله فيه - ولا تصل على أحد منهم مات أبدا - وقيل إنما كساه صلى الله عليه وسلم قميصه لأنه كان كسا العباس لما أمر بيبر فأراد صلى الله عليه وسلم أن يكافئه ١ .

١٥ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البسوا من ثيابكم البيض فاتها من خسير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم . رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذى) تقدم حديث البخارى عن عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض » وظاهر الأمر أنه يجب التكفين في الثياب البيض ويجب لبسها ، إلا أنه صرف الأمر عنه في اللبس أنه قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه لبس غير الأبيض . وأما التكفين فالظاهر أنه لا صارف عنه إلا أن لا يوجد الأبيض كما وقع في تكفين شهداء أحد فانه صلى الله عليه وسلم كفن جماعة في نمرة واحدة كما يأتى فانه لا بأس به للضرورة . وأما ما رواه ابن عدى من حديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم كفن في قطيفة حمراء » ففيه قيس بن الربيع وهو ضعيف وكأنه اشتبه عليه بحديث « أنه جعل في قبره قطيفة حمراء » وكذلك ما قيل إنه كفن في برد خيرة وتقديم الكلام أنه إنما يحى بها ثم نزعته عنه .

١٦ - (وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنَه . رواه مسلم) ورواه الترمذى أيضا من حديث أبي قتادة وقال حسن غريب ، ثم قال ابن المبارك : قال سلام بن أبي مطيع قوله « وليحسن كفنَه » قال هو الضفاء بالضاد المعجمة والفاء : أى الواسع الفائض . وفي الأمر بإحسان الكفن دلالة على اختيار ما كان أحسن في الذات وفي صفة الثوب وفي كيفية وضع الثياب على الميت فأما حسن الذات فينبغى أن يكون على وجه لا يبعد من المغالاة كما سيأتى الهى عنه . وأما صفة الثوب فقد بينا حديث ابن عباس الذى قبل هذا . وأما كيفية وضع الثياب على الميت فقد بينت فيما سلف . وقد وردت أحاديث في إحسان الكفن وذكرت فيها علة ذلك . أخرج الديلمى عن جابر مرفوعا « أحسنوا كفن موتاكم فانهم يتباهون ويتزاورون بها في قبورهم » وأخرج أيضا من حديث أم سلمة « أحسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بعويل ولا بتزكية ولا بتأخير وصية ولا بقطيعة وعجلوا بقضاء دينه واعدلوا عن جيران السوء وأعمقوا إذا حضرتم ووسعوا » ومن الإحسان إلى الميت ما أخرجه أحمد من حديث عائشة عنه صلى الله عليه وسلم « ومن غسل ميتا فأدى فيه الأمانة ولم يفش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم »

ولدت له ، وقال صلى الله عليه وسلم « ليله أقربكم إن كان يعلم ، فإن لم يكن يعلم من ترون عنده حظا من وريع وأمانة » رواه أحمد . وأخرج الشيخان من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة » وأخرج عبد الله ابن أحمد من حديث أبي بن كعب « إن آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفنوه وحنطوه وحفروا له وألحدوه وصلوا عليه ودخلوا قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حنوا عليه التراب ثم قالوا يا بنى آدم هذا سنتكم » .

١٧ - (وعنه) أى عن جابر (قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتل أحد في ثوب واحد ثم يقول : « أَيُّهُمُ أَكْثَرُ أَخَذَا » للقرآن فيَقْدَمُهُ في اللِّحْدِ) سمي لحدا لأنه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسطه ، والإلحد لغة الميل (ولم يغسلوا ولم يصل عليهم . رواه البخارى) دل على أحكام : الأول أنه يجوز جمع الميتين في ثوب واحد للضرورة وهو أحد الاحتمالين . والثاني حن المراد يقطعه بينهما ويكفن كل واحد على حاله وإلى هذا ذهب الأكثرون ، بل قيل إن الظاهر أنه لم يقل بالاحتمال الأول أحد ، فإن فيه التقاء بشرتى الميتين ، ولا يخفى أن قول جابر في تمام الحديث « فكفن أبى وعمى في نمرة واحدة » دليل على الاحتمال الأول . وأما الشارح رحمه الله فقال : الظاهر الاحتمال الثاني كما فعل في حمزة رضى الله عنه . قلت : حديث جابر أوضح في عدم تقطيع الثوب بينهما فيكون أحد الجائزين وللتقطيع جائز على الأصل . الحكم الثاني أنه دل على أنه يقدم الأكثر أخذا للقرآن على غيره لفضيلة القرآن ، ويقاس عليه سائر جهات الفضل إذا جمعوا في اللحد . الحكم الثالث : جمع جماعة في قبر وكأنه للضرورة وبوب البخارى « باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر » وأورد فيه حديث جابر هذا وإن كانت رواية جابر في الرجلين فقد وقع ذكر الثلاثة في رواية عبد الرزاق « كان يدفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد » وروى أصحاب السنن عن هشام ابن عامر الأنصارى قال « جاءت الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقالوا أصابنا قرح وحهد فقال : احفروا وأوسعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في قبر » صححه الترمذى ومثله المرأتان والثلاث . وأما دفن الرجل والمرأة في القبر الواحد ، فقد روى عبد الرزاق بإسناد حسن عن وثالة بن الأسقع أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد ، فيقدم الرجل وتجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حائلا من تراب . الحكم الرابع أن لا يغسل الشهيد وإليه ذهب الجمهور ، ولأهل المذهب تفاصيل في ذلك . وروى عن سعيد بن المسيب والحسن وابن شريح أنه يجب غسله والحديث حجة عليهم ، وقد أخرج أحمد من حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قال في قتل أحد « لا تغسلوه » فان كل جرح أو دم يفوح مسكا يوم القيامة « فيين الحكمة في ذلك . الحكم الخامس عدم الصلاة على الشهيد وفى ذلك خلاف بين العلماء معروف ، فقالت طائفة يصلى عليه عملا بعموم أدلة الصلاة على الميت ، وبأنه روى أنه صلى الله عليه وسلم « صلى على قتل أحد وكبر على حمزة سبعين تكبيرة » وبأنه روى البخارى عن عقبة بن عامر « أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قتل أحد » وقالت طائفة : لا يصلى عليه

حملاً برواية جابر هذه . قال الشافعي : جاءت الأخبار كأنها عيان من وجوه متواترة « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ، وما روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح ، وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه . وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين : يعني والمخالف يقول لا يصل على القبر إذا طالت المدة فلا يتم الاستدلال ، وكأنه صلى الله عليه وسلم دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجله مودعا بذلك ولا يدل على نسخ الحكم الثابت انتهى . ويؤيد كونه دعا لهم عدم الجمعية بأصحابه إذ لو كانت صلاة الجنائز لأشعر أصحابه وصلاتها جماعة كما فعل في صلاته على النجاشي فان الجماعة أفضل قطعاً وأهل أحد أولى الناس بالأفضل ، ولأنه لم يرد عنه أنه صلى على قبر فرادى . وحديث عقبة أخرجه البخاري بلفظ « أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين » زاد ابن حبان « ولم يخرج من بيته حتى قبضه الله تعالى » .

١٨ - (وعن علي عليه السلام سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تغالروا في الكفن فإنه يُسَلَّبُ سرياً . رواه أبو داود) من رواية الشعبي عن علي عليه السلام وفي إسناده عمرو بن هشام الجني بفتح الجيم فنون ساكنة فوحدة مختلف فيه وفيه انقطاع بين الشعبي وعلي ، لأنه قال الدارقطني : إنه لم يسمع منه سوى حديث واحد ، وفيه دلالة على المنع من المغالاة في الكفن وهي زيادة الثمن . وقوله « فإنه يسلب سرياً » كأنه إشارة إلى أنه سريع البلى والذهاب كما في حديث عائشة « أن أبا بكر نظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه به ردع من زعفران فقال : اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفنوني فيها . قلت : إن هذا خلق ، قال : إن الحي أحق بالحديد من الميت إنما هو للمهلة » ذكره البخاري مختصراً .

١٩ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : لَوُ مِتَّ قَبِيلِي لَعَسَلْتُنْكَ . الحديث . رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان) فيه دلالة على أن للرجل أن يغسل زوجته وهو قول الجمهور . وقال أبو حنيفة : لا يغسلها بخلاف العكس لارتفاع النكاح ولا علة عليه ، والحديث يرد قوله هذا في الزوجين . وأما في الأجانب فإنه أخرج أبو داود في المراسيل من حديث أبي بكر بن عياش عن محمد بن أبي سهل عن مكحول قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس فيهم امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره فأنهما ييممان ويدفنان » وهما بمنزلة من لا يجد الماء انتهى . محمد بن أبي سهل هذا ذكره ابن حبان في الثقات . وقال البخاري لا يتابع على حديثه . وعن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت » رواه أبو داود وابن ماجه وفي إسناده اختلاف .

٢٠ - (وعن أسماء بنت عُميس رضي الله عنها أن فاطمة رضي الله عنها أممت أن يغسلها

على عليه السلام . رواه الدارقطني) هذا يدل على ما دل عليه الحديث الأول . وأما غسل المرأة زوجها فيستدل له بما أخرجه أبو داود عن عائشة « أنها قالت : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غير نسائه » وصححه الحاكم وإن كان قول صحابية ، وكذلك حديث فاطمة فهو يدل على أنه كان أمرا معروفا في حياته صلى الله عليه وسلم ، ويؤيده ما رواه البيهقي من أن أبا بكر أوصى امرأته أسماء بنت عميس أن تغسله واستعانت بعبد الرحمن بن عوف لضعفها عن ذلك ولم ينكره أحد وهو قول الجمهور ، والخلاف فيه لأحمد بن حنبل قال : لارتفاع النكاح كذا في الشرح ، والذي في دليل المطالب من كتب الحنابلة مالفظة : وللرجل أن يغسل زوجته وأمنه وبناته دون سبع وللمرأة غسل زوجها وسيدها وابن دون سبع .

٢١ - (وعن بريدة في قصة الغامدية) بالغين المعجمة وبعد الميم دال مهملة نسبة إلى غامد وثاني قصتها في الحدود (التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها في الزنا قال ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت . رواه مسلم) فيه دليل على أنه يصلى على من قتل بحد وليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم الذي صلى عليها ، وقد قال مالك : إنه لا يصلى الإمام على مقتول في حد لأن الفضلاء لا يصلون على الفساق زجرا لهم . قلت : كذا في الشرح ، لكن قد قال صلى الله عليه وسلم في الغامدية « إنها تابت توبة لو قسمت بين أهل المدينة لوسعتهم » أو نحو هذا اللفظ ، وللعلماء خلاف في الصلاة على الفساق وعلى من قتل في حد وعلى المحارب وعلى ولد الزنى . وقال ابن العربي : مذهب العلماء كأنه الصلاة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد الزنى ، وقد ورد في قاتل نفسه الحديث :

٢٢ - (وعن جابر بن سمرة قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص ، فلم يصل عليه . رواه مسلم) المشاقص جمع مشقص ، وهو نصل عريض . قال الخطابي : وترك الصلاة عليه معناه العقوبة له وردع لغيره عن مثل فعله ، وقد اختلف الناس في هذا ، وكان عمر بن عبد العزيز لا يرى الصلاة على من قتل نفسه ، وكذلك قال الأوزاعي وقال أكثر الفقهاء : يصلى عليه انتهى . وقالوا في هذا الحديث إنه صلى عليه الصحابة . قالوا وهذا كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على من مات وعليه دين أول الأمر وأمرهم بالصلاة على أصحابهم . قلت : إن ثبت نقل أنه أمر صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه بالصلاة على قاتل نفسه ثم هذا القول ، وإلا فرأى عمر بن عبد العزيز أو وفق بالحديث ، إلا أن في رواية النسائي « أما أنا فلا أصلى عليه » فربما أخذ منها أن غيره صلى عليه .

٢٣ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة المرأة التي كانت تقم المسجد) بفتح حرف المضارعة : أي تخرج القمامة منه وهي الكناسة (فسأل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ماتت ، فقال : أفلا كنستم أذ نتموني فكأتمهم صغروا أمرها ، فقال : دلوني على قبرها أي بعد قولهم في جواب سؤاله إنها ماتت (فدلوه فصلى عليها . متفق عليه ، وزاد مسلم) أي من رواية أبي هريرة (ثم قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (إن هذا القبر

تَمْلُوءَةً ظُلُمَةً عَلَى أَهْلِهَا ، وَإِنَّ اللَّهَ يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ) وهذه الزيادة لم يخرجها البخارى لأنها مدرجة من مراسيل ثابت كما قال أحمد . هذا ، والمصنف جزم أن القصة كانت مع امرأة . وفي البخارى : أن رجلا أسود أو امرأة سوداء بالشك من ثابت الراوى ، لكنه صرح فى رواية أخرى فى البخارى عن ثابت قال « ولا أراه إلا امرأة » وبه جزم ابن خزيمة من طريق أخرى عن أبى هريرة فقال « امرأة سوداء » ورواه البيهقى أيضا بإسناد حسن وسماها أم محجن ، وأفاد أن الذى أجابه صلى الله عليه وسلم عن سؤاله هو أبو بكر ، وفى البخارى عوض « فسأل عنها » فقال « ما فعل ذلك الإنسان ؟ قالوا مات يارسول الله » الحديث . والحديث دليل على صحة الصلاة على الميت بعد دفنه مطلقا ، سواء صلى عليه قبل الدفن أم لا ، وإلى هذا ذهب الشافعى ، ويدل له أيضا صلاته صلى الله عليه وسلم على البراء ابن معرور فإنه مات والنبي صلى الله عليه وسلم بمكة ، فلما قدم صلى على قبره ، وكان ذلك بعد شهر من وفاته . ويدل له أيضا صلاته صلى الله عليه وسلم على الغلام الأنصارى الذى دفن ليلا ولم يشعر صلى الله عليه وسلم بموته . أخرجه البخارى . ويدل له أيضا أحاديث وردت فى الباب عن تسعة من الصحابة أشار إليها فى الشرح . وذهب أبو طالب تحصيلاً للمذهب الهادى إلى أنه لا صلاة على القبر ، واستدل له فى البحر بمحدث لا يقوى على معارضة الأحاديث المثبتين لما عرفت من صحته وكثرتها . واختلف القائلون بالصلاة على القبر فى المدة التى تشرع فيها الصلاة ، فقبل إلى شهر بعد دفنه ، وقيل إلى أن يبلى الميت لأنه إذا بلى لم يبق ما يصلى عليه ، وقيل أبداً لأن المراد من الصلاة عليه الدعاء وهو جائز فى كل وقت . قلت : هذا هو الحق إذ لا دليل على التحديد بمدة . وأما القول بأن الصلاة على القبر من خصائصه صلى الله عليه وسلم فلا تنهض ، لأن دعوى الخصوصية خلاف الأصل .

٢٤ - (وعن حذيفة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن النعى) فى القاموس : نعا له نعيًا ونعيًا ونعيانا : أخبره بموته (رواه أحمد والترمذى وحسنه) وكان صيغة النهى هى ما أخرجه الترمذى من حديث عبد الله عنه صلى الله عليه وسلم « إياكم والنعى ، فإن النعى من عمل الجاهلية » فان صيغة التحذير فى معنى النهى . وأخرج حديث حذيفة وفيه قصة ، فانه ساق سنده إلى حذيفة أنه قال لمن حضره « إذا مت فلا يؤذن أحد فانى أخاف أن يكون نعيًا ، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النعى » هذا لفظه ولم يحسنه ، ثم فسر الترمذى النعى بأنه عندهم أن ينادى فى الناس إن فلانا مات ليشبهوا جنازته . وقال بعض أهل العلم : لا بأس أن يعلم الرجل قرابته وإخوانه . وعن إبراهيم أنه قال : لا بأس أن يعلم الرجل قرابته انتهى . وقيل المحرم ما كانت تفعله الجاهلية كانوا يرسلون من يعلم بنجر موت الميت على أبواب الدور والأسواق . وفى النهاية : والمشهور فى العرب أنهم كانوا إذا مات فيهم شريف أو قتل بعثوا راكبا إلى القبائل ينعاها إليهم يقول : نعاء فلانا أو يا نعاء العرب هلك فلان أو هلك العرب بموت فلان انتهى . ويقرب عندى أن هذا هو

(١) فى القاموس : نعاء فلانا ، كقطام انعه وأظهر خبر وفاته .

المنهى عنه : قلت : ومنه النعي من أعلى المنارات كما يعرف في هذه الأعصار في موت العظماء . قال ابن العربي : يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات : الأولى لإعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذه سنة . الثانية دعوى الجمع الكثير للمفاخرة فهذه تكره . الثالثة لإعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى . وكأنه أخذ سنينة الأولى من أنه لا بد من جماعة يخاطبون بالغسل والصلاة والدفن ، ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم « ألا آذنتموني ونحوه » ومنه :

٢٥ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم بعد الألف شين معجمة ثم مثناة تحتية مشددة ، وقيل مخففة لقب لكل من ملك الحبشة ، واسمه أصحمة (في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى) يحتمل أنه مصلى العيد أو محل اتخذ لصلاة الجنائز (فصف بهم وكبر عليه أربعاً . متفق عليه) فيه دلالة على أن النعي اسم للإعلام بالموت وأنه مجرد الإعلام جائز ، وفيه دلالة على شرعية صلاة الجنائز على الغائب وفيه أقوال . الأول تشرع مطلقاً وبه قال الثبائي وأحمد وغيرهما . وقال ابن حزم : لم يأت عن أحد من السلف خلافة . والثاني منعه مطلقاً وهو للهادوية والحنفية ومالك . والثالث يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه إلا إذا طالت المدة . الرابع يجوز ذلك إذا كان الميت في جهة القبلة ، ووجه التفصيل في القولين معاً الجمود على قصة النجاشي . وقال المانع مطلقاً أن صلاته صلى الله عليه وسلم على النجاشي خاصة به وقد عرف أن الأصل عدم الخصوصية ، واعتدروا بما قاله أهل القول . الخامس وهو أن يصلى على الغائب إذا مات بأرض لا يصلى عليه فيها كالنجاشي فإنه مات بأرض لم يسلم أهلها ، واختاره ابن تيمية ونقله المصنف في فتح الباري عن الخطابي وأنه استحسسه الروياني ، ثم قال وهو محتمل ، إلا أنني لم أقف في شيء من الأخبار أنه لم يصلى عليه في بلده أحد ، واستدل بالحديث على كراهة الصلاة على الجنائز في المسجد لخروجه صلى الله عليه وسلم ، وبأن والقول بالكراهة للحنفية والمالكية . ورد بأنه لم يكن في الحديث نهى عن الصلاة فيه ، وبأن الذي كرهه القائل بالكراهة إنما هو إدخال الميت المسجد ، وإنما خرج صلى الله عليه وسلم معظمها لشأن النجاشي ولتكثر الجماعة الذين يصلون عليه ، وفيه شرعية الصفوف على الجنائز لأنه أخرج البخاري في هذه القصة حديث جابر وأنه كان في الصف الثاني أو الثالث ، وبوب له البخاري « باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنائز خلف الإمام » وفي الحديث من أعلام النبوة لإعلامهم بموته في اليوم الذي توفي فيه مع بعد ما بين المدينة والحبشة .

٢٦ - (وعن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَمِينٌ رَجُلٌ مُسْلِمٌ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يَشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمْ اللَّهُ فِيهِ . رواه مسلم) في الحديث دليل على فضيلة تكثير الجماعة على الميت ، وأن شفاعته المؤمن مقبولة عنده تعالى . وفي رواية « ما من مسلم يصلى عليه أمة من المسلمين يبذلون كلهم مائة يشفعون فيه إلا شفّعوا فيه » وفي رواية « ثلاثة صفوف » رواه أصحاب السنن . قال القاضي

قيل هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوها عن ذلك فأجاب كل واحد من هؤلاء ،
ويمحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أخبر بقبول شفاعته كل واحد من هذه الأعداد ولا
تتافى بينهما ، إذ مفهوم العدد يطرح مع وجود النص ، فجميع الأحاديث معمول بها ،
وتقبل الشفاعه بأدناها .

٢٧ - (وعن سمرة بن جندب قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة
ماتت في نفاسها فقام وسطها . متفق عليه) فيه دليل على مشروعية القيام عند وسط المرأة
ذا صلى عليها وهذا مندوب . وأما الواجب فانما هو استقبال جزء من الميت رجلا أو
امرأة . واختلف العلماء في حكم الاستقبال في حق الرجل والمرأة ، فقال أبو حنيفة : إنهما
سواء ، وعند الهادوية أنه يستقبل الإمام سرة الرجل وثدي المرأة لرواية أهل البيت عليهم
السلام عن علي عليه السلام . وقال القاسم : صدر المرأة وبينه وبين السرة من الرجل ، إذ قد
روى قيامه صلى الله عليه وسلم عند صدرها ، ولا بد من مخالفة بينها وبين الرجل . وعن
الشافعي أنه يقف حذاء رأس الرجل وعند عجزيتها لما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث
أنس « أنه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على المرأة فقام عند عجزيتها ، فقال له العلماء
ابن زياد : هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ؟ قال نعم » إلا أنه قال المصنف
في الفتح إن البخاري أشار بإيراد حديث سمرة إلى تضعيف حديث أنس .

٢٨ - (وعن عائشة قالت : والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابني
بيضاء) هما سهل وسهيل ، أبوهما وهب بن ربيعة ، وأمهما البيضاء اسمها دعد ، والبيضاء
صفة لها (في المسجد . رواه مسلم) قالت عائشة ردا على من أنكروا عليها صلاتها على سعد
ابن أبي وقاص في المسجد فقالت « ما أسرع وما أنسى الناس والله لقد صلى » الحديث .
والحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور من عدم كراهية صلاة الجنائز في المسجد ، وذهب
أبو حنيفة ومالك إلى أنها لا تنصح . وفي القدوري للحنفية : ولا يصلى على ميت في مسجد
جماعة واحتجا بما سلف من خروجه صلى الله عليه وسلم إلى القضاء للصلاة على النجاشي ،
وتقدم جوابه ، وبما أخرجه أبو داود « من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له » وأجيب
بأنه نص أحمد على ضعفه لأنه تفرد به صالح مولى التوأمة وهو ضعيف على أنه في النسخ
المشهور من سنن أبي داود بلفظ « فلا شيء » عليه « وقد روى أن عمر صلى على أبي بكر
في المسجد ، وأن صهيبا صلى على عمر في المسجد . وعند الهادوية يكره إدخال الميت المسجد
كراهة تنزيه وتأولوا هم والحنفية والمالكية حديث عائشة بأن المراد أنه صلى الله عليه وسلم صلى
على ابني البيضاء جنازتهما خارج المسجد وهو صلى الله عليه وسلم داخل المسجد ، ولا يخفى
معه وأنه لا يطابق احتجاج عائشة .

٢٩ - (وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى) هو أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى . ولد
لست سنين بقيت من خلافة عمر ، سمع أباه وعلي بن أبي طالب عليه السلام وجماعة من
الصحابة ، ووفاته سنة اثنتين وعثمانين . وفي سبب وفاته أقوال . قيل قتله ، وقيل

غرق في نهر البصرة (قال : كان زيدا ، بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعا وإنه كبر على جنازه .
 خمسا ، فسأته ، فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها . رواه مسلم والأربعة)
 تقدم في حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاته على النجاشي أربعا ،
 ورويت الأربعة عن ابن مسعود وأبي هريرة وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت ،
 وفي الصحيحين عن ابن عباس « صلى على قبر فكبر أربعا » وأخرج ابن ماجه عن أبي هريرة
 « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكبر أربعا » قال ابن أبي داود : ليس
 في الباب أصح منه . فذهب إلى أنها أربع لا غير جمهور من السلف والخلف منهم الفقهاء
 الأربعة ورواية عن زيد بن علي عليه السلام . وذهب أكثر المأدوية إلى أنه يكبر خمس
 تكبيرات ، واحتجوا بما روى أن عليا عليه السلام كبر على فاطمة خمسا ، وأن الحسن كبر
 على أبيه خمسا . وعن ابن الحنفية أنه كبر على ابن عباس خمسا ، وتأولوا رواية الأربع بأن
 المراد بها ما عدا تكبيرة الافتتاح وهو بعيد .

٣٠ - (وعن علي عليه السلام أنه كبر على سهل بن حنيف) بضم المهملة فنون فثناة
 تحتية ففاء (ستا وقال : إنه بدري) أي من شهد وقعة بدر معه صلى الله عليه وآله وسلم
 (رواه سعيد بن منصور ، وأصله في البخاري) الذي في البخاري « أن عليا كبر على سهل
 ابن حنيف » زاد البرقاني في مستخرجه « ستا » كذا ذكره البخاري في تاريخه . وقد اختلفت
 الروايات في عدة تكبيرات الجنازة ، فأخرج البيهقي عن سعيد بن المسيب أن عمر قال « كل
 ذلك قد كان أربعا وخمسا فاجتمعنا على أربع » ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن سعيد ،
 ورواه البيهقي أيضا عن أبي وائل قال « كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أربعا وخمسا وستا وسبعا ، فجمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر كل بما رأى
 فجمعهم عمر على أربع تكبيرات » وروى ابن عبد البر في الاستذكار باسناده « كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يكبر على الجنازة أربعا وخمسا وستا وسبعا وثمانيا حتى جاء موت
 النجاشي فخرج إلى المصلى وصف الناس ، وزاد : وكبر عليه أربعا ، ثم ثبت النبي صلى الله عليه
 وسلم على أربع حتى توفاه الله » فان صح هذا فكأن عمر ومن معه لم يعرفوا استقرار الأمر
 على الأربع حتى جمعهم وتشاوروا في ذلك .

٣١ - (وعن جابر رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر على
 جنازتنا أربعا ويقرأ بفاتحة الكتاب في التكبيرة الأولى ، رواه الشافعي باسناد ضعيف)
 سقط هذا الحديث من نسخة الشرح ، فلم يتكلم عليه الشارح رحمه الله . قال المصنف في الشرح
 إنه أفاد شيخه في شرح الترمذي أن سنده ضعيف ، وفي التلخيص أنه رواه الشافعي عن
 إبراهيم بن محمد عن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر انتهى ، وقد ضعفوا ابن عقيل .
 وأعلم أنه اختلف العلماء في قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ، فقتل ابن المنذر عن ابن مسعود
 والحسن بن علي وابن الزبير مشروعتها وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق ونقل عن أبي هريرة
 وابن عمر أنه ليس فيها قراءة ، وهو قول مالك والكوفيين ، واستدل الأولون بما سلف . وهو
 وإن كان ضعيفا فقد شهد له قوله :

٣٢ - (وعن طلحة بن عبد الله بن عوف) أى الخزاعى (قال : صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب فقال : لتعلموا أنها سنة . رواه البخارى) وأخرجه ابن خزيمة فى صحيحه والنسائى بلفظ « فأخذت بيده فسأله عن ذلك ، فقال : نعم يا ابن أخى إنه حق سنة » وأخرج النسائى أيضا من طريق أخرى بلفظ « فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسعنا ، فلما فرغ أخذت بيده فسأله فقال سنة وحق » وقد روى الترمذى عن ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب » ثم قال : لا يصح ، والضحيج عن ابن عباس قوله « من السنة » قال الحاكم : أجمعوا على أن قول الصحابى « من السنة » حديث مسند . قال المصنف : كذا نقل الإجماع مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير . والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة فى صلاة الجنازة ، لأن المراد من السنة الطريقة المألوفة عنه صلى الله عليه وسلم ، لأن المراد بها ما يقابل الفريضة فانه اصطلاح عرفى ، وزاد الوجوب تأكيدا لقوله « حتى » أى ثابت . وقد أخرج ابن ماجه من حديث أم شريك قالت « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب » وفى إسناده ضعف يسير يجبره حديث ابن عباس ، والأمر من أدلة الوجوب ، وإلى وجوبها ذهب الشافعى وأحمد وغيرهما من السلف والخلف . وذهب آخرون إلى عدم مشروعيتها لقول ابن مسعود « لم يوقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة فى صلاة الجنازة بل قال : كبر إذا كبر الإمام واختر من أطيب الكلام ما شئت » إلا أنه لم يعزه إلى كتاب حديثى حتى تعرف صحته من عدمها ، ثم هو قول صحابى على أنه ناف وابن عباس مثبت وهو مقدم . وعن الهادى وجماعة من الآل : أن القراءة سنة عملا بقول ابن عباس سنة وقد عرفت المراد بها فى لفظه . واستدل للوجوب بأنهم اتفقوا أنها صلاة ، وقد ثبت حديث « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » فهى داخلة تحت العموم وإخراجها منه يحتاج إلى دليل . وأما موضع قراءة الفاتحة فانه بعد التكبيرة الأولى ثم يكبر فيصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر فيدعو للميت وكيفية الدعاء قد أفاده قوله :

٣٣ - (وعن عوف بن مالك قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظت من دعائه : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ وَفِيهِ فِتْنَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُ النَّارِ . رواه مسلم) يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم جهر به فحفظه ، ويحتمل أنه سأله ما قاله فذكره له فحفظه ، وقد قال الفقهاء : يندب الإسرار . ومنهم من قال بخير . ومنهم من قال يسر فى النهار ويجهر فى الليل والدعاء للميت يتبغى الإخلاص فيه له لقوله صلى الله عليه وسلم « أخلصوا له الدعاء » وما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أولى . وأصح الأحاديث الواردة فى ذلك هذا الحديث ، وكذلك قوله :

٣٤ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جنازة يقول : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَّتِنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا) أى حاضرنا (وغائِبِنَا وصغيرنا) أى ثبته عند التكليف للأفعال الصالحة وإلا فلا ذنب له (وكبيرنا وذَكْرِنَا وَأُنْثَانَا ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْبَبْتَنِي مِنَّا فَأَحْبِبْهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَقَّيْتَنِي مِنَّا فَتَوَقَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ . اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْ مِنَّا أَجْرَهُ وَلَا تَفْضِلْنَا بَعْدَهُ . رواه مسلم والأربعة) والأجاديث فى الدعاء للميت كثيرة ، فى سنن أبي داود عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا فى الصلاة على الجنازة : اللهم أنت ربها وأنت خلقها وأنت هديتها للإسلام وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها جثنا شفعا له فاغفر له ذنبه » وابن ماجه من حديث واثلة بن الأسقع قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة رجل من المسلمين فسمعته يقول : اللهم إن فلان بن فلان فى ذمتك وحبل جوارك فقه فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحمد ، اللهم فاغفر له وارحمه فانك أنت الغفور الرحيم » واختلاف الروايات دال على أن الأمر متسع فى ذلك ليس مقصورا على شيء معين . وقد اختار الهادوية أدعية أخرى ، واختار الشافعى كذلك ، والكل مسطور فى الشرح . وأما قراءة سورة مع الحمد فقد ثبت ذلك كما عرفت فى رواية النسائى ولم يرد فيها تعيين ، وإنما الشأن فى إخلاص الدعاء للميت لأنه الذى شرعت له الصلاة والذى ورد به الحديث وهو قوله :

٣٥ - (وعنه) أى أبي هريرة (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ . رواه أبو داود وصححه ابن حبان) لأنهم شفعا ، والشافع يبالغ فى طلبها يريد قبول شفاعته فيه . وروى الطبرانى « أن ابن عمر كان إذا رأى جنازة قال : هذا ما وعدنا الله ورسوله ، وصدق الله ورسوله ، اللهم زدنا إيمانا وتسليما » ثم أسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من رأى جنازة فقال : الله أكبر صدق الله ورسوله ، هذا ما وعد الله ورسوله ، اللهم زدنا إيمانا وتسليما تكتب له عشرون حسنة » .

٣٦ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكَرَّرَ) أى الجنازة والمراد بها الميت (صَالِحَةً فَخَيْرٌ) خير خبر مبدءا محذوف أى فهو خير ومثله شر الآتى (تَقْدَمُ مَوْتَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَكُنْ سِوَى ذَلِكَ فَتَسْرِعْ تَفْضَعُوهُ عَنْ رِقَابِكُمْ . متفق عليه) نقل ابن قدامة : أن الأمر بالإسراع للندب بلا خلاف بين العلماء . وسئل ابن حزم فقال بوجوبه ، والمراد به شدة المشى ، وعلى ذلك حمله بعض السلف ، وعند الشافعى والجمهور : المراد بالإسراع فوق سمية المشى المعتاد ، ويكره الإسراع الشديد . والحاصل أنه يستحب الإسراع بها لكن بحيث لا ينتهى إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل والشيع . وقال القرطبى : مقصود الحديث أن لا يبطأ بالميت عن الدفن ، ولأن البطء ربما أدى إلى التباهى والاختيال هذا بناء على أن المراد بقوله بالجنازة بحملها إلى قبرها . وقيل المراد الإسراع بتجهيزها فهو أعم من القول الأول . قاله

النوى . هذا باطل مردود بقوله في الحديث « تضعونه عن رقابكم » وتعقب بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول حمل فلان على رقبته ديونا . قال : ويؤيده أن الكل لا يحملونه . قال المصنف بعد نقله في الفتح ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا مات أحدكم فلا تعبسوه وأسرعوا به إلى قبره » أخرجه الطبراني بإسناد حسن . ولأبي داود مرفوعا « لا ينبغي لحيفة مسلم أن تبقى بين ظهراني أهله » والحديث دليل على المبادرة بتجهيز الميت ودفنه ، وهذا في غير المغلوج ونحوه فانه ينبغي التثبت في أمره ٣٧ - (وعنه) أى أبى هريرة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ ، قِيلَ) صرح أبو عوانة بأن القائل وما القيراطان هو أبو هريرة (وما القيراطان ؟ قال : مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ . متفق عليه . ولمسلم) أى من حديث أبى هريرة (حَتَّى يَوْضَعَ فِي الْأَحَدِ . وللبخارى أيضا من حديث أبى هريرة : مَنْ تَبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا وَكَانَ مَعَهَا حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيَقْرَأَ مِنْ دَفْنِهَا فَلَهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٌ) فانفقا على صدر الحديث ثم انفرد كل واحد منهما بلفظه . وهذا الحديث رواه اثنا عشر صحابيا . قوله « إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا » قيد به لأنه لا بد منه لأن ترتب الثواب على العمل يستدعى سبق النية فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة أو على سبيل المحاباة ذكره المصنف في الفتح ، وقوله « مثل أحد » ووقع في رواية النسائي « فله قيراطان من الأجر كل واحد منهما أعظم من أحد » وفي رواية لمسلم « أصغرهما مثل أحد » وعند ابن عدى من رواية واثلة « كتب له قيراطان من الأجر أخفهما في ميرانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد » والشهود الحضور ، وظاهره الحضور معها من ابتداء الخروج بها . وقد ورد في لفظ مسلم « من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من الأجر كل قيراط مثل أحد » ، ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط « والروايات إذا رد بعضها إلى بعض تقضى بأنه لا يستحق الأجر المذكور إلا من صلى عليها ثم تبعها . قال المصنف رحمه الله : الذى يظهر لى أنه يحصل الأجر لمن صلى وإن لم يتبع لأن ذلك وسيلة إلى الصلاة ، لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من صلى وتبع . وأخرج سعيد بن منصور من حديث عروة عن زيد بن ثابت « إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك » أخرجه ابن أبى شعبة بلفظ « إذا صليت » وزاد في آخره « فخلوا بينها وبين أهلها » ومعناه قد قضيت حق الميت ، فإن أردت الاتباع فلك زيادة أجر ، وعلق البخارى قول حميد بن هلال « ما علمنا على الجنازة إذنا ، ولكن من صلى ورجع فله قيراط » وأما حديث أبى هريرة « أميران وليسا بأمرين الرجل يكون مع الجنازة يصلى عليها فليس له أن يرجع حتى يستأذن وليها » أخرجه عبد الرزاق ، فانه حديث منقطع موقوف . وقد رويت في معناه أحاديث مرفوعة كلها ضعيفة . ولما كان وزن الأعمال في الآخرة ليس لنا طريق إلى معرفة

حقيقته ولا يعلمه إلا الله ، ولم يكن تعريفنا لذلك إلا بتشبيهه بما نعرفه من أحوال المقادير شبه قدر الأجر الحاصل من ذلك القيروط ليرز لنا المعقول في صورة المحسوس . ولما كان القيروط حقير القدر بالنسبة إلى ما نعرفه في الدنيا نبه على معرفة قدره بأنه كأحد الجبل المعروف بالمدينة . وقوله « حتى تدفن » ظاهر في وقوع مطلق الدفن وإن لم يفرغ منه كله ، ولفظ « حتى توضع في اللحد » كذلك إلا أن في الرواية الأخرى لمسلم « حتى يفرغ من دفنها » ففيها بيان وتفسير لما في غيرها . والحديث ترغيب في حضور الميت والصلاة عليه ودفنه . وفيه دلالة على عظم فضل الله وتكريمه للميت وإكرامه بجزيلا الإثابة لمن أحسن إليه بعد موته . (تنبيه) : في حمل الجنائز أخرج البيهقي في السنن الكبرى بسنده إلى عبد الله بن مسعود أنه قال « إذا تبع أحدكم الجنائز فليأخذ بجوانب السرير الأربعة ثم ليتطوع بعد أو يذر فانه من السنة » وأخرج بسنده « أن عثمان بن عفان حمل بين العمودين سرير أمه فلم يفارقه حتى وضعه » وأخرج أيضا « أن أبا هريرة رضى الله عنه حمل بين عمودى سرير سعد بن أبي وقاص » وأخرج « أن ابن الزبير حمل بين عمودى سرير المسور بن غزمية » وأخرج من حديث يوسف بن ماهك قال « شهدت جنازة رافع بن خديج وفيها ابن عمر وابن عباس ، فانطلق ابن عمر حتى أخذ بمقدم السرير بين القائمين فوضعه على كاهله ثم مشى بها » انتهى

٣٨ - (وعن سالم) هو أبو عبد الله أو أبو عمرو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد فقهاء المدينة من سادات التابعين وأعيان علمائهم روى عن أبيه وغيره . مات سنة ست ومائة عن أبيه) هو عبد الله بن عمر (أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وهم يمشون أمام الجنائز . رواه الخمسة وصححه ابن حبان ، وأعله النسائي وطائفة بالإرسال)
 اختلف في وصله وإرساله فقال أحمد : إنما هو عن الزهري مرسل وحديث سالم موقوف على ابن عمر من فعله . قال الترمذي : أهل الحديث يرون المرسل أصح وأخرج ابن حبان في صحيحه عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر « كان يمشى بين يديها وأبو بكر وعمر وعثمان » قال الزهري : وكذلك السنة . وقد ذكر الدارقطني في العلل اختلافا كثيرا فيه عن الزهري قال : والصحيح قول من قال عن الزهري عن سالم عن أبيه « أنه كان يمشى » قال « وقد مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما بين يديها » وهذا مرسل . وقال البيهقي : إن الموصول أرجح لأنه من رواية ابن عيينة وهو ثقة حافظ ، وعن علي بن المديني قال : قلت لابن عيينة يا أبا محمد خالفك الناس في هذا الحديث ، فقال : استيقن الزهري حدثني مرارا لست أحصيه يعيده وييديه سمعته من فيه عن سالم عن أبيه . قال المصنف : وهذا لا يبنى الوهم لأنه ضبط أنه سمعه منه عن سالم عن أبيه والأمر كذلك ، إلا أن فيه إدراجا وصححه الزهري وحدث به ابن عيينة . وللإختلاف في الحديث اختلف العلماء على خمسة أقوال : الأول أن المشي أمام الجنائز أفضل لوروده من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الخلفاء وذهب إليه الجمهور والشافعي . والثاني للهادوية والخنفية أن المشي خلفها أفضل لما رواه ابن طارم عن أبيه « ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات إلا خلف

الجنائزة ، ولما رواه سعيد بن منصور من حديث على عليه السلام قال : المشى خلفها أفضل من المشى أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ، إسناده حسن وهو موقوف له حكم الرفع وحكى الأثر من أن أحمد تكلم في إسناده . الثالث أنه يمشى بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها علقه البخارى عن أنس وأخرجه ابن أبى شيبة موصولا وكذا عبد الرزاق ، وفيه التوسعة على المشيعين وهو يوافق سنة الإسراع بالجنائزة وأنهم لا يلزمون مكانا واحدا يمشون فيه لثلاث يمشون عليهم أو على بعضهم . القول الرابع للثورى أن الماشى يمشى حيث شاء والراكب خلفها لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة مرفوعا : «الراكب خلف الجنائزة والماشي حيث شاء منها» . القول الخامس للنخعي إن كان مع الجنائزة نساء مشى أمامها وإلا فخلفها .

٣٩ - (وعن أم عطية قالت : نهينا) مبنى للمجهول (عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا متفق عليه) جمهور أهل الأصول والمحدثين أن قول الصحابي نهينا أو أمرنا بعدم ذكر الفاعل له حكم المرفوع إذ الظاهر من ذلك أن الأمر والنهى هو النبي صلى الله عليه وسلم . وأما هذا الحديث فقد ثبت رفعه وأنه أخرجه البخارى فى باب الحيض عن أم عطية بلفظ : «نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث» إلا أنه مرسل لأن أم عطية لم تسمعه منه لما أخرجه الطبرانى عنها وقالت : لما دخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة جمع النساء فى بيت ثم بعث إلينا عمر فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنى إليك لأباعدك عن أن لا تسرقن ، الحديث وفيه : «نهانا أن نخرج فى جنازة» وقولها ولم يعزم علينا ظاهر فى أن النهى للكرامة لا للتحريم كأنها فهمته من قرينة وإلا فأصله التحريم وإلى أنه لكرامة ذهب جمهور أهل العلم ويدل له ما أخرجه ابن أبى شيبة من حديث أبى هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فى جنازة فرأى عمرا امرأة فصاح بها ، فقال : دعها يا عمر ، الحديث . وأخرجه النسائى وابن ماجه من طريق أخرى ورجالها ثقات .

٤٠ - (وعن أبى سعيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا رأيتم الجنائزة فقوموا ، فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع . متفق عليه) الأمر ظاهر فى وجوب القيام للجنائزة إذا مرت بالمكان وإن لم يقصد تشييعها وظاهره عموم كل جنازة من مؤمن وغيره ، ويؤيده أنه أخرجه البخارى «قيامه صلى الله عليه وسلم لجنائزة يهودى مرت به» وعلل ذلك بأن الموت فرع ، وفى رواية : «أليست نفسا» وأخرج الحاكم «إنما قمنا للملائكة» وأخرج أحمد والحاكم وابن حبان «إنما نقوم إعظاما للذى يقبض النفوس» ولفظ ابن حبان «إعظاما لله» ولا منافاة بين التعليين ، وقد عارض هذا الأمر حديث على عليه السلام عند مسلم «أنه صلى الله عليه وسلم قام للجنائزة ثم قعد» والقول بأنه يحتمل أن مراده قام ثم قعد لما بعدت عنه يدفعه أن عليا أشار إلى قوم بأن يقعدوا ثم حدثهم الحديث . ولما تعارض الحديثان اختلف العلماء فى ذلك ، فذهب الشافعى إلى أن حديث على عليه السلام ناسخ للأمر بالقيام ورد بأن حديث على ليس نصا فى النسخ لاحتمال أن يعود صلى الله عليه

وسلم كان ليان الجواز ، ولذا قال النووي : المختار أنه مستحب . وأما حديث عبادة ابن الصامت « أنه كان صلى الله عليه وسلم يقوم للجنائز فمر به جبر من اليهود فقال هكذا تفعل ، فقال اجلسوا وخالفوهم ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وابن ماجه والبخاري والبيهقي فانه - يث ضعيف فيه بشر بن رافع . قال البخاري : تفرد به بشر وهو لين الحديث ، وقوله « ومن تبعها فلا يجلس حتى توضع » أفاد النهي لمن شيعها عن الجلوس حتى توضع ، ويحتمل أن المراد حتى توضع في الأرض أو توضع في اللحد . وقد روى الحديث بإفظان ، إلا أنه رجح البخاري وغيره رواية « توضع في الأرض » فذهب بعض السلف إلى وجوب القيام حتى توضع الجنائز لما يفيد النهي هنا ولما عند النسائي من حديث أبي هريرة وأبي سعيد « ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع » وقال الجمهور : إنه مستحب . وقد روى البيهقي من حديث أبي هريرة وغيره « أن القائم كالحامل في الأجر » .

٤١ - (وعن أبي إسحاق) هو السبيعي بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة والعين المهملة ، الهمداني الكوفي ، رأى عليا عليه السلام وغيره من الصحابة وهو تابعي مشهور كثير الرواية ، ولد لستين من خلافة عثمان ، ومات سنة تسع وعشرين ومائة (أن عبد الله ابن يزيد الخطمي) بالخاء المعجمة الأوسى كوفي ، شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنة ، وكان أميرا على الكوفة وشهد مع علي عليه السلام صفين والحمل ذكره عبد البر في الاستيعاب (أدخل الميت من قبل رجل القبر) أى من جهة المحل الذى يوضع فيه رجلا الميت فهو من إطلاق الحال على المحل (وقال هذا من السنة . أخرجه أبو داود) وروى عن علي عليه السلام قال « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة رجل من ولد عبد المطلب ، فأمر بالسريير فوضع من قبل رجلى اللحد ثم أمر به فسل سلا ، ذكره الشارح ولم يخرج . وفى المسئلة ثلاثة أقوال : الأول ما ذكره وإليه ذهب الهادي والشافعي وأحمد . والثاني يسلم من قبل رأسه لما روى الشافعي عن الثقة مرفوعا من حديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم سل ميتا من قبل رأسه » وهذا أحد قولى الشافعي والثالث لأبي حنيفة أنه يسلم من قبل القبلة معترضا إذ هو أيسر . قلت بل ورد به النص كما يأتى فى شرح حديث جابر بن النسي عن الدفن ليلا ، فانه أخرج الترمذى من حديث ابن عباس ما هو نص فى إدخال الميت من قبل القبلة ويأتى أنه حديث حسن ، فيستفاد من المجموع أنه فعل مخير فيه .

(فائدة) اختلف فى تجليل القبر بالشوب عند مواراة الميت ، فقيل يحل سواء كان المدفون امرأة أو رجلا لما أخرجه البيهقي لأحفظه إلا من حديث ابن عباس قال « جلال رسول الله صلى الله عليه وسلم قبر سعد بثوبه » قال البيهقي : لأحفظه إلا من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العيزار وهو ضعيف ، وقيل يختص بالنساء لما أخرجه البيهقي أيضا من حديث أبي إسحاق « أنه حصر جنازة الحرث الأعور فأنى عبد الله بن زيد أن يبسطوا عليه ثوبا وقال إنه رجل » فقال البيهقي وهذا إسناده صحيح وإن كان موقوفا . قلت : يؤيد ما أخرجه أيضا البيهقي عن رجل من

أهل الكوفة • أن علي بن أبي طالب أتاه يدفنون ميتا وقد بسط الثوب على قبره فجذب الثوب من القبر وقال : إنما يصنع هذا بالنساء .

٤٢ - (وعن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ فَقُولُوا : بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ . أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ، وأعله الدارقطني بالوقف) ورجح النسائي وقفه على ابن عمر أيضا إلا أنه له شواهد مرفوعة ذكرها في الشرح . وأخرج الحاكم والبيهقي بسند ضعيف أنها لما وضعت أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : - منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى - بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله • وللشافعي دعاء آخر استحسنه ، فدل كلامه على أنه يختار الدافن من الدعاء للميت ما يراه وأنه ليس فيه حد محلود .

٤٣ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كَسَّرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا . رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم ، وزاد ابن ماجه) أى في الحديث هذا وهو قوله (من حديث أم سلمة : في الإثم) بيان للمثلية فيه دلالة على وجوب احترام الميت كما يحترم الحي ولكن بزيادة • في الإثم • أنبات أنه يفارقه من حيث إنه لا يجب الضمان وهو يحتمل أن الميت يتألم كما يتألم الحي . وقد ورد به حديث

٤٤ - (وعن سعد بن أبي وقاص قال : الحدوا لي لحدًا وانصبوا على اللبن نصيبًا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه مسلم) هذا الكلام قاله سعد لما قيل له : ألا تتخذ شيئًا كأنه الصندوق من الخشب ؟ فقال اصنعوا فذكره ، واللحد بفتح اللام وضمها : هو الحفر تحت الجانب القبلي من القبر ، وفيه دلالة أنه لحد له صلى الله عليه وسلم ، وقد أخرجه أحمد وابن ماجه بإسناد حسن • أنه كان بالمدينة رجلان : رجل يلحد ورجل يشق ، فبعث الصحابة في طلبهما ، فقالوا أيهما جاء عمل عمله لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء الذي يلحد فلحد لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومثله عن ابن عباس عند أحمد والترمذي • وأن الذي كان يلحد هو أبو طلحة الأنصاري ، وفي إسناد ضعيف ، وفيه دلالة على أن اللحد أفضل .

٤٥ - (والبيهقي) أى وروى البيهقي (عن جابر نحوه) أى نحو حديث سعد (وزاد : ورفع قبره عن الأرض قدر شبر . وصححه ابن حبان) هذا الحديث أخرجه البيهقي وابن حبان من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ، وفي الباب من حديث القاسم بن محمد قال • دخلت على عائشة ، فقلت يا أماه اكشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ، فكشفت له عن ثلاثة قبور لامشرفة ولا لاطئة مبطوحة ببطحة العرصة الحمراء • أخرجه أبو داود والحاكم ، وزاد • ورأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدما وأبو بكر رأسه بين كفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعمر رأسه عند رجلي رسول الله صلى الله عليه وسلم • وأخرج أبو داود في المراسيل عن صالح بن أبي صالح قال • رأيت قبر رسول الله صلى

الله عليه وسلم شبرا أو نحو شبر ، ويعارضه ما أخرجه البخارى من حديث سفيان الثوري « أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسنبا ، أى مرتفعا كهيئة السنام وجمع بينهما البيهقي بأنه كان أولا مسطحا ، ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصلح فجعل مسنبا .

(فائدة) كانت وفاته صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين عند ما زاعت الشمس لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ودفن يوم الثلاثاء كما في الموطأ ، وقال جماعة : يوم الأربعاء ، وتولى غسله ودفنه علي والعباس وأسامة ، أخرجه أبو داود من حديث الشعبي ، وزاد « وحديثي مرحب » كذا في الشرح ، والذي في التلخيص « مرحب وأبو مرحب » بالشك « أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف » وفي رواية البيهقي زيادة مع علي والعباس « الفضل بن العباس وصالح وهو شقران » ولم يذكر ابن عوف ، وفي رواية له ولا بن ماجه « علي والفضل وقثم وشقران » وزاد « وسوى لحده رجل من الأنصار » وجمع بين الروايات بأن من نقص فباعتبار ما رأى أول الأمر ، ومن زاد أراد به آخر الأمر .

٤٦ - (ولمسلم عنه) أى عن جابر (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه) الحديث دليل على تحريم الثلاثة المذكورة لأنه الأصل في النهي ، وذهب الجمهور إلى أن النهي في البناء والتجصيص للتنزيه والقيود للتحريم ، وهو جمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا يعرف ما الصارف عن حمل الجميع على الحقيقة التي هي أصل النهي . وقد وردت الأحاديث في النهي عن البناء على القبور والكعب عليها والتسريح وأن يزاد فيها وأن توطأ ، فأخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث ابن مسعود مرفوعا « لعن الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » وفي لفظ للنسائي « نهى أن يبنى على القبر أو يزاد عليه أو يخصص أو يكتب عليه » وأخرج البخارى من حديث عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي لم يقم منه « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » واتفقا على إخراج حديث أبي هريرة بلفظ « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وأخرج الترمذي « أن عليا عليه السلام قال لأبي الهياج الأسدي أبعثك على ما بعنني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أدع قبرا مشرفا إلا سويته ولا تمثالا إلا طمسته » قال الترمذي : حديث حسن والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ففكروا أن يرفع القبر فوق الأرض . قال الشارح رحمه الله : وهذه الأخبار المتعبر فيها باللعن والتشبيه بقوله « لا تجعلوا قبوري وثنا يعبد من دون الله » تفيد التحريم للعمارة والتزيين والتجصيص ووضع الصندوق المزخرف ووضع الستائر على القبور وعلى سمائه والتسح بجدار القبر ، ولكن ذلك قد يفضي مع بعد العهد وفشو الجهل إلى ما كان عليه الأمم السابقة من عبادة الأوثان ، فكان في المنع عن ذلك بالكلية قطع لهذه الذريعة المفضية إلى الفساد وهو المناسب للحكمة المتعبرة في شرع الأحكام من جلب المصالح ودفع المفاسد ، سواء كانت بأنفسها أو باعتبار ما تفضي إليه انتهى وهذا كلام حسن ، وقد وفينا المقام حقه في مسألة مستقلة .

٤٧ - (وعن عامر بن ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على عثمان بن مظعون

وأتى القبر فحشى عليه ثلاث حثيات وهو قائم . رواه الدارقطني (وأخرج البزار وزاد بعد قوله وهو قائم « عند رأسه » وزاد أيضا « فأمر فرش عليه الماء » وروى أبو الشيخ في مكارم الأخلاق عن أبي هريرة مرفوعا « من حشى على مسلم احتسابا كتب له بكل ثروة حسنة ، وإسناده ضعيف . وأخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حشى من قبل الرأس ثلاثا » إلا أنه قال أبو حاتم حديث باطل ، وروى البيهقي من طريق محمد بن زياد عن أبي أمامة قال : توفي رجل فلم تصب له حسنة إلا ثلاث حثيات حثاها على قبر فغفرت له ذنوبه ^١ ولكن هذه شهد بعضها لبعض ، وفيه دلالة على مشروعية الحشى على القبر ثلاثا وهو يكون باليدين معا لثبوته في حديث عامر بن ربيعة ، ففيه حشى بيديه . واستحب أصحاب الشافعي أن يقول عند ذلك - منها خلقناكم وفيها نعيدكم - الآية .

٤٨ - (وعن عثمان رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال : استغفروا لأخيكم ^٢ واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل . رواه أبو داود وصححه الحاكم) فيه دلالة على انتفاع الميت باستغفار الحي له ، وعليه ورد قوله تعالى - ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان - وقوله - واستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات - ونحوهما على أنه يسئل في القبر وقد وردت به الأحاديث الصحيحة كما أخرج ذلك الشيخان ، ففيها من حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال : « إن الميت إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه إنه ليسمع قرع نعالهم » زاد مسلم « وإذا انصرفوا أتاه ملكان » زاد ابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة « أزرقان أسودان يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير » زاد الطبراني في الأوسط « أعينهما مثل قلور النحاس وأنيابهما مثل صياصي ^٣ البقر وأصواتهما مثل الرعد » زاد عبد الرزاق « ويمحفران بأنيابهما ويبطآن في أشعارهما ومعهما مرزبة لواجتمع عليها أهل منى لم يقلوها » وزاد البخاري من حديث البراء « فيعاد روحه في جسده » ويستفاد من مجموع الأحاديث أنهما يسألانه فيقولان ما كنت تعبد ؟ فإن كان الله هداه فيقول : كنت أعبد الله ، فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل لمحمد ؟ فأما المؤمن فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله . وفي رواية : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، فيقال له صدقت ، فلا يسأل عن شيء غيرها ، ثم يقال له : على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث إن شاء الله تعالى . وفي لفظ : فينادى مناد من السماء : أن صدق عبدى فافرشوه من الجنة وافتحوا له بابا إلى الجنة وألبسوه من الجنة ، قال فيأتيه من روحها وطيبها ويفسح له مد بصره ، ويقال له انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله مقعدا من الجنة ، فيراهما جميعا ، فيقول : دعوني حتى أذهب أبشر أهلى ، فيقال له اسكت ، ويفسح له في قبره سبعون ذراعا ويملاً خضرا إلى يوم القيامة . وفي لفظ : ويقال له ثم فينام نومة العروس لا يوقظه إلا أحب أهله . وأما الكافر والمنافق فيقول له الملكان : من ربك ؟

(١) أثر الوضع ظاهر على الحديث .

(٢) قرونها ، واحداثها : صبيصة .

فيقول هاه ١ هاه لا أدري ، ويقولان ما دينك ؟ فيقول هاه هاه لا أدري ، فيقولان ماهلا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول هاه هاه لا أدري ، فيقال لا دريت ولا تليت : أى لا فهمت ولا تبعت من يفهم ، ويضرب بمطارق من حديد ضربة لو ضرب بها جبل لصار ترابا ، فيصبح صبيحة يسمعها من يليه غير الثقلين .

واعلم أنها قد وردت أحاديث دالة على اختصاص هذه الأمة بالسؤال في القبر دون الأمم السالفة قال العلماء والسرفيه أن الأمم كانت تأتيمهم الرسل فان أطاعوهم فالمراد ، وإن عصوهم اعتزلوهم وعوجلو بالعذاب ، فلما أرسل محمد صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين أسلك عنهم العذاب وقبل الإسلام ممن أظهره سواء أخلص أم لا ، وقبض الله عليهم من أن يسألهم في القبور ليخرج الله سرهم بالسؤال ويميز الله الخبيث من الطيب ، وذهب ابن القيم إلى عموم المسئلة وبسط المسئلة في كتاب الروح ٤٩ - (وعن ضمرة) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم (ابن حبيب) بالحاء المهملة مفتوحة فوحدة ففتحة فوحدة (أحد التابعين) حمصى ثقة ، روى عن شداد بن أوس وغيره (قال : كانوا) ظاهره الصحابة الذين أدركهم (يستحبون إذا سوى) بضم السين المهملة مغير الصفة من التسوية (على الميت قبره وانصرف الناس عنه أن يقال عند قبره يا فلان قل : لا إله إلا الله ثلاث مرات ، يا فلان قل : ربى الله ودينى الإسلام ونبى محمد . رواه سعيد ابن منصور موقوفا) على ضمرة بن حبيب (وللطبراني نحوه من حديث أبى أمامة مرفوعا مطولا) ولفظه عن أبى أمامة « إذا أنا مت فاصنعوا بي كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصنع بموتانا ، أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ، ثم ليقل : يا فلان ابن فلانة فانه يسمعه ولا يجيب ، ثم يقول يا فلان ابن فلانة ، فانه يقول : أرشدنا رحلك الله ولكن لا تشعرون ، فليقل : اذكر ما كنت عليه في الدنيا من شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وأنت رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وبالقرآن إماماً ، فان منكرا ونكيرا يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه فيقول انطلق بنا ما يقعدنا عند من قد لقن حجته ، فقال رجل : يا رسول الله فان لم يعرف أمه ؟ قال : ينسبه إلى أمه حواء يا فلان ابن حواء قال المصنف : إسناده صالح وقد قواه أيضا في الأحكام له . قلت : قال الهيثمى بعد سياقه ما لفظه : أخرجه الطبراني في الكبير ، وفي إسناده جماعة لم أعرفهم ، وفي هامشه : فيه عاصم بن عبد الله ضعيف . ثم قال والراوى عن أبى أمامة سعيد الأزدى بيض له أبو حاتم . قال الأثرم : قلت لأحمد بن حنبل هذا الذى تصنعونه إذا دفن الميت ، يقف الرجل ويقول يا فلان ابن فلانة . قال : ما رأيت أحدا يفعله إلا أهل الشام حين مات أبو المغيرة . ويروى فيه عن أبى بكر بن أبى مریم عن أشياخهم أنهم كانوا يفعلونه ، وقد ذهب إليه الشافعية . وقال فى المنار : إن حديث التلقين هذا حديث لا يشك أهل المعرفة بالحديث فى وضعه ، وأنه أخرجه سعيد بن منصور فى سننه

عن حمزة بن حبيب عن أشياخ له من أهل حمص ، فالمسئلة حمصية . وأما جعل « أسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل » شاهدا له ، فلا شهادة فيه . وكذلك أمر عمرو بن العاص بالوقوف عند قبره مقدار ما ينجر جزور ليستأنس بهم عند مراجعة رسل ربه لاشهادة فيه على التلقين وابن القيم جزم في الهدى بمثل كلام المنار . وأما في كتاب الروح فإنه جعل حديث التلقين من أدلة سماع الميت لكلام الأحياء ، وجعل اتصال العمل بحديث التلقين من غير تكبير كافيا في العمل به ولم يحكم له بالصحة ، بل قال في كتاب الروح إنه حديث ضعيف ، ويتحصل من كلام أئمة التحقيق أنه حديث ضعيف والعمل به بدعة ولا يغتر بكثرة من يفعله .

٥٠ - (وعن بريدة بن الحصيب الأسلمي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كُنْتُ تَهَيِّئُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا . رواه مسلم زاد الترمذى) أى من حديث بريدة (فَأَنْهَا تَذَكَّرُ الْآخِرَةَ) .

٥١ - (زاد ابن ماجه من حديث ابن مسعود) وهو الحديث الخمسون بلفظ ماضى ، وزاد (وَتَزَهَّدُ فِي الدُّنْيَا) وفي الباب أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم ، وعن ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم ، وعن أبي سعيد عند أحمد والحاكم ، وعن علي عليه السلام عند أحمد وعن عائشة عند ابن ماجه ، والكل دال على مشروعية زيارة القبور وبيان الحكمة فيها وأنها للاعتبار ، فإنه في لفظ حديث ابن مسعود « فإنها عبرة وذكر للآخرة والتزهيد في الدنيا » فإذا خلت من هذه لم تكن مرادة شرعا . وحديث بريدة جمع فيه بين ذكر أنه صلى الله عليه وسلم كان نهى أولا عن زيارتها ثم أذن فيها أخرى ، وفي قوله فزوروها أمر للرجال بالزيارة وهو أمر ندب اتفاقا ويتأكد في حق الولدين لآثار في ذلك . وأما مايقوله الزائر عند وصوله المقابر فهو « السلام عليكم ديار قوم مؤمنين ورحمة الله وبركاته ويدعو لهم بالمغفرة ونحوها » وسيأتى حديث مسلم في ذلك قريبا . وأما قراءة القرآن ونحوها عند القبر فسيأتى الكلام فيها قريبا

٥٢ - (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زائرات القبور . أخرجه الترمذى وصححه ابن حبان) وقال الترمذى بعد إخرجه : هذا حديث حسن وفي الباب عن ابن عباس وحسان ، وقد قال بعض أهل العلم إن هنا كان قبل أن يرخص النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة القبور ، فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء . وقال بعضهم : إنما كره زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن . ثم ساق بسنده : أن عبد الرحمن ابن أبي بكر توفي ودفن في مكة ، وأتت عائشة قبره ثم قالت :

وكنّا كنديمانى جذبة برهة من الدهر حتى قيل لن يتصبرا

وعشنا بخير في الحياة وقبلنا أصاب المنيار هط كسرى تبعا

ولما تفرقنا كآفى ومالكا لعل اجتماع لم تبت ليلة معا انتهى

ويدل لما قاله بعض أهل العلم ما أخرجه مسلم عن عائشة قالت : « كيف أقول

يا رسول الله إذا زرت القبور ؟ فقال : قول السلام على أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات

برحم الله المتقدمين منا والمتأخرين ، ولما إن شاء الله بكم لاحقين » وما أخرجه الحاكم من

حديث على بن الحسين « أن فاطمة عليها السلام كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلى وتبكي عنده ». قلت : وهو حديث مرسل ، فإن على بن الحسين لم يدرك فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم وعموم ، ما أخرجه البيهقي في شعب الإيمان مرصلاً ، من زار قبر الوالدين أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب باراً .

٥٣ - (وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم النائحة والمستمعة . أخرجه أبو داود) النوح : هو رفع الصوت بتعديد شمائل الميت ومحاسن أفعاله . الحديث دليل على تحريم ذلك وهو مجمع عليه .

٥٤ - (وعن أم عطية قالت : أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ننوح . متفق عليه) كان أخذه عليهن ذلك وقت المباينة على الإسلام . والحديثان دالان على تحريم النياحة وتحريم استماعها ، إذ لا يكون اللعن إلا جلي محرم . وفي الباب عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » متفق عليه . وأخرجنا من حديث أبي موسى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أنا بريء ممن حلق ولسق وخرق ٢ » وفي الباب غير ذلك ، ولا يعارض ذلك ما أخرج أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم عن ابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم مر بنساء ابن عبد الأشهل يكيبن هلكاهن يوم أحد فقال : لكن حمزة لا يواكي ٣ » ، فجاءت نساء الأنصار يكيبن حمزة ، الحديث فانه منسوخ بما في آخره بلفظ « فلا تبكين على هالك بعد اليوم » وهو يدل على أنه عبر عن النياحة بالبكاء ، فإن البكاء غير منهي عنه كما يدل له ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال « مات ميت من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمع النساء يكيبن عليه ، فقام عمر ينهاهن ويطردهن ، فقال له صلى الله عليه وسلم : دعهن يا عمر فإن العين تدمع والقلب مصاب والعهد قريب » والميت هي زينب بنته صلى الله عليه وسلم كما صرخ به في حديث ابن عباس أخرجه أحمد ، وفيه أنه قال لمن « لما كن ونعيق الشيطان ، فانه مهما كان من العين ومن القلب فمن الله ومن الرحمة ، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان » فانه يدل على جواز البكاء وأنه إنما نهى عن الصوت . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « العين تدمع ويحزن القلب ولا نقول إلا ما يرضى الرب » قاله في وفاة ولده إبراهيم . وأخرج البخاري من حديث ابن عمر « إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا ، وأشار إلى لسانه » ، أو يرحم . وأما ما في حديث عائشة عند الشيخين في قوله صلى الله عليه وسلم لمن أمره أن ينهي النساء المجتمعات للبكاء على جعفر ابن أبي طالب « احث في وجههن التراب » فيحمل على أنه كان بكاء بتصويت النياحة فأمر بالنهي عنه ولو بجث التراب في أفواههن .

(١) عطف على قوله ما أخرجه .

(٢) حلق أى أزال شعرتنا للمصيبة ، ولسق : رفع صوته بها ، وخرق : أى ثوبه للمصيبة

(٣) لا يترك بدون بكاء .

•• - (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَجَحَ عَلَيْهِ . متفق عليه . ولهما) أى الشيخين كما دل له متفق عليه فانهما المراد به (نحوه) أى نحو حديث ابن عمر وهو (عن المغيرة بن شعبه) الأحاديث فى الباب كثيرة وفيها دلالة على تعذيب الميت بسبب النجاة عليه . وقد استشكل ذلك لأنه تعذيبه بفعل غيره واختلفت الجوابات ، فأنكرت عائشة ذلك على عمر وابنه عبد الله ، واحتجت بقوله تعالى - ولا تزر وازرة وزر أخرى - وكذلك أنكره أبو هريرة ، واستبعد القرطبي إنكار عائشة وذكر أنه رواه عدة من الصحابة فلا وجه لإنكارها مع إمكان تأويله ، ثم جمع القرطبي بين حديث التعذيب والآية بأن قال : خال البرزخ يلحق بأحوال الدنيا ، وقد جرى التعذيب فيها بسبب ذنب الغير كما يشير إليه قوله تعالى - واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة - فلا يعارض حديث التعذيب آية - ولا تزر وازرة وزر أخرى - لأن المراد بها الإخبار عن حال الآخرة واستقواء الشارح . وذهب الأكثرون إلى تأويله بوجوه : الأول للبخارى أنه يعذب بذلك إذا كان سنته وطريقته وقد أقر عليه أهله فى حياته فيعذب لذلك ، وإن لم يكن طريقته فانه لا يعذب ، فالمراد على هذا أنه يعذب ببعض بكاء أهله . وحاصله أنه قد يعذب العبد بفعل غيره إذا كان له فيه سبب . الثانى المراد أنه يعذب إذا أوصى أن يبكى عليه وهو تأويل الجمهور . قالوا : وقد كان معروفا عند القدماء كما قال طرفة بن العبد :

إذا مت فابكىنى بما أنا أهله وشقى على الحبيب يا أم معبد

ولا يلزم من وقوع النجاة من أهل الميت امتثالا له أن لا يعذب لو لم يمتثلوا بل يعذب بمجرد الإيصاء فان امتثلوه وناحوا عذب على الأمرين الإيصاء لأنه فعله والنجاة لأنها بسببه . الثالث أنه خاص بالكافر وأن المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلا وفيه بعد لا يخفى ، فان الكافر لا يحمل عليه ذنب غيره أيضا لقوله تعالى - ولا تزر وازرة وزر أخرى - . الرابع أن معنى التعذيب توبيخ الملائكة للميت بما يندبه به أهله كما روى أحد من حديث أبى موسى مرفوعا « الميت يعذب ببكاء الحى إذا قالت النائحة : واعضدها وناصرها واكاسياها جلد الميت وقال أنت عضدها أنت ناصرها أنت كاسياها ، وأخرج معناه ابن ماجه والترمذى . الخامس أن معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النجاة وغيرها فانه يرق لهم ، وإلى هذا التأويل ذهب محمد بن جرير وغيره . وقال القاضى عياض : هو أولى الأقوال ، واحتجوا بحديث فيه « أنه صلى الله عليه وسلم زجر امرأة عن البكاء على ابنها وقال : إن أحدكم إذا بكى استعبر له صويحبه ، يا عباد الله لا تعذبوا إخوانكم ، واستدل له أيضا أن أعمال العباد تعرض على موتاهم وهو صحيح وثمة تأويلات أخر ، واذكرناه أشف ما فى الباب .

•٦ - (وعن أنس قال : شهدت بنتا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عند القبر ، فرأيت عيني تدمعان . رواه البخارى) قد بين الواقدي وغيره فى روايته أن الميت أم كلثوم . وقد رد البخارى قول من قال إنها رقية بأنها ماتت ورسول الله صلى الله عليه وسلم فى بدر ، فلم يشهد صلى الله عليه وسلم دفنها ،

والحديث دليل على جواز البكاء على الميت بعد موته ، وتقدم ما يدل له أيضا ، إلا أنه حورس بحديث ، فاذا وجبت فلا تبكين باكية ، وجمع بينهما بأنه محمول على رفع الصوت أو أنه مخصوص بالنساء لأنه قد يفضى بكاؤهن إلى النياحة فيكون من باب سد الذريعة .

٥٧ - (وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تُدْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تَضْطَرُّوا . أخرجه ابن ماجه ، وأصله في مسلم لكن قال : زجر) بالزأى والحجم والراء عوض ، نهي ، (أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه) دل على النهي عن الدفن للميت ليلا لإلزامه . وقد ذهب إلى هذا الحسن ، وورد تعليل النهي عن ذلك بأن ملائكة النهار أرأف من ملائكة الليل في حديث قال الشارح والله أعلم بصحته ، وقوله ، وأصله في مسلم ، لفظ الحديث الذي فيه ، أنه صلى الله عليه وسلم خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا ، وزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه إلا أن يضطر الإنسان إلى ذلك ، وهو ظاهر أن النهي إنما هو حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت بترك الصلاة أو عدم إحسان الكفن ، فاذا كان يحصل بتأخير الميت إلى النهار كثرة المصلين أو حضور من يرجى دعاؤه حسن تأخره ، وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لذلك ولو في النهار ، ودل لذلك دفن على عليه السلام للطامة عليها السلام ليلا ، ودفن الصحابة لأبي بكر ليلا . وأخرج الترمذى من حديث ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا فأسرج له سراج فأخذ من قبل القبلة فقال : رحلك الله إن كنت لأواها تلاء للقرآن ، الحديث . قال هو حديث حسن . قال : وقد رخص أكثر أهل العلم في الدفن ليلا . وقال ابن حزم : لا يدفن ليلا إلا أن يضطر لذلك . قال : ومن دفن ليلا من أصحابه صلى الله عليه وسلم وأزواجه فانه لضرورة أوجبت ذلك ، من خوف زحام أو خوف الحر على من حضر أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلا ، ولا يحل لأحد أن يظن بهم رضى الله عنهم خلاف ذلك انتهى .

(تنبيه) تقدم في الأوقات حديث عقبة بن عامر « ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيهن وأن نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب » انتهى وكان يحسن ذكر المصنف له هنا .

٥٨ - (وعن عبد الله بن جعفر رضى الله عنه قال : لما جاء نعي جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وسلم : اصْنَعُوا لآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ . أخرجه الخمسة إلا النسائي) فيه دليل على شرعية إيناس أهل الميت بصنع الطعام لهم لما هم فيه من الشغل بالموت . ولكنه أخرج أحمد من حديث جرير بن عبد الله البجلي ، كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة ، فيحمل حديث جرير على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن منهم ويحضر لديهم كما هو عرف بعض أهل الجهات وأما الإحسان إليهم بحمل الطعام لهم فلا بأس به وهو الذي أفاده حديث جعفر . وما يحرم

بعد الموت العقر عند القبر لورود النسي عنه ، فانه أخرج أحمد وأبو داود من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا عقر في الإسلام » قال عبد الرزاق : كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة . قال الخطابي : كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر الرجل الجواد يقولون نجازيه على فعله لأنه كان يعقرها في حياته فيطعمها الأضياف فنحن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطير فيكون مطعما بعد وفاته كما كان يطعم في حياته ، ومنهم من كان يذهب إلى أنه إذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكبا ، ومن لم يعقر عنده حشر راجلا وكان هذا على مذهب من يقول منهم بالبعث فهذا فعل جاهلي محرم .

٥٩ - (وعن سليمان بن بريدة) هو الأسلمي ، روى عن أبيه وعمران بن حصين وجماعة . مات سنة خمس عشرة ومائة (عن أبيه) أي بريدة (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمهم) أي أصحابه (إذا خرجوا إلى المقابر) أي أن يقولوا (السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ . رواه مسلم) وأخرجه أيضا من حديث عائشة ، وفيه زيادة « ويرحم الله المتقدمين منا والمتأخرين » والحديث دليل على شرعية زيارة القبور والسلام على من فيها من الأموات وأنه بلفظ السلام على الأحياء . قال الخطابي : فيه أن اسم الدار يقع على المقابر وهو صحيح ، فإن الدار في اللغة تقع على الربع المسكون وعلى الخراب غير المأهول والتقييد بالمشيئة للتبرك وامتناعا لقوله تعالى - ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله - وقيل المشيئة عائدة إلى تلك التربة بعينها . وسؤاله العافية دليل على أنها من أهم ما يطلب وأشرف ما يستل والعافية للميت بسلامته من العذاب ومناقشة الحساب . ومقصود زيارة القبور الدعاء لهم والإحسان إليهم وتذكر الآخرة والزهد في الدنيا . وأما ما أحدثه العامة من خلاف هذا كدعائهم الميت والاستصراخ به والاستغاثة به وسؤال الله بحقه وطلب الحاجات إليه تعالى به فهذا من البدع والجهالات ، تقدم شيء من هذا .

٦٠ - (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبور المدينة فأقبل عليهم بوجهه فقال : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ أَنْتُمْ سَلَقْنَا وَنَحْنُ بِالْأَثَرِ . رواه الترمذي وقال حسن) فيه أنه يسلم عليهم إذا مر بالمقبرة وإن لم يقصد الزيارة لهم . وفيه أنهم يعلمون بالمار بهم وسلامه عليهم وإلا كان إضاعة وظاهره في جمعة وغيرها وفي الحديثين الأول ، وهذا دليل أن الإنسان إذا دعا لأحد أو استغفر له يبدأ بالدعاء لنفسه والاستغفار لها وعليه وردت الأدعية القرآنية ربنا اغفر لنا ولإخواننا - فاستغفر لذنبك وللمؤمنين - وغير ذلك . وفيه أن هذه الأدعية ونحوها نافعة للميت بلا خلاف . وأما غيرها من قراءة القرآن له فالشافعي يقول : لا يصل ذلك إليه . وذهب أحمد وجماعة من العلماء إلى وضول ذلك إليه . وذهب جماعة من أهل السنة والحنفية إلى أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغیره صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن

لو ذكرنا أو أى أنواع القرب ، وهذا هو القول الأرجح دليلا ١ . وقد أخرج الدارقطني
« أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أنه كيف يرى أبويه بعد موتهما ؟ فأجابته بأنه يصلى
لهما مع صلاته ويصوم لهما مع صيامه ، وأخرج أبو داود من حديث معقل بن يسار عنه
صلى الله عليه وسلم « اقرعوا على موتاكم سورة يس » وهو شامل للميت بل هو الحقيقة فيه ،
وأخرج الشيخان « أنه صلى الله عليه وسلم كان يضحى عن نفسه بكبش وعن أمته بكبش »
وفيه إشارة إلى أن الإنسان ينفعه عمل غيره ، وقد بسطنا الكلام في حواشى ضوء النهار بما
يتضح منه قوة هذا المذهب .

٦١ - (وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تَسْبُوا الأموات
فأنهم قد أفضوا) أى وصلوا (إلى ما قدموا) من الأعمال (رواه البخارى) الحديث دليل
على تحريم سب الأموات وظاهره العموم للمسلم والكافر ، وفي الشرح : الظاهر أنه مخصص
بجواز سب الكافر لما حكاه الله من ذم الكفار في كتابه العزيز كما د وتمود وأشباههم .
قلت : لكن قوله « قد أفضوا إلى ما قدموا » علة عامة للفريقين ، معناها أنه لا فائدة تحت
سبهم والتفكه بأعراضهم . وأما ذكره تعالى للأثم الحالية بما كانوا فيه من الضلال فليس المقصود
ذمهم بل تحذير للأمة من تلك الأفعال التى أفضت بفاعلها إلى الوبال وبيان محرمات ارتكبوها
وذكر الفاجر بنحوه لغرض جائز وليس من السب المنهى عنه فلا تخصيص بالكفار
نعم الحديث مخصص ببعض المؤمنين كما في الحديث « أنه مر عليه صلى الله عليه وسلم بجنازة
فأثنوا عليها شرا » الحديث ، وأقرهم صلى الله عليه وسلم على ذلك بل قال : « وجبت » أى النار
ثم قال : « أنتم شهداء الله » ولا يقال إن الذى أثنوا عليه شرا ليس بمؤمن لأنه قد أخرج الحاكم
في ذمه « بثس المرء لقد كان فظا غليظا » والظاهر أنه مسلم ، إذ لو كان كافرا لما تعرضوا
لذمه بغير كفره . وقد أجاب القرطبي عن سبهم له وإقراره صلى الله عليه وسلم لهم بأنه
يحتمل أنه كان مستظهرا بالشر ليكون من باب لاغية لفاسق ، أو بأنه يحمل النهى عن سب
الأموات على ما بعد الدفن . قلت : وهو الذى يناسب التعليل بافضائهم إلى ما قدموا ، فإن
الإفضاء الحقيقى بعد الدفن .

٦٢ - (وروى الترمذى عن المغيرة نحوه) أى نحو حديث عائشة فى النهى عن سب
الأموات (لكن قال) عوض قوله « فأنهم قد أفضوا إلى ما قدموا » (فتنؤذوا الأحياء) قال
ابن رشد : إن سب الكافر يحرم إذا تأذى به الحى المسلم ، ويحل إذا لم يحصل به الأذى .
وأما المسلم فيحرم إلا إذا دعت إليه الضرورة كأن يكون فيه مصلحة للميت إذا أريد

(١) كيف ذلك وهو مصادم . لقوله تعالى - وأن ليس للإنسان إلا ما سعى - وقوله تعالى
- ومن تركى فأنما يتركى لنفسه - وقوله تعالى - من عمل صالحا فلنفسه - والأحاديث لاتقوى
على معارضة هذه الآيات ، ولا سيما أن فيها مقالا كثيرا ، خصوصا حديث « يس » فقد سبق
قرىبا أنه نقل القول بعدم صحته وللعلماء تأويلات فيها .

• لامصادمة انظر تفصيل المسئلة فى الشارح فهو المنصوص والمعول عليه اه مصححه •

تخليصه من مظلمة وقعت منه ، فانه يحسن بل يجب إلا تقتضى ذلك سبه ، وهو نظير ما استثنى من جواز الغيبة للجماعة من الأحياء لأمر .

(تنبيه) من الأذية للميت القعود على قبره لما أخرجه أحمد : قال الحافظ ابن حجر باسناد صحيح من حديث عمرو بن حزم الأنصارى قال : « رآنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا متكئ على قبر فقال : لا تؤذ صاحب القبر » . وأخرج مسلم من حديث أبى هريرة أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من الجلوس عليه » . وأخرج مسلم عن أبى مرثد مرفوعاً : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » . والنهى ظاهر فى التحريم . وقال المصنف فى فتح البارى نقلاً عن النووى : أن الجمهور يقولون بكراهة القعود عليه . وقال مالك : المراد بالقعود الحدث وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى . وبمثل قول مالك قال أبو حنيفة كما فى الفتح . قلت : والدليل يقتضى تحريم القعود عليه والمروء فوقه ، لأن قوله « لا تؤذ صاحب القبر » نهى عن أذية المقبور من المؤمنين وأذية المؤمن محرمة بنص القرآن - والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً - .

كتاب الزكاة

الزكاة لغة : مشتركة بين النماء والطهارة ، وتطلق على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والغفو والحق ، وهى أحد أركان الإسلام الخمسة بإجماع الأمة وبما علم من ضرورة الدين . واختلف فى أى سنة فرضت ، فقال الأكثر : إنها فرضت فى السنة الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان ، ويأتى بيان متى فرض فى بابها .

١ - (عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فذكر الحديث وفيه : « إن الله قد افترض عليهم صدقة ، أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد فى فقرائهم » . متفق عليه واللفظ للبخارى كان بعثه صلى الله عليه وسلم لمعاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبى صلى الله عليه وسلم كما ذكره البخارى فى أواخر المغازى ، وقيل كان آخر سنة تسع عند منصرفه صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك ، وقيل سنة ثمان بعد الفتح ، وبقي فيه إلى خلافة أبى بكر . والحديث فى البخارى ولفظه « عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله ، فاذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات فى يومهم وليلتهم ، فاذا فعلوا فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم الزكاة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد فى فقرائهم ، فاذا أطاعوك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس » واستدل من أموالهم أن الإمام هو الذى يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه أو بنائبه ، بقوله تؤخذ فمن امتنع منها أخذت منه نهراً ، وقد بين صلى الله عليه وسلم المراد من ذلك بيعته السعاة واستدل بقوله « ترد على فقرائهم » أنه يكفى لإخراج الزكاة فى صنف واحد ، وقيل يحتمل أنه

خص الفقراء لكونهم الغالب في ذلك ، فلا دليل على ما ذكر ، ولعله أريد بالفقير من يحمل إليه الصرف فيدخل المسكين عند من يقول إن المسكين أعلى حالا من الفقير ، ومن قاله بالعكس فالأمر واضح .

٢ - (وعن أنس أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كتب له) لما وجهه إلى البحرين عاملا (هذه فريضة الصدقة) أى نسخة فريضة الصدقة حذف المضاف للعلم به ، وفيه جواز إطلاق الصدقة على الزكاة خلافا لمن منع ذلك .

واعلم أن في البخارى تصدير الكتاب هذا بسم الله الرحمن الرحيم (التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين) فيه دلالة على أن الحديث مرفوع ، والمراد بفرضها قلدها لأن وجوبها ثابت بنص القرآن كما يدل له قوله (والذى أمر الله بها رسوله) أى أنه تعالى أمره بتقدير أنواعها وأجناسها والقدر المخرج منها كما بيته التفصيل بقوله (فى كل أربع وعشرين من الإبل فداؤها الغنم) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله فى كل أربع وعشرين إلى فداؤها (فى كل خمس شاة) فيها تعيين لإخراج الغنم فى مثل ذلك ، وهو قول مالك وأحمد فلو أخرج بعيرا لم يجزه . وقال الجمهور يجزه . قالوا لأن الأصل أن تجب من جنس المال وإنما عدل عنه رفقا بالمالك ، فاذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه ، فان كانت قيمة البعير الذى يخرج به دون قيمة الأربع الشياه ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم قال المصنف فى الفتح : والأقيس أن لا يميز (فاذا بلغت) أى الإبل (خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض) أنسى زاده تأكيذا وإلا فقد علمت والمخاض بفتح الميم وتخفيف المعجمة آخره معجمة وهى من الإبل ما استكمل السنة الأولى ودخل فى الثانية إلى آخرها سمي بذلك ذكرا كان أو أنثى لأن أمه من المخاض : أى الحوامل . لا واحد له من لفظه ، والمخاض : الحامل التى دخل وقت حملها وإن لم تحمل وضمير فيها للإبل التى بلغت خمساً وعشرين فانها تجب فيها بنت مخاض من حين تبلغ عدتها خمساً وعشرين إلى أن تنهى إلى خمس وثلاثين وبهذا قال الجمهور وروى عن على عليه السلام أنه يجب فى الخمس والعشرين خمس شياه لحديث مرفوع ورد بذلك وحديث موقوف عن على عليه السلام ولكن المرفوع ضعيف والموقوف ليس بحجة ، فلذا لم يقل به الجمهور (فان لم تكن) أى توجد (فابن لبون ذكر) هو من الإبل ما استكمل السنة الثانية ودخل فى الثالثة إلى تمامها ، سمي بذلك لأن أمه ذات لبن ، ويقال بنت لبون لأنثى وإنما زاد قوله « ذكر » مع قوله ابن لبون للتأكيد كما عرفت (فاذا بلغت) أى الإبل (ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنسى ، فاذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة) بكسر الحاء المهملة وتشديد القاف وهى من الإبل ما استكمل السنة الثالثة ودخل فى الرابعة إلى تمامها ويقال للذكر حتى سميت بذلك لاستحقاقها أن يحمل عليها ويركبها الفحل ، ولذلك قال (مطروقة الحمل) بفتح أوله : أى مطروقة فعولة بمعنى مفعولة ، والمراد من شأنها أن تقبل

ذلك وإن لم يطررها (فاذا بلغت) الإبل (واحدةً وستين إلى خمس وستين فقيها
جذعةً) بفتح الجيم والذال المعجمة ، وهي التي أتت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة
(فاذا بلغت) أى الإبل (ستاً وستين إلى تسعين فقيها بنتا لبون) تقدم بيانه (فاذا
بلغت) أى الإبل (إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة فقيها حقتان طرؤقتا
الحمل) تقدم بيانه (فاذا زادت) أى الإبل (على عشرين ومائة) أى واحدة
فصاعداً كما هو قول الجمهور ، ويدل له كتاب عمر رضى الله عنه « فاذا كانت إحدى
وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة ومقتضاه أن ما زاد
على ذلك فإن زكاته بالإبل فلا تجب زكاتها إلا إذا بلغت مائة وثلاثين فإنه يجب فيها بنتا لبون
وحقة فاذا بلغت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقتان . وعن أبي حنيفة إذا زادت على عشرين
ومائة رجعت إلى فريضة الغنم ، فيكون في كل خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة .
قلت : والحديث إنما ذكر فيه حكم كل أربعين وخمسين فبع بلوغها إحدى وعشرين ومائة
يلزم ثلاث بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون ، ولم يبين فيه الحكم في الخمس والعشرين
ونحوها ، فيحتمل ما قاله أبو حنيفة ، ويحتمل أنها وقص حتى تبلغ مائة وثلاثين كما
قدمناه والله أعلم (ففى كل أربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين حقة ، ومن
لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) أى أن
يخرج عنها نفلاً منه وإلا فلا واجب عليه ، فهو استثناء منقطع ذكر لدفع توهم نشأ من قوله
« فليس فيها صدقة » أن المنى مطلق الصدقة لاحتمال اللفظ له وإن كان غير مقصود . فهذه
صدقة الإبل الواجبة فصلت في هذا الحديث الخليل ، وظاهره وجوب أعيان ما ذكر إلا
أنه سيأتى قريباً أن من لم يجد العين الواجبة أجزأه غيرها . وأما زكاة الغنم فقد بينها قوله (وفى
صدقة الغنم فى سائمتها) يدل من صدقة الغنم بإعادة العامل وهو خير مقدم والسائمة من
الغنم : الراعية غير المعلوفة . وأعلم أنه أفاد مفهوم السوم أنه شرط فى وجوب زكاة الغنم .
وقال به الجمهور . وقال مالك وربيعة : لا يشترط . وقال داود : يشترط فى الغنم لهذا
الحديث . قلنا : وفى الإبل لما أخرجه أبو داود والنسائى من حديث بهز بن حكيم بلفظ « فى
كل سائمة إبل » وسيأتى ، نعم البقر لم يأت فيها ذكر السوم وإنما قاسوها على الإبل والغنم
(إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة) بالجر تمييز مائة ، والشاة تعم الذكر والأنثى
والضأن والمعز (شاة) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله فى صدقة الغنم ، فإن فى الأربعين شاة
إلى عشرين ومائة (فاذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان ، فاذا
زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه ، فاذا زادت على ثلثمائة ففى كل

(١) فى النهاية : الوقص بالتحريك : ما بين الفريضتين كالزيادة على الخمس من الإبل
إلى التسع .

مائة شاة) ظاهره أنها لا تجب الشاة الرابعة حتى تنى أربع مائة وهو قول الجمهور . وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين : إذا زادت على ثلثمائة واحدة وجبت الأربع (فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة) واجبة (إلا أن يشاء ربها) إخراج صدقة نفلا كما سلف (ولا يجتمع) بالبناء للمفعول (بين مفترق ولا يفترق) مثله مشدد الراء (بين مجتمع خشية الصدقة) مفعول له . والجمع بين المفترق صورته أن يكون ثلاثة نفر مثلا ، ولكل واحد أربعون شاة وقد وجب على كل واحد منهم الصدقة ، فإذا وصل إليهم المصدق جمعوا ليكون عليهم فيها شاة واحدة ، فها عن ذلك . وصورة التفريق بين مجتمع أن الخليطين لكل منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه ، فإذا وصل إليهما المصدق فرقا غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما سوى شاة واحدة ، فها عن ذلك . قال ابن الأثير : هذا الذي سمعته في ذلك . وقال الخطابي : قال الشافعي : الخطاب في هذا للمصدق ولرب المال . قال : والخشية خشيتان : خشية الساعي أن تقل الصدقة ، وخشية رب المال أن يقل ماله ، فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة (وما كان من خليطين فأتهما يترجعا بينتئما) والراجع بين الخليطين أن يكون لأحدهما مثلا أربعون بقرة وللآخر ثلاثون بقرة وماهما مشترك ، فيأخذ الساعي عن الأربعين مسنة وعن الثلاثين تبيعا ، فيرجع بأذل المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه ، وبأذل التبيع بأربعة أسباعها على خليطه ، لأن كل واحد من السنين واجب على الشيوع كأن المال ملك واحد ، وفي قوله (بالسوية) دليل على أن الساعي إذا ظلم أحدهما فأخذ منه زيادة على فرضه فانه لا يرجع بها على شريكه وإنما يغرم له قيمة ما يخصه من الواجب دون الزيادة كذا في الشرح ، ولو قيل مثلا إنه يدل أنهما يتساويان في الحق والظلم لما بعد الحديث عن إفادة ذلك (ولا يخرج) مبنى للمجهول (في الصدقة هزيمة) بفتح الهاء وكسر الراء : الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولا ذات عوار) بفتح العين المهملة وضمها ، وقيل بالفتح معيبة العين ، وبالصم عوراء العين ، ويدخل في ذلك المرض ، والأولى أن تكون مفتوحة لتشمل ذات العيب فيدخل ما أفاده حديث أبي داود لا تعطي الهرمة ولا الدرنه ولا المريضة ولا الشرطاء اللثيمة^١ ولكن من وسط أموالكم ، فان الله لم يسألكم خير ولا أمركم بشره انتهى . والدرنه : الجرباء من الدرن الوسخ . والشرطاء اللثيمة : هي أرذل المال ، وقيل صفاره وشراره قاله في النهاية (ولا تيس) إلا أن يشاء المصدق) اختلف في ضبطه فالأكثر على أنه بالتشديد ، وأصله المتصدق أدغمت التاء بعد قلبها صاد ، والمراد به المالك والاستثناء راجع إلى الآخر وهو التيس ، وذلك أنه إذا لم يكن معدا للإتراء فهو من الخيار وللمالك أن يخرج الأفضل ويحتمل رده للجميع ، ويفيد أن للمالك إخراج الهرمة وذات العوار إذا كانت سمينة قيمتها أكثر من الوسط الواجب وفي هذا

(١) الذي في النهاية لابن الأثير : ولا الشرط اللثيمة .

خلاف بين الفرعين ، وقيل إن ضبطه بالتخفيف والمراد به السامى ، فيدل على أن له الاجتهاد في نظر الأصلح للفقراء وأنه كالوكيل فتقيد مشيئته بالمصلحة فيعود الاستثناء إلى الجميع على هذا وهذا إذا كانت الغنم مختلفة ، فلو كانت معية كلها أو تبوسا أجزاءه لإخراج واحدة وعن المالكية يشتري شاة مجزئة عملا بظاهر الحديث ، وهذه زكاة الغنم وتقدم زكاة الإبل وتأتى زكاة البقر . وأما الفضة فقد أفاد الواجب منها قوله (وفي الرقعة) بكسر وتخفيف القاف وهى الفضة الخالصة (في مائتى درهم ربيع العشر) أى يجب إخراج ربع عشرها زكاة ، ويأتى النص على الذهب (فإن لم تكن) أى الفضة (إلا تسعين) درهما (ومائة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) كما عرفت ، وفى قوله : تسعين ومائة ما يومئ أنها إذا زادت على التسعين والمائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة وليس كذلك بل إنما ذكره لأنه آخر عقد قبل المائة ، والحساب إذا جاوز الآحاد كان تركيبيه بالعقود كالعشرات والمئين والألوف فذكر التسعين لذلك ؛ ثم ذكر حكما من أحكام زكاة الإبل قد أشرنا إلى أنه يأتى بقوله (ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة) وقد عرفت فى صدر الحديث العدة التى تجب فيها الجذعة (وليست عنده جذعة) أى فى ملكه (وعنده حقة فأتها تقبل منه) عوضا من الجذعة (ويجعل معها) أى توفية لها (شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما) إذا لم تيسر له الشاتان . وفى الحديث دليل أن هذا القدر هو جبر التفاوت ما بين الحقة والجذعة (ومن بلغت عنده صدقة الحقة) التى عرفت قدرها (وليست عنده الحقة) وعنده الجذعة فأتها تقبل منه (الجذعة) وإن كانت زائدة على ما يلزمه فلا يكلف تحصيل ما ليس عنده (ويعطيه المصدق) مقابل ما زاد عنده (شاتين أو عشرين درهما) كما سلف فى عكسه (رواه البخارى) وقد اختلف فى قدر التفاوت فى سائر الأسنان ، فذهب الشافعى إلى أن التفاوت بين كل سنين كما ذكر فى الحديث . وذهب الهادوية إلى أن الواجب هو زيادة فضل القيمة من رب المال أو رد الفضل من المصدق ويرجع فى ذلك إلى التقويم . قالوا بدليل أنه ورد فى رواية عشرة دراهم أو شاة ، وما ذلك إلا أن التقويم يختلف باختلاف الزمان والمكان فيجب الرجوع إلى التقويم ، وقد أشار البخارى إلى ذلك ، فانه أورد حديث أبى بكر فى باب أخذ العروض من الزكاة ، وذكر فى ذلك قول معاذ لأهل اليمن « اتوني بعرض ثيابكم خميص أوليس فى الصدقة مكان الشعر والنرة أهون عليكم ، وخير لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالمدينة » ويأتى استيفاء ذلك .

٣ - (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن ، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبعية) فيه أنه مخير بين الأمرين

والتابع : هو الحول ذكرنا كان أو أنى (ومن كل أرْبَعِينَ مُسِنَّةً) وهى ذات احولين (ومن كل حالم ديناراً) أى محتلم وقد أخرجه بهذا اللفظ أبو داود ، والمراد به الجزية ممن لم يسلم (أو عَدَلَتْهُ) بفتح العين المهملة وسكون الدال المهملة (معافيرياً) نسبة إلى معافر زنة مساجد ، حى فى اليمن إليهم تنسب الثياب المعافرية ، يقال ثوب معافرى (رواه الحمسة واللفظ لأحمد ، وحسنه الترمذى وأشار إلى اختلاف فى وصله) لفظ الترمذى بعد إخراجهم . وروى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن أبى وائل عن مسروق : أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذ ، قال : وهذا أصح : أى من روايته عن مسروق عن معاذ عن النبى صلى الله عليه وسلم (ومصححه ابن حبان والحاكم) وإنما رجح الترمذى الرواية المرسلة لأن رواية الاتصال اعترضت بأن مسروقاً لم يلق معاذاً . وأجيب عنه بأن مسروقاً همدانى النسب من وادعة يمانى الدار ، وقد كان فى أيام معاذ باليمن فاللقاء ممكن بينهما فهو محكوم باتصاله على رأى الجمهور . قلت : وكان رأى الترمذى رأى البخارى أنه لا يبد من تحقق اللقاء . والحديث دليل على وجوب الزكاة فى البقر وأن نصابها ما ذكر وهو مجمع عليه فى الأمرين . وقال ابن عبد البر : لاختلاف بين العلماء أن السنة فى زكاة البقر على ما فى حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه وفيه دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين شيئاً . وفيه خلاف للزهري فقال : يجب فى كل خمس شاة قياساً الإبل . وأجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالقياس وبأنه قد روى ليس فيما دون ثلاثين من البقر شيئاً ، وهو وإن كان مجهول الإسناد فمفهوم حديث معاذ يؤيده .

٤ - (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تَوَخَّذْ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ . رواه أحمد . ولأبى داود) من حديث عمرو بن شعيب (أيضاً) لا تؤخذ صدقاتهم إلا فى دورهم وعند التسائى وأبى داود فى لفظ من حديث عمرو أيضاً ولا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا فى دورهم ، أى لا تجلب الماشية إلى المصدق بل هو الذى يأتى إلى رب المال ، ومعنى لا جنب أنه حيث يكون المصدق بأقصى مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه فهى عن ذلك وفيه تفسير آخر يخرج عن هذا الباب . والأحاديث دلت على أن المصدق هو الذى يأتى إلى رب المال فيأخذ الصدقة ، ولفظ أحمد خاص بزكاة الماشية ، ولفظ أبى داود عام لكل صدقة . وقد أخرج أبو داود عن جابر ابن عتيك مرفوعاً : سيأتىكم ركب مبغضون ، فإذا أتوكم فرحبوا بهم واخلوا بينهم وبين ما يبتغون ، فإن عدلوا فلا تفلسهم وإن ظلموا فعليها وارضوهم ، فإن تمام زكاتكم رضاهم ، فهذا يدل أنهم ينزلون بأهل الأموال وأنهم يرضونهم وإن ظلموهم . وعند أحمد من حديث أنس قال : أتى رجل من بنى نعيم فقال يا رسول الله إذا أدبت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله ؟ قال نعم ولك أجرها وإنما على من بلها ، وأخرج مسلم حديث جابر مرفوعاً : أَرْضُوا مَصَدَقَكُمْ ، فى جواب ناس من الأعراب أتوه صلى الله عليه وسلم فقالوا : إن ناساً من المصدقين يأتوننا فيظلموننا إلا أن فى البخارى أن من سئل أكثر مما وجب عليه فلا يعطيه

المصدق . وجمع بينه وبين هذه الأحاديث أن ذلك حيث يطلب الزيادة على الواجب من غير تأويل ، وهذه الأحاديث حيث طلبها متأولا وإن رآه صاحب المال ظلما .

٥ - (وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ . رواه البخارى . ولمسلم) أى من رواية أبي هريرة (لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفَطْرِ) الحديث نص على أنه لازكاة في العبيد ولا الخيل وهو إجماع فيها كان للخدمة والركوب . وأما الخيل المعدة للتاج ففيها خلاف للحنفية وتفاصيل واحتجوا بحديث « في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم » أخرجه الدارقطنى والبيهقى وضعفاه . وأجيب بأنه لايقاوم حديث الننى الصحيح ، وافقت هذه الواقعة في زمن مروان فشاور الصحابة في ذلك ، فروى أبو هريرة الحديث « ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة » فقال مروان لزيد بن ثابت : ما تقول يا أبا سعيد ؟ فقال أبو هريرة : عجا من مروان أحدثه بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول ما تقول يا أبا سعيد ! قال فقال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما أراد به الفرس الغازى ، فأما تاجر يطلب نسلها ففيها الصدقة ، فقال كم ؟ قال : في كل فرس دينار أو عشرة دراهم . وقالت الظاهرية : لا تجب الزكاة في الخيل ولو كانت للتجارة . وأجيب بأن زكاة التجارة واجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر . قلت : كيف الإجماع وهذا خلاف الظاهرية ؟ .

٦ - (وعن بهز) بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وبالزى (ابن حكيم) بن معاوية ابن حيدة بفتح الحاء وسكون المثناة التحتية وفتح الدال المهملة القشيري بضم القاف وفتح المعجمة ، وبهز تابعى مختلف في الاحتجاج به ، فقال يحيى بن معين في هذه الترجمة إسناد صحيح إذا كان من دون بهز ثقة . وقال أبو حاتم : هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال الشافعى : ليس بحجة . وقال الذهبي : ما تركه عالم قط ١ (عن أبيه عن جده) هو معاوية بن حيدة صحابى (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ) تقدم في حديث أنس أن بنت اللبون نجب من ست وثلاثين إلى خمس وأربعين ، فهو يصدق على أنه يجب في الأربعين بنت لبون ، ومفهوم العدد هنا مطرح زيادة وتقصانا لأنه عارضه المنطوق الصريح وهو حديث أنس (لَا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حَسَابِهَا) معناه أن المالك لا يفرق ملكه عن ملك غيره حيث كانا خليطين كما تقدم (مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا بِهَا) أى قاصدا للأجر باعطاها (فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَمَنْ مَنَعَهَا فَأَنَا أَخْلَوْنَهَا وَشَطَرْنَا مَالَهُ عَزْمَةٌ) يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على المصدرية وهو مصدر مؤكد لنفسه مثل : له على ألف درهم اعترفا ، وللتأصب له فعل يدل عليه جملة « فَاأَخْذُوهَا ، وَالْعَزْمَةُ : الْجِدُّ فِي الْأَمْرِ : يَعْنِي أَنْ أَخَذَ ذَلِكَ بِجِدِّهِ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ مَفْرُوضٌ (مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا لَا يَحِيلُ لَأَلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ » . رواه أحمد وأبو داود والنسائي ،

(١) وقال عقب ذلك إنما توقفوا في الاحتجاج به اه مع الميزان

وصححه الحاكم وعلق الشافعي القول به على ثبوته) فانه قال : هذا الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث ولو ثبت لقلنا به . وقال ابن حبان : كان « يعني بهزا » بخطئ كثير ، ولولا هذا الحديث لأدخلته في الثقات وهو ممن استخير الله فيه . والحديث دليل على أنه يأخذ الإمام الزكاة قهرا ممن منعها والظاهر أنه مجمع عليه وأن نية الإمام كافية وأنها تجزئ من هي عليه وإن فاته الأجر فقد سقط عنه الوجوب ، وقوله « وشطر ماله » هو عطف على الصغير المنصوب في أخذوها ، والمراد من الشطر البعض ، وظاهره أن ذلك عقوبة بأخذ جزء من المال على منعه لإخراج الزكاة ، وقد قيل إن ذلك منسوخ أو لم يقم مدعى النسخ دليلا على النسخ بل دل على عدمه أحاديث أخر ذكرها في الشرح . وأما قول المصنف : إنه لا دليل في حديث هز على جواز العقوبة بالمال لأن الرواية « وشطر ماله » بضم الشين فعل مبنى للمجهول : أى جعل ماله شطرين ويتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة . قلت : وفي النهاية ما لفظه : قال الخري : غلط الراوى في لفظ الرواية إنما هي وشطر ماله : أى يجعل ماله شطرين إلى آخر ما ذكره المصنف ، وإلى مثله جنح صاحب ضوء النهار فيه وفي غيره من رسائله ، وذكرنا في حواشيه أنه على هذه الرواية أيضا دال على جواز العقوبة بالمال ، إذ الأخذ من خير الشطرين عقوبة بأخذ زيادة على الواجب ، إذ الواجب الوسط غير الخيار ، ثم رأيت الشارح أشار إلى هذا الذى قلناه في حواشى ضوء النهار قبل الوقوف على كلامه ، ثم رأيت النووى بعد مدة طويلة ذكر ما ذكرناه بعينه ردا على من قال إنه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز العقوبة بالمال ، ولفظه : إذا تخير المصدق وأخذ من خير الشطرين فقد أخذ زيادة على الواجب وهي عقوبة بالمال ، إلا أن حديث بهز هذا لو صح فلا يدل إلا على هذه العقوبة بخصوصها في مانع الزكاة لا غير ، وهذا الشطر المأخوذ يكون زكاة كله : أى حكمه حكمها أخذاً ومصرفاً ، ولا يلحق بالزكاة غيرها في ذلك لأنه إلحاق بالقياس ولا نص على علته وغير النص من أدلة العلة لا يفيد ظنا يعمل به سيما وقد تقررت حرمة مال المسلم بالأدلة القطعية كحرمة دمه فلا يحل أخذ شيء منه إلا بدليل قاطع ولا دليل بل هذا الوارد في حديث بهز آحادى لا يفيد إلا الظن فكيف يؤخذ به ويقدم على القطعي . ولقد استرسل أهل الأمر في هذه الأعصار في أخذ الأموال في العقوبة استرسالاً ينكره العقل والشرع ، وصارت تناط بالولايات بجهال لا يعرفون من الشرع شيئا ولا من الدين أمراً ، فليس مهمهم إلا قبض المال من كل من لهم عليه ولاية ويسمونهم أدبا وتأديبا ويصرفونه في حاجاتهم وأقواتهم وكسب الأتبان وعمارة المساكن في الأوطان ، فانا لله وإنا إليه راجعون . ومنهم من يضيع حد السرقة أو شرب المسكر ويقبض عليه مالا . ومنهم من يجمع بينهما فيقيم الحد ويقبض المال وكل ذلك محرم ضرورة دينية لكنه شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير

ودرك العلماء التكبير فزاد الشر في الأمر الخطير ، وقوله « لا تحمل لآل محمد » يأتي الكلام في هذا الحكم مستوفى إن شاء الله تعالى :

٧ - (وعن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول فففيها خمسة دراهم) ربع عشرها (وليس عليك شيء) أى في الذهب (حتى يكون لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول فففيها نصف دينار ، فما زاد فبحساب ذلك ، وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول . رواه أبو داود وهو حسن وقد اختلف في رفعه) أخرج الحديث أبو داود مرفوعاً من حديث الحارث الأعور إلا قوله « فما زاد فبحساب ذلك » قال فلا أدرى أعلی يقول فبحساب ذلك أو يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وإلا قوله « ليس في المال زكاة إلى آخره » انتهى . فأفاد كلام أبي داود أن في رفعه بجملته اختلافاً ، ونبه المصنف في التلخيص على أنه معلول وبين علته ولكنه أخرج الدارقطني الجملة الأخرى من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ « لا زكاة في مال امرئ حتى يحول عليه الحول » وأخرج أيضاً عن عائشة مرفوعاً ليس في المال زكاة حتى يحول عليه الحول وله طريق أخرى عنها والحديث دليل على أن نصاب الفضة مائة درهم وهو إجماع وإنما الخلاف في قدر الدرهم فإن فيه خلافاً كثيراً سرده في الشرح ولم يأت بما يشفي وتسكن النفس إليه في قدره وفي شرح الدميري أن كل درهم ستة دنانير ، وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، والمثقال لم يتغير في جاهلية ولا إسلام قال : وأجمع المسلمون على هذا وقرر في النار بعد بحث طويل أن نصاب الفضة من القروش الموجودة على رأى الهادوية ثلاثة عشر قرشاً ، وعلى رأى الشافعية أربعة عشرة ، وعلى رأى الحنفية عشرون وتزيد قليلاً . وأن نصاب الذهب عند الهادوية خمسة عشر أهر ، وعشرون عند الحنفية ثم قال وهذا تقريب . وفيه أن قدر زكاة المائتي درهم ربع العشر وهو إجماع ، وقوله « فما زاد فبحساب ذلك » قد عرفت أن في رفعه خلافاً وعلى ثبوته فيدل على أنه يجب في الزائد وقال بذلك جماعة من العلماء وروى عن علي وعن ابن عمر أنهما قالاً : ما زاد على النصاب من الذهب والفضة فففيه : أى الزائد ربع العشر في قليله وكثيره وأنه لا وقص فيهما ، ولعلمهم يحملون حديث جابر الآتي بلفظ « وليس فيها دون خمس أواق صدقة » على ما إذا انفردت عن نصاب منها لا إذا كانت مضافة إلى نصاب منها وهذا الخلاف في الذهب والفضة . وأما الجوب فقال النووي في شرح مسلم : إنهم أجمعوا فيما زاد على خمسة أوسق أنها تجب زكاته بحسابه وأنه لا أوقاص فيها انتهى . وحملوا ما يأتي من حديث أبي سعيد بلفظ « وليس فيها دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة » على ما لم ينضم إلى خمسة أوسق وهذا يقوى مذهب علي وابن عمر رضي الله عنهما الآية قدمناه في المتقدمين ، وقوله « وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً » فيه حكم نصاب الذهب وقدر زكاته وأنه عشرون ديناراً وفيها نصف دينار ، وهو أيضاً ربع عشرها وهو عام نكل فضة وذهب مضروبين أو غير مضروبين . وفي حديث أبي سعيد مرفوعاً أخرجه الدارقطني

وفيه . ولا يحمل بالورق زكاة حتى يبلغ خمس أواق . وأخرج أيضا من حديث جابر مرفوعا . ليس فيها دون خمس أواق من الورق صدقة . وأما الذهب ففيه هذا الحديث ونقل المصنف عن الشافعي أنه قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة ، فأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة إما بخبر لم يبلغنا وإما قياسا . وقال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذهب شيء من جهة نقل الآحاد الثقات ، وذكر هذا الحديث الذي أخرجه أبو داود وأخرجه الدارقطني . قلت لكن قوله تعالى - والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله - الآية ، منه على أن في الذهب حقا لله . وأخرج البخاري وأبو داود وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقها إلا جعلت له يوم القيامة صفائح وأحمر عليه الحديث . فحقها هو زكاتها ، وفي الباب عدة أحاديث يشد بعضها بعضا سردها في الدر المنثور . ولا بد في نصاب الذهب والفضة من أن يكونا خالصين من الغش وفي شرح الدميري على المنهاج : أنه إذا كان الغش مماثل أجره الضرب والتخليص فيتسامح به وبه عمل الناس على الإخراج منها . ودل الحديث على أنه لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول وهو قول الجمهور وفيه خلاف للجماعة من الصحابة والتابعين وبعض الآل وداود فقالوا : إنه لا يشترط الحول لاطلاق حديث « في الرقة ربع العشر » وأجيب بأنه مقيد بهذا الحديث وما عضده من الشواهد ومن شواهد أيضا :

٨ - (وللمزني عن ابن عمر : من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول) رواه مرفوعا (والراجح وقفه) إلا أن له حكم الرفع إذ لا مسرح للاجتهاد فيه ، وتزيده آثار صحيحة عن الخلفاء الأربعة وغيرهم ، فإذا حال عليه الحول فينبغي المبادرة بإخراجها ، فقد أخرج الشافعي والبخاري في التاريخ من حديث عائشة مرفوعا « ما خالطت الصدقة ما لا لقط إلا أهلكته » وأخرجه الحميدي ، وزاد « يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فيهلك الحرام الحلال » قال ابن تيمية في المنتقى : قد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين .

٩ - (وعن علي عليه السلام قال : ليس في البقر العوامل صدقة . رواه أبو داود والدارقطني والراجح وقفه أيضا) قال المصنف : قال البيهقي : رواه النفيلي عن زهير بالشك في وقفه ورفعها إلا أنه ذكره المصنف بلفظ « ليس في البقر العوامل شيء » ورواه بلفظ الكتاب من حديث ابن عباس ونسبه للدارقطني وفيه متروك ، وأخرجه الدارقطني من حديث علي عليه السلام ، وأخرجه من حديث جابر إلا أنه بلفظ « ليس في البقر المثيرة صدقة » وضعف البيهقي إسناده . والحديث دليل على أنه لا يجب في البقر العوامل شيء وظاهره سواء كانت سائمة أو معلوفة ، وقد ثبتت شرطية السوم في الغنم في البخاري وفي الإبل في حديث بهز عند أبي داود والنسائي . قال الدميري : وألحقت البقر بهما .

١٠ - (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ وَلِيَ بَيْتِيَا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَرَّ لَهُ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَا »

الصَّدَقَةُ . رواه الترمذى والدارقطنى وإسناده ضعيف (لأن فيه المثني بن الصباح في رواية الترمذى والمثنى ضعيف ، ورواية الدارقطنى فيها مندل بن على ضعيف والعزرى متروك ، ولكن قال المصنف (وله) أى لحديث عمرو (شاهد مرسل عند الشافعى) هو قوله صلى الله عليه وسلم « ابتغوا فى أموال الأيتام ١ لا تأكلوها الزكاة » أخرجه من رواية ابن جريج عن يونس بن ماهك مرسلًا وأكدته الشافعى لعموم الأحاديث الصحيحة فى إيجاب الزكاة مطلقًا وقد روى مثل حديث عمرو أيضا عن أنس وعن ابن عمر موقوفًا وعن على عليه السلام ، فانه أخرج الدارقطنى من حديث أبى رافع قال : كانت لآل بنى رافع أموال عند على ، فلما دفعها إليهم وجدوها تنقص ، فحسبوها مع الزكاة فوجدوها تامة ، فأتوا علىًا فقال : كنتم ترون أن يكون عندى مال لأزكياه ؟ . وعن عائشة أخرجه مالك فى الموطأ أنها كانت تخرج زكاة أيتام كانوا فى حجرها ، فى الكل دلالة على وجوب الزكاة فى مال الصبى كالمكلف ، ويجب على وليه الإخراج وهو رأى الجمهور . وروى عن ابن مسعود أنه يخرج الصبى بعد تكليفه ، وذهب ابن عباس وجماعة إلى أنه يلزمه إخراج العشر من ماله لعموم أدلته لا غير الحديث « رفع القلم » . قلت : ولا يخفى أنه لادلالة فيه ، وأن العموم فى العشر أيضا حاصل فى غيره كحديث « فى الرقة ربع العشر » ونحوه :

١١ - (وعن عبد الله بن أبى أوفى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم قال : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ . متفق عليه) هذا منه صلى الله عليه وسلم امتثالًا لقوله تعالى - خذ من أموالهم صدقة - إلى قوله - وصل عليهم - فانه أمره الله بالصلاة عليهم ففعلها بلفظها حيث قال « اللهم صل على آل أبى فلان » وقد ورد أنه دعا لهم بالبركة كما أخرجه النسائى أنه قال فى رجل بعث بالزكاة « اللهم بارك فيه وفى أهله » وقال بعض الظاهرية بوجوب ذلك على الإمام كأنه أخذه من الأمر فى الآية . ورد بأنه لو وجب لعلمة صلى الله عليه وسلم السعاة ولم ينقل فالأمر محمول فى الآية على أنه خاص به صلى الله عليه وسلم فانه الذى صلته سكن لهم . واستدل بالحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وأنه يدعو المصدق بهذا الدعاء لمن أتى بصدقته وكرهه مالك . وقال الخطائى : أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له فصلاة النبى صلى الله عليه وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة وصلاتهم عليه دعاء له بزيادة القربة والزنى ولذلك كان لا يلبق بغيره .

١٢ - (وعن على عليه السلام أن العباس رضى الله عنه سأل النبى صلى الله عليه وسلم فى تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له فى ذلك . رواه الترمذى والحاكم) قال الترمذى : وفى الباب عن ابن عباس قال : وقد اختلف أهل العلم فى تعجيل الزكاة قبل محلها ، ورأى طائفة من أهل العلم أن لا يعجلها وبه يقول سفيان ، وقال أكثر أهل العلم : إن عجلها قبل محلها أجزأت عنه انتهى . وقد روى الحديث أحمد وأصحاب السنن والبيهقى وقال : قال الشافعى « روى أنه صلى الله عليه وسلم تسلف صدقة مال العباس قبل أن تحل » ولا أدري أثبت

أم لا ؟ قال البيهقي : غنى بذلك هذا الحديث وهو معتضد بحديث أبي البخري عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إنا كنا احتجنا فأسلفنا العباس صدقة عامين ، رجاله ات إلا أنه منقطع ، وقد ورد هذا من طرق بألفاظ مجموعها يدل على أنه صلى الله عليه وسلم ندم من العباس زكاة عامين . واختلفت الروايات هل هو استلف ذلك أو تقلته ، ولعلهما اقعان معا ، وهو دليل على جواز تعجيل الزكاة وإليه ذهب الأكثر كما قاله الترمذى وغيره . ولكنه مخصوص بجوازه بالمالك ، ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية . واستدل من منع التعجيل مطلقا بحديث «إنه لا زكاة حتى يحول الحول» كما دلت له الأحاديث التي تقدمت . والجواب أنه لا وجوب حتى يحول عليه الحول ، وهذا لا ينفي جواز التعجيل وبأنه كالصلاة قبل الوقت . وأجيب بأنه لا قياس مع النص .

١٣ - (وعن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليس فيما دون خمس أواق (أواق) وقع في مسلم أواق بالياء وفي غيره بحذفها وكلاهما صحيح فانه جمع أوقية ، ويجوز في جمعها الوجهان كما صرح به أهل اللغة (من الـ وِرقِ) بفتح الواو وكسرهما وكسر الراء وإسكانها : الفضة مطلقا (صدقة) ، وليس فيما دون خمس ذود (بفتح الذال المعجمة وسكون الواو المهملة : هي ما بين الثلاث إلى العشر (من الإبل) لا واحد له من لفظه (صدقة) ، وليس فيما دون خمسة أوسق (من التمر) بالثلاثة مفتوحة والميم (صدقة . رواد مسلم) الحديث صرح بمفاهيم الأعداد التي سلفت في بيان الأنصباء ، إذ قد عرفت أنه تقدم أن نصاب الإبل خمس ونصاب الفضة مائتا درهم وهي خمس أواق . وأما نصاب الطعام فلم يتقدم وإنما عرف هذا بنى الواجب فيما دون خمسة أوسق أنه يجب في الخمسة بمفهوم النبي .

١٤ - (وله) أى لمسلم وهو (من حديث أبي سعيد رضى الله عنه : ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر) بالثلاثة الفوقية (ولا حب صدقة . وأصل حديث أبي سعيد متفق عليه) الحديث تصريح أيضا بما سلف من مفاهيم الأحاديث إلا التمر فلم يتقدم فيه شيء ، والأوساق جمع وسق بفتح الواو وكسرهما ، والوسق : ستون صاعا ، والصاع : أربعة أمداد ، فالخمس الأوساق ثلثائة صاع ، والمد : وطل وثلاث . قال الداودي : معياره الذي لا يختلف أربع حفنات بكفى الرجل الذى ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما . قال صاحب القاموس بعد حكايته لهذا القول وجربت ذلك فوجدته صحيحا انتهى . والحديث دليل أنه لا زكاة فيما لم يبلغ هذه المقادير من الورق والإبل والتمر والتمر لطفًا من الله بعباده وتخفيفا وهو اتفاق فى الأولين . وأما الثالث ففيه خلاف بسبب ما عارضه من الحديث بعده وهو قوله :

١٥ - (وعن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه) عبد الله بن عمر (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء) بمطر أو ثلج أو برد أو ظل (والعيون) الأنهار الجارية التي يسقى منها بإساحة الماء من غير اغتراف له (أو كان عثريا) بفتح المهملة

وفتح للثقة وكسر الرأء وتشديد المثناة التحتية . قال الخطاطي : هو الذي يشرب بعروقه لانه
عز محل الماء وذلك حيث كان الماء قريبا من وجه الأرض ، فيغرس عليه فيصل الماء إلى
العروق من غير سقى ؛ وفيه أقوال أخر وما ذكرناه أقربها (العُشْرُ) مبتدأ خبره ما تقدم
من قوله « فيها سقت » أو أنه فاعل - محذوف : أى فيها ذكر يجب (وفيها سقى بالتَضْعِجِ)
التضجج بفتح النون وسكون الضاد فحاء مهملة : السانية من الإبل والبقر وغيرها من الرجال
(يَصِفُ العُشْرَ . رواه البخارى . ولأبي داود) من حديث سالم (إِذَا كَانَ بَعْلًا) عوضا
عن قوله عزيا وهو بفتح الموحدة وضم العين المهملة كذا فى الشرح . وفى القاموس : أنه
ساكن العين ، وفسره بأنه كل نخل وشجر وزرع لا يسقى أو ما سقته السماء وهو النخل الذى
يشرب بعروقه (العُشْرُ وفيها سقى بالسَّوَانِي أَوْ التَّضْجِجِ) دل عطفه عليه على التغير
وأن السواني المراد بها اللواب ، والتضجج ما كان بغيرها كضجج الرجال بالآلة ، والمراد من
الكل ما كان سقيه بتعب وعناء (يَصِفُ العُشْرَ) وهذا الحديث دل على التفرقة بين ما سقى
بالسواني وبين ما سقى بماء السماء والأنهار . وحكمته واضحة وهو زيادة التعب والعناء فقص
بعض ما يجب رفقا من الله تعالى بعباده ، ودل على أنه يجب فى قليل ما أخرجت الأرض
وكثيره الزكاة على ما ذكر ، وهذا معارض بحديث جابر وحديث أبى سعيد . واختلف العلماء
فى الحكم فى ذلك . فالجمهور أن حديث الأوساق مخصص لحديث سالم وأنه لازكاة فيما لم يبلغ
الخمسة الأوساق . وذهب جماعة منهم زيد بن على وأبو حنيفة إلى أنه لا يخص بل يعمل
بعمومه فيجب فى قليل ما أخرجت الأرض وكثيره . ولحق مع أهل القول الأول ، لأن
حديث الأوساق حديث صحيح ورد لبيان القدر الذى تجب فيه الزكاة كما ورد حديث مائتى
الدرهم لبيان ذلك مع ورود « فى الرقة ربع العشر » ولم يقل أحد إنه يجب فى قليل الفضة
وكثيرها الزكاة ، وإنما الخلاف هل يجب فى القليل منها إذا كانت قد بلغت النصاب كما
عرفت ، وذلك لأنه لم يرد حديث « فى الرقة ربع العشر » إلا لبيان أن هذا الجنس تجب
فيه الزكاة . وأما قدر ما يجب فيه فمؤكد إلى حديث التبيين له بمائتى درهم ، فكذا هنا
قوله « فيها سقت السماء العشر » أى فى هذا الجنس يجب العشر . وأما بيان ما يجب فيه
فمؤكد إلى حديث الأوساق ، وزاده لوضاحا قوله فى الحديث « ليس فيما دون خمسة أوسق
صدقة » كأنه ما ورد إلا لدفع ما يتوهم من عموم « فيها سقت السماء ربع العشر » كما ورد ذلك
فى قوله « وليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة » ثم إذا تناقض العام والخاص كان
العمل بالخاص عند جهل التاريخ كما هنا فانه أظهر الأقوال فى الأصول .

١٦ - (وعن أبى موسى الأشعرى ومعاذ أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لهما حين
بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم (لا تأخذوا فى الصدقة إلا من هذه
الأصناف الأربعة : الشعير والخنطة والزبيب والتَّمْر . رواه الطبرانى والحاكم) والدارقطنى
قال البيهقى : رواه ثقات وهو متصل ، وروى الطبرانى من حديث موسى بن طلحة عن عمر

« إنما من رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الأربعة فذكرها » قال أبو زرعة : إنه مرسل . والحديث دليل على أنه لا تجب الزكاة إلا في الأربعة المذكورة لا غير ، وإلى ذلك ذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي وابن سيرين . وروى عن أحمد : ولا يجب عتد في النذرة ونحوها . وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فذكر الأربعة وفيه زيادة النذرة ، رواه الدارقطني من دون ذكر النذرة وابن ماجه بذكرها ، فقد قال المصنف : إنه حديث واه ، وفي الباب مراسيل فيها ذكر النذرة . قال البيهقي : إنه يقوى بعضها بعضها كذا قال ، والأظهر أنها لا تقاوم حديث الكتاب وما فيه من الحصر ، وقد ألحق الشافعي النذرة بالقياس على الأربعة المذكورة بجامع الاقتيات في الاختيار ، واحتز بالاختيار عما يقتات في الجماعات فإنها لا تجب فيه ، فمن كان رأيه العمل بالقياس ازمه هذا إن قام الدليل على أن العلة الاقتيات ، ومن لا يراه دليلا لم يقل به . وذهبت الهادوية إلى أنها تجب في كل ما أخرجت الأرض لعموم الأدلة نحو « فيما سقت السماء العشر » إلا الحشيش والخطب لقوله صلى الله عليه وسلم « الناس شركاء في ثلاث » وقاسوا الخطب على الحشيش . قال الشارح : والحديث : أي حديث معاذ وأبي موسى وارد على الجميع والظاهر مع من قال به . قلت : لأنه حصر لا يقاومه العموم ولا القياس وبه يعرف أنه لا يقاومه حديث « خذ الحب من الحب » الحديث أخرجه أبو داود لأنه عموم ، فالأوضح دليلا مع الحاضرين للوجوب في الأربعة . وقال في المنار : إن ما عدا الأربعة محل احتياط أخذنا وتركنا . والذي يقوى أنه لا يؤخذ من غيرها . قلت : الأصل المقطوع به حرمة مال المسلم ، ولا يخرج عنه إلا بدليل قاطع وهذا المذكور لا يرفع ذلك الأصل ، وأيضا فالأصل براءة الذمة ، وهذان الأصلان لم يرفعهما دليل يقاومهما ، فليس محل الاحتياط إلا ترك الأخذ من النذرة وغيرها مما لم يأت به إلا مجرد العموم الذي قد ثبت تخصيصه .

١٧ - (وللدارقطني عن معاذ قال : فأما القناء والبطيخ والرمان والقصب) بالقاف والصاد المهملة والضاد المعجمة معا (فقد عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإسناده ضعيف) لأن في إسناده محمد بن عبد الله العزري بفتح العين المهملة وسكون الزاي وفتح الراء كذا في حواشي بلوغ المرام بخط السيد محمد بن إبراهيم بن المفضل رحمه الله ، والذي في الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « سئل عبد الله بن عمرو عن نبات الأرض البقل والقتاء والخيار فقال : ليس في البقول زكاة » فهذا الذي من رواية محمد ابن عبد الله العزري . وأما رواية معاذ التي في الكتاب ، فقال المصنف في التلخيص : فيها ضعف وانقطاع ، إلا أن معناه قد أفاده الحصر في الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث الأول ، وحديث « ليس في الخضراوات صدقة » أخرجه الدارقطني مرفوعا من طريق موسى ابن طلحة ومعاذ . وقول الترمذي : لم يصح رفعه إنما هو مرسل من حديث موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فموسى بن طلحة تابعي عدل ، يلزم من يقبل المراسيل قبول ما أرسله ، وقد ثبت عن علي وعمر موقوفا وله حكم الرفع ، والخضراوات ما لا يكال ولا يقتات

١٨ - (وعن سهل بن أبي حشمة) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة (قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرصتم فجلدوا ودعوا الثلث) لأهل المال (فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع . رواه الخمسة إلا ابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم) وفي إسناده مجهول الحال كما قال ابن القطان ، لكن قال الحاكم له شاهد متفق على صحته ، أن عمر أمر به ، كأنه أشار إلى ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأبو عبيد ، أن عمر كان يقول للخارص دع لهم قدر ما يأكلون وقدر ما يقع ، وأخرج ابن عبد البر عن جابر مرفوعاً : خففوا في الخرص ، فإن في المال العرية والوطية ! والأكلة ، الحديث . وقد اختلف في معنى الحديث على قولين : أحدهما أن يترك الثلث أو الربع من العشر . وثانيهما أن يترك ذلك من نفس الثمر قبل أن يعشر . وقال الشافعي : معناه أن يدع ثلث الزكاة أو ربعها ليرفقا هو بنفسه على أقاربه وجيرانه . وقيل يدع له ولأهله قدر ما يأكلون ولا يخرص . قال في الشرح : والأولى الرجوع إلى ما صرح به رواية جابر وهو التخفيف في الخرص ويترك من العشر قدر الربع أو الثلث فإن الأمور المذكورة قد لا تترك الحصاد فلا تجب فيها الزكاة . قال ابن تيمية : إن الحديث جار على قواعد الشريعة ومحاسنها موافق لقوله صلى الله عليه وسلم « ليس في الخضر والوات صدقة » لأنه قد جرت العادة أنه لا بد لرب المال بعد كمال الصلاح أن يأكل هو وعياله ويطعم الناس ما لا يدخو ولا يبقى ، فكان ما جرى العرف باطعامه وأكله بمنزلة الخضر والوات التي لا تدخر يوضح ذلك بأن هذا العرف الجاري بمنزلة ما لا يمكن تركه ، فانه لا بد للنفوس من الأكل من الثمار الرطبة ، ولا بد من الطعام بحيث يكون ترك ذلك مضراً بها وشاقاً عليها انتهى .

١٩ - (وعن عتاب) بفتح المهملة وتشديد المثناة الفوقية آخره موحدة (ابن أسيد) بفتح المعزة وكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية (قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زيباً . رواه الخمسة وفيه انقطاع) لأنه رواه سعيد بن المسيب عن عتاب ، وقد قال أبو داود : إنه لم يسمع منه . قال أبو حاتم : الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عتاباً مرسل . قال النووي : وهو وإن كان مرسل فهو يعتضد بقول الأئمة . والحديث دليل على وجوب خرص الثمر والعنب لأن قول الراوى أمر يفهم منه أنه أتى صلى الله عليه وسلم بصيغة تفيد الأمر ، والأصل فيه الوجوب . وبالأوجب قال الشافعي : وقالت الهادوية إنه مندوب ، وقال أبو حنيفة : إنه محرم . لأنه رجم بالغيب . وأجيب عنه بأنه عمل بالظن ورد به أمر الشارع ويمكن فيه خارص واحد عدل ، لأن الفاسق لا يقبل خبره ، عارف لأن الحاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد فيه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة وحده يخرص على أهل خير ولأنه كالحاكم يجتهد ويعمل ، فان أصابت الثمرة جائحة بعد الخرص ، فقال (١) الساقطة : لأنها توطأ ، والأكلة بالضم ، أو هي الأكلة فحرفت بحذف الياء فعيلة بمعنى مفعولة

ابن عبد البر : أجمع من يحفظ عنه العلم أن الخروس إذا أصابته جائحة قبل الجلاء فلا ضمان وفائدة الخرص أمن الحيانة من رب المال ، ولذلك يجب عليه اليانة في دعوى النقص بعد الخرص وضبط حتى الفقراء على المالك ومطالبة المصدق بقدر ما خرصه وانتفاع المالك بالأكل ونحوه .

واعلم أن النص ورد بخرص النخل والعنب ، قيل ويقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه وإحاطة النظر به ، وقيل يقتصر على محل النص وهو الأقرب لعدم النص على العلة وعند المحدثين والشافعية أنه لا خرص في الزرع لتعذر ضبطه لاستناره بالقشر ، وإذا ادعى الخروس عليه النقص بسبب يمكن إقامة اليانة عليه وجب إقامتها وإلا صدق بيمينه . وصفة الخرص أن يطوف بالشجرة ويرى جميع ثمرتها ويقول خرصها كذا وكذا رطباً ويحصى منه كذا وكذا باباً .

٢٠ - (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة) هي أسماء بنت يزيد ابن السكن (أتت النبي صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان) بفتح الميم وفتح السين المهملة ، الواحدة مسكة وهي الإسورة والخلخال (من ذهب ، فقال لها : أَنْعُطَيْنِ زَكَاةً هَذَا؟ قَالَتْ لَا قَالَ : أَبَسْرُكَ أَنْ يُسَوَّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟ فَأَلْقَيْهُمَا . رواه الثلاثة وإسناده قوى) ورواه أبو داود من حديث حسين المعلم وهو ثقة ، فقول الترمذي إنه لا يعرف إلا من طريق ابن لهيعة غير صحيح (وصححه الحاكم من حديث عائشة) وحديث عائشة أخرجه الحاكم وغيره ولفظه : أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدها فتحات من ورق فقال : ما هذا يا عائشة ؟ فقالت صغتهن لأتزين لك بهن يا رسول الله ، فقال أتؤدين زكاتهن ؟ قالت لا ، قال : هن حسبك من النار ، قال الحاكم : إسناده على شرط الشيخين . والحديث دليل على وجوب الزكاة في الحلية وظاهره أنه لانصباب لها لأمره صلى الله عليه وسلم بتركية هذه المالكوة ولا تكون خمس أواق في الأغلب ، وفي المسئلة أربعة أقوال : الأول وجوب الزكاة وهو مذهب المادوية وجماعة من السلف وأحد أقوال الشافعي عملاً بهذه الأحاديث . والثاني لانجب الزكاة في الحلية وهو مذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد أقواله لا ثار وردت عن السلف قاضية بعدم وجوبها في الحلية ، ولكن بعد صحة الحديث لا أثر للآثار . والثالث أن زكاة الحلية عاريها كما روى الدارقطني عن أنس وأسماء بنت أبي بكر . الرابع أنها تجب فيها الزكاة مرة واحدة ، رواه البيهقي عن أنس ، وأظهر الأقوال دليلاً وجوبها لصحة الحديث وقوته . وأما نصابها فعند الموجبين نصاب التقدين وظاهر حديثها الإطلاق وكأنهم قبلوه بأحاديث التقدين . ويقوى الوجوب قوله :

٢١ - (وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوصاحا) في النهاية هي نوع من الحللى يعمل من الفضة سميت بها لبياضها واحداً وضح انتهى ، وقوله (من ذهب) يدل أنها تسمى إذا كانت من الذهب أوصاحا (فقالت يا رسول الله أكنز هو ؟) أى فيدخل تحت آية - والذين يكتزون الذهب - الآية (قال : إذا أدبنت زكاته فليس بكنز .

رواه أبو داود والدارقطني وصححه الحاكم) فيه دليل كما في الذي قبله على وجوب زكاة الحلية ، وأن كل مال أخرجت زكاته فليس بكنز فلا يشمل الوعيد في الآية .

٢٢ - (وعن حمزة بن جندب رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعدده للبيع . رواه أبو داود وإسناده لين) لأنه من رواية سليمان بن سمرة وهو مجهول وأخرجه الدارقطني والبخاري من حديثه أيضا . والحديث دليل على وجوب الزكاة في مال التجارة . واستدل للوجوب أيضا بقوله تعالى - أنفقوا من طيبات ما كسبتم - الآية قال مجاهد نزلت في التجارة وبما أخرجه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال « في الإبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البز صدقته » والبز بالباء الموحدة والزأى المعجمة : ما يبيعه البرازون وكذا ضبطه الدارقطني والبيهقي . قال ابن المنذر : الإجماع قائم على وجوب الزكاة في مال التجارة ومن قال بوجوبها الفقهاء السبعة . قال : لكن يكفر جاحدا للاختلاف فيها

٢٣ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : وفي الرّكاز) بكسر الراء آخره زأى : المال المدفون يؤخذ من غير أن يطلب بكثير عمل (الخمس . متفق عليه) للعلماء في حقيقة الرّكاز قولان : الأول أنه المال المدفون في الأرض من كنوز الجاهلية . الثاني أنه المعادن . قال مالك : بالأول قال : وأما المعادن فتؤخذ فيها الزكاة لأنها بمنزلة الزرع ومثله قال الشافعي وإلى الثاني ذهب الهاديون وهو قول أبي حنيفة ، ويدل للأول قوله صلى الله عليه وسلم « العجماء جبار ١ والمعدن جبار وفي الرّكاز الخمس » أخرجه البخاري فانه ظاهر أنه غير المعدن ، وخص الشافعي المعدن بالذهب والفضة لما أخرجه البيهقي « أنهم قالوا : وما الرّكاز يا رسول الله ؟ قال الذهب والفضة التي خلقت في الأرض يوم خلقت » إلا أنه قيل إن هذا التفسير رواية ضعيفة . واعتبر النصاب الشافعي ومالك وأحمد عملا بحديث « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » في نصاب الذهب والفضة ، وإلى أنه يجب ربع العشر بحديث « وفي الرقة ربع العشر » بخلاف الرّكاز فيجب فيه الخمس ولا يعتبر فيه النصاب . ووجه الحكمة في التفرقة أن أخذ الرّكاز بسهولة من غير تعب بخلاف المستخرج من المعدن فانه لا بد فيه من المشقة . وذهب الهاديون إلى أنه يجب الخمس في المعدن والرّكاز وأنه لا تقدير لهما بالنصاب بل يجب في القليل والكثير وإلى أنه يعم كل ما استخرج من البحر والبر من ظاهرهما أو باطنهما ، فيشمل الرصاص والنحاس والحديد والنفط والملح والحطب والحشيش والمتيقن بالنص الذهب والفضة وما عداهما الأصل فيه عدم الوجوب حتى يقوم الدليل ، وقد كانت هذه الأشياء موجودة في عصر النبوة ولا يعلم أنه أخذ فيها خمسا ولم يرد إلا حديث الرّكاز وهو في الأظهر في الذهب والفضة وآية - واعلموا أنما غنمتم من شيء - وهي في غنائم الحرب .

٢٤ - (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال .

(١) في النهاية : جرح العجماء جبار . الجبار المندر ، والعجماء :

في كنز وجده رجل في خربة : إن وجدته في قرية مسكونة فعرّفه ، وإن وجدته في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس . أخرجه ابن ماجه باسناد حسن) في قوله : ففيه وفي الركاز بيان أنه قد صار ملكا لواجده وأنه يجب عليه إخراج خمسة ، وهذا الذي يجده في قرية لم يسمه الشارع ركازا لأنه لم يستخرجه من باطن الأرض بل ظاهره أنه وجد في ظاهر القرية . وذهب الشافعي ومن تبعه إلى أنه يشترط في الركاز أمران : كونه جاهليا وكونه في موات . فإن وجد في شارع أو مسجد فلقطة لأن يد المسلمين عليه وقد جهل مالكة فيكون لقطة ، وإن وجد في ملك شخص فلاشخص إن لم ينفع عن ملكه ، فإن نفاه عن ملكه فلمن ملكه عنه وهكذا حتى ينتهي إلى المحي للأرض ، ووجه ما ذهب إليه الشافعي ما أخرجه هو عن عمرو بن شعيب بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كنز وجده رجل في خربة جاهلية : إن وجدته في قرية مسكونة أو طريق ميت فعرّفه . وإن وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس » .

٢٥ - (وعن بلال بن الحرث رضي الله عنه) هو المزني وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة خمس ، وسكن المدينة ، وكان أحد من يحمل ألوية مزينة يوم الفتح روى عنه ابنه الحرث . مات سنة ستين وله ثمانون سنة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ من المعدن القبلية) بفتح القاف وفتح الموحدة وكسر اللام وياء مشددة مفتوحة وهو موضع بناحية الفرع (الصدقة . رواه أبو داود) وفي الموطأ عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم « أنه صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحرث المعادن القبلية وأخذ منها الزكاة دون الخمس » قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك ليس هنا مما يثبت أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا إقطاعه . وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال البيهقي : هو كما قال الشافعي في رواية مالك . والحديث يدل على وجوب الصدقة في المعادن ، ويحتمل أنه أريد بها الخمس ، وقد ذهب إلى الأول أحد وإسحق وذهب غيرهم إلى الثاني وهو وجوب الخمس لقوله « وفي الركاز الخمس » وإن كان فيه احتمال كما سلف .

باب صدقة الفطر

أي الإفطار ، وأضيفت إليه لأنه سببها كما يدل له ما في بعض روايات البخاري : زكاة الفطر من رمضان .

١ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : فرّض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا) نصب على التمييز أو بدل من زكاة بيان لها (من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكور والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة . متفق عليه) الحديث دليل على وجوب صدقة

الفطر : لقوله فرض ، فانه بمعنى ألزم وأوجب . قال إسحاق : هي واجبة بالإجماع ، وكأنه ما علم فيها الخلاف للداود وبعض الشافعية فانهم قائلون إنها سنة وتأولوا فرض بأن المراد قد ورد هذا التأويل بأنه خلاف الظاهر . وأما القول بأنها كانت فرضاً ثم نسخت بالزكاة لحديث قيس ابن عباد ، أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ، فهو قول غير صحيح لأن الحديث فيه راو مجهول ولو سلم صحته فليس فيه دليل على النسخ لأن عدم أمره لهم بصدقة الفطر ثانيا لا يشعر بأنها نسخت فانه يكفي الأمر الأول ولا يرفعه عدم الأمر . والحديث دليل على عموم وجوبها على العبيد والأحرار الذكور والإناث صغيرا وكبيرا غنيا وفقيرا . وقد أخرج البيهقي من حديث عبد الله بن أبي ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله مرفوعا « أدوا صاعا من قمح عن كل إنسان ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا غنيا أو فقيرا أو مملوكا . أما الغني فبزكبه الله . وأما الفقير فيرد الله عليه أكثر مما أعطى » قال المنزوي في مختصر السنن : في إسناده النعمان بن راشد لا يحتج بحديثه . نعم العبد تلزم مولاة عند من يقول إنه لا يملك ، ومن يقول إنه يملك تلزمه ، وكذلك الزوجة يلزم زوجها والخدام مخدومه والقريب من تلزمه نفقته لحديث « أدوا صدقة الفطر عن تمونون » أخرجه الدارقطني والبيهقي وإسناده ضعيف ، ولذلك وقع الخلاف في المسئلة كما هو مبسوط في الشرح وغيره وأما الصغير فتلزم في ماله إن كان له مال كما تلزمه الزكاة في ماله ، وإن لم يكن له مال لزم متفقه كما يقول الجمهور ، وقيل تلزم الأب مطلقا ، وقيل لا يجب على الصغير أصلا لأنها شرعت طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين كما يأتي . وأجيب بأنه خرج على الأغلب فلا يقاومه تصريح حديث ابن عمر بإيجابها على الصغير . وهو أيضا دال على أنه يجب صاع على كل إنسان من الثمر والشعير ولا خلاف في ذلك ، وكذلك ورد صاع من زبيب وقوله في الحديث « من المسلمين » لأئمة الحديث كلام طويل في هذه الزيادة لأنه لم يتفق عليها الرواة لهذا الحديث إلا أنها على كل تقدير زيادة من عدل فتقبل ، ويدل على اشتراط الإسلام في وجوب صدقة الفطر وأنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهذا متفق عليه ، وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر؟ فقال الجمهور : لا . وقالت الحنفية وغيرهم : تجب مستدلين بحديث « ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر » وأجيب بأن حديث الباب خاص والخاص يقضى به على العام ، فعموم قوله عبده مخصص بقوله من المسلمين . وأما قول الطحاوي : إن من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم فانه يأباه ظاهر الحديث ، فان فيه العبد وكذا الصغير وهم ممن يخرج عنهم فدل على أن صفة الإسلام لا تختص بالمخرجين يؤيده حديث مسلم بلفظ « على كل نفس من المسلمين حر أو عبد » وقوله « وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة » يدل على أن المبادرة بها هي المأمور بها ، فلو أخرها عن الصلاة أثم وخرجت عن كونها صدقة فطر وصارت صدقة من الصدقات ويؤكد ذلك قوله ٢ - (ولابن عدي والدارقطني) أى من حديث ابن عمر (بإسناد ضعيف) لأن فيه محمد بن عمر الواقدي (أغنوه) أى الفقراء (عن الطواف) في الأزقة والأسواق لطلب المعاش (في هذا اليوم) أى يوم العيد وإغناؤهم يكون باعطائهم صدقته أول اليوم .

٣ - (وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال كنا نعطيها) أى صدقة الفطر (فى زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب . متفق عليه وفى رواية : أو صاعا من أقط) بفتح الهززة : وهولين يجفف يابس مستحضر يطبخ به كما فى النهاية ، لا خلاف فيما ذكر أنه يجب فيه صاع وإنما الخلاف فى الحنطة ، فانه أخرج ابن خزيمة عن سفيان عن ابن عمر أنه لما كان معاوية عدل الناس نصف صاع برّ بصاع شعير ، وذلك أنه لم يأت نص فى الحنطة أنه يخرج فيها صاع : والقول بأن أبا سعيد أراد بالطعام الحنطة فى حديثه هذا غير صحيح كما حققه المصنف فى فتح البارى . قال ابن المنذر : لانعلم فى القمح خبرا ثابتا يعتمد عليه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن البر فى المدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه فلما كثر فى زمن الصحابة رأوا أن النصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الأئمة ، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم ، ولا يتخفى أنه قد خالف أبو سعيد كما يفيد قوله قال الراوى (قال أبو سعيد : أما أنا فلا أزال أخرجه) أى الصاع (كما كنت أخرجه فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأبى داود) عن أبى سعيد (لا أخرج أبدا إلا صاعا) أى من أى قوت . أخرج ابن خزيمة والحاكم قال أبو سعيد : وقد ذكر عنده صدقة رمضان فقال لأخرج إلا ما كنت أخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر أو صاعا من حنطة أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط ، فقال له رجل من القوم : أو مدين من قمح ؟ قال لا ، تلك فعل معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها لكنه قال ابن خزيمة ذكر الحنطة فى خبر أبى سعيد غير محفوظ ولا أدرى ممن الوهم . وقال النووى : تمسك بقول معاوية من قال بالمدين من الحنطة وفيه نظر لأنه فعل صحابى ، وقد خالفة فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحة منه وأعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم . وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لأنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرجه البيهقى فى السنن من حديث أبى سعيد « أنه قدم معاوية حاجا أو معتمرا فكلّم الناس على المنبر فكان فيما كلم به الناس أنه قال إني أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر ، فأخذ بذلك الناس ، فقال أبو سعيد : أما أنا فلا أزال أخرجه » الحديث المذكور فى الكتاب فهذا صريح أنه رأى معاوية قال البيهقى بعد إيراد أحاديث فى الباب مالفظة : وقد وردت أخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم فى صاع من بر ووردت أخبار فى نصف صاع ولا يصح شيء من ذلك . وقد بينت علة كل واحد منها فى الخلافيات انتهى .

٤ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهيرة للصائمين من اللغو والرفث) الواقع منه فى صومه (وطعمة للمساكين فمن أدّاها قبل الصلاة) أى صلاة العيد (فهى زكاة مقبولة ، ومن أدّاها بعد الصلاة فهى صدقة من الصدقات . رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم فيه دليل على وجوبها لقوله فرض كما سلف . ودليل على أن الصدقات تكفر السيئات . ودليل

على أن وقت إخراجها قبل صلاة العيد وأن وجوبها مؤقت ، فقبل تحجب من فجر أول شوال لقوله « أغنهم عن الطواف في هذا اليوم » وقبل تحجب من غروب آخر يوم من رمضان لقوله « طهرة للصائم » وقبل تحجب بمضى الوقتين عملا بالدليلين . وفي جواز تقديمها أقوال منهم من أحقها بالزكاة فقال يجوز تقديمها ولو إلى عامين ومنهم من قال يجوز في رمضان لاقبله ، لأن لها سببين الصوم والإفطار فلا تتقدمهما كالنصاب والحول وقيل لا تقدم على وقت وجوبها إلا ما يغتفر كالיום واليومين وأدلة الأقوال كما ترى . وفي قوله « طعمة للمساكين » دليل على اختصاصهم بها وإليه ذهب جماعة من الآل . وذهب آخرون إلى أنها كالزكاة تصرف في الثمانية الأصناف ، واستقوا المهدى لعموم - إنما الصدقات - والتنصيب على بعض الأصناف لا يلزم منه التخصيص فانه قد وقع ذلك في الزكاة ولم يقل أحد بتخصيص مصرفها في حديث معاذ « أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم » .

باب صدقة التطوع

أى النفل

١ - (عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ . فذكر الحديث) في تعداد السبعة وهم : « الإمام العادل ، وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق بالمساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وافترقا عليه ، ورجل دعه امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه » وفيه : وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ . متفق عليه) قيل المراد بالظل : الحماية والكنف ، كما يقال أنا في ظل فلان وقيل المراد ظل عرشه ، ويدل ما أخرجه سعيد بن منصور من حديث سلمان « سبعة يظلهم الله في ظل عرشه » وبه جزم القرطبي ، وقوله أخفى بلفظ الفعل الماضي حال بتقدير قد : وقوله « حتى لا تعلم شماله » مبالغة في الإخفاء وتباعد الصدقة عن مظان الرياء ويحتمل أنه على حذف مضاف أى عن شماله . وفيه دليل على فضل إخفاء الصدقة على إبدائها إلا أن يعلم أن في إظهارها ترغيبا للناس في الاقتداء وأنه يحرس سره عن داعية الرياء . وقد قال تعالى - إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي - الآية والصدقة في الحديث عامة للواجبة والنافلة فلا يظن أنها خاصة بالنافلة حيث جعله المصنف في بابها . واعلم أنه لا مفهوم يعمل به في قوله « ورجل تصدق » فان المرأة كذلك إلا في الإمامة ، ولا مفهوم أيضا للعدد فقد وردت خصال أخرى تقتضي الظل ، وأبلغها المصنف في الفتح إلى ثمان وعشرين خصلة ، وزاد عليها الحافظ السيوطي حتى أبلغها إلى سبعين ، وأفردها بتأليف ثم لحصها في كراسة سماها « بزوغ الهلال في الحصال المقتضية للظلال » .

٢ (وعن عتبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كُلُّ

امريء في ظيل صدقته (أى يوم القيامة أعم من صدقته الواجبة والنافلة) حتى يفصل بين الناس . رواه ابن حبان والحاكم) فيه حث على الصدقة ، وأما كونه في ظلها فيحتمل الحقيقة وأنها تأتي أعيان الصدقة فتدفع عنه حر الشمس أو المراد في كنفها وحمايتها . ومن فوائد صدقة النفل أنها تكون توفية لصدقة الفرض إن وجدت في الآخرة ناقصة كما أخرجه الحاكم في الكنى من حديث ابن عمر ، وفيه « وانظروا في زكاة عبدى فإن كان ضيع منها شيئا فانظروا هل تجدون لعبدى نافلة من صدقة لستموا بها ما نقص من الزكاة » فيؤخذ ذلك على فرائض الله وذلك برحمة الله وعدله .

٣ - (وعن أنى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أيما مسلم كسا مسلما ثوبا على عرى كساه الله من خضر الجنة) أى من ثيابها الخضر (وأيما مسلم أطعم مسلما) متصفا بكونه (على جوع) أطعمه الله من ثمار الجنة ، وأيما مسلم سقى مسلما) متصفا بكونه (على ظمأ) سقاه الله من الرحيق (هو الخالص من الشراب الذى لاغش فيه) (المختوم) الذى تحم أوانيه ، وهو عبارة عن نفاسها (رواه أبو داود وفى إسناده لين) لم يبين الشارح وجهه ، وفى مختصر السنن للمنذرى فى إسناده أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن المعروف بالدالانى ، وقد أنبئ عليه غير واحد وتكلم فيه غير واحد . وفى الحديث الحث على أنواع البر وإعطائها من هو مفقر إليها ، وكون الجزاء عليها من جنس الفعل .

٤ - (وعن حكيم بن حزام رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : اليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تقول ، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يستغن يغنيه الله . متفق عليه ، واللفظ للبخارى) أكثر التفاسير وعليه الأكثر أن اليد العليا يد المعطى والسفلى يد السائل ، وقيل يد المتعفف ولو بعد أن يمد إليه المعطى وعلوها معنوى ، وقيل يد الآخذ لغير سؤال وقيل العليا المعطية والسفلى المانعة . وقال قوم من المتصوفة : اليد الآخذة أفضل من المعطية مطلقا . قال ابن قتيبة : ما أرى هؤلاء إلا قوماً استطابوا السؤال فهم يحتجون للدناءة ونعم ما قال وقد ورد التفسير النبوى بأن اليد العليا التى تعطى ولا تأخذ أخرجه إسماعيل فى مسنده عن حكيم بن حزام قال « يا رسول الله ما اليد العليا ؟ فذكره » وفى الحديث دليل على البلاء بنفسه وعياله لأنهم الأهم . وفيه أن أفضل الصدقة ما بقى بعد إخراجها صاحبها مستغنيا إذ معنى أفضل الصدقة ما أبقي المتصدق من ماله ما يستظهر به على حوائجه ومصالحه ، لأن المتصدق بجميع ماله يندم غالبا ويجب إذا احتاج أنه لم يتصدق ولفظ الظاهر كما قال الخطائى يورد فى مثل هذا اتساعا فى الكلام ، وقيل غير ذلك . واختلف العلماء فى صدقة الرجل بجميع ماله ، فقال القاضى عياض : إنه جوزه العلماء وأئمة الأمصار قال الطبرانى : ومع جوازه فالمستحب أن لايفعله وأن يقتصر على الثلث . والأولى أن يقال :

من تصدق بماله كله وكان صبوراً على الفاقة وإذا عيال له أو له عيال يصبرون فلا كلام في حسن ذلك ، ويدل له قوله تعالى - ويؤثرون على أنفسهم - الآية - ويطعمون الطعام على حبه - ومن لم يكن بهذه المثابة كره له ذلك ، وقوله « ومن يستغف » أى عن المسئلة « يغفره الله » أى يعنه الله على العفة « ومن يستغن » بما عنده وإن قل « يغنه الله » بإلقاء القناعة في قلبه والتفوق بما عنده .

٥ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قيل يا رسول الله : أى الصدقة أفضل ؟ قال : جَهْدُ الْمُقِلِّ ابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ . أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة والحاكم وابن حبان) الجهد بضم الجيم وسكون الهاء الوسع والطاقة وبالفتح المشقة ، وقيل المبالغة والغاية ، وقيل هما لغتان بمعنى قال في النهاية : أى قدر ما يحتمله القليل من المال وهذا بمعنى حديث « سبق درهم مائة ألف درهم رجل له درهمان أخذ أحدهما فتصدق به ، ورجل له مال كثير فأخذ من عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها » أخرجه النسائي من حديث أبي ذر وأخرجه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة . ووجه الجمع بين هذا الحديث والذي قبله ما قاله البيهقي ولفظه : والجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » وقوله « أفضل الصدقة جهد المقل » أنه يختلف باختلاف أحوال الناس في الصبر على الفاقة والسدة والاكتفاء بأقل الكفاية ، وساق أحاديث تدل على ذلك .

٦ - (وعنه) أى أبي هريرة رضى الله عنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تَصَدَّقُوا ، فقال رجل يا رسول الله عندي دينار ، قال : تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ ، قال عندي آخر ، قال : تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ ، قال عندي آخر ، قال : تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ ، قال عندي آخر ، قال : أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ . رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم) ولم يذكر في هذا الحديث الزوجة . وقد وردت في صحيح مسلم مقدمة على الولد ، وفيه أن النفقة على النفس صدقة وأنه يبدأ بها ثم على الزوجة ثم على الولد ثم على العبد إن كان أو مطلق من يخدمه ثم حيث شاء ، ويأتى في النفقات تحقيق النفقة على من تجب له أولاً فآولاً .

٧ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ) كأن المراد غير مسرفة في الإنفاق (كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلَزَوَّجُهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ وَالْخَادِمُ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئاً : متفق عليه) فيه دليل على جواز تصدق المرأة من بيت زوجها ، والمراد إنفاقها من الطعام الذى لها فيه تصرف بصفته للزوج ومن يتعلق به بشرط أن يكون ذلك بغير إضرار وأن لا يخل بنفقتهم . قال ابن العربي : قد اختلف السلف في ذلك فتم من في الشيء إلا أجازيسير الذى لا يؤبه له ولا يظهر به نقصان ، ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال وهو اختيار البخارى ، ويدل له ما أخرجه

الترمذى عن ابى أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنفق المرأة من بيت زوجها إلا بأذنه : قيل يا رسول الله ولا الطعام ؟ قال : ذلك أفضل أموالنا » إلا أنه قد عارضه ما أخرجه البخارى من حديث أبى هريرة بلفظه « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره » ولعله يقال فى الجمع بينهما أن إنفاقها مع إذنه تستحق به الأجر كاملا ومع عدم الإذن نصف الأجر ، وأن النهى عن إنفاقها من غير إذنه إذا عرفت منه الفقر أو البخل فلا يحل لها الإنفاق إلا بأذنه بخلاف ما إذا عرفت منه خلاف ذلك جاز لها الإنفاق من غير إذنه ولها نصف أجره ، ومنهم من قال : المراد بنفقة المرأة والعبد والخادم النفقة على عيال صاحب المال فى مصالحه وهو بعيد من لفظ الحديث ، ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال : المرأة لها حق فى مال الزوج والتصرف فى بيته ، فجاز لها أن تتصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف فى مال مولاه فيشترط الإذن فيه . ويرد عليه أن المرأة ليس لها التصرف إلا فى القدر الذى تستحقه ، وإذا تصدقت منه اختصت بأجره ثم ظاهره أنهم سواء فى الأجر ، ويحتمل أن المراد بالمثل حصول الأجر فى الجملة وإن كان أجر المكسب أوفر إلا أن فى حديث أبى هريرة « ولها نصف أجره » فهو يشعر بالمساواة .

٨ - (وعن أبى سعيد رضى الله عنه قال : جاءت زينب امرأة ابن مسعود فقالت : يا رسول الله إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندى حلى فأردت أن أتصدق به ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من أن أتصدق به عليهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : صدق ابن مسعود زوجك وكذلك أحق من تصدقت به عليهم . رواه البخارى) فيه دلالة على أن الصدقة على من كان أقرب من المتصدق أفضل وأولى . والحديث ظاهر فى صدقة الواجب ، ويحتمل أن المراد بها التطوع والأول أوضح ، ويؤيده ما أخرجه البخارى عن زينب امرأة ابن مسعود أنها قالت : « يا رسول الله أيجزى عنا أن نجعل الصدقة فى زوج فقير وأبناء أخ أيتام فى حجورنا ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : لك أجر الصدقة وأجر الصلة » وأخرجه أيضا مسلم وهو أوضح فى صدقة الواجب لقولها « أيجزى » ولقوله « صدقة وصلة » إذ الصدقة عند الإطلاق تتبادر فى الوجبة وبهذا جزم المازنى ، وهو دليل على جواز صرف زكاة المرأة فى زوجها وهو قول الجمهور ، وفيه خلاف لأبى حنيفة ، ولا دليل له يقاوم النص المذكور . ومن استدلل له بأنها تعود إليها بالنفقة فكأنها ما خرجت عنها فقد أورد عليه أنه يلزمه منع صرفها فيه اتفاقا . وأما الزوج فاتفقوا على أنه لا يجوز له صرف صدقة واجبة فى زوجته قالوا : لأن نفقتها واجبة عليه فتستغنى بها عن الزكاة ، قاله المصنف فى الفتح ، وعندى فى هذا الأخير توقف لأن غنى المرأة بوجود النفقة على زوجها لا يصيرها غنية الغنى الذى يمنع من حل الزكاة لها ، وفى قوله « وولده » ما يدل على إيجازها فى الولد إلا أنه ادعى ابن المنذر الإجماع على عدم جواز صرفها إلى الولد ، وحملوا الحديث على أنه فى غير الواجبة أو أن الصرف إلى الزوج وهو المنفق على الأولاد أو أن الأولاد للزوج ولم يكونوا منها ، كما يشعر به ما وقع فى رواية أخرى « على زوجها وأيتام فى حجورها » ولعلمهم أولاد زوجها وسموا أيتاما باعتبار اليتم من الأم .

٩ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزال الرجلُ (يَسْأَلُ النَّاسَ) أموالهم (حتى يأتي يومَ القيامةِ وليسَ في وجهه مُرعةٌ) بضم الميم وسكون الزاي فعين مهملة (لَحْمٍ . متفق عليه) الحديث دليل على قبح كثرة السؤال ، وأن كل مسألة تذهب من وجهه قطعة لحم حتى لا يبقى فيه شيء لقوله « لا يزال » ولفظ « الناس » عام مخصوص بالسلطان كما يأتي . والحديث مطلق في قبح السؤال مطلقا وقيد البخاري بمن يسأل تكثرا كما يأتي : يعنى من سأل وهو غنى فانه ترجم له : يباب من سأل تكثرا لامن سأل حاجة فانه يباح له ذلك ، ويأتي قريبا بيان الغنى الذي يمنع من السؤال . قال الخطابي : معنى قوله « وليس في وجهه مزعة لحم » يحتمل أن يكون المراد به يأتي ساقطا لا قدر له ولا جاء ، أو يعذب في وجهه حتى يسقط لحمه عقوبة له في موضع الجنابة لكونه اذل وجهه بالسؤال ، أو أنه يبعث ووجهه عظم ليكون ذلك شعاره الذي يعرف به . ويؤيد الأول ما أخرجه الطبراني والبراز من حديث مسعود بن عمرو « لا يزال العبد يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه » وفيه أقوال أخر

١٠ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ يَسْأَلِ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَزَاءً فَلْيَسْتَقِيلْ أو يَسْتَكْثِرْ . رواه مسلم) قال ابن العربي : إن قوله « فإنما يسأل جزاء » معناه أنه يعاقب بالنار ، ويحتمل أن يكون حقيقة : أى أنه يصير ما يأخذه جزاء يكوى به كما في مانع الزكاة ، وقوله « فليستقل » أمر للتكلم ، ومثله ما عطف عليه ، أو للتهديد من باب - اعملوا ما شئتم - وهو مشعر بتحريم السؤال للاستكثار .

١١ - (وعن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةٍ مِنَ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكُفَّ بِهَا) أى بقيمتها (وجهه خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ . رواه البخاري) الحديث دل على ما دل ما قبله عليه من قبح السؤال مع الحاجة وزاد بالحث على الاكتساب ولو أدخل على نفسه المشقة ، وذلك لما يدخل السائل على نفسه من ذل السؤال وذلة الرد إن لم يعطه المستول ولما يدخل على المستول من الضيق في ماله إن أعطى كل من يسأل . وللشافعية وجهان في سؤال من له قدرة على التكسب أحدهما أنه حرام لظاهر الأحاديث والثاني أنه مكروه بثلاثة شروط : أنه لا يذل نفسه ، ولا يلج في السؤال ، ولا يؤذى المستول ، فان فقد أحدها فهو حرام بالاتفاق .

١٢ - (وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . الْمَسْئَلَةُ كَدٌّ يَكِدُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا أَوْ فِي أَمْرِ

الابد منه . روله الترمذى وصححه) أى سؤال الرجل أموال الناس كد أى خدش وهو الأثر . وفى رواية كلوج بضم الكاف . وأما سؤاله من السلطان فانه لامذمة فيه لأنه إنما يسأل مما هو حق له فى بيت المال ولا مئة للسلطان على السائل لأنه وكيل فهو كسؤال الإنسان وكيله أن يعطيه من حقه الذى لديه ، وظاهره أنه وإن سأل السلطان تكثرأ فانه لا بأس فيه ولا إثم ، لأنه جعله قسما للأمر الذى لا بد منه ، وقد فسر الأمر الذى لا بد منه حديث قبيصة ، وفيه لا يحل السؤال إلا لثلاثة : ذى فقر مدقع ، أو دم موجد ، أو غرم مفتح ، الحديث . وقوله « أو فى أمر لا بد منه » أى لا يتم له حصوله مع ضرورته إلا بسؤال . ويأتى حديث قبيصة قريبا ، وهو مبين ومفسر للأمر الذى لا بد منه .

باب قسمة الصدقات

أى قسمة الله للصدقات بين مصارفها

١ - (عن أنى سعيد الحدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة : لعامل عليها ، أو رجل اشتراها بماله ، أو غارم ، أو غازى فى سبيل الله ، أو مسكين تصدق عليها منها فأهدى منها لغنى . رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعل بالإرسال) ظاهره إعلال ما أخرجه المذكورون جميعا . وفى الشرح أن التى أعلت بالإرسال رواية الحاكم التى حكم بصحتها ، وقوله « لغنى » قد اختلفت الأقوال فى حد الغنى الذى يحرم به قبض الصدقة على أقوال ، وليس عليها ما تسكن له النفس من الاستدلال ، لأن المبحث ليس لغويا حتى يرجع فيه إلى تفسير لغة ، ولأنه فى اللغة أمر نسبي لا يتعين فى قدر ، ووردت أحاديث معينة لقدر الغنى الذى يحرم به السؤال كحديث أنى سعيد عند النسائى « من سأل وله أوقية فقد ألحف » وعند أبى داود « من سأل منكم وله أوقية أو علها فقد سأل إلحافا » وأخرج أيضا « من سأل وله ما يغنيه فأنما يستكبر من النار ، قالوا وما يغنيه ؟ قال قدر ما يعيشه ويغديه » صححه ابن حبان ، فهذا قدر الغنى الذى يحرم معه السؤال . وأما الغنى الذى يحرم معه قبض الزكاة فالظاهر أنه من تجب عليه الزكاة وهو من يملك مائتى درهم لقوله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها فى فقرائكم » فقابل بين الغنى وأفاد أنه من تجب عليه الصدقة وبين الفقير وأخبر أنه من ترد فيه الصدقة ، هذا أقرب ما يقال فيه وقد بيناه فى رسالة جواب سؤال ، وأفاد حديث الباب حلها للعامل عليها وإن كان غنيا لأنه يأخذ أجره على عمله لالفقره وكذلك من اشتراها بماله ، فإنها قد وافقت مصرفها وصارت ملكا له ، فإذا باعها فقد باع ما ليس بزكاة حين البيع بل هو ملك له ، وكذلك الغارم تحل له وإن كان غنيا ، وكذلك الغازى يحل له أن يتجهز من الزكاة وإن كان غنيا لأنه ساع فى سبيل الله . قال الشارح : ويلحق به من كان قائما بمصلحة عامة من مصالح المسلمين كالقضاء والإفتاء والتدريس وإن

كان غنيا . وادخل أبو عبيد من كان في مصلحة عامة في العاملين وأشار إليه البخاري حيث قال : « باب رزق الحاكم والعاملين عليها » وأراد بالرزق ما يرزقه الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء والفتيا والتدريس ، فله الأخذ من الزكاة فيما يقوم به مدة القيام بالمصلحة وإن كان غنيا . قال الطبري : إنه ذهب الجمهور إلى جواز أخذ القاضي الأجرة على الحكم لأنه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه غير أن طائفة من السلف كرهوا ذلك ولم يحرموه . وقالت طائفة : أخذ الرزق على القضاء إن كانت جهة الأخذ من الحلال كان جائزا إجماعا ، ومن تركه فانما تركه تورعا . وأما إذا كانت هناك شبهة فالأولى الترك ، ويحرم إذا كان المال يؤخذ لبيت المال من غير وجهه ، واختلف إذا كان الغالب حراما . وأما الأخذ من المتحاكين ففي جوازه خلاف ، ومن جوزه فقد شرط له شرائط ، ويأتي ذكر ذلك في باب القضاء ، وإنما لما تعرض له الشارح هنا تعرضنا له .

٢ - (وعن عبد الله بن علي بن الحيار) بكسر الخاء المعجمة فثناة تحتية آخره راء ، وعبد الله يقال إنه ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعد في التابعين ، روى عن عمر وعثمان وغيرهما (أن رجلين خدثاه أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة ، فقلّب فيهما النظر) فسرت ذلك الرواية الأخرى بلفظ « فرغ فينا النظر وخفضه » (فرأهما جلدتين ، فقال : إن شئكما أعطيْتُكما ولا حظّ فيها لغني ولا لقوي مكتسب . رواه أحمد وقواه أبو داود والنسائي) قال أحمد بن حنبل : ما أجوده من حديث ، وقوله « إن شئكما » أي أن أخذ الصدقة ذلة فان رضيتم بها أعطيتمكما ، أو أنها حرام على الجلد ، فان شئكما تناول الحرام أعطيتمكما ، قاله توييخا وتغليظا . والحديث من أدلة تحريم الصدقة على الغني وهو تصريح بمفهوم الآية . وإن اختلف في تحقيق الغني كما سلف وعلى القوى المكتسب لأن حرفته صيرته في حكم الغني ، ومن أجاز له تأول الحديث بما لا يقبل .

٣ - (وعن قبيصة) بفتح القاف فوحدة مكسورة فثناة تحتية فصاد مهملة (ابن مخارق) بضم الميم فحاء معجمة فراء مكسورة بعد الألف فقاف (الهلالي) وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، عداة في أهل البصرة ، روى عنه ابنه قطن وغيره (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة : رجل) بالكسر بدلا من ثلاثة ، ويصح رفعه بتقدير أحدهم (تحمّل حمالة) بفتح الحاء المهملة وهو المال يتحمّله الإنسان عن غيره (فحلّت له المسئلة حتى يصبها ثم يمسك) ، ورجل أصابته جائحة) أي آفة (اجتاحت) أي أهلك (ماله) فحلّت له المسئلة حتى يصب قواما) بكسر القاف : ما يقوم بحاجته وسد خلته (من عيش) ، ورجل أصابته فاقة) أي حاجة (حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا) بكسر المهملة والجيم مقصور : العقل (من قومه) لأنهم أخبر بحاله يقولون أو قائلين (لقد أصابت فلانا فاقة فحلّت له المسئلة حتى يصب قواما) بكسر القاف (من عيشه) فاصواهن

مِنَ الْمَسْئَلَةِ بِأَقْبَسَةِ مُحْتٍ) بضم السين المهملة (يَأْكُلُهَا) أى الصدقة ، انت لأنه جعل السحت عبارة عنها وإلا فالضمير له (مُحْتًا) السحت : الحرام الذى لا يحل كسبه لأنه يسحت البركة : أى يذهبها (رواه مسلم وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان) الحديث دليل على أنها تحرم المسئلة إلا لثلاثة : الأول لمن تحمل حالة ، وذلك أن يتحمل الإنسان عن غيره بنا أو دية ، أو يصالح بمال بين طائفتين. فأنها تحل له المسئلة ، وظاهره وإن كان غنيا فانه لا يلزمه تسليمه من ماله ، وهذا هو أحد الخمسة الذين يحل لهم أخذ الصدقة وإن كانوا أغنياء كما سلف فى حديث أبى سعيد . والثانى من أصاب ماله آفة سماوية أو أرضية كالبرد والفرق ونحوه بحيث لم يبق له ما يقوم بعيشه حلت له المسئلة حتى يحصل له ما يقوم بحاله ويسد خلته . والثالث من أصابته فاقة ولكن لا تحل له المسئلة إلا بشرط أن يشهد له من أهل بلده لأنهم أخبر بحاله ثلاثة من ذوى العقول لامن غلب عليه الغباوة والتفصيل ؛ وإلى كونهم ثلاثة ذهب الشافعية للنس فقالوا : لا يقبل فى الإعسار أقل من ثلاثة ، وذهب غيرهم إلى كفاية الاثنين قياسا على سائر الشهادات ، وحلوا الحديث على الندب ، ثم هذا محمول على من كان معروفا بالغنى ثم افتقر ، أما إذا لم يكن كذلك فانه يحل له السؤال ، وإن لم يشهدوا له بالفاقة يقبل قوله ، وقد ذهب إلى تحريم السؤال ابن أبى ليلى وأنها تسقط به العدالة . والظاهر من الأحاديث تحريم السؤال إلا لثلاثة المذكورين أو أن يكن المسئول السلطان كما سلف .

٤ - (وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث) بن عبد المطلب بن هاشم ، سكن المدينة ثم تحول منها إلى دمشق ومات بها سنة اثنين وستين ، وكان قد أتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلب منه أن يجعله عاملا على بعض الزكاة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه قصة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ) هو بيان لعلة التحريم (وفى رواية) أى لمسلم عن عبد المطلب (وإنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ . رواه مسلم) فأفاد أن لفظ لا تنبغى أراد به لا تحل فيفيد التحريم أيضا ، وليس لعبد المطلب المذكور فى الكتب الستة غير هذا الحديث ، وهو دليل على تحريم الزكاة على محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله . فأما عليه صلى الله عليه وسلم فانه إجماع ، وكذا ادعى الإجماع على حرمتها على آله أبو طالب وابن قدامة ونقل الجواز عن أبى حنيفة ، وقيل إن منعوا خمس الخمس ، والتحريم هو الذى دلت عليه الأحاديث ، ومن قال بخلافها قال متأولا لها ، وإنما يجب التأويل إذا قام على الحاجة إليه دليل . والتعليل بأنها أوساخ الناس قاض بتحريم الصدقة الواجبة عليهم لا النافلة لأنها هى التى يظهر بها من يخرجها كما قال تعالى - خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها - إلا أن الآية نزلت فى صدقة النفل كما هو معروف فى كتب التفسير . وقد ذهب طائفة إلى تحريم صدقة النفل أيضا على الآل واختارناه فى حواشى ضوء النهار لعموم الأدلة فيه ، وأنه صلى الله عليه وسلم كرم آله عن أن يكونوا محلا للغسالة وشرفهم عنها وهذه هى العلة ، المنصوصة

وفد ورد التعليل عند أبي نعيم مرفوعا بأن لهم في خمس الخمس ما يكفيهم ويغنيهم ، فهما علتان منصوبتان ، ولا يلزم من منعهم عن الخمس أن تحل لهم ، فان من منع الإنسان عن ماله وحقه لا يكون منعه له مجللا ما حرم عليه ، وقد بسطنا القول في رسالة مستقلة . وفي المراد بالآل خلاف ، والأقرب ما فسرهم به الراوى وهو زيد بن أرقم بأنهم آل العباس وآل على وآل جعفر وآل عقيل انتهى . قلت : ويريد وآل الحارث بن عبد المطلب لهذا الحديث ، فهذا تفسير الراوى وهو مقدم على تفسير غيره ، فالرجوع إليه في تفسير آل محمد هنا هو الظاهر لأن لفظ الآل مشترك وتفسير راويه دليل على المراد من معانيه ، فهؤلاء الذين فسرهم به زيد بن أرقم وهو في صحيح مسلم ، وإنما تفسيرهم هنا ببني هاشم اللازم منه دخول من أسلم من أولاد أبي لهب ونحوهم ، فهو تفسير بخلاف تفسير الراوى ، وكذلك يدخل في تحريم الزكاة عليهم بنو عبد المطلب بن عبد مناف كما يدخلون معهم في قسمة الخمس كما يفيد الحديث بعده ، وهو قوله :

٥ - (وعن جبير) بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وسكون الياء التحتية (ابن مطعم) بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة ابن نوفل بن عبد مناف القرشى ، أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ومات بها سنة أربع وخمسين ، وقيل غير ذلك (قال : مشيت أنا وعثمان ابن عفان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا : يا رسول الله أعطيت بنى المطلب من خمس خبير وأتركنا ونحن وهم بمنزلة واحدة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما بنو المطلب وبنو هاشم) المراد ببني هاشم آل على وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث ، ولم يدخل آل أبي لهب في ذلك لأنه لم يسلم منهم في عصره صلى الله عليه وسلم أحد ، وقيل بل أسلم منهم عتبة ومعتب ابنا أبي لهب وثبتا معه صلى الله عليه وسلم في خيبر (شيء واحد . رواه البخارى) الحديث دليل على أن بنى المطلب يشاركون بنى هاشم في سهم ذوى القرى وتحريم الزكاة أيضا دون من عداهم وإن كانوا في النسب سواء ، وعلة صلى الله عليه وسلم باستمرارهم على المولاة كما في لفظ آخر تعليقه « بأنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام » فصاروا كالشيء الواحد في الأحكام وهو دليل واضح في ذلك ، وذهب إليه الشافعى وخالفه الجمهور ، وقالوا إنه صلى الله عليه وسلم أعطاهم على جهة التفضل لا الاستحقاق وهو خلاف الظاهر . بل قوله شيء واحد دليل على أنهم يشاركونهم في استحقاق الخمس وتحريم الزكاة . واعلم أن بنى المطلب هم أولاد المطلب بن عبد مناف وجبير بن مطعم من أولاد نوفل بن عبد مناف وعثمان من أولاد عبد شمس بن عبد مناف ، فبنو المطلب وبنو عبد شمس وبنو نوفل أولاد عم في درجة واحدة ، فلذا قال عثمان وجبير بن مطعم للنبي صلى الله عليه وسلم إنهم وبنى المطلب بمنزلة واحدة لأن الكل أبناء عم .

٦ - (وعن أبي رافع) هو أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قيل اسمه براهيم ، وقيل هرمز ، وقيل كان للعباس فوهبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أسلم العباس بشر أبو رافع رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسلامه . فأعتقه . مات في خلافة على

كما قاله ابن عبد البر (أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا على الصدقة) أى على قضائها (من بنى مخروم) اسمه الأرقم (فقال لأبي رافع : اصحبني فانك تصيب منها ، فقال لا حتى آتي النبي صلى الله عليه وسلم فأسأله ، فأتاه فأسأله ، فقال : مَوَلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَأَنْهَا لَا تَحِيلُ لَنَا الصَّدَقَةُ . رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان) الحديث دليل على أن حكم مولى آل محمد صلى الله عليه وسلم حكمهم في تحريم الصدقة . قال ابن عبد البر في التمهيد : إنه لا خلاف بين المسلمين في عدم حل الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم ولبنى هاشم ولمواليهم انتهى . وذهبت جماعة إلى عدم تحريمها عليهم لعدم المشاركة في النسب ولأنه ليس لهم في الخمس منهم . وأجيب بأن النص لا تقدم عليه هذه العلل فهي مردودة ، فانها ترفع النص . قال ابن عبد البر : هذا خلاف الثابت من النص ، ثم هذا نص على تحريم العمالة على المولى وبالأولى على آل محمد صلى الله عليه وسلم لأنه أراد الرجل الذى عرض على أبى رافع أن يوليه على بعض عمله الذى ولاه النبي صلى الله عليه وسلم فينال عمالة لأنه أراد أن يعطيه من أجرته فانه جائز لأبى رافع أخذه ، إذ هو داخل تحت الخمسة اللذين نحل لهم ، لأنه قد ملك ذلك الرجل أجرته فيعطيه من ملكه فهو حلال لأبى رافع ، فهو نظير قوله فيما سلف : ورجل تصدق عليه منها فأهدى منها .

٧ - (وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطى عمر العطاء فيقول : أعطه أفقر مني ؟ فيقول خذْهُ فتمولهُ أو تصدقْ بِهِ وما جاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ) بالشين المعجمة والراء والفاء من الإشراف وهو التعرض للشيء والحرص عليه (ولا سائلٍ فخذْهُ وما لا فلا تُكْبِمَهُ تَفْسَكَ) أى لا تعلقها بطلبه (رواه مسلم) الحديث أفاد أن السائل ينبغي له أن يأخذ العمالة ولا يردّها فان الحديث في العمالة كما صرح به في رواية مسلم . والأكثر على أن الأمر في قوله فخذْهُ للندب ، وقيل للوجوب ، قيل وهو منسوب في كل عطية يعطاها الإنسان ، فانه يندب له قبولها بالشرطين المذكورين في الحديث . هذا إذا كان المال الذى يعطيه منه حلالا . وأما عطية السلطان الجائر وغيره ممن ماله حلال وحرام ، فقال ابن المنذر إن أخذها جائز مريض فيه ، قال وخجة ذلك أنه تعالى قال في اليهود - سماعون للكذب أكالون للسحت - وقدر من صلى الله عليه وسلم درعه من يهودى مع علمه بذلك ، وكلنا أخذ الجزية منهم مع علمه بذلك ، وأن كثيرا من أموالهم من ثمن الخنزير والمعاملات الباطلة انتهى . وفي الجامع الكافي أن عطية السلطان الجائر لا ترد لأنه إنه علم أن ذلك عين مال المسلم وجب قبوله وتسليمه إلى مالكه . وإن كان ملتبسا فهو مظلمة يصرفها على مستحقها ، وإن كان ذلك عين مال الجائر فيه تقليل لباطله وأخذ ما يستعين بانفاقه على معصيته وهو كلام حسن جار على قواعد الشريعة ، إلا أنه يشترط في ذلك أن يأمن القابض على نفسه من محبة المحسن الذى جبلت النفوس على حب من أحسن إليها ، وأن لا يومم الغير أن السلطان على الحق حيث قبض ما أعطاه . وقد بسطنا في حواشى ضوه النهار في كتاب البيع ما هو أوسع من هذا .

كتاب الصيام

الصيام لغة : الإمساك، وفي الشرع : إمساك مخصوص : وهو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع وغيرها مما ورد به النسخ في النهار على الوجه المشروع . ويتبع ذلك الإمساك عن اللغو والرفث وغيرهما من الكلام المحرم والمكروه لورود الأحاديث بالنهي عنها في الصوم زيادة على غيره في وقت مخصوص بشروط مخصوصة تفصلها الأحاديث الآتية . وكان مبدأ فرضه في السنة الثانية من الهجرة .

١ - (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ) فيه دليل على إطلاق هذا اللفظ على شهر رمضان : وحديث أبي هريرة عند أحمد وغيره مرفوعاً ، لا تقولوا جاء رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله ، ولكن قولوا جاء شهر رمضان ، حديث ضعيف لا يقاوم ما ثبت في الصحيح (يَصُومُ يَوْمٌ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ) كذا في نسخ بلوغ اللرام ، ولفظه في البخاري : (لَا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ ، قال المصنف يكون تاماً : أى يوجد رجل ولفظه في مسلم : (إِلَّا رَجُلًا) . قلت : وهو قياس العربية لأنه استثناء متصل من مذكور (كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومُهُ) متفق عليه) الحديث دليل على تحريم صوم يوم أو يومين قبل رمضان . قال الترمذي بعد رواية الحديث والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتعجل الرجل الصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان انتهى . وقوله لمعنى تقييد لنهى بأنه مشروط بكون الصوم احتياطاً إلا لو كان الصوم صوماً مطلقاً كالنفل المطلق والنذر ونحوه . قلت : ولا يخفى أنه بعد هذا التقييد يلزم منه جواز تقدم رمضان بأي صوم كان : وهو خلاف ظاهر النهى فانه عام لم يستثن منه إلا صوم من اعتاد صوم أيام معلومة . ووافق ذلك آخر يوم من شعبان ، ولو أراد صلى الله عليه وسلم الصوم المقيد بما ذكر لقال إلا متغلاً أو نحو هذا اللفظ . وإنما نهى عن تقدم رمضان لأن الشارع قد علق الدخول في صوم رمضان بروية هلاله ، فالمتقدم عليه مخالف للنص أمراً ونهياً . وفيه إبطال لما يفعله الباطنية من تقدم الصوم بيوم أو يومين قبل رؤية هلال رمضان وزعمهم أن اللام في قوله « صوموا لرؤيته » في معنى مستقبلين لها : وذلك لأن الحديث يفيد أن اللام لا يصح حملها على هذا المعنى وإن وردت له في مواضع . وذهب بعض العلماء إلى أن النهى عن الصوم من بعد النصف الأول من يوم سادس عشر من شعبان لحديث أبي هريرة مرفوعاً إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ، أخرجه أصحاب السنن وغيرهم . وقيل إنه يكره بعد الانتصاف ويحرم قبل رمضان بيوم أو يومين . وقال آخرون : يجوز من بعد انتصافه ويحرم قبله بيوم أو يومين . أما جواز الأول فلا لأنه الأصل وحديث أبي هريرة ضعيف . قال أحمد وابن معين : إنه منكز . وأما تحريم الثاني فلحديث الكتاب وهو قول حسن .

٢ - (وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال : من صام اليوم الذي يشك) مغير الصيغة سند إلى فيه فقد عصى أبا القاسم ذكر لبخاري تعليقا ووصله إلى عمار وزاد المصنف

في الفتح الحاكم، وأنهم وصلوه من طريق عمرو بن قيس عن أبي إسحاق، ولفظه عندهم: كما عند عمار بن ياسر فأبى بشاة مصلية، فقال كلوا، ففتحى بعض القوم، فقال إني صائم، فقال عمار: من صام الخ، (الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان) قال ابن عبد البر: هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك انتهى، وهو موقوف لفظاً مرفوع حكماً، ومعناه مستفاد من أحاديث النهي عن استقبال رمضان بصوم وأحاديث الأمر بالصوم لرؤيته.

واعلم أن يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال في ليلة بغيم سائر أو نحوه فيجوز كونه من رمضان وكونه من شعبان. والحديث وما في معناه يدل على تحريم صومه وإليه ذهب الشافعي، واختلف الصحابة في ذلك منهم من قال يجوز صومه ومنهم من منع منه وعده عصياناً لأبي القاسم والأدلة مع المحرمين. وأما ما أخرجه الشافعي عن فاطمة بنت الحسين أن علياً عليه السلام قال: «لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من رمضان» فهو أثر منقطع على أنه ليس في يوم شك مجرد بل بعد أن شهد عنده رجل على رؤية الهلال، فصام وأمر الناس بالصيام وقال: «لأن أصوم الخ»، وما هو نص في الباب حديث ابن عباس: «فإن حال بينكم وبينه صحاب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا» أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى وأخرجه الطيالسي بلفظ: «ولا تستقبلوا رمضان بيوم من شعبان» وأخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة في مصبحة. ولأبي داود من حديث عائشة: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من غيره يصوم لرؤية الهلال: أي هلال رمضان فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً صام»، وأخرج أبو داود من حديث حذيفة مرفوعاً: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة»، وفي الباب أحاديث واسعة دالة على تحريم صوم يوم الشك. من ذلك قوله:

٣ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا رأيتموه) أي الهلال (فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم) بضم الغين المعجمة وتشديد الميم: أي حال بينكم وبينه غيم (عليكم فاقدرُوا له. متفق عليه) الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله وإفطار أول يوم من شوال لرؤية هلاله، وظاهره اشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين، لكن قام الإجماع على عدم وجوب ذلك بل المراد ما ثبت به الحكم الشرعي من إخبار الواحد العدل أو الاثنين على خلاف في ذلك، فعنى إذا رأيتموه: أي إذا وجدت فيما بينكم الرؤية، فيدل هذا على أن رؤية بلد رؤية لجميع أهل البلاد فيلزم الحكم، وقيل لا يعتبر لأن قوله: «إذا رأيتموه» خطاب لأشخاص مخصوصين به. وفي المسئلة أقوال ليس على أحدها دليل ناهض، والأقرب لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بها من الجهات التي على سميتها، وفي قوله: «لرؤيته» دليل على أن الواحد إذا انفرد برؤية الهلال لزمه الصوم والإفطار وهو قول أئمة الآل وأئمة المذاهب الأربعة في الصوم. واختلفوا في الإفطار، فقال الشافعي: بفطر ويغنيه. وقال الأكثر: يستمر صائماً احتياطاً كما قاله في الشرح، لكنه تقدم له في أول باب صلاة العبد أن لم يقل

بأنه يترك يقين نفسه ويتابع حكم الناس إلا محمد بن الحسن الشيباني ، وأن الجمهور يقولون إنه يمتنع عليه حكم نفسه فما يتيقنه فناقض هنا ما سلف . وسبب الخلاف قول ابن عباس لكريب : إنه لا يعتد برؤية الهلال وهو بالشام بل يوافق أهل المدينة فيصوم الحادى والثلاثين باعتبار رؤية الشام لأنه يوم الثلاثين عند أهل المدينة . وقال ابن عباس : إن ذلك من السنة . وتقدم الحديث وليس بنص فيما احتجوا به لاحتماله كما تقدم ، فالحق أنه يعمل بيقين نفسه صوما وإفطارا ، ويحسن التكتم بهما صونا للعباد عن إثمهم بلساء الظن به (ولمسلم) أى عن ابن عمر (فإن أغشى عليكم فاقدرُوا له ثلاثين . وللبخارى) أى عن ابن عمر (فأكلوا العدة ثلاثين) قوله « فاقدرُوا له » هو أمر همزته همزة وصل وتكسر الدال وتضم وقبل الضم خطأ ، وفسر المراد به قوله « فاقدرُوا له ثلاثين » ، وأكلوا العدة ثلاثين ، والمعنى أفطروا يوم الثلاثين واحسبوا تمام الشهر وهذا أحسن تفاسيره ، وفيه تفاسير أخر نقلها الشارح خارجة عن ظاهر المراد من الحديث . قال ابن بطال : فى الحديث دفع لمراعاة المنجمين وإنما المعول عليه رؤية الأهلة وقد نهينا عن التكلف . وقد قال الباجى فى الرد على من قال إنه يجوز للحاسب والمنجم وغيرهما الصوم والإفطار اعتمادا على النجوم : إن إجماع السلف حجة عليهم . وقال ابن بزيرة : هو مذهب باطل قد نهت الشريعة عن الخوض فى علم النجوم لأنها حدىس وتخمين ليس فيها قطع . قال الشارح : قلت : والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخارى عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال « إنا أمة أمية لانكذب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا : يعنى تسعا وعشرين مرة ، وثلاثين مرة »

٤ - (وله) أى البخارى (فى حديث أبى هريرة : فأكلوا عدة شعبان ثلاثين) هو تصريح بمفاد الأمر بالصوم لرؤيته فى رواية « فإن غم فأكلوا العدة » أى عدة شعبان ، وهذه الأحاديث نصوص فى أنه لا صوم ولا إفطار إلا بالرؤية للهلال أو إكمال العدة .

• - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : تراءى الناس الهلال ، فأخبرت النبى صلى الله عليه وسلم أنى رأيته ، فصام وأمر الناس بصيامه . رواه أبو داود وصححه الحاكم وابن حبان) الحديث دليل على العمل بخبر الواحد فى الصوم دخولا فيه وهو مذهب طائفة من أئمة العلم ، ويشترط فيه العدالة . وذهب آخرون إلى أنه لا بد من الاثنين لأنها شهادة ، واستدلوا بخبر رواه النسائى عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه قال « جالست أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألتهم ، وحدثوني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ، إلا أن يشهد شاهدان » فدل بمفهومه أنه لا يكتفى الواحد . وأجيب عنه بأنه مفهوم ، والمنطوق الذى أفاده حديث ابن عمر وحديث الأعرابى الآتى أقوى منه ، ويدل على قبول خبر الواحد فيقبل بخبر المرأة والعبء . وأما الخروج منه فالظاهر أن الصوم والإفطار مستويان فى كفاية خبر الواحد . وأما حديث ابن عباس وابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم أجاز خبر واحد على هلال رمضان ، وكان لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين » فانه ضعفه الدارقطنى وقال : تفرد به حفص بن عمر الأثلى وهو ضعيف . ويدل لقبول خبر الواحد فى الصوم دخولا أيضا قوله :

٦ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن أعرابيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني رأيت الهلال ، فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال نعم ، قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال نعم ، قال فأذن في الناس يا بلال أن يصوموا غداً . رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان ورجح النسائي لإرساله) فيه دليل كاللذى قبله على قبول خبر الواحد في الصوم ، ودلالة على أن الأصل في المسلمين العدالة إذ لم يطلب صلى الله عليه وسلم من الأعرابي إلا الشهادة . وفيه أن الأمر في الهلال جار مجرى الإخبار لا الشهادة وأنه يكفي في الإيمان بالإقرار بالشهادتين ، ولا يلزم التبري من سائر الأديان .

٧ - (وعن حفصة أم المؤمنين رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من لم يثبت الصيام قبل الفجر فلا صيام له . رواه الخمسة ، ومال الترمذى والنسائي إلى ترجيح وقفه) على حفصة (وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان . وللدارقطني) عن حفصة (لا صيام لمن لم يقصره من الليل) الحديث . اختلف الأئمة في رفعه ووقفه . وقال أبو محمد بن حزم : الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة لأن من رواه مرفوعاً قد رواه موقوفاً ، وقد أخرجه الطبراني من طريق أخرى وقال : رجالها ثقات . وهو يدل على أنه لا يصح الصيام إلا بتبنيث النية ، وهو أن ينوى الصيام في أى جزء من الليل ، وأول وقفها الغروب ، وذلك لأن الصوم عمل والأعمال بالنيات وأجزاء النهار غير منفصلة من الليل بفاصل يتحقق ، فلا يتحقق إلا إذا كانت النية واقعة في جزء من الليل ، وتشترط النية لكل يوم على انفراده وهذا مشهور من مذهب أحمد ، وله قول : أنه إذا نوى من أول الشهر تجزئته ، وقوى هذا القول ابن عقيل بأنه صلى الله عليه وسلم قال : « لكل امرئ ما نوى » وهذا قد نوى جميع الشهر ، ولأن رمضان بمنزلة العبادة الواحدة ، لأن الفطر في لياليه عبادة أيضاً يستعان بها على صوم نهاره ، وأطال في الاستدلال على هذا بما يدل على قوته . والحديث عام للفرض والنفل والقضاء والنذر معيناً ومطلقاً ، وفيه خلاف وتفصيل . واستدل من قال بعدم وجوب التبيين بحديث البخارى « أنه صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً ينادى في الناس يوم عاشوراء : إن من أكل فليتم أو فليصم ، ومن لم يأكل فلا يأكل » قالوا : وقد كان واجبا ثم نسخ واجبا بصوم رمضان ، ونسخ وجوبه ليرفع سائر الأحكام ، ففيس عليه رمضان وما في حكمه من النذر المعين والتطوع فخص عموم « فلا صيام له » بالقياس ، وبحديث عائشة الآتى فإنه دل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم تطوعاً من غير تبنيث النية . وأجيب بأن صوم عاشوراء غير مساو لصوم رمضان حتى يقاس عليه ، فإنه صلى الله عليه وسلم أنزى الإمساك لمن قد أكل ولمن لم يأكل فعلم أنه أمر خاص ، ولأنه إنما أجزأ عاشوراء بغير تبنيث لتعذره فيقاس عليه ما سواه كمن نام حتى أصبح على أنه لا يلزم من تمام الإمساك وجوبه أنه صوم مجزئ . وأما حديث عائشة وهو :

٨ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ قلنا لا ، قال : فاتني إذن صائم ، ثم أتانا يوماً آخر

قلت احدى لنا حيس) يفتح الحاء المهملة فثناة تحتية فسین مهملة : هو التمر مع السمن والأقط (فقال : أَرَيْنِيهِ فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِماً ، فأكل . رواه مسلم) فالجواب عنه أنه أعم من أن يكون يَبْتُ الصوم أو لا فيحمل على التبييت لأن المحتمل يرد إلى العام ونحوه ، على أن في بعض روايات حديثها « إني كنت أصبحت صائماً » . والحاصل أن الأصل عموم حديث التبييت ، وعدم الفرق بين الفرض والنفل والقضاء والنذر ، ولم يقم ما يرفع هذين الأصلين فتعين البقاء عليهما .

٩ - (وعن سهل بن سعد رضى الله عنه) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك أنصاري خزرجي ، يقال كان اسمه حزنا ، فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلاً . مات النبي صلى الله عليه وسلم وله خمس عشرة سنة . ومات سهل بالمدينة سنة إحدى وتسعين ، وقيل ثمان وثمانين ، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يزالُ النَّاسُ يُخْتَارُ ما عَجَّلُوا الْفِطْرَ . متفق عليه) زاد أحمد « وأخروا السحور » زاد أبو داود « لأن اليهود والنصارى يؤخرون الإفطار إلى اشتباك النجوم » قال في شرح المصابيح : ثم صار في ملتة شعاراً لأهل البدعة وصحة لهم . والحديث دليل على استحباب تعجيل الإفطار إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو باخبار من يجوز العمل بقوله . وقد ذكر العلة وهي مخالفة اليهود والنصارى . قال المهلب : والحكمة في ذلك أنه لا يزداد في النهار من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة . قال المشافعي : تعجيل الإفطار مستحب ، ولا يكره تأخيره إلا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه . قلت : في إباحته صلى الله عليه وسلم المواصلة إلى السحر ، كما في حديث أبي سعيد ما يدل على أنه لا كراهة إذا كان ذلك مبالغة لنفس ودفعاً لشهوتها ، إلا أن قوله :

١٠ - (وللتيرمذي من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله عز وجل : أَحَبُّ عِبَادِي إِلَىَّ أَعَجَّلَهُمْ فِطْرًا) دال على أن تعجيل الإفطار أحب إلى الله تعالى من تأخيره ، وأن لإباحة المواصلة إلى السحر لا تكون أفضل من تعجيل الإفطار ، أو يراد بعبادى الذين يفطرون ولا يواصلون إلى السحر . وأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه خارج عن عموم هذا الحديث لتصريجه صلى الله عليه وسلم بأنه ليس مثلهم كما يأتي ، فهو أحب الصائمين إلى الله تعالى وإن لم يكن أعجلهم فطراً ، لأنه قد أذن له في الوصال ولو أياماً متصلة كما يأتي .

١١ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تَسَحَّرُوا ثَانٌ فِي السَّحُورِ) يفتح المهملة : اسم لما يتسحر به ، وروى بالضم على أنه مصدر (بَرَكَةٌ) متفق عليه) زاد أحمد من حديث أبي سعيد « فلا تدعوه ، ولو أن يتجرع أحدكم جرعة من ماء ثَانٌ الله وملائكته يصلون على المتسحرين » وظاهر الأمر وجوب التسحر ، ولكنه صرفه عنه إلى التنب ما ثبت من مواصلته صلى الله عليه وسلم ومواصلة أصحابه ، ويأتي الكلام في حكم

لوصال ، ونقل ابن المنذر الإجماع على أن التمسح مندوب والبركة المشار إليها فيه اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب لحديث مسلم مرفوعا « فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر » والتقوى به على العبادة وزيادة النشاط والتسبب للصدقة على من سأل وقت السحر .

١٢ - (وعن سليمان بن عامر الضبي رضي الله عنه) قال ابن عبد البر في الاستيعاب : إنه ليس من الصحابة ضبي غير سليمان بن عامر المذكور (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ . رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم) والحديث قد روى من حديث عمران بن حصين وفيه ضعف ، ومن حديث أنس رواه الترمذي والحاكم وصححه ، ورواه أيضا الترمذي والنسائي وغيرهم من حديث أنس من فعله صلى الله عليه وسلم قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصلّي فإن لم يكن فعلى تمرات فإن لم يكن حسا حسوات من ماء » وورد في عدد التمرات أنها ثلاث ، وفي الباب روايات في معنى ما ذكرنا . ودل على أن الإفطار بما ذكر هو السنة . قال ابن القيم : وهذا من كمال شفقتة صلى الله عليه وسلم على أمته ونصحهم فإن إعطاء الطبيعة الشيء الحلو مع خلو المعدة أدعى إلى قبوله وانتفاع القوى به لاسيما القوة الباصرة فإنها تقوى به . وأما الماء فإن الكبد يحصل لها بالصوم نوع يبس فإن رطبت بالماء كمل انتفاعها بالغذاء بعده هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب لا يعلمها إلا أطباء القلوب .

١٣ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال) هو ترك الفطر بالهنا وفي ليالي رمضان بالقصد (فقال رجل من المسلمين) قال المصنف : لم أقف على اسمه (فانك تواصل يا رسول الله ، فقال : وَأَيْكُمْ مِثْلِي لَأَتَى أَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي . فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال ، فقال : لو تأخّر الهلال لزدتكم ، كالمئكل لهم حين أبوا أن ينتهوا . متفق عليه) الحديث عند الشيخين من حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة وأنس ، وتفرد مسلم باخراجه عن أبي سعيد ، وهو دليل على تحريم الوصال لأنه الأصل في النهي . وقد أبيع الوصال إلى السحر لحديث أبي سعيد « فأبيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر » وفي حديث أبي سعيد هذا دليل على أن إمساك بعض الليل مواصلة . وهو يرد على من قال إن الليل ليس مخلا للصوم فلا ينعقد بنيته . وفي الحديث دلالة على أن الوصال من خصائصه صلى الله عليه وسلم . وقد اختلف في حق غيره ، فقليل التحريم مطلقا ، وقيل محرم في حق من يشق عليه ويباح لمن لا يشق عليه ، الأول رأى الأكثر للنهي وأصله التحريم ، واستدل من قال إنه لا يحرم بأنه صلى الله عليه وسلم واصل بهم ، ولو كان النهي للتحريم لما أقرهم عليه ، فهو قرينة أنه للكراهة رحمة لهم وتخفيفا عنهم ، ولأنه أخرج أبو داود ١ عن رجل من الصحابة « نهى

(١) الذي في تبيل الأوطار مختلف عن هذه الرواية في اللفظ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الحجابة والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه ، إسناده صحيح وإبقاء متعلق بقوله نهى . وروى البزار والطبراني في الأوسط من حديث سمرة ، نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال وليس بالعزيمة ، ويدل له أيضا مواصلة الصحابة ، فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، أن ابن الزبير كان يواصل خمسة عشر يوما ، وذكر ذلك عن جماعة غيره ، فلو فهموا التحريم لما فعلوه . ويدل للجواز أيضا ما أخرجه ابن السكن مرفوعا ، « إن الله لم يكتب الصيام بالليل فمن شاء فليتبعتني ولا أجر له » قالوا : والتعليل بأنه من فعل النصارى لا يقتضى التحريم . واعتلئ الجمهور عن مواصلته صلى الله عليه وسلم بالصحابة . بأن ذلك كان تقريرا لهم وتنكيلا بهم واحتمل جواز ذلك لأجل مصلحة النهى في تأكيد زجرهم لأنهم إذا بشروه ظهرت لهم حكمة النهى وكان ذلك أدعى إلى قبوله لما يترتب عليه من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف العبادات والأقرب من الأقوال هو التفصيل ، وقوله صلى الله عليه وسلم « وأبيكم مثلى » استفهام إنكار وتوبيخ : أى أياكم على صفتي ومنزلي من ربى . واختلف في قوله « يطعمنى ويسقين » فتيل هو على حقيقته كان يطعم ويسقى من عند الله ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلا . وأجيب عنه بأن ما كان من طعام الجنة على جهة التكريم فانه لا ينافى التكليف ولا يكون له حكم طعام الدنيا . وقال ابن القيم : المراد ما يغذيه الله من معارفه وما يفيضه على قلبه من لذة مناجاته وقرّة عينه بقربه وتنعمه بحبه والشوق إليه وتوابع ذلك من الأحوال التى هى غذاء القلوب وتنعم الأرواح وقرّة العين . بهجة النفوس والقلب والروح بها أعظم غذاء وأجوده وأنفعه ، وقد يقوى هذا الغذاء حتى يغنى عن غذاء الأجسام برهة من الزمان كما قيل :

لها أحاديث من ذكراك تشغلها عن الشراب وتلهيها عن الزاد

لها بوجهك نور يستضاء به ومن حديثك فى أعقابها حادى

ومن له أدنى معرفة أو تشوق يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيوانى ولا سيما السرور الفرحان الظافر بمطلوبه الذى قرت عينه بمحبوبه وتنعم بقربه والرضا عنه ، وساق هذا المعنى واختار هذا الوجه فى الإطعام والإسقاء . وأما الوصال إلى السحر فقد أذن صلى الله عليه وسلم فيه كما فى حديث البخارى عند أبى سعيد ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا تواصلوا فأبيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر ، وأما حديث عمر فى الصحيحين مرفوعا ، إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم ، فانه لا ينافى الوصال لأن المراد بأفطر دخل فى وقت الإفطار لأنه صار مفطرا حقيقة كما قيل ، لأنه لو صار مفطرا حقيقة لما ورد الحث على تعجيل الإفطار ولا النهى عن الوصال ولا استقام الإذن بالوصال إلى السحر .

١٤ - (وعنه) أى أبى هريرة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لم يدع قول الزور) أى الكذب (والعمل به والجتهل) أى السفه (فليس الله حاجة) أى لإرادة (فى أن يدع طعامه وشرابه . رواه البخارى وأبو داود واللفظ له)

الحديث دليل على تحريم الكذب والعمل به وتحريم السفه على الصائم وهما محرمان على غير الصائم أيضا ، إلا أن التحريم في حقه أكد كأكد تحريم الزنا من الشيخ والحيلاء من الفقير ، والمراد من قوله « فليس لله حاجة » أى إرادة بيان عظم ارتكاب ما ذكر وأن صيامه كلاصيام ولا معنى لاعتبار المفهوم هنا ، فان الله لا يحتاج إلى أحد هو الغنى سبحانه ذكره ابن بطال وقيل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد شيئا عليه لا حاجة لى في كذا ، وقيل إن معناه ثواب الصيام لا يقاوم في حكم الموازنة ما يستحق من العقاب لما ذكر . هذا ، وقد ورد في الحديث الآخر « فان شأته أحد أوسابه فليقل إلى صائم » فلا تشتم مبتدئا ولا مجلوبا .

١٥ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ويأشرك) المباشرة : الملازمة ، وقد ترد بمعنى الوطء في الفرج وليس بمراد هنا (وهو صائم) ، ولكنه « كان أملككم لإربه » بكسر الهمزة وسكون الراء فوحدة : وهو حاجة النفس ووطرها . وقال المصنف في التلخيص : معناه لمضوه (متفق عليه) ، واللفظ لمسلم . وزاد) أى مسلم (في رواية : في رمضان) قال العلماء : معنى الحديث أنه ينبغي لكم الاحتراز من القبلة ، ولا تتوهوا أنكم مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم في استباحتها لأنه يملك نفسه ويأمن من وقوع القبلة أن يتولد عنها إنزال أو شهوة أو هيجان نفس أو نحو ذلك وأنتم لاتأمنون ذلك ، فطريقكم كف النفس عن ذلك . وأخرج النسائي من طريق الأسود « قلت لعائشة : أياشرك الصائم ؟ قالت لا ، قلت : أليس رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يياشرك وهو صائم ؟ قالت إنه كان أملككم لإربه » وظاهر هذا أنها اعتقدت أن ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم . قال القرطبي : وهو اجتهاد منها ، وقيل الظاهر أنها ترى كراهة القبلة لغيره صلى الله عليه وسلم كراهة تنزيهه لاحتريم كما يدل له قولها « أملككم لإربه » . وفي كتاب الصيام لأبي يوسف القاضي من طريق خاد بن سلمة « سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها » وظاهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم للدليل التامى به صلى الله عليه وسلم ولأنها ذكرت عائشة الحديث جوابا عما سأل عن القبلة وهو صائم وجوابا قاض بالإباحة مستدلة بما كان يفعله صلى الله عليه وسلم . وفي المسئلة أقوال : الأول للمالكية أنه مكروه مطلقا . الثانى أنه محرم مستدلين بقوله تعالى - فالآن باشروهن - فانه منع المباشرة في النهار . وأجيب بأن المراد بها في الآية الجماع . وقد بين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم كما أفاده حديث الباب . وقال قوم : إنها تحرم القبلة ، وقالوا إن من قبل بطل صومه . الثالث أنه مباح ، وبالنسبة بعض الظاهرية فقال إنه مستحب . الرابع التفصيل ، فقالوا يكره للشباب ويباح للشيخ . ويروى عن ابن عباس ودليله ما أخرجه أبو داود « أنه أتاه صلى الله عليه وسلم رجل فسأله عن المباشرة للصائم فرخص له ، وأتاه آخر فسأله فيها ، فإذا الذى رخص له شيخ والذى نهاه شاب » . الخامس أن من ملك نفسه جاز وإلا فلا ، وهو مروي عن الشافعي ، واستدل له بحديث عمر بن أبي سلمة لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته أمه أم سلمة « أنه صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر

فقال : إني أخشاكم لله ، فدل على أنه لافرق بين الشاب والشيخ ، إلا لبيته صلى الله عليه وسلم
لعمر لاسيا وعمر كان في ابتداء تكليفه ، وقد ظهر مما عرفت أن الإباحة أقوى الأقوال ،
ويدل لذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمر بن الخطاب : « قال هشتت يوما
فقبلت وأنا صائم ، فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : صنعت اليوم أمرا عظيما فقبلت
وأنا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت لو تمضمضت بماء وأنت صائم ؟
قلت لا بأس بذلك ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقيم » انتهى . قوله هشتت بفتح
الهاء وكسر الشين المعجمة بعدها شين معجمة ساكنة : معناه ارتحت وخففت . واختلفوا
أيضا فيما إذا قبل أو نظر أو باشر فأنزل أو أمذى ، فعن الشافعي وغيره أنه يقضى إذا أنزل
في غير النظر ، ولا قضاء في الإمضاء . وقال مالك : يقضى في كل ذلك ويكفر إلا في الإمضاء
فيقضى فقط . وثمة خلافات أخر الأظهر أنه لا قضاء ولا كفارة إلا على من جامع وإلحاق
غير الجامع به بعيد .

(تنبيه) قولها « وهو صائم » لا يدل أنه قبلها وهي صائمة . وقد أخرج ابن حبان في صحيحه
عن عائشة « كان يقبل بعض نساءه في الفريضة وانتطوع » ثم ساق بإسناده « أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان لا يمس وجهها وهي صائمة » وقال : ليس بين الخبرين تضاد لأنه كان
يملك لإربه ، ونبه بفعله ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثل حاله وترك استعماله إذا كانت
المرأة صائمة علما منه بما ركب في النساء من الضعف عند الأشياء التي ترد عليهن انتهى .

١٦ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجَمَ وهو
مُحْرِمٌ واحتجَمَ وهو صائمٌ . رواه البخاري) قيل ظاهره أنه وقع منه الأمران المذكوران
مفترقين ، وأنه احتجَمَ وهو صائمٌ واحتجَمَ وهو محرم ، ولكنه لم يقع ذلك في وقت واحد لأنه
لم يكن صائما في إحرامه إذا أريد إحرامه وهو في حجة الوداع إذ ليس في رمضان ولا كان
محرمًا في سفره في رمضان عام الفتح ولا في شيء من عمره التي اعتمرها وإن احتمل أنه صام
نفلا ، إلا أنه لم يعرف ذلك . وفي الحديث روايات . وقال أحمد : إن أصحاب ابن عباس
لا يذكرون صياما . وقال أبو حاتم : أخطأ فيه شريك إنما هو احتجَمَ وأعطى الحجام أجرته
وشريك حدث به من حفظه وقد ساء حفظه ، فعلى هذا الثابت إنما هو الحجامة . والحديث
يحتمل أنه إخبار عن كل جملة على حدة ، وأن المراد احتجَمَ وهو محرم في وقت واحتجَمَ
وهو صائم في وقت آخر ، والقرينة على هذا معرفة أنه لم يتفق له اجتماع الإحرام والصيام ،
وأما تغليب شريك وانتقاله إلى ذلك اللفظ فأمر بعيد والحمل على صحة لفظ روايته مع تأويلها
أولى . وقد اختلف فيمن احتجَمَ وهو صائم ، فذهب إلى أنها لا تنظر الصائم الأكثر من
الأئمة ، وقالوا إن هذا ناسخ لحديث شداد بن أوس وهو :

١٧ - (وعن شداد بن أوس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجَمُ
في رمضان فقال : أفطرَ الحاجِمُ والمُحْجَمُ . رواه الخمسة إلا الترمذي وصححه أحمد
وابن خزيمة وابن حبان) الحديث قد صححه البخاري وغيره وأخرجه الأئمة عن ستة عشر من

الصحابة . وقال السيوطي في الجامع الصغير : إنه متواتر وهو دليل على أن الحجامة تعطر الصائم من حاجم ومحجوم له . وقد ذهب طائفة قليلة إلى ذلك : منهم أحمد بن حنبل وأتباعه لحديث شداد . وذهب آخرون إلى أنه يفطر المحجوم له . وأما الحاجم فانه لا يفطر عملا بالحديث هذا في الطرف الأول ^١ فلا أدري ما الذي أوجب العمل ببعضه دون بعض . وأما الجمهور القائلون أنه لا يفطر حاجم ولا محجوم له فأجابوا عن حديث شداد هذا بأنه منسوخ لأن حديث ابن عباس متأخر ، لأنه صحب النبي صلى الله عليه وسلم عام حجه وهو سنة عشر . وشداد صحبه عام الفتح كذا حكى عن الشافعي . قال وتوقى الحجامة احتياطاً أحب إلى . ويؤيد النسخ ما في حديث أنس في قصة جعفر بن أبي طالب ، وقد أخرج الحاذي من حديث أبي سعيد مثله . قال أبو محمد بن حزم : إن حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » ثابت بلا ريب ، لكن وجدنا في حديث « أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه » إسناده صحيح ، وقد أخرج ابن أبي شيبة ما يؤيد حديث أبي سعيد « أنه صلى الله عليه وسلم رخص في الحجامة للصائم » والرخصة إنما تكون بعد العزيمة ، فدل على النسخ سواء كان حاجماً أو محجوماً . وقيل إنه يدل على الكراهة ويدل لها حديث أنس الآتي ، وقيل إنما قاله صلى الله عليه وسلم في خاص « وهو أنه مر بهما وهما يغتابان الناس » رواه الوحاظي عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني أنه قال « إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم له لأنهما كانا يغتابان الناس » وقال ابن خزيمة في هذا التأويل : إنه أعجوبة لأن القائل به لا يقول إن الغيبة تفطر الصائم . وقال أحمد : ومن سلم من الغيبة ؟ لو كانت الغيبة تفطر ما كان لنا صوم . وقد وجه الشافعي هذا القول ، وحمل الشافعي الإفطار بالغيبة على سقوط أجر الصوم ، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم للمتكلم والخطيب بخطب « لاجعة له » ولم يأمره بالإعادة ، فدل على أنه أراد سقوط الأجر ، وخيئذ فلا وجه لجعله أعجوبة كما قال ابن خزيمة . وقال البغوي : المراد بافطارهما تعرضهما للإفطار ، أما الحاجم فلأنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص ، وأما المحجوم فلأنه لا يأمن من ضعف قوته بخروج الدم فيثول إلى الإفطار . قال ابن تيمية في رد هذا التأويل : إن قوله صلى الله عليه وسلم « أفطر الحاجم والمحجوم له » نص في حصول الفطر لهما ، فلا يجوز أن يعتقد بقاء صومهما والنبي صلى الله عليه وسلم يخبر عنهما بالفطر ، لاسيما وقد أطلق هذا القول إطلاقاً من غير أن يقرنه بقرينة تدل على أن ظاهره غير مراد ، فلو جاز أن يريد مقارنة الفطر دون حقيقته لكان ذلك تلبساً لاتبيينا للحكم انتهى ، قلت : ولا ريب في أن هذا هو الذي دل عليه قوله :

١٨ - (وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ففر به النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أفطر هذان ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة للصائم ، وكان أنس يحتجم وهو صائم ،

رواه الدارقطني وقواه) قال : إن رجاله ثقات ولا تعلم له علة ، وتقدم أنه من دقة القسح لحديث شداد .

١٩ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اكتحل في رمضان وهو صائم . رواه ابن ماجه باسناد ضعيف) قال الترمذى : لا يصح في هذا الباب شيء ، ثم قال : واختلف أهل العلم في الكحل للصائم فكرهه بعضهم وهو قول سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق ، ورخص بعض أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الشافعي انتهى . وخالف ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا : إنه يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم « الفطر مما دخل وليس مما خرج » وإذا وجد طعمه فقد دخل . وأجيب عنه بأننا لانسلم كونه داخلا لأن العين ليست بمنفذ وإنما يصل من المسام ، فان الإنسان قد يدلك قدميه بالحنظل فيجد طعمه في فيه لا يفطر ، وحديث « الفطر مما دخل » علقه البخارى عن ابن عباس ووصله عنه ابن كني شيعة : وأما ما أخرجه أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم قال في الإثم « لبتقه الصائم » فقال أبو داود قال لي يحيى بن معين : هو منكر .

٢٠ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ) وفي رواية الترمذى « فإما هو رزق ساقه الله إليه » (متفق عليه . وللحاكم) أى من حديث أبي هريرة (مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ . وهو صحيح) وورود لفظ من أفطر يعم الجماع ، وإنما خص الأكل والشرب لكونهما الغالب في النسيان كما قاله ابن دقيق العيد . والحديث دليل على أن من أكل أو شرب أو جامع ناسيا لصومه فانه لا يفطره ذلك لدلالة قوله « فليتم صومه » على أنه صائم حقيقة وهذا قول الجمهور وزيد بن علي والباقر وأحمد بن عيسى والإمام يحيى والفرقيين . وذهب غيرهم إلى أنه يفطر قالوا لأن الإمساك عن المفطرات ركن الصوم فحكمه حكم من نسي ركنا من الصلاة فانها تجب عليه الإعادة وإن كان ناسيا ، تأولوا قوله « فليتم صومه » بأن المراد فليتم إمساكه عن المفطرات . وأجيب بأن قوله « فلا قضاء عليه ولا كفارة » صريح في صحة صومه وعدم قضائه له ، وقد أخرج الدارقطني إسقاط القضاء في رواية أبي رافع وسعيد المقبرى والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة ، وأفتى به جماعة من الصحابة منهم على عليه السلام وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر كما قاله ابن المنذر وابن حزم . وفي سقوط القضاء أحاديث يشد بعضها ويتم الاحتجاج بها . وأما القياس على الصلاة فهو قياس فاسد الاعتبار لأنه في مقابلة النص على أنه منازع في الأصل ، وقد أخرج أحمد عن مولاة لبعض الصحابة « أنها كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بقصعة من ثريد فأكلت منها ثم تذكرت أنها كانت صائمة فقال لها فوالذين الآن بعد ما شبعتم فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أتمى صومك فانما هو رزق ساقه الله اليك » وروى عبدالرزاق « أن إنسانا جاء إلى أبي هريرة قال له : أصبحت

صائما وطعمت ، فقال لأبأس قال ثم دخلت على إنسان فنسيت فطعمت قال أبو هريرة أنت إنسان لم تتعود الصيام .

٢١ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ ذَرَعَهُ التَّيُّ) بالذال المعجمة والراء والعين المهملتين : أى سبقه وغلبه فى الخروج (فلا قضاء عليه ، ومن استقاء) أى طلب التى باختياره (فعليه القضاء . رواه الخمسة وأعله أحمد) بأنه غلط (وقواه الدارقطنى) وقال البخارى : لأراه محفوظا . وقد روى من غير وجه ولا يصح إسناده ، وأنكره أحمد وقال : ليس من ذا بشىء . قال الخطائى : يريد أنه غير محفوظ وقد يقال صحيح على شرطهما . والحديث دليل على أنه لا يفطر بالتى الغالب لقوله « فلا قضاء عليه » إذ عدم القضاء فرع الصحة . وعلى أنه يفطر من طلب التى واستجلبه ، وظاهره وإن لم يخرج له فى أمره بالقضاء . ونقل ابن المنذر الإجماع على أن تعد التى يفطر . قلت ولكنه روى عن ابن عباس ومالك وربيعة والهادى أن التى لا يفطر مطلقا إلا إذا رجع منه شىء فانه يفطر . وحجتهم ما أخرجه الترمذى والبيهقى بإسناد ضعيف ثلاث لا يفطرون التى والحجامة والاحتلام ويجب عنه بحمله على من ذرعه التى جمعا بين الأدلة وحلا للعام على الخاص ، على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه سنداً فالعمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية .

٢٢ - (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حام الفتح إلى مكة فى رمضان) سنة ثمان من الهجرة . قال ابن إسحاق وغيره : إنه خرج يوم العاشر منه (فصام حتى بلغ كراع الغميم) بضم الكاف فراه آخره مهملة ، والغميم بمعجمة مفتوحة : وهو واد أمام عسفان (فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظرت الناس إليه فشرب) ليعلم الناس بإفطاره (ثم قيل له بعد ذلك : إن بعض الناس قد صام : فقال : أولئك العصاة . وفى لفظ : فقيل إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينتظرون فيما فعلت بقدر من ماء بعد العصر فشرب . رواه مسلم) الحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم وله أن يفطر وأن له الإفطار وإن صام أكثر النهار وخالف فى الطرف الأول داود والإمامية فقالوا : لا يجزئ الصوم لقوله تعالى - فعدة من أيام أخر - ويقولون « أولئك العصاة » وقوله « ليس من البر الصيام فى السفر » وخالفهم الجماهير فقالوا : يجزئ صومه لفعله صلى الله عليه وسلم ، والآية لا دليل فيها على عدم الإجزاء ، وقوله « أولئك العصاة » إنما هو لخالفهم لأمره بالافطر وقد تعين عليهم . وفيه أنه ليس فى الحديث أنه أمرهم وإنما يتم على أن فعله يقتضى الوجوب . وأما الحديث « ليس من البر » فانما قاله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن شق عليه الصيام ، نعم يتم الاستدلال بتحريم الصوم فى السفر على من شق عليه ، فانه إنما أفطر صلى الله عليه وآله وسلم لقولهم إنهم قد شق عليهم الصيام ، والذين صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة . وأما جواز الإفطار إن صام أكثر النهار فذهب أيضا إليه

جوازہ الجماہیر : وعلق الشافعی القول به علی صحة الحديث ، وهذا إذا نوى الصيام في السفر . فأما إذا دخل فيه وهو مقيم ثم سافر في أثناء يومه ، فذهب الجمهور إلى أنه ليس له الإفطار ، وأجاز أحمد وإسحاق وغيرهم والظاهر معهم لأنه مسافر . وأما الأفضل فذهبته المأدبة وأبو حنيفة والشافعي إلى أن الصوم أفضل للمسافر حيث لا مشقة عليه ولا ضرر ، فان تضرر فالفطر أفضل . وقال أحمد وإسحاق وآخرون : الفطر أفضل مطلقا ، واحتجوا بالأحاديث التي احتج بها من قال لا يجزئ الصوم قالوا : وتلك الأحاديث وإن دلت على المنع لكن حديث حمزة بن عمرو الآتي وقوله « ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » أفاد بنفيه الجناح أنه لا بأس به لأنه محرم ولا أفضل - واحتج من قال بأن الصوم الأفضل أنه كان غالب فعله صلى الله عليه وسلم في أسفاره ، ولا يخفى أنه لا بد من الدليل على الأكثرية ، وتأولوا أحاديث المنع بأنه لمن شق عليه الصوم . وقال آخرون : الصوم والإفطار سواء لتعادل الأحاديث في ذلك ، وهو ظاهر حديث أنس « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم » وظاهره التسوية .

٢٣ - (وعن حمزة بن عمرو الأسلمي) هو أبو صالح أو محمد حمزة بالخاء المهملة وزاى يعدّ في أهل الحجاز روى عنه ابنه محمد وعائشة . مات سنة إحدى وستين وله ثمانون سنة (أنه قال يا رسول الله أجد في قوة على الصيام في السفر فهل على جناح ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه . رواه مسلم وأصله في المتفق عليه من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو سأله وفي لفظ مسلم « إني رجل أسرد الصوم أفأصوم في السفر ؟ قال صم إن شئت وأفطر إن شئت » ففي هذا اللفظ دلالة على أنهما سواء وتقدم الكلام في ذلك . وقد استدلل بالحديث من يرى أنه لا يكره صوم الدهر ، وذلك أنه أخبر أنه يسرد الصوم فأقره ولم ينكره عليه وهو في السفر في الحضر بالأولى ، وذلك إذا كان لا يضعف به عن واجب ولا يفوت بسببه عليه حق وبشرط فطره العيدين والتشريق . وأما إنكاره صلى الله عليه وسلم على ابن عمر صوم الدهر فلا يعارض هذا ، إلا أنه علم صلى الله عليه وسلم أنه سيضعف عنه وهكذا فإنه ضعف آخر عمره ، وكان يقول : يا ليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان صلى الله عليه وسلم يحب العمل الدائم وإن قلّ ويحبهم عليه .

٢٤ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه . رواه الدارقطني والحاكم ومصححاه) اعلم أنه اختلف الناس في قوله تعالى - وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين - والمشهور أنها منسوخة ، وأنه كان أول فرض الصيام أن من شاء أطعم مسكينا وأفطر ، ومن شاء صام ، ثم نسخت بقوله تعالى - وأن تصوموا خير لكم - وقيل بقوله - فمن شهد منكم الشهر فليصمه - وقال قوم : هي غير منسوخة منهم ابن عباس كما هنا . وروى عنه أنه كان يقرؤها - وعلى الذين يطيقونه - أي يكلفونه ويقول : ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الهرمة ، وهذا هو الذي أخرجه

عنه من ذكره المصنف . وفي سنن الدارقطني عن ابن عباس - وعلى الذين يطعمونه فدية طعام مسكين واحد فن تطوع خيرا - قال : زاد مسكينا آخر فهو خير له ، قال وليست منسوخة إلا أنه رخص للشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام إسناذه صحيح ثابت . وفيه أيضا لا يرخص في هذا إلا للكبير الذي لا يطيق الصيام أو مريض لا يشئ . قال : وهذا صحيح وعين في رواية قدر الإطعام وأنه نصف صاع من حنطة . وأخرج أيضا عن ابن عباس وابن عمر في الحامل والمرضع أنهما يفطران ولا قضاء . وأخرج مثله عن جماعة من الصحابة وأنهما يطعمان كل يوم مسكينا . وأخرج عن أنس بن مالك أنه ضعف عاما عن الصوم فصنع جفنة من ثريد فدعا ثلاثين مسكينا فأشبعهم . وفي المسئلة خلاف بين السلف ، فالجمهور أن الإطعام لازم في حق من لم يطق الصيام لكبر منسوخ في غيره . وقال جماعة من السلف : الإطعام منسوخ ، وليس على الكبير إذا لم يطق الصيام إطعام ، وقال مالك : يستحب له الإطعام ، وقيل غير ذلك ، والأظهر ما قاله ابن عباس ، والمراد بالشيخ : العاجز عن الصوم . ثم الظاهر أن حديثه موقوف ، ويحتمل أن المراد رخص النبي صلى الله عليه وسلم فقير الصبغة للعلم بذلك فإن الترخيص إنما يكون توقيفا ، ويحتمل أنه فهمه ابن عباس من الآية ، وهو الأقرب .

٢٥ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل) هو سلمة (١) أو سلمان صخر البياضى (إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله ، قال : وما أهلكك ؟ قال وقعت على امرأتى في رمضان ، قال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟) بالنصب بدل من ما (قال لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا ؟) الجمهور أن لكل مسكين مدا من طعام ربع صاع (قال لا ، ثم جلس فأتى) بضم الهمزة مغير الصبغة (النبي صلى الله عليه وسلم بعرق) بفتح العين المهملة والراء ثم قاف (فيه تمر) ورد في رواية في غير الصحيحين فيه خمسة عشر صاعا ، وفي أخرى عشرون (فقال : تصدق بهذا ، فقال أعلى أفقر منّا فتابت آلتها) ثنية لابة : وهى الحرة ، ويقال فيها لوبة ونوبة بالنون وهى غير مهموزة (أهل بيت أحوج إلينا منّا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال : : اذهب فأطعمه أهلك . رواه السبعة واللفظ لمسلم) الحديث دليل على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عامدا ، وذكر النووي أنه إجماع معسرا كان أو موسرا ، فالمعسر تثبت في ذمته على أحد قولين للشافعية ، ثانيهما لا تستقر في ذمته لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبين له أنها باقية عليه . واختلف في الرقة فإنها هنا مطلقة ، فالجمهور قيدوها بالمؤنة حملا للمطلق هنا على المقيّد في كفارة القتل . قالوا : لأن كلام الله (١) الذى في خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال : سلمة بن صخر بن سلمان ابن الصمة الأنصارى الخزرجى البياضى .

في حكم الخطاب الواحد فيترتب فيه المطلق على المقيد مطلقا وقالت الحنفية لا : لا يحمل المطلق على المقيد فتجزئ الرقبة الكافرة ، وقيل يفصل في ذلك ، وهو أنه يقيد المطلق إذا اقتضى القياس التقيد فيكون تقيدا بالقياس كالتخصيص بالقياس وهو مذهب الجمهور والملة الجامعة هنا هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفر ^١ للخطيئة ، والمسئلة مبسطة في الأصول . ثم الحديث ظاهر في أن الكفارة مرتبة على ما ذكر في الحديث فلا يجزئ العدول إلى الثاني مع إمكان الأول ولا إلى الثالث مع إمكان الثاني لوقوعه مرتبا في رواية الصحيحين . وروى الزهري الترتيب عن ثلاثين نفسا أو أكثر ورواية التخيير مرجوحة مع ثبوت الترتيب في الصحيحين ، ويؤيد رواية الترتيب أنه الواقع في كفارة الظهار وهذه الكفارة شبيهة بها ، وقوله « ستين مسكينا » ظاهر مفهومه أنه لا يجزئ إلا إطعام هذا العدد فلا يجزئ أقل من ذلك . وقالت الحنفية : يجزئ الصرف في واحد ، ففي القلوري من كتبهم : فإن أطعم مسكينا واحدا ستين يوما أجزأه عندنا ، وإن أعطاه في يوم واحد لم يجزه إلا عن يومه ، وقوله « اذهب فأطعمه أهلك » فيه قولان للعلماء : أحدهما أن هذه كفارة ومن قاعدة الكفارات أن لا تصرف في النفس لكنه صلى الله عليه وسلم خصه بذلك ، ورد بأن الأصل عدم الخصوصية . الثاني أن الكفارة ساقطة عنه لإعساره ، ويدل له حديث على عليه السلام « كله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك » إلا أنه حديث ضعيف أو أنها باقية في ذمته ، والذي أعطاه صلى الله عليه وسلم صدقة عليه وعلى أهله لما عرفه صلى الله عليه وسلم من حاجتهم . وقالت المادوية وجماعة : إن الكفارة غير واجبة أصلا لاعتلى موسى ولا معسر ، قالوا : لأنه أباح له أن يأكل منها ولو كانت واجبة لما جاز ذلك وهو استدلال غير ناضج ، لأن المراد ظاهر في الوجوب وإبلحة الأكل لا تدل على أنها كفارة بل فيها الاحتمالات التي سلفت . واستدل المهدي في البحر على عدم وجوب الكفارة بأنه صلى الله عليه وسلم قال للمجامع « استغفر الله وصم يوما مكانه » ولم يذكرها . وأجيب عنه بأنه قد ثبت رواية الأمر بها عند السبعة بهذا الحديث المذكور هنا . وأعلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره في هذه الرواية بقضاء اليوم الذي جامع فيه إلا أنه ورد في رواية أخرجهما أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ « كله أنت وأهل بيتك وصم يوما واستغفر الله » وإلى وجوب القضاء ذهب المادوية والشافعي لعموم قوله تعالى - فعدة من أيام أخر - وفي قول للشافعي : إنه لا قضاء لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره إلا بالكفارة لا غير . وأجيب بأنه اتكل صلى الله عليه وسلم على ما علم من الآية ، هذا حكم ما يجب على الرجل وأما المرأة التي جامعها فقد استدلل بهذا الحديث أنه لا يلزم إلا كفارة واحدة ، وأنها لا تجب على الزوجة وهو الأصح من قول الشافعي وبه قال الأوزاعي . وذهب الجمهور إلى وجوبها على المرأة أيضا ، قالوا : وإنما لم يذكرها النبي صلى الله عليه وسلم مع الزوج لأنها لم تعترف واعتراف الزوج لا يوجب عليها الحكم أو لاحتمال أن المرأة لم تكن صائمة بأن تكون طاهرة من الحيض بعد طلوع الفجر

(١) أي ذلك للجميع فذكر الصفة لهذا .

لو أن بيان الحكم في حق الرجل يثبت الحكم في حق المرأة أيضا لما علم من تعميم الأحكام
أو أنه عرف فقرها كما ظهر من حال زوجها .

واعلم أن هذا حديث جليل كثير الفوائد . قال المصنف في فتح الباري : إنه قد اعتنى
بعض المتأخرين من أدرك شيوخنا بهذا الحديث فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة
وفائدة انتهى . وما ذكرناه فيه كفاية لما فيه من الأحكام وقد طول الشارح فيه ناقلا
من فتح الباري .

٢٦ - (وعن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح
جنباً من جماع ثم يغتسل وبصوم . متفق عليه ، وزاد مسلم في حديث أم سلمة : ولا يقضى)
فيه دليل على صحة صوم من أصبح : أى دخل في الصباح وهو جنب من جماع ، وإلى هذا
ذهب الجمهور . وقال النووي : إنه إجماع وقد عارضه ما أخرجه أحمد وابن حبان من
حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا نودى للصلاة صلاة
الصبح وأحدكم جنب فلا يصم يومه ، وأجاب الجمهور بأنه منسوخ وأن أبا هريرة رجع عنه
لما روى له حديث عائشة وأم سلمة وأفتى بقولهما . ويدل للنسخ ما أخرجه مسلم وابن حبان
وابن خزيمة عن عائشة : أن رجلاً جاء النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه وهي تسمع من وراء
حجاب ، فقال : يا رسول الله تتركني الصلاة : أى صلاة الصبح وأنا جنب ، فقال النبي
صلى الله عليه وسلم : وأنا تتركني الصلاة وأنا جنب فأصوم ، قال : لست مثلنا يا رسول الله
قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال : والله إنى لأرجو أن أكون أخشاكم لله
وأعلمكم بما أتى ، وقد ذهب إلى النسخ ابن المنذر والخطابي وغيرهما ، وهذا الحديث يدفع
قول من قال : إن ذلك كان خاصاً به صلى الله عليه وسلم ، ورد البخارى حديث أبي هريرة
بأن حديث عائشة أقوى سنداً حتى قال ابن عبد البر : إنه صحيح وتواتر . وأما حديث
أبي هريرة فأكثر الروايات أنه كان يفتى به ، ورواية الرفع أقل ومع التعارض يرجح لقوة الطريق .

٢٧ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من مات
وعليه صومٌ صامَ عنه وليه . متفق عليه) فيه دليل على أنه يجزئ الميت صيام وليه
عنه إذا مات وعليه صوم واجب والإخبار في معنى الأمر : أى ليصم عنه وليه والأصل فيه
الوجوب ، إلا أنه قد ادعى الإجماع على أنه للندب . والمراد من المولى كل قريب ، وقيل
الوارث خاصة ، وقيل عصبته . وفي المسئلة خلاف ، فقال أصحاب الحديث وأبو ثور وجماعة
إنه يجزئ صوم المولى عن الميت لهذا الحديث الصحيح . وذهبت جماعة من الآل ومالك
وأبو حنيفة أنه لا صيام من الميت وإنما الواجب الكفارة لما أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر
مرفوعاً : من مات وعليه صيام أطعم عنه مكان كل يوم مسكين ، إلا أنه قال بعد إخرجه :
غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، والصحيح أنه موقوف على ابن عمر ، قالوا : ولأنه ورد
عن ابن عباس وعائشة الفتيا بالإطعام ولأنه الموافق لسائر العبادات ، فانه لا يقوم بها مكلف
عن مكلف والحج مخصوص . وأجيب بأن الآثار المروية من فتيا عائشة وابن عباس لا تقاوم

الحديث الصحيح . وأما قيام مكلف بعبادة عن غيره فقد ثبت في الحج بالنص الثابت فيثبت في الصوم به فلا عذر عن العمل به ، واعتذار المالكية عنه بعدم عمل أهل المدينة به مبنى على أن تركهم العمل بالحديث حجة وليس كذلك كما عرف في الأصول ، وكذلك اعتذار الحنفية بأن الراوى أفتى بخلاف ما روى عن غير مقبول إذ العبرة بما روى لا بما رأى كما عرف فيها أيضا . ثم اختلف القائلون بأجزاء الصيام عن الميت هل يختص ذلك بالولى أولا ؟ فقيل لا يختص بالولى بل لو صام عنه الأجنبي بأمره أجزأ كما في الحج ؛ وإنما ذكر الولى في الحديث بالغالب ؛ وقيل يصح أن يستقل به الأجنبي بغير أمر لانه قد شبهه النبي صلى الله عليه وسلم بالدين حيث قال « فدين الله أحق أن يقضى » فكما أن الدين لا يختص بقضائه للقريب فالصوم مثله ، وللقريب أن يستنيب ^١ .

باب صوم التطوع

وما نهى عن صومه

١ - (عن أبي قتادة الأنصارى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم عرفة فقال : يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَّةَ وَالْبَاقِيَّةَ . وسئل ذات يوم عن صوم يوم عاشوراء فقال : يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَّةَ . وسئل عن صوم يوم الاثنين فقال : ذلك يَوْمٌ لِدَتْ فِيهِ رَبُّعِيَّةٌ وَمِنْ أَهْلِ عِلٍّ فِيهِ . رواه مسلم) قد استشكل تكفير ما لم يقع وهو ذنب ؛ وأجاب بأن المراد أنه يوفق فيها لعدم الإتيان بذنب وسماه تكفيرا لمناسبة السنة الماضية ، وأنه إن أوقع فيها ذنبا وفق للإتيان بما يكفره . وأما صوم يوم عاشوراء وهو العاشر من شهر المحرم عند الجماهير فإنه كان واجبا قبل فرض رمضان ، ثم صار بعده مستحبا . وأفاد الحديث أن صوم يوم عرفة أفضل من صوم يوم عاشوراء ، وعلل صلى الله عليه وسلم شرعية صوم يوم الاثنين بأنه ولد فيه أو بعث فيه أو أنزل عليه فيه وكأنه شك من الراوى . وقد اتفق أنه صلى الله عليه وسلم ولد فيه وبعث فيه ؛ وفيه دلالة على أنه ينبغي تعظيم اليوم الذى أحدث الله فيه على عبده نعمة بصومه والتقرب فيه ، وقد ورد في حديث أسامة تعليل صومه صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين والخميس ؛ بأنه يوم تعرض فيه الأعمال وأنه يجب أن يعرض عمله وهو صائم . ولا منافاة بين التعليلين .

٢ - (وعن أبي أيوب الأنصارى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سَنَةً) هكذا ورد مؤثقا مع أن مميزه أيام وهى مذكرا لأن اسم العدد إذا لم يذكر مميزه جاز فيه الوجهان كما صرح به النحاة (مِنْ شَوَّالٍ كَانَ

(١) قال صاحب فتح العلام : قلت ظاهر الحديث اختصاص الولى بالصوم وكذا بالحج ، ولم يرد دليل على الصيام والحج عن غير القريب ، بل دل حديث الباب وما ورد في معناه على أنه بصوم الولى عن الميت ، وكذا يحج عنه القريب دون الأجنبي والغريب اهـ ؛

كصيام الدهر . رواه مسلم) فيه دليل على استحباب صوم ستة أيام من شوال وهو مذهب جماعة من الآل وأخذ الشافعي . وقال مالك : يكره صومها ، قال : لأنه ما رأى أحدا من أهل العلم يصومها ولثلا يظن وجوبها . والجواب أنه بعد ثبوت النص بذلك لاحكام لعله التعليقات ، وما أحسن ما قاله ابن عبد البر إنه لم يبلغ مالكا هذا الحديث : يعنى حديث مسلم . واعلم أن أجر صومها يحصل لمن صامها متفرقة أو متوالية ، ومن صامها عقيب العيد أو في أثناء الشهر . وفي سنن الترمذى عن ابن المبارك أنه اختار أن يكون ستة أيام من أول شوال . وقد روى عن ابن المبارك أنه قال : من صام ستة أيام من شوال متفرقا فهو جائز . قلت : ولا دليل على اختيار كونها من أول شوال إذ من أتى بها في شوال في أى أيامه صدق عليه أنه أتبع رمضان ستا من شوال ، وإنما شبههما بصيام الدهر لأن الحسنه بعشر أمثالها . فز رمضان بعشرة أشهر وست من شوال بشهرين . وليس في الحديث دليل على مشروعية صيام الدهر ويأتى بيانه في آخر الباب .

واعلم أنه قال التتى السبكى : إنه قد طعن في هذا الحديث من لافهم له مغترا بقول الترمذى إنه حسن ، يريد في رواية سعد بن سعيد الأنصارى أخى يحيى بن سعيد . قلت : ووجه الاعتراض أن الترمذى لم يصفه بالصحة بل بالحسن وكأنه في نسخة ، والذي رأيناه في سنن الترمذى بعد سياقه للحديث ما لفظه : قال أبو عيسى : حديث أبى أيوب حديث حسن صحيح ، ثم قال : وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد الأنصارى ، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه انتهى . قلت : قال ابن دحية إنه قال أحمد بن حنبل سعد بن سعيد ضعيف الحديث . وقال النسائى : ليس بالقوى . وقال أبو حاتم : لا يجوز الاشتغال بحديث سعد بن سعيد انتهى ، ثم قال ابن السبكى : وقد اعتنى شيخنا أبو محمد الدمياطى بجمع طرقه فأسنده عن بضعة وعشرين رجلا روه عن سعد بن سعيد وأكثرهم حفاظ ثقات منهم أسفيانان ، وتابع سعدا على روايته أخوه يحيى وعبد ربه وصفوان بن سليم وغيرهم ، ورواه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثوبان وأبو هريرة وجابر وابن عباس والبراء بن عازب وعائشة ، ولفظ ثوبان « من صام رمضان فشهره بعشرة ، ومن صام ستة أيام بعد الفطر فذلك صيام السنة » رواه أحمد والنسائى .

٣ - (وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من عبء يصوم يوما في سبيل الله) هو إذا أطلق يراد به الجهاد (إلا باعد الله بذلك اليوم عن وجهه النار سبعين خريفا . متفق عليه ، واللفظ لمسلم) فيه دلالة على فضيلة الصوم في الجهاد ما لم يضعف بسببه عن قتال عدوه ، وكان فضيلة ذلك لأنه جمع بين جهاد عدوه وجهاد نفسه في طعامه وشرابه وشهوته ، وكفى بقوله « باعد الله بينه وبين النار سبعين خريفا » عن سلامته من عذابها .

٤ - وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى تقول لا يفطر ، ويفطر حتى تقول لا يصوم ، ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم استكمل شهرا قط إلا رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر منه صياما في شعبان . متفق عليه ، واللفظ لمسلم) فيه دليل على أن صومه صلى الله عليه وسلم لم يكن مختصا بشهر دون شهر ، وأنه كان صلى الله عليه وسلم يسرد الصيام أحيانا ويسرد الفطر أحيانا ، ولعله كان يفعل ما يقتضيه الحال من تجرده عن الأشغال فيتابع الصوم ، ومن عكس ذلك فيتابع الإفطار . ودليل على أنه يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره ، وقد نهت عائشة على علة ذلك ، فأخرج الطبراني عنها « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام في كل شهر ، فربما أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان » وفيه ابن أبي ليلى وهو ضعيف ، وقيل كان يصوم ذلك تعظيما لرمضان كما أخرجه الترمذى من حديث أنس وغيره « أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الصوم أفضل ؟ فقال : شعبان تعظيما لرمضان » قال الترمذى : فيه صدقة بن موسى وهو عندهم ليس بالقوى ، وقيل كان يصومه لأنه شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان . كما أخرجه النسائى وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال « قلت يا رسول الله لم أرك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم في شعبان ، قال : ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين ، فأحب أن يرفع فيه عملى وأنا صائم » . قلت : ويحتمل أنه كان يصومه لهذه الحكم كلها ، وقد عورض حديث « إن صوم شعبان أفضل الصوم بعد رمضان » بما أخرجه مسلم من حديث أنى هريرة مرفوعا « أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم » وأورد عليه أنه لو كان أفضل لحافظ على الإكثار من صيامه . وحديث عائشة يقتضى أنه كان أكثر صيامه في شعبان . فأجيب بأن تفضيل صوم المحرم بالنظر إلى الأشهر الحرم وفضل شعبان معا لمقا وأما عدم إكثاره لصوم المحرم فقال النووي : لأنه إنما علم ذلك آخر عمره .

٥ - (وعن أبى ذر رضى الله عنه قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام) وبينها بقوله (ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة . رواه النسائى والترمذى وصححه ابن حبان) الحديث ورد من طرق عديدة من حديث أنى هريرة بلفظ « فان كنت صائما فصم الغر » : أى البيض « أخرجه أحمد والنسائى وابن حبان ، وفى بعض ألفاظه عند النسائى « فان كنت صائما فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » وأخرج أصحاب السنن من حديث قتادة بن ملحان « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ، وقال : هى كهيئة الدهر » وأخرج النسائى من حديث جرير مرفوعا « صيام ثلاثة أيام من كل شهر كصيام الدهر ثلاثة الأيام البيض » الحديث وإسناده صحيح ، ووردت أحاديث فى الصيام ثلاثة أيام من كل شهر مطلقة ومبينة بغير الثلاثة . وأخرج أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصوم عدة ثلاثة أيام من كل شهر » وأخرج مسلم من حديث عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالى فى أى الشهر صام » وأما الميمنة بغير الثلاث فهى ما أخرجه أبو داود والنسائى من حديث

حفصة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والجميس والاثنين من الجمعة الأخرى ، ولا معارضة بين هذه الأحاديث ، فإنها كلها دالة على ندية صوم كل ماورد وكل من الرواة حكى ما اطلع عليه ، إلا أن ما أمر به وحث عليه ووصى به أولى وأفضل . وأما فعله صلى الله عليه وسلم فلعله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك وقد عين الشارع أيام البيض . وللعلماء في تعيين الثلاثة الأيام التي يندب صومها من كل شهر أقوال عشرة سردتها في الشرح .

٦ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل للمرأة) أى المزوجة بدليل قوله (أن تصوم وزوجها شاهداً) أى حاضراً (إلا بإذنه . متفق عليه واللفظ للبخارى ، زاد أبو داود غير رمضان) فيه دليل على أن الوفاء بحق الزوج أولى من التطوع بالصوم . وأما رمضان فإنه يجب عليها وإن كره الزوج ، ويقاس عليه القضاء فلو صامت النفل بغير إذنه كانت فاعلة لحرم .

٧ - (وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر . متفق عليه) فيه دليل على تحريم صوم هذين اليومين لأن أصل النهى التحريم وإليه ذهب الجمهور ، فلو نذر صومهما لم ينعقد نذره في الأظهر لأنه نذر بمعصية ؛ وقيل يصوم مكانهما عنهما .

٨ - (وعن نبیة) بضم النون وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية وشين معجمة يقال له نبیة الخير بن عمرو ؛ وقيل ابن عبد الله (الهذلى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أيام التشريق) وهى ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، وقيل يومان بعد النحر (أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل . رواه مسلم) وأخرجه مسلم أيضاً من حديث كعب بن مالك ؛ وابن حبان من حديث أبى هريرة ، والنسائى من حديث بشر بن عجم ، وأصحاب البنين من حديث عقبة بن عامر ، والبخارى من حديث ابن عمر « أيام التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد » وأخرج أبو داود من حديث عمر في قصته « أنه صلى الله عليه وسلم كان يأمرهم بإفطارها ويهاهم عن صيامها » أى أيام التشريق . وأخرج الدارقطنى من حديث عبد الله بن حذافة السهمى « أيام التشريق أيام أكل وشرب وبعال ، البعال : موافقة النساء . والحديث وما سقناه في معناه دال على النهى عن صوم أيام التشريق وإنما اختلف هل هو نهى تحريم أو تنزيه ؟ فذهب إلى أنه للتحريم مطلقاً جماعة من السلف وغيرهم وإليه ذهب الشافعى في المشهور ، وهؤلاء قالوا : لا يصومها المتمتع ولا غيره وجعلوه مخصصاً لقوله تعالى - ثلاثة أيام في الحج - لأن الآية عامة فيما قبل يوم النحر وما بعده . والحديث خاص بأيام التشريق وإن كان فيه عموم بالنظر إلى الحج وغيره ، فيرجع خصوصها لكونه مقصوداً بالدلالة على أنها ليست محلاً للصوم ، وأن ذاتها باعتبار ما هى مؤهلة له كأنها منافية للصوم . وذهبت المادوية إلى أنه يصومها المتمتع الفاقداً للهدى كما يفيد سياق الآية ، ورواية ذلك عن على عليه السلام قالوا : ولا يصومها القارن والمحصر إذا

فقد الهدى . وذهب آخرون إلى أنه يصومها المتمتع ، ومن تعذر عليه الهدى وهو محصر والقارن لعموم الآية ، ولما أفاده :

٩ - (وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما قالا : لم يرخص (بصيغة المجهول) في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى . رواه البخاري) فانه أفاد أن صوم أيام التشريق جائز رخصة لمن لم يجد الهدى وكان متمتعا أو قارنا أو محصرا لإطلاق الحديث بناء على أن فاعل يرخص هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه مرفوع ، وفي ذلك أقوال ثلاثة :

ثالثا أنه إن أضاف ذلك إلى عهده صلى الله عليه وسلم كان حجة وإلا فلا ، وقد ورد التصريح بالفاعل في رواية للدارقطني والطحاوي إلا أنها بإسناد ضعيف ، ولفظها « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق » إلا أنه خص المتمتع فلا يكون حجة لأهل هذا القول ، وقد روى من فعل عائشة وأبي بكر وفتيا لعل عليه السلام وذهب جماعة إلى أن النهي للتنزيه وأنه يجوز صومها لكل واحد وهو قول لا ينهض عليه دليل .

١٠ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تحضروا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تحضروا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم . رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلاة وتلاوة غير معتادة إلا ما ورد به النص على ذلك كقراءة سورة الكهف ، فانه ورد تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسور آخر وردت بها أحاديث فيها مقال . وقد دل هذا بعمومه على عدم مشروعية صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة من رجب ولو ثبت حديثها لكان تخصيصها لها من عموم النهي لكن حديثها تكلم العلماء عليه وحكموا بأنه موضوع . ودل على تحريم النفل بصوم يومها منفردا قال ابن المنذر : ثبت النهي عن صوم الجمعة كما ثبت عن صوم العيد . وقال أبو جعفر الطبري : يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم العيد ولو صام قبله أو بعده . وذهب الجمهور إلى أن النهي عن أفراد الجمعة بالصوم للتنزيه مستلذين بحديث ابن مسعود « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وقلما كان يفطر يوم الجمعة » أخرجه الترمذي وحسنه ، فكان فعله صلى الله عليه وسلم قرينة على أن النهي ليس للتحريم . وأجيب عنه بأنه يحتمل أنه كان يصوم يوما قبله أو بعده ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال . واختلف في وجه حكمة تحريم صومه على أقوال : أظهرها أنه يوم عيد كما روى من حديث أبي هريرة مرفوعا « يوم الجمعة يوم عيدكم » وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي عليه السلام قال « من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه يوم طعام وشراب وذكر » وهذا أيضا من أدلة تحريم صومه ، ولا يلزم أن يكون كالعيد من كل وجه فانه تزول حرمة صومه بصيام يوم قبله ويوم بعده ، كما يفيد قوله :

١١ - (وعنه أيضا رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده . متفق .

عليه) فانه ذال على زوال تحريم صومه لحكمة لانعلمها ، فلو أفرد بالصوم وجب فطره كما يفيد ما أخرجه أحمد والبخارى وأبو داود من حديث جويرية أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها في يوم جمعة وهي صائمة فقال لها : أصمت أمس ؟ قالت لا ، قال : تصومين غدا ؟ قالت لا ، قال : فأفطري ، والأصل في الأمر الوجوب .

١٢ - (وعنه) أي أبي هريرة رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا انتصف شعبان فلا تصوموا . رواه الخمسة واستنكره أحمد) وصححه ابن حبان وغيره وإنما استنكره أحمد لأنه من رواية العلاء بن عبد الرحمن . قلت : وهو من رجال مسلم . قال المصنف في التقريب : إنه صدوق وربما وهم . والحديث دليل على النهي عن الصوم في شعبان بعد انتصافه ولكنه مقيد بحديث « إلا أن يوافق صوما معتادا » كما تقدم . واختلف العلماء في ذلك ، فذهب كثير من الشافعية إلى التحريم لهذا النهي ، وقيل إنه يكره إلا قبل رمضان بيوم أو يومين فانه محرم ، وقيل لا يكره ، وقيل إنه مندوب وأن الحديث مؤول بمن يضعفه الصوم ، وكأنهم استدلوا بحديث « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل شعبان برمضان » ولا يخفى أنه إذا تعارض القول والفعل كان القول مقدما .

١٣ - (وعن الصماء) بالصاد المهملة (بنت بسر) بالموحدة مضمومة وسين مهملة ، اسمها بية بضم الموحدة وفتح الهاء وتشديد المثناة التحتية ، وقيل اسمها بيهمة بزيادة الميم هي أخت عبد الله بن بسر ، روى عنها أخوها عبد الله (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم فان لم يجد أحدكم إلا لثاء) بفتح اللام فحاء مهملة ممدودة (عنب) بكسر المهملة وفتح النون فوحدة : الفاكهة المعروفة والمراد قشره (أو عود شجر فليستضئها) أي يطعمها للفطر بها (رواه الخمسة ورجاله ثقات ، إلا أنه مضطرب وقد أنكره مالك ، وقال أبو داود : هو منسوخ) أما الاضطراب فلأنه رواه عبد الله بن بسر عن أخته الصماء ، وقيل عن عبد الله وليس فيه ذكر أخته ، قيل وليست هذه بعلة قاذحة فلانه صحابي ، وقيل عنه عن أبيه بسر ، وقيل عن الصماء عن عائشة . قال النسائي ؛ هذا حديث مضطرب . قال المصنف : يحتمل أن يكون عند عبد الله عن أبيه وعن أخته وعند أخته بواسطة وهذه طريقة صحيحة ، وقد رجح عبد الحق الطريق الأولى ، وتبع في ذلك الدارقطني ، لكن هذا التلون في الحديث الواحد باسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهي الرواية ويضيء بقلة الضبط إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين يجمع طرق الحديث ، فلا يكون ذلك دالا على قلة الضبط ، وليس الأمر هنا كذلك بل اختلف فيه على الراوى أيضا عن عبد الله بن بسر . وأما إنكار مالك له ، فانه قال أبو داود عن مالك : إنه قال هذا كذب ، وأما قول أبي داود إنه منسوخ فلعله أراد أن ناسخه قوله :

١٤ - (وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كان يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الأحد وكان يقول : لئنهما يوما عيد للمشركين وأنا أريد أن أخالفهم) . أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وهذا لفظه (فالنهي عن صومه

كان أول الأمر حيث كان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب ، ثم كان آخر أمره صلى الله عليه وسلم مخالفتهم كما صرح به الحديث نفسه ، وقيل بل النهى كان عن إفراذه بالصوم إلا إذا صام ما قبله أو ما بعده . وأخرج الترمذى من حديث عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس » ، وحديث الكتاب دال على استحباب صوم السبت والأحد مخالفة لأهل الكتاب ، وظاهره صوم كل على الانفراد والاجتماع .

١٥ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة . رواه الخمسة غير الترمذى ، وصححه ابن خزيمة والحاكم وأسنكره العقيلي) لأن في إسناده مهديا المجرى ، ضعفه العقيلي وقال لا يتابع عليه والراوى عنه مختلف فيه قلت : في الخلاصة أنه قال ابن معين : لأعرفه . وأما الحاكم فصحيح حديثه وأقره الذهبي في مختصر المستدرك ولم يعدّه من الضعفاء في المعنى . وأما الراوى عنه فانه حوشب بن عبدل قال المصنف في التقريب : إنه ثقة . والحديث ظاهر في تحريم صوم يوم عرفة بعرفة وإليه ذهب يحيى بن سعيد الأنصارى وقال : يجب إفطاره على الحاج ، وقيل لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء ، نقل عن الشافعى واختاره الخطايب والجمهور على أنه يستحب إفطاره . وأما هو صلى الله عليه وسلم فقد صح أنه كان يوم عرفة بعرفة مفطرا في حجته ، ولكن لا يدل تركه الصوم على تحريمه . نعم يدل لأن الإفطار هو الأفضل لأنه صلى الله عليه وسلم لا يفعل إلا الأفضل ، إلا أنه قد يفعل المفضول لبيان الجواز ، فيكون في حقه أفضل لما فيه من التشريع والتبليغ بالفعل ، ولكن الأظهر التحريم لأنه أصل النهى .

١٦ - (وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صامَ مَنْ صامَ الأبَدَ . متفق عليه) اختلف في معناه . قال شارح المصابيح : فسر هذا من وجهين : أحدهما أنه على معنى الدعاء عليه زجرا له عن صنيعه والآخر على سبيل الإخبار ؛ والمعنى أنه بمكابدة سورة الجوع وحر الظم لأعتياده الصوم حتى خف عليه ولم يقتصر إلى الصبر على الجهد الذى يتعلق به الثواب ، فكانه لم يصم ولم تحصل له فضيلة الصوم ، ويؤيد أنه للإخبار قوله :

١٧ - (ولمسلم من حديث أبي قتادة رضى الله عنه بلفظ : لا صام ولا أفطر) ويؤيده أيضا حديث الترمذى عنه بلفظ : لم يصم ولم يفطر ، قال ابن العربى : إن كان دعاء فياويح من دعا عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان معناه الخير فياويح من أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يصم : وإذا لم يصم شرعا فكيف يكتب له ثواب ؟ . وقد اختلف العلماء في صيام الأبد ؛ فقال بتحريمه طائفة وهو اختيار ابن خزيمة لهذا الحديث وما في معناه ، وذهب طائفة إلى جوازه وهو اختيار ابن المنذر ؛ وتأولوا أحاديث النهى عن صيام الدهر بأن المراد من صامه مع الأيام المنهى عنها من العيدين وأيام التشريق ؛ وهو تأويل مردود بنهيه صلى الله عليه وسلم لابن عمرو عن صوم الدهر ، وتعليله بأن لنفسه عليه حقا ولا حله حقا

ولضيفه حيا ، ولقوله : أما أنا فأصوم وأفطر ، من رغب عن سنتي فليس مني ، فالتحريم هو الأوجه دليلا . ومن أدلته ما أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة من حديث أبي موسى مرفوعا : من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقد بيده ، قال الجمهور : يستحب صوم الدهر لمن لا يضعفه عن حقه ، وتأولوا أحاديث النهي تأويلا غير راجح ، واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم شبه صوم ست من شوال مع رمضان ، وشبه صوم ثلاثة أيام من كل شهر بصوم الدهر فلولاً أن صاحبه يستحق للثواب لما شبه به . وأجيب بأن ذلك على تقدير مشروعيته فإنها تنفي عنه كما أغنت الخمس الصلوات عن الخمسين الصلاة التي قد كانت فرضت مع أنه لو صلاها أحد لوجبها لم يستحق ثوابا بل يستحق العقاب ، نعم أخرج ابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعا : من صام الدهر وهب نفسه من الله عز وجل ، إلا أنا لا ندرى ما صحته .

باب الاعتكاف وقيام رمضان

الاعتكاف لغة : لزوم الشيء وحبس النفس عليه ، وشرعا : المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة . وقيام رمضان : أي قيام لياليه مصليا أو تاليا قال النووي : قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح ، وهو إشارة إلى أنه لا يشترط استغراق كل الليل بصلاة النافلة فيه ، ويأتي ما في كلام النووي .

١ - (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا) أي تصديقا بوعده الله للثواب (وَاحْتِسَابًا) منصوب على أنه مفعول لأجله كالذي عطف عليه : أي طلبا لوجه الله وثوابه ، والاحتساب من الحسب كالاعتداد من العدد وإنما قيل فيمن ينوي بعمله وجه الله احتسابه ، لأنه له حينئذ أن يعتد عمله فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به قاله في النهاية (غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ . متفق عليه) يحتمل أن يريد قيام جميع لياليه ، وأن من قام بعضها لا يحصل له ما ذكره من المغفرة وهو الظاهر ، وإطلاق الذنب شامل للكبائر والصغائر . وقال النووي : والمعروف أنه يختص بالصغائر ويهـ جزم إمام الحرمين ونسبه عياض لأهل السنة ، وهو مبني على أنها لا تنفجر الكبائر إلا بالتوبة ، وقد زاد النسائي في روايته : ما تقدم وما تأخر ، وقد أخرجهما أحمد وأخرجت من طريق مالك وتقدم معنى مغفرة الذنب المتأخر . والحديث دليل على فضيلة قيام رمضان ، والذي يظهر أنه يحصل بصلاة الوتر إحدى عشرة ركعة كما كان صلى الله عليه وسلم يفعله في رمضان وغيره كما سلف في حديث عائشة . وأما التراويح على ما اعتيد الآن فلم تقع في عصره صلى الله عليه وسلم إنما كان ابتدعها عمر في خلافته وأمر أبيًا أن يجمع بالناس . واختلف في القدر الذي

(١) قد سبق أن الشارح قال في حديث أبي أيوب : إن في سنده سعد بن سعيد ، وقال فيه أحمد ضعيف الحديث ، والنسائي : ليس بالقوى ، وأبو حاتم : لا يجوز الاشتغال بحديثه ، فكيف يجعل أصلا صحيحا وتهلر معه أحاديث صحيحة في النهي عن صوم الدهر .

كان يصلى به أبى ، فقليل كان يصلى بهم إحدى عشرة ركعة ، وروى إحدى وعشرون وروى عشرون ركعة ، وقيل ثلاث وعشرون ، وقيل غير ذلك ، وقد قدمنا تحقيق ذلك .
 ٢ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دخل العِشْرَ : أى العشر الأخيرة من رمضان) هذا التفسير مدرج من كلام الراوى (شدّ متزّرة) أى اعتزل النساء (وأحيا ليلتهُ وأبىظأ أهلهُ . متفق عليه) وقيل فى تفسير شدّ متزّره : إنه كناية عن التشمير للعبادة . قيل ويحتمل أن يكون المعنى أنه شدّ متزّره جمعه فلم يحمله واعتزل النساء وشمر للعبادة إلا أنه يبعده ما روى عن على رضى الله عنه بلفظ « فشدّ متزّره واعتزل النساء » فان العطف يقتضى المغايرة وإيقاع الإحياء على الليل مجاز عقلى لكونه زمانا للإحياء نفسه والمراد به السهر ، وقوله « أبىظأ أهله » أى للصلاة والعبادة ، وإنما خص بذلك صلى الله عليه وسلم آخر رمضان لقرب خروج وقت العبادة ، فيجهد فيه لأنه خاتمة العمل ، والأعمال بخواتيمها .

٣ - (وعنها) أى عائشة رضى الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يَبْعَثُكَفُ العِشْرَ الأواخرَ مِنْ رَمَضانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ثم اعتكف أزواجه من بعده . متفق عليه) فيه دليل على أن الاعتكاف سنة واطب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه من بعده . قال أبو داود عن أحمد : لأعلم عن أحد من العلماء خلافا أن الاعتكاف مسنون ، وأما المقصود منه فهو جمع القلب على الله تعالى بالخلوة مع خلوة المعدة والإقبال عليه تعالى والتنعم بذكره والإعراض عما عداه .

٤ - (وعنها) أى عائشة رضى الله عنها (قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلّى الفجرَ ثم دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ . متفق عليه) فيه دليل على أن أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الفجر وهو ظاهر فى ذلك ، وقد خالف فيه من قال إنه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر إذا كان معتكفا نهارا وقبل غروب الشمس إذا كان معتكفا ليلا ، وأوّل الحديث بأنه كان يطلع الفجر وهو صلى الله عليه وسلم فى المسجد ، ومن بعد صلاته الفجر يخلو بنفسه فى المحل الذى أعدّه لاعتكافه . قلت : ولا يخفى بعده فإنها كانت عادة صلى الله عليه وسلم أنه لا يخرج من منزله إلا عند الإقامة .

٥ - (وعنها) أى عائشة رضى الله عنها (قالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليُدْخِلُ على رأسه وهو فى المسجد فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا للحاجة إذا كان معتكفا . متفق عليه واللفظ للبخارى) فى الحديث دليل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد بكل بدنه وأن خروج بعض بدنه لا يضر . وفيه أنه يشرع للمعتكف النظافة والغسل والحلق والتزين ، وعلى أن العمل البسير من الأفعال الخاصة بالإنسان يجوز فعلها وهو فى المسجد وعلى جواز استخدام الرجل لزوجته ، وقوله « إلا الحاجة » يدل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد إلا للأمر الضرورى ، والحاجة فسرّها الزهرى بالبول والغائط ، وقد اتفق على استثنائهما ،

واختلف في غيرهما من الخراجات كالأككل والشرب ، وألحق بالبول والغائط جواز الخروج لقصد والحجامة ونحوهما ،

٦ - (وعن) أى عائشة (رضى الله عنها قالت : السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لابد منه) مما سلف ونحوه (ولا اعتكاف إلا بصوم ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع . رواه أبو داود ولا بأس برجاله إلا أن الراجح وقف آخره) من قولها « ولا اعتكاف إلا بصوم » وقال المصنف : جزم الدارقطني أن القدر الذى من حديث عائشة قولها « لا يخرج لحاجة » وما عدها ممن دونها انتهى من فتح البارى ، وهنا قال إن آخره موقوف . وفيه دلالة على أنه لا يخرج المعتكف لشيء مما عينته هذه الرواية ، وأنه أيضا لا يخرج لشهود الجمعة ، وأنه إن فعل أى ذلك بطل اعتكافه . وفي المسألة خلاف كبير ولكن الدليل قائم على ما ذكرناه . وأما اشتراط الصوم ففيه خلاف أيضا . وهذا الحديث موقوف دال على اشتراطه ، وفيه أحاديث منها في نفي شرطية ومنها في إثباته والكل لا ينهض حجة ، إلا أن الاعتكاف عرف من فعله صلى الله عليه وسلم ولم يعتكف إلا صائما . واعتكافه في العشر الأول من شوال الظاهر أنه صائما ولم يعتكف إلا من ثاني شوال ، لأن يوم العيد يوم شغله بالصلاة والخطبة والخروج إلى الجبابة إلا أنه لا يقوم بمجرد الفعل حجة على الشرطية . وأما اشتراط المسجد فالأكثر على شرطية إلا عن بعض العلماء ، والمراد من كونه جامعا أن تقام فيه الصلوات . وإلى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة . وقال الجمهور : يجوز في كل مسجد إلا لمن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعى الجامع ، وفيه مثل ما في الصوم من أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتكف إلا في مسجده وهو مسجد جامع ومن الأحاديث الدالة على عدم شرطية الصيام قوله :

٧ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه . رواه الدارقطني والحاكم والراجح وقفه أيضا) على ابن عباس . قال البيهقي : الصحيح أنه موقوف ورفعوه وهم . قلت : وللإجماع في هذا مسرح ، فلا يقوم دليلا على عدم الشرطية . وأما قوله « إلا أن يجعله على نفسه » فالمراد أن ينذر بالصوم .

٨ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) قال المصنف : لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء ، وقوله (أروا) بضم الهمزة على البناء للمجهول (ليلة القدر في المنام) أى قيل لهم في المنام هى (في السبع الأواخر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرى) بضم الهمزة : أى أظن (رؤياكم قد تواطأت) أى توافقت لفظا ومعنى (في السبع الأواخر فمن كان متحرجا فليستحرها في السبع الأواخر . متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث ابن عمر مرفوعا « التمسوها في العشر الأواخر ، فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع الباقى » وأخرج أحمد « رأى رجل أن ليلة القدر

ليلة سبع وعشرين، أو كذا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « التمسوها في العشر الباقى في الوتر منها » وروى أحمد من حديث على مرفوعا « إن غلبتم فلا تغلبوا على السبع الباقى، وجمع بين الروايات بأن العشر للاحتياط منها وكذلك السبع والتسع لأن ذلك هو المظنة وهو أقصى ما يظن فيه الإدراك . وفي الحديث دليل على عظم شأن الرويا وجواز الاستناد إليها في الأمور الوجودية بشرط أن لا تخالف القواعد الشرعية .

٩ - (وعن معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ليلة القدر : لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ . رواه أبو داود) مرفوعا (والراجح وقفه) على معاوية وله حكم الرفع (وقد اختلف في تعيينها على أربعين قولاً أوردتها في فتح البارى) ولا حاجة إلى سردها لأن منها ما ليس في تعيينها كالقول بأنها رفعت والقول بانكارها من أصلها فإن هذه عدتها المصنف من الأربعين . وفيها أقوال آخر لا دليل عليها . وأظهر الأقوال أنها في السبع الأواخر . وقال المصنف في فتح البارى بعد سرده الأقوال ، وأرجحها كلها أنها في وتر العشر الأواخر وأنها تنتقل كما يفهم من حديث هذا الباب وأرجاها أوتار الوتر عند الشافعية لإحدى وعشرون أو ثلث وعشرون على ما في حديث أبى سعيد وعبد الله بن أنيس، وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين .

١٠ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت يا رسول الله أرأيت إن علمت أى ليلة ليلة القدر ما أقول فيها ؟ قال : قولى اللّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّى . رواه الخمسة غير أبى داود وصححه الترمذى والحاكم) قيل علامتها أن المطلع عليها يرى كل شئ ساجدا ١ ، وقيل يرى الأنوار في كل مكان ساطعة حتى المواضع المظلمة ، وقيل يسمع سلاما أو خطابا من الملائكة ، وقيل علامتها استجابة دعاء من وقعت له . وقال الطبرى : ذلك غير لازم فإنها قد تحصل ولا يرى شئ ولا يسمع . واختلف العلماء هل يقع الثواب المرتب لمن اتفق أنه وافقها ولم يظهر له شئ أو يتوقف ذلك على كشفها ؟ ذهب إلى الأول الطبرى وابن العربى وآخرون ، وإلى الثانى ذهب الأكثرون . ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث أبى هريرة بلفظ « من يقيم ليلة القدر فيوافقها » قال النووي : أى يعلم أنها ليلة القدر ، ويحتمل أن يراد يوافقها في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك . ورجح هذا المصنف ، قال : ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لابتغاء ليلة القدر وإن لم يوافق لها وإنما الكلام في حصول الثواب المعين الموعود به وهو مغفرة ما تقدم من ذنبه .

١١ - (وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تُشَدُّ) بضم الدال المهملة على أنه نبي ، ويروى بسكونها على أنه نهى (الرّحال) جمع رحل ، وهو للبعير كالسرج للفرس ، وشده هنا كناية عن السفر لأنه لازمه غالبا (إلا إلى ثلاثة مساجد المسجِد الحرام) أى المحرم (ومسجِدى هذا والمسجِد الأقصى)

(١) عفا الله عن المؤلف فإنه شائع العامة في مثل ذلك ومثل هذا لا يقال إلا بتوقيف .

مضى عليه) اعلم أن إدخال هذا الحديث في باب الاعتكاف لأنه قد قيل لا يصح الاعتكاف إلا في الثلاثة المساجد ، ثم المراد بالنبي الهى مجازا كأنه قال : لا يستقيم شرعا أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به من المزية التى شرفها الله تعالى بها . والمراد من المسجد الحرام هو الحرم كله لما رواه أبو داود الطيالسى من طريق عطاء * أنه قيل له هذا الفضل في المسجد الحرام وحده أم في الحرم ؟ قال بل في الحرم كله * ولأنه لما أراد صلى الله عليه وسلم التعيين للمسجد قال * مسجدى هذا . والمسجد الأقصى بيت المقدس * سمي بذلك لأنه لم يكن وراءه مسجد كما قاله الزنجشبرى . والحديث دليل على فضيلة المساجد هذه . ودل بمنهوم الحصر أنه يحرم شد الرحال لقصد غير الثلاثة كزيارة الصالحين أحياء وأمواتا لقصد التقرب ولقصد المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها ، وقد ذهب إلى هذا الشيخ أبو محمد الجوينى ، وبه قال القاضى عياض وطائفة ، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار أبى بصرة الغفارى على أبى هريرة خروجه إلى الطور ، وقال : لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت . واستدل بهذا الحديث ووافقه أبو هريرة ، وذهب الجمهور إلى أن ذلك غير محرم ، واستدلوا بما لا ينهض ، وتأولوا أحاديث الباب بتأويل بعيدة ، ولا ينبغي التأويل إلا بعد أن ينهض على خلاف ما أولوه الدليل ١ . وقد دل الحديث على فضل المساجد الثلاثة وأن أفضلها المسجد الحرام ، لأن التقديم ذكرا يدل على مزية المقدم ، ثم مسجد المدينة ثم المسجد الأقصى . وقد دل لهذا أيضا ما أخرجه البزار وحسن إسناده من حديث أبى الدرداء مرفوعا * الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة في مسجدى بألف صلاة ، وانصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة * وفى معناه أحاديث أخر . ثم اختلفوا هل الصلاة في هذه المساجد تعم الفرض والنفل أو تخص الأول ؟ قال الطحاوى : وغيره : إنها تخص بالفروض لقوله صلى الله عليه وسلم * أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة * ولا يخفى أن لفظ الصلاة المعروف بلام الجنس عام فيشمل النافلة ، إلا أن يقال إن لفظ الصلاة إذا أطلق لا يتبادر منه إلا الفريضة فلا يشملها .

كتاب الحج

الحج بفتح الحاء المهملة وكسرهما لفتان ، وهو ركن من أركان الإسلام الخمسة بالاتفاق ، وأول فرضه سنة ست عند الجمهور . واختار ابن القيم في الهدى أنه فرض سنة تسع أو عشرة ، ربه خلاف

باب فضله وبيان من فرض عليه

١ - (عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : العُسْرَةُ

(١) قال صاحب فتح السلام : ولم ينفطن أكثر الناس للفرق بين مسئلة الزيارة ومسألة

العُسْرَةِ ، فصرحوا حديث الباب عن طريقه الواضح بلا دليل يسعون إليه .

إلى العُمْرَةِ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُمَا ، والحجُّ الْمَبْرُورُ) قيل هو الذى لا يخالطه شيء من الإثم ورجحه النووي ، وقيل المقبول ، وقيل هو الذى تظهر ثمرته على صاحبه بأن يكون حاله بعده خيرا من حاله قبله . وأخرج أحمد والحاكم من حديث جابر : قيل : يا رسول الله ما بير الحج ؟ قال : إطعام الطعام وإفشاء السلام . وفى إسناده ضعف ولو ثبت لثنين به التفسير (لَيْسَ لَهُ جُزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ . متفق عليه) العمرة لغة : الزيارة ، وقيل القصد . وفى الشرع لأحرام وسعى وطواف وحلق أو تقصير ، سميت بذلك لأنه يزار بها البيت ويقصد ، وفى قوله « العمرة إلى العمرة » دليل على تكرار العمرة ، وأنه لا كراهة فى ذلك ولا تحديد بوقت . وقالت المالكية : يكره فى السنة أكثر من عمرة واحدة ، واستدلوا له بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة ، وأفعاله صلى الله عليه وسلم تحمل عندهم على الوجوب أو الندب . وأجيب عنه بأنه علم من أحواله صلى الله عليه وسلم أنه كان يترك الشيء وهو يستحب فعله ليرفع المشقة عن الأمة ، وقد ندب إلى ذلك بالقول . وظاهر الحديث عموم الأوقات فى شرعيتها وإليه ذهب الجمهور ، وقيل إلا للمتلبس بالحج ، وقيل إلا أيام التشريق ، وقيل ويوم عرفة ، وقيل إلا أشهر الحج لغير المتمتع والقارن ، والأظهر أنها مشروعة مطلقا ، وفعله صلى الله عليه وسلم لها فى أشهر الحج يرد قول من قال بكرامتها فيها فإنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر عمره الأربع إلا فى أشهر الحج كما هو معلوم ، وإن كانت العمرة الرابعة فى حجه ، فإنه صلى الله عليه وسلم حج قارنا كما تظاهرت عليه الأدلة وإليه ذهب الأئمة الأجلة .

٢ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت يا رسول الله على النساء جهاد ؟) هو إخبار يراد به الاستنهام (قال : نعمَ عليهنَّ جهادٌ لا قتالَ فيه) كأنها قالت ما هو ؟ فقال (الحجُّ والعُمْرَةُ) أطلق عليهما لفظ الجهاد مجازا ، شبههما بالجهاد وأطلقه عليهما بجامع المشقة ، وقوله « لا قتال فيه » إيضاح للمراد وبذكره خرج عن كونه استعارة ، والجواب من الأسلوب الحكيم (رواه أحمد وابن ماجه واللفظ له) أى لابن ماجه (وإسناده صحيح وأصله فى الصحيح) أى فى صحيح البخارى ، وأفادت عبارته أنه إذا أطلق الصحيح فالمراد به البخارى ، أو أراد بذلك ما أخرجه البخارى من حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين « أنها قالت : يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد ؟ قال : لا ، لكن أفضل الجهاد حج مبرور » وأفاد تقييد إطلاق رواية أحمد للحج ، وأفاد أن الحج والعمرة تقوم مقام الجهاد فى حق النساء ، وأفاد أيضا بظاهره أن العمرة واجبة إلا أن الحديث الآتى بخلافه وهو ٣ - (وعن جابر رضى الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم أعرابيٌّ) بفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب وهم سكان البادية الذين يطلبون مساقط الغيث والكلا سواء كانوا من العرب أو من مواليهم . والعربى من كان نسبه إلى العرب ثابتا وبجعه أعراب ، ويجمع الأعرابي على الأعراب والأعارب (فقال : يا رسول الله أخبرنى عن العمرة) أى عن حكمها كما أفاده (أواجبة هى ؟ فقال . لا) أى لا تنجب وهو من الاكتفاء (وأنَّ تَعْتِمِرَ خَيْرٌ لك) أى من تركها ، والأخيرية فى الأجر تدل على ندبها وأنها غير مستوية الطرفين حتى تكون من

المباح ، وإلتئان بهذه الحملة لدفع ما يتوهم أنها إذا لم تجب ترددت بين الإباحة والندب ، بل كان ظاهراً في الإباحة لأنها الأصل فأبان بها ندبها (رواه أحمد والترمذى) مرفوعاً (والراجح وقفه) على جابر فإنه الذى سأله الأعرابي . وأجاب عنه وهو مما للاجتهاد فيه مسرح (وأخرجه ابن عدى من وجه آخر) وذلك أنه رواه من طريق أبي عصمة عن ابن المنكر عن جابر وأبو عصمة كذبوه (ضعيف) لأن فى إسناده أبا عصمة ، وفى إسناده عند أحمد والترمذى أيضاً الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف . وقد روى ابن عدى والبيهقى من حديث عطاء عن جابر « الحج والعمرة فريضتان » سيأتى بما فيه . والقول بأن حديث جابر المذكور صحيح الترمذى مردود بما فى الإمام أن الترمذى لم يزد على قوله حسن فى جميع الروايات عنه ، وأفرط ابن حزم فقال إنه مكذوب باطل . وفى الباب أحاديث لاتقوم بها حجة . ونقل الترمذى عن الشافعى أنه قال : ليس فى العمرة شيء ثابت أنها تطوع ، وفى إيجابها أحاديث لاتقوم بها الحجة كحديث عائشة الماضى وكالحديث .

٤ - (وعن جابر رضى الله عنه مرفوعاً : الحجُّ والعمرةُ فريضتان) ولو ثبت لكان ناهضاً على إيجاب العمرة ، إلا أن المصنف لم يذكر هنا من أخرجه ولا ما قيل فيه ؛ والذى فى التلخيص أنه أخرجه ابن عدى والبيهقى من حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر وابن لهيعة ضعيف . وقال ابن عدى : هو غير محفوظ من عطاء . وأخرجه أيضاً الدارقطنى من رواية زيد بن ثابت بزيادة « لا يضرك بأيهما بدأت » وفى إحدى طريقه ضعف وانقطاع فى الأخرى ؛ ورواه البيهقى من طريق ابن سيرين موقوفاً وإسناده أصح وصححه الحاكم ولما اختلفت الأدلة فى إيجاب العمرة وعدمه اختلف العلماء فى ذلك سلفاً وخلفاً ؛ فذهب ابن عمر إلى وجوبها ؛ رواه عنه البخارى تعليقا ؛ ووصله عنه ابن خزيمة والدارقطنى ، وعلق أيضاً عن ابن عباس أنها لقريبتها فى كتاب الله - وأتموا الحج والعمرة لله - ووصله عنه الشافعى وغيره ، وصرح البخارى بالوجوب ويوب عليه بقوله « باب وجوب العمرة وفضلها » وساق خبر ابن عمر وابن عباس واستدل غيره للوجوب بحديث « حج عن أهلك واعتمر » وهو حديث صحيح ، قال الشافعى : لا أعلم فى إيجاب العمرة أجود منه . وإلى الإيجاب ذهب الحنفية لما ذكر من الأدلة . وأما الاستدلال بقوله تعالى - وأتموا الحج والعمرة لله - فقد أجيب عنه بأنه لا يفيد إلا وجوب الإتمام وهو متفق على وجوبه بعد الإحرام بالعمرة ولو تطوعاً . وذهب الشافعية إلى أن العمرة فرض فى الأظهر . والأدلة لا تنهض عند التحقيق على الإيجاب الذى الأصل عدمه .

٥ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : قيل يا رسول الله ما السبيل ؟) أى الذى ذكر الله تعالى فى الآية (قال : الزاد والراحلة . رواه الدارقطنى وصححه الحاكم) قلت : والبيهقى أيضاً من طريق سعيد بن أنس عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم (والراجح إرساله) لأنه قال البيهقى : الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلاً ؛ قال المصنف : يعنى الذى أخرجه الدارقطنى وسنده صحيح إلى الحسن ولا أرى الموصول إلا وهما (وأخرجه الترمذى من حديث ابن عمر أيضاً) أى كما أخرجه غيره من حديث أنس (وفى إسناده

ضعف) وإن قال الترمذى إنه حسن ؛ وذلك أن فيه راويا متروكا الحديث . وله طرق من على وعن ابن عباس وعن ابن مسعود وعن عائشة وعن غيرهم من طرق كلها ضعيفة . قال عبدالحق : طريقه كلها ضعيفة . وقال ابن المنذر : لا يثبت الحديث في ذلك مسندا والصحيح رواية الحسن المرسل . وقد ذهب إلى هذا التفسير أكثر الأمة ؛ فالزاد شرط مطلقا ؛ والراحلة لمن داره على مسافة . وقال ابن تيمية في شرح العمد بعد سرده لما ورد في ذلك : فهذه الأحاديث مسندة من طرق حسان ومرسلة وموقوفة تدل على أن مناط الوجوب الزاد والراحلة مع علم النبي صلى الله عليه وسلم أن كثيرا من الناس يتقربون على المشي ، وأيضا فإن الله قال في الحج - من استطاع إليه سبيلا - إما أن يعنى القدرة المعبرة في جميع العبادات وهو مطلق المكنة أو قدرا زائدا على ذلك ؛ فإن كان الاعتبار هو الأول لم يحتاج إلى هذا التقييد كما لم يحتاج إليه في آية الصوم والصلاة ، فعلم أن الاعتبار قدر زائد في ذلك وليس هو إلا المال ؛ وأيضا فإن الحج عبادة مفتقرة إلى مسافة فافتقر وجوبها إلى ملك الزاد والراحلة كالجهد ، ودليل الأصل قوله - ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج - إلى قوله - ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم - الآية انتهى . وذهب ابن الزبير وبخامة من التابعين إلى أن الاستطاعة هي الصحة لا غير لقوله تعالى - وتزودوا فإن خير الزاد التقوى - فانه فسر الزاد بالتقوى . وأجيب بأنه غير مراد من الآية كما يدل له سبب نزولها . وحديث الباب يدل أنه أريد بالزاد الحقيقة وهو وإن ضعفت طريقه فكثرتها تشد ضعفه ، والمراد به كفاية فاضلة عن كفاية من يعول حتى يعود لقوله صلى الله عليه وسلم « كفى بالمرء إثما أن يضيّع من يعول » أخرجه أبو داود ، ويجزى الحج وإن كان المال حراما ويأثم عند الأكثر ، وقال أحمد : لا يجزى .

٦ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لقي ركبنا قال عياض : محتمل أنه لقيهم ليلا فلم يعرفوه صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أنه نهارا ولكنهم لم يروه قبل ذلك (بالروحاء) براء مهملة بعد الواو حاء مهملة بزنة حمراء : محل قرب المدينة (فقال : من القوم ؟ فقالوا : المسلمون ، فقالوا من أنت ؟ فقال : رسول الله ، فرفعت إليه امرأة صبيا فقالت : أهدأ حج ؟ قال : نعم ولك أجر) بسبب حملها وحجها به أو بسبب موافقها عن ذلك الحكم أو بسبب الأمرين (أخرجه مسلم) والحديث دليل أنه يصح حج الصبي وينعقد سواء كان مميزا أم لا حيث فعل وليه عنه ما يفعل الحاج وإلى هذا ذهب الجمهور ، ولكنه لا يجزىه عن حجة الإسلام لحديث ابن عباس « أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى » أخرجه الخطيب والضياء المقدسى من حديث ابن عباس وفيه زيادة . قال القاضي : أجمعوا على أنه لا يجزئه إذا بلغ عن فريضة الإسلام إلا فرقة شذت فقالت يجزئه لقوله « نعم » فإن ظاهره أنه حج ، والحج إذا أظن يتبادر منه ما يقطع الواجب ولكن العلماء ذهبوا إلى خلاف ذلك . قال النووي : والى الذي يصرح عن الصبي إذا كان غير مميز هو ولى ماله وهو أبوه أو جدّه أو الوصى : أى المنسوب من جهة الحاكم أو الأم فلا يصح إحرامها عنه إلا أن تكون

وصية عنه او منصوبة من جهة الحاكم ، وقيل يصح لإحرامها وإحرام العصابة وإن لم يكن لهم ولاية المال . وصفة لإحرام الولي عنه أن يقول بقلبه جعلته محرماً .

٧ - (وعنه) أى ابن عباس رضى الله عنهما (قال : كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فى حجة الوداع وكان ذلك فى منى (فجاءت امرأة من خثعم) بالخاء المعجمة مفتوحة فتلثة ساكنة فعين مهملة : قبيلة معروفة (فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فقالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده فى الحج أدركت أبى) حال كونه (شيخاً) منتصب على الحال ، وقوله (كبيراً) يصح صفة ، ولا ينافى اشتراط كون الحال نكرة إذ لا يخرج ذلك عنها (لا يثبت) صفة ثانية (على الراحلة) يصح صفة أيضاً ويحتمل الحال ، ووقع فى بعض ألفاظه « وإن شدته خشيت عليه » (أفأحج) نيابة (عنه ؟ قال : نعم) أى حجى عنه (وذلك) أى جميع ما ذكر (فى حجة الوداع . متفق عليه واللفظ للبخارى) فى الحديث روايات أخر ، فى بعضها أن السائل رجل وأنه سأل « هل يحج عن أمه » فيجوز تعدد القضية . وفى الحديث دليل على أنه يجزئ الحج عن المكلف إذا كان مأبوساً من القدرة على الحج بنفسه مثل الشيخوخة فانه مأبوس زوالها . وأما إذا كان عدم القدرة لأجل مرض أو جنون يرجى بروجها فلا يصح ، وظاهر الحديث مع الزيادة ^١ أنه لا بد فى صحة التحجيج عنه من الأمرين عدم ثباته على الراحلة والخشية من الضرر عليه من شدة ، فمن لا يضره الشد كالذى يقدر على المحفة لا يجزئه حج الغير ، إلا أنه ادعى فى البحر الإجماع على أن الصحة وهى التى يستمسك معها قاعدة شرط بالإجماع ، فان صح الإجماع فذاك وإلا فالدليل مع من ذكرنا . قيل ويؤخذ من الحديث أنه إذا تبرع أحد بالحج عن غيره لزمه الحج عن ذلك الغير وإن كان لا يجب عليه الحج . ووجهه أن المرأة لم تبن أن أباه مستطيع بالزاد والراحلة ، ولم يستفصل صلى الله عليه وسلم عن ذلك . ورد هذا بأنه ليس فى الحديث إلا الإجزاء لا الوجوب فلم يتعرض له ، وبأنه يجوز أنها قد عرفت وجوب الحج على أبيها كما يدل له قولها « إن فريضة الله على عباده فى الحج » فانها عبارة دالة على علمها بشرط دليل الوجوب وهو الاستطاعة . واتفق القائلون بأجزاء الحج عن فريضة الغير بأنه لا يجزئ إلا عن موت أو عدم قدرة من عجز ونحوه بخلاف النقل فانه ذهب أحمد وأبو حنيفة إلى جواز النيابة عن الغير فيه مطلقاً للتوسيع فى النقل . وذهب بعضهم إلى أن الحج عن فرض الغير لا يجزئ أحداً ، وأن هذا الحكم يختص بصاحبة هذه القصة وإن كان الاختصاص خلاف الأصل ، إلا أنه استدل بزيادة رويت فى الحديث بلفظ « حجى عنه وليس لأحد بعدك » ورد بأن هذه الزيادة رويت بإسناد ضعيف . وعن بعضهم أنه يختص بالولد . وأجيب عنه بأن القياس عليه دليل شرعى . وقد نبه صلى الله عليه وسلم على العلة بقوله فى الحديث « فدين الله أحق

بالقضاء ، كما يأتي فجعله ديناً ، والدين يصح أن يقضيه غير الولد بالاتفاق ، وما يأتي من حديث شبرمة ١ .

٨ - (وعنه) أى عن ابن عباس (أن امرأة) قال المصنف : لم أقف على اسمها ولا اسم أمها (من جهينة) بضم الجيم بعدها مثناة تحتية فنون : اسم قبيلة (جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمي نذرت أن تحج ولم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجي عنها ، أرايت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ أقضوا الله فالله أحق بالوفاء . رواه البخارى) الحديث دليل على أن الناذر بالحج إذا مات ولم يحج أجزأه أن يحج عنه ولده وقريبه ويحزته عنه ، وإن لم يكن قد حج عن نفسه ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسألها حجت عن نفسها أم لا ؟ ولأنه صلى الله عليه وسلم شبهه بالدين وهو يجوز أن يقضى الرجل دين غيره قبل دينه . ورد بأنه سيأتى فى حديث شبرمة ما يدل على عدم أجزاء حج من لم يحج عن نفسه . وأما مسألة الدين فإنه لا يجوز له أن يصرف ماله إلى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه . وفى الحديث دليل على مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوقع فى نفس السامع . وتشبيه المجهول حكمه بالعلوم ، فإنه دل أن قضاء الدين عن الميت كان معلوما عندهم متقررا ولهذا حسن الإلحاق به . ودل على وجوب التحجيج عن الميت سواء أوصى أم لم يوص ، لأن الدين يجب قضاؤه مطلقا وكذا سائر الحقوق المالية من كفارة ونحوها ، وإلى هذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبوهريرة والشافعى . ويجب إخراج الأجرة من رأس المال عندهم وظاهره أنه يقدم على دين الأدبى وهو أحد أقوال الشافعى ، ولا يعارض ذلك قوله تعالى - وأن ليس للإنسان إلا ما سعى - الآية ، لأن ذلك عام ٢ خصه هذا الحديث أو لأن ذلك فى حق الكافر ، وقيل اللام فى الآية بمعنى على : أى ليس عليه مثل - ولهم اللعنة - أى عليهم ، وقد بسطنا القول فى هذا فى حواشى ضوء النهار .

٩ - (وعنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ الْحِنْثَ) بكسر الحاء المهملة وسكون النون فثلاثة : أى

(١) قال صاحب فتح العلام شرح بلوغ المرام : قلت ظاهر حديث الباب أن الحج نيابة تصح من قريب لقريب ولدا كان أو غيره ، فإن الروايات الواردة فى ذلك كلها فى الأقارب ، ولم يرد دليل واحد على أن الأجانب تصح عنهم النيابة فى الحج ، وأما أن الدين يصح قضاؤه عن الغير فهذا عام وأخبار النيابة خاصة ولا تعارض بينهما فكل منهما معمول به فى محله اهـ . (٢) خير من ذلك أن ولد الرجل من كسبه كما ورد فى بعض الآثار ، وعليه فالآية عامة وحج الولد عن أبيه متناول لها ، والآية عند التأمل ليست من العام الذى خصصه الحديث لأن فيها حصرا ، والحديث ناقض لذلك الحصر ، فالعمل به لإبطال الحصر .

وإذا صح للشارح أن يتناول اللام بمعنى على أو يجعل الآية فى حق الكافر وهو خلاف الظاهر ، فإذا برى فى آيات أخرى كآية - فمن تركها فإنا نتركها لنفسه - وآية - من عمل صالحا فلنفسه -

الإمام : أى بلغ أن يكتب عليه حنثه (فعليه أن يحج حجة أخرى ، وأما عبد حج ثم أعنى فعليه أن يحج حجة أخرى . رواه ابن أبي شيبة والبيهقي ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في رفعه والمحفوظ أنه موقوف) قال ابن خزيمة : الصحيح أنه موقوف وللمحدثين كلام كثير في رفعه ووقفه . وروى محمد بن كعب القرظي مرفوعا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين أيما صبي حج به أهله فمات أجزاء ، فان أدرك فعليه الحج » ومثله قال في العبد : رواه سعيد بن منصور وأبو داود في مراسيله واحتج به أحمد ، وروى الشافعي حديث ابن عباس . قال ابن تيمية : والمرسل إذا عمل به الصحابة حجة اتفاقا ، قال : وهذا مجمع عليه ولأنه من أهل العبادات فيصح منه الحج ولا يجزئه ، لأنه فعلة قبل أن يخاطب به .

١٠ - (وعنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاطب يقول : لا يخلون رجل بامرأة) أى أجنبية لقوله (إلا ومعهما ذو حرم ولا تسافر المرأة إلا معها ذو حرم ، فقام رجل) قال المصنف : لم أقف على تسميته (فقال : يا رسول الله إن امرأتى خرجت حاجة ، وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا ، فقال : انطلق فحج مع امرأتك . متفق عليه واللفظ لمسلم) دل الحديث على تحريم الخلوة بالأجنبية وهو إجماع ، وقد ورد في حديث « فان ثالثهما الشيطان » وهل يقوم غير المحرم مقامه في هذا بأن يكون معهما من يزيل معنى الخلوة ؟ الظاهر أنه يقوم لأن المعنى المناسب للنهي إنما هو خشية أن يوقع بينهما الشيطان الفتنة . وقال القفال : لا بد من المحرم عملا بلفظ الحديث . ودل أيضا على تحريم سفر المرأة من غير محرم وهو مطلق في قليل السفر وكثيره ، وقد وردت أحاديث مفيدة لهذا الإطلاق إلا أنها اختلفت ألفاظها ، ففي لفظ « لا تسافر المرأة مسيرة ليلة إلا مع ذي محرم » وفي آخر « فوق ثلاث » وفي آخر « مسيرة يومين » وفي آخر « ثلاثة أميال » وفي لفظ بريد وفي آخر « ثلاثة أيام » قال النووي : ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرا ، فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم ، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه ، وللعلماء تفصيل في ذلك قالوا : ويجوز سفر المرأة وحدها في الهجرة من دار الحرب والخافة على نفسها ولقضاء الدين ورد الوديعة والرجوع من النشوز وهذا مجمع عليه . واختلفوا في سفر الحج الواجب ، فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز للشابة إلا مع محرم ، ونقل قولاً عن الشافعي أنها تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً ولم ينهض دليله على ذلك . قال ابن دقيق العيد : إن قوله تعالى - والله على الناس حج البيت - عموم شامل للرجال والنساء ، وقوله « لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » عموم لكل أنواع السفر فتعارض العمومان . ويجاب بأن أحاديث « لا تسافر المرأة للحج إلا مع ذي محرم » تخصص لعموم الآية . ثم الحديث عام للشابة والعجوز . وقال جماعة من الأئمة : يجوز للعجوز السفر من غير محرم ، وكأنهم نظروا إلى المعنى فخصصوا به العموم ، وقيل لا يخص بل العجوز كالشابة ، وهل تقوم النساء الثقات

أَصَابِعِهِ) أى أصابع يديه (وإذا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ : رواه الحاكم) قال العلماء الحكمة في ضمه أصابعه عند سجوده لتكون متوجهة إلى سمت القبلة .

٣٥ - (وعن عائشة قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي مُسْتَرَبِّعًا . رواه النسائي وصححه ابن خزيمة) وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس » ورواه البيهقي عن حميد « رأيت أنسا يصلي متربعا على فراشه » وعلقه البخاري . قال العلماء : وصفة التربع أن يجعل باطن قدمه اليمنى تحت الفخذ اليسرى وباطن اليمنى تحت اليمنى مطمئنا وكفيه على ركبتيه مفرقا أنامله كالراكم . والحديث دليل على كيفية قعود العليل إذا صلى من قعود ، إذ الحديث وارد في ذلك وهو في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم لما سقط عن فرسه فانفكت قدمه فصلى متربعا ، وهذه القعدة اختارها الهادوية في قعود المريض لصلاته ، ولغيرهم اختيار آخر ، والدليل مع الهادوية وهو هذا الحديث :

٣٦ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدة تين : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَهْدِنِي وَعَافِنِي وَأَرْزُقْنِي . رواه الأربعة إلا النسائي واللفظ لأبي داود وصححه الحاكم) ولفظ الترمذي « واجبرني » بدل وارحمني ولم يقل وعافني . وجمع ابن ماجه في لفظ روايته بين ارحمني واجبرني ولم يقل اهدني ولا عافني ، وجمع الحاكم بينهما إلا أنه لم يقل وعافني . والحديث دليل على شرعية الدعاء في القعود بين السجدين وظاهره أنه كان صلى الله عليه وسلم يقوله جهرا .

٣٧ - (وعن مالك بن الحويرث رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي فَأَذَا كَانَ فِي وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا . رواه البخاري) وفي لفظ له « فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام » . وأخرج أبو داود من حديث أبي حميد في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم ، وفيه « ثم أهوى ساجدا ثم ثنى رجله وقعد حتى رجع كل عضو في موضعه ثم نهض » وقد ذكرت هذه القعدة في بعض ألفاظ رواية حديث المسيء صلاته . وفي الحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى والركعة الثالثة ثم ينهض لإداء الركعة الثانية أو الرابعة وتسمى جلسة الاستراحة . وقد ذهب إلى القول بشرعها الشافعي في أحد قوليه وهو غير المشهور عنه ، المشهور عنه وهو رأي الهادوية والحنفية ومالك وسنن وإسحاق أنه لا يشرع القعود مستدلين بحديث وائل ابن حجر في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم بلفظ « فكان إذا رفع رأسه من السجدين استوى قائما » أخرجه البزار في مسنده إلا أنه ضعفه النووي ، وبما رواه ابن المنذر من حديث النعمان ابن أبي عياش « أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس » ويحجب عن الكل بأنه لا منافاة إد من فعلها فلأنها سنة ، ومن تركها فكذلك ، وإن كان ذكرها في حديث المسيء يشعر بوجوبها لكن لم يقل به أحد فيما أعلم .

مطلقاً مستطعياً كان أو لا ، لأن ترك الاستفصال والتفريق في حكاية الأحوال دالّ على محسوم ولأن الحج واجب في أول سنة من سنّ الإمكان ، فإذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجز أن يفعله عن غيره ، لأن الأول فرض والثاني نفل كمن عليه دين وهو مطالب به ومعه دزاهم بقدره لم يكن له أن يصرفها إلا إلى دينه ، وكذلك كل ما احتاج أن يصرفه إلى واجب عنه فلا يصرفه إلى غيره إلا أن هذا إنما يتم في المستطيع ، ولذا قيل إنما يؤمر بأن يبدأ بالحج عن نفسه إذا كان واجبا عليه ، وغير المستطيع لم يجب عليه فجاز أن يحج عن غيره ، ولكن العمل بظواهر عموم الحديث أولى .

١٢ - (وعنه) أى ابن عباس رضى الله عنهما (قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : : إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ ، فقام الأقرع بن حابس فقال : أتى كل عام يا رسول الله ؟ قال : لو قُلْتُهَا لَوَجِبَتْ ، الْحَجَّ مَرَّةً فَتَأْزَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ . رواه الخمسة غير الترمذى ، وأصله في مسلم من حديث أنى هريرة (وفي رواية زيادة بعد قوله « لوجبتم ولو وجبت لم تقوموا بها ولو لم تقوموا بها لعذبتم » . والحديث دليل على أنه لا يجب الحج إلا مرة واحدة في العمر على كل مكلف مستطيع . وقد أخذ من قوله صلى الله عليه وسلم « لو قلت نعم لوجبتم » أنه يجوز أن يفوض الله إلى الرسول صلى الله عليه وسلم شرح الأحكام ومحل المسئلة الأصول ، وفيها خلاف بين العلماء قد أشار إليه الشارح رحمه الله .

باب المواقيت

المواقيت : جمع ميقات . والميقات ما حددت وقتاً للعبادة من زمان ومكان . والتوقيت : التحديد ولهذا يذكر في هذا الباب ما حدده الشارع للإحرام من الأماكن .

١ - (عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذاً الحليفة) بضم الحاء المهملة وبعد اللام مثناة تحتية وفاء تصغير حلقة ، والحلقة واحدة الحلقات : نبت في الماء ، وهى مكان معروف بينه وبين مكة عشر مراحل ، وهى من المدينة على فرسخ ، وبها المسجد الذى أحرم منه صلى الله عليه وسلم والبئر التى تسمى الآن بئر على وهى أبعد المواقيت إلى مكة (ولأهل الشام الحُحْفَة) بضم الحيم وسكون الحاء المهملة ففاء ، سميت بذلك لأن السيل اجتحف أهلها إلى الجبل الذى هنالك وهى من مكة على ثلاث مراحل وتسمى مهبة كانت قرية قديمة وهى الآن خراب ولذا يحرمون الآن من رابغ قبلها بمرحلة لوجود الماء بها للاغتسال (ولأهل قرْن المنازل) بفتح القاف وسكون الراء ويقال له قرن الثعالب بينه وبين مكة مرحلتان (ولأهل اليمن يَلْمَس) بينه وبين مكة مرحلتان (هن) أى المواقيت (هن) أى للبلدان المذكورة ، والمراد لأهلها ، ووقع في بعض الروايات هن لهم ، وفي رواية للبخارى « هن لأهلهم » (ولَمَنْ أتى عليهن مِنْ غَيْرِهِنَّ يَمَنْ أرادَ الْحَجَّ أو الْعُمْرَةَ وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ) المذكور من

المواقيت (غَيْرَ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ) يحرمون (مِنْ مَكَّةَ) بحج أو عمرة (متفق عليه) فهذه المواقيت التي عينها صلى الله عليه وسلم لمن ذكره من أهل الآفاق وهي أيضا مواقيت لمن أتى عليها وإن لم يكن من أهل تلك الآفاق المعينة فانه يلزمه الإحرام منها إذا أتى عليها قاصدا لإتيان مكة لأحد النسكين ، فيدخل في ذلك ما إذا ورد الشامي مثلا إلى ذي الحليفة فانه يجب عليه الإحرام منها ولا يتركه حتى يصل الجحفة فان أخر أساء ولزمه دم هذا عند الجمهور . وقالت المالكية : إنه يجوز له التأخير إلى ميقاته وإن كان الأفضل له خلافه قالوا والحديث محتمل ، فان قوله « هن هن » ظاهره العموم لمن كان من أهل تلك الأقطار ، سواء ورد على ميقاته أو ورد على ميقات آخر فان له العدول إلى ميقاته كما لو ورد الشامي على ذي الحليفة فانه لا يلزمه الإحرام منها بل يحرم من الجحفة وعموم قوله « ولن أتى هليين من غيرهن » يدل على أنه يتعين على الشامي في مثالنا أن يحرم من ذي الحليفة لأنه من غير أهلها . قال ابن دقيق العيد ، قوله « ولأهل الشام الجحفة » يشمل من مر من أهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمر ، وقوله « ولن أتى هليين من غير أهلها » يشمل الشامي إذا مر بذى الحليفة وغيره فهنا عمومان قد تعارضا انتهى ملخصا . قال المصنف : ويحصل الانفكاك بأن قوله « هن هن » مفسر لقوله مثلا : وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق ميقاتهم فر على ميقاتهم انتهى . قلت : وإن صح ما قد روى من حديث عروة « أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ومن مر بهم ذا الحليفة » تبين أن الجحفة إنما هي ميقات للشامي إذا لم يأت المدينة ، ولأن هذه المواقيت محيطة بالبيت كاحاطة جوانب الحرم ، فكل من مر بجانب من جوانبه لزمه تعظيم حرمة ، وإن كان بعض جوانبه أبعد من بعض ، ودل قوله « ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ على أن من كان بين الميقات ومكة فيقاته حيث أنشأ الإحرام إما من أهله ووطنه أو من غيره » وقوله « حتى أهل مكة من مكة » دل على أن أهل مكة يحرمون من مكة وأنها ميقاتهم سواء كان من أهلها أو من المجاورين أو الواردين إليها أحرم بحج أو عمرة ، وفي قوله « ممن أراد الحج أو العمرة » ما يدل أنه لا يلزم الإحرام إلا من أراد دخول مكة لأحد النسكين فلولم يرد ذلك جاز له دخولها من غير إحرام وقد دخل ابن عمر بغير إحرام ، ولأنه قد ثبت بالاتفاق أن الحج والعمرة عند من أوجبها إنما تجب مرة واحدة ، فلو أوجبنا على كل من دخلها أن يحج أو يعتمر لوجب أكثر من مرة ، ومن قال إنه لا يجوز مجاوزة الميقات إلا بالإحرام إلا لمن استثنى من أهل الحاجات كالحطائيين ، فان له في ذلك آثارا عن السلف ولا تقوم بها حجة فمن دخل مريدا مكة لا ينوي نسكا من حج ولا عمرة وجاوز ميقاته بغير إحرام فان بدا له إرادة أحد النسكين أحرم من حيث أراد ولا يلزمه أن يعود إلى ميقاته . واعلم أن قوله « حتى أهل مكة من مكة » يدل أن ميقات عمرة أهل مكة كحجهم وكذلك القارن منهم ميقاته مكة ولكن قال المحب الطبري : إنه لا يعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة ، وجوابه أنه صلى الله عليه وآله وسلم جعلها ميقاتا لها بهذا الحديث . وأما ما روى عن ابن عباس أنه قال « يا أهل

مكة من أراد منكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن محسر ، وقال أيضا : من أراد من أهل مكة أن يعتمر خرج إلى التنعيم ويجاوز الحرم ، فأثار موقوفة لا تقاوم المرفوع . وأما ما ثبت من أمره صلى الله عليه وسلم لعائشة بالخروج إلى التنعيم لتحرم بعمرته فلم يرد إلا تطيب قلبها بدخولها إلى مكة معتمرة كصواحباتها لأنها أحرمت بالعمرة معه ثم حاضت فدخلت مكة ولم تطف بالبيت كما طفن كما يدل له قولها : قلت يا رسول الله يصدر الناس بنسكين وأصبر بنسك واحد ؟ قال : « انتظري فاخرجي إلى التنعيم فأهلي منه » الحديث . فانه محتمل أنها إنما أرادت أن تشابه الداخلين من الحل إلى مكة بالعمرة ، ولا يدل أنها لاتصح العمرة إلا من الحل لمن صار في مكة ، ومع الاحتمال لا يقاوم حديث الكتاب ، وقد قال طاوس : لأدري الذين يعتمرون من التنعيم يؤجرون أو يعذبون ، قيل له فلم يعذبون ؟ قال لأنه يدع البيت والطواف ويخرج إلى أربعة أميال ويحییء أربعة أميال قد طاف مائتي طواف ، وكلما طاف كان أعظم أجرا من أن يمشي في غير ممشي إلا أن كلامه في تفضيل الطواف على العمرة . قال أحمد : العمرة بمكة من الناس من يختارها على الطواف ، ومنهم من يختار المقام بمكة والطواف ، وعند أصحاب أحمد أن المكي إذا أحرمت للعمرة من مكة كانت عمره صحيحة ، قالوا : ويلزمه دم لما ترك من الإحرام من الميقات . قلت : ويأتيك أن إلزامه الدم لادليل عليه .

٢ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم وقَّت لأهل العراق ذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء بعدها قاف ، بينه وبين مكة مرحلتان ، وسمى بذلك لأن فيه عرقا وهو الجبل الصغير (رواه أبو داود والنسائي ، وأصله عند مسلم من حديث جابر إلا أن راويه شك في رفعه) لأن في صحيح مسلم عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله سئل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجزم برفعه (وفي البخاري أن عمر هو الذي وقت ذات عرق) وذلك أنها لما فتحت البصرة والكوفة : أى أرضهما والإفان الذي مصرهما المسلمون ، طلبوا من عمر أنه يعين لهم ميقاتا فعين لهم ذات عرق وأجمع عليه المسلمون : قال ابن تيمية في المنتقى : والنص بتوقيت ذات عرق ليس في القوة كغيره ، فان ثبت فليس يبدع وفوق اجتهاد عمر على وفقه فانه كان موقفا للصواب . وكان عمر لم يبلغه الحديث فاجتهد بما وافق النص . هذا ، وقد انعقد الاجماع على ذلك ، وقد روى رفعه بلا شك من حديث ابن الزبير عن جابر عند ابن ماجه ورواه أحمد مرفوعا عن جابر ابن عبد الله وابن عمر في إسناده الحجاج بن أرطاة . ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم من حديث عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق » بإسناده جيد ورواه عبد الله بن أحمد أيضا عنها ، وقد ثبت مرسلًا عن مكحول وعطاء قال ابن تيمية : وهذه الأحاديث مرفوعة الجياد الحسان يجب العمل بمثلها مع تعددها ومجيئها مستندة ومرسلة من وجوه شتى . وأما ما ذكره بقوله :

٣ - (وعند أحمد وأبي داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقَّت لأهل المشرق العقيق) فانه وإن قال فيه الترمذي إنه حسن فان مداره على يزيد

ابن أبي زياد، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة. قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن إحرام العراقي من ذات عرق لإحرام من الميقات، وهذا والعقيق يعد من ذات عرق، وقد قيل إن كان لحديث ابن عباس هذا أهل، فيكون منسوخا، لأن توقيت ذات عرة كان في حجة الوداع حين أكمل الله دينه، كما يدل له ما أخرجه الحارث بن عمرو والسهمي قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمنى أو عرقات وقد أطاف به الناس قال: فتجئ الأعراب فإذا رأوا وجهه قالوا هذا وجه مبارك، قال: ووقت ذات عرق لأهل العراق، راوه أبو داود والدارقطني.

باب وجوه الأحرام

الوجوه: جمع وجه والمراد بها الأنواع التي يتعلق بها الإحرام وهو الحج أو العمرة أو مجموعهما (وصفته) كيفته التي يكون فاعلها بها محرم.

١ - (عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا) أي من المدينة، وكان خروجه صلى الله عليه وسلم يوم السبت لخمس بقين من ذي القعدة بعد صلاته الظهر بالمدينة أربعا، وبعد أن خطبهم خطبة علم فيها الأحرام وأجباته وسننه (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع) وكان ذلك سنة عشر من الهجرة سميت بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم ودع الناس فيها ولم يحج بعد هجرته غيرها (فنا من أهل بعمره ومنا من أهل بحج وعمرة) فكان قارنا (ومنا من أهل بحج) فكان مفردا (وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فأما من أهل بعمره فحل عند قلوبه) مكة بعد إتيانه ببقية أعمال العمرة (وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر. متفق عليه) الإلهال رفع الصوت قال العلماء: هو هنا رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام. ودل حديثها على أنه وقع من مجموع الركب الذين صحبوه في حجه هذه الأنواع، وقد رويت عنها روايات تخالف هذا وجمع بينها بما ذكرناه. وقد اختلفت الروايات في إحرام عائشة بماذا كان لاختلاف الروايات أيضا، ودل حديثها على أنه وقع من ذلك الركب الإحرام بأنواع الحج الثلاثة، فالحرم بالحج هو من حج الأفراد، والحرم بالعمرة هو من حج التمتع، والمحرم بهما هو القارن ودل حديثها على أن من أهل بالحج مفردا له عن العمرة لم يحل إلا يوم النحر، وهذا يخالف ما ثبت من الأحاديث عن أربعة عشر صحابيا في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم أمر من لم يكن معه هدى أن يفسخ حجه إلى العمرة قبل فيتأول حديث عائشة على تقييده بمن كان معه هدى وأحرم بحج مفردا فانه كمن ساق الهدى وأحرم بالحج والعمرة معا. وقد اختلف العلماء قديما وحديثا في الفسخ للحج إلى العمرة هل هو خاص بالذين حجوا معه صلى الله عليه وسلم أولا؟ وقد بسط ذلك ابن القيم في زاد المعاد وأفرده برسالة، ولا يحتمل هنا نقل الخلاف والإطالة. واختلف العلماء أيضا فيما أحرم به صلى الله عليه وسلم والأكثر أنه أحرم بحج وعمرة فكان قارنا وحديث عائشة هذا أدل أنه صلى الله عليه وسلم أحرم

لج مفردا، لكن الأدلة الدالة على أنه حج قارنا واسعة جدا . واختلفوا أيضا في الأفضل من أنواع الحج والأدلة تدل على أن أفضلها القرآن ، وقد استوفى أدلة ذلك ابن القيم

باب الإحرام وما يتعلق به

الإحرام : الدخول في أحد النسكين والتشاغل بأعماله بالنية .

١ - (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد) أى مسجد ذى الحليفة (متفق عليه) هذا قاله ابن عمر ردا على من قال إنه صلى الله عليه وسلم أحرم من البيداء فانه قال « يبدوكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أهل منها ما أهل » الحديث ، وفي رواية « أنه أهل من عند الشجرة حين قام به بغيره » والشجرة كانت عند المسجد . وعند مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين بذى الحليفة ثم إذا استوت الناقة قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل » ، وقد جمع بين حديث الإهلال بالبيداء والإهلال بذى الحليفة بأنه صلى الله عليه وسلم لما أهل منها ، وكل من روى أنه أهل بكذا فهو لما سمعه من إهلاله . وقد أخرج أبو داود والحاكم من حديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى في مسجد ذى الحليفة ركعتين أهل بالحج حين فرغ منها ، فسمع قوم فحفظوه ، فلما استقرت به راحلته أهل » وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك ، فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحلته ثم مضى ، فلما على علا شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كما سمع الحديث . ودل الحديث على أن الأفضل أن يحرم من الميقات لاقبله ، فإن أحرم قبله ، فقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم ، وهل يكره ؟ قيل نعم ، لأن قول الصحابة وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة يقضى بالإهلال من هذه المواقيت ويقضى بنى النقص والزيادة ، فإن لم تكن الزيادة محرمة فلا أقل من أن يكون تركها أفضل ، ولولا ما قيل من الإجماع بجواز ذلك لقلنا بتحريمه لأدلة التوقيت ، ولأن الزيادة على المقدرات من المشروعات كأعداد الصلاة ورمى الجمار لا تشرع كالنقص منها ، وإنما لم يجزم بتحريم ذلك لما ذكرنا من الإجماع ، ولأنه روى عن عدة من الصحابة تقديم الإحرام على الميقات ، فأحرم ابن عمر من بيت المقدس ، وأحرم أنس من العقيق ، وأحرم ابن عباس من الشام ، وأهل عمران بن حصين من البصرة ، وأهل ابن مسعود من القادسية . وورد في تفسير الآية « أن الحج والعمرة تمامهما أن تحرم بهما من ديرة أهلك » عن علي وابن مسعود ، وإن كان قد توول بأن مرادهما أن ينشئ لهما سفرا مفردا من بلده كما أنشأ صلى الله عليه وسلم لعمرة الحديبية والقضاء سفرا من بلده ، ويدل لهذا التأويل أن عليا لم يفعل ذلك ولا أحد من الخلفاء الراشدين ولم يحرموا بحج ولا عمرة إلا من الميقات ، بل لم يفعله صلى الله عليه وسلم فكيف يكون ذلك تمام الحج ولم يفعله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء ولا جماهير الصحابة ، نعم الإحرام من بيت المقدس بخصوصه ورد فيه حديث

أم سلمة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من أهل من المسجد الأقصى بعمره أو بحجة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه أحمد ، وفي لفظ « من أحرم من بيت المقدس غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه أبو داود ، ولفظه « من أهل بحجة أو عمره من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة » شك من الراوي ، ورواه ابن ماجه بلفظ « من أهل بعمره من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب » فيكون هذا مخصوصا ببيت المقدس فيكون الإحرام منه خاصة أفضل من الإحرام من المواقيت ويدل له إحرام ابن عمر منه ولم يفعل ذلك من المدينة ، على أن منهم من ضعف الحديث ومنهم من تأوله بأن المراد ينشئ لهما السفر من هنالك .

٢ - (وعن خلاد) بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام آخره دال مهملة (ابن السائب) بالسين المهملة (عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال . رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وأخرج ابن ماجه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل ؟ قال : العج والثج » وفي رواية عن السائب عنه صلى الله عليه وسلم « أتاني جبريل فقال : كن عجاجة ثجاجا » والعج رفع الصوت ، والثج نحر البدن ، كل ذلك دال على استحباب رفع الصوت بالتلبية وإن كان ظاهر الأمر الوجوب . وأخرج ابن أبي شيبة : أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم وإلى هذا ذهب الجمهور . وعن مالك : لا يرفع صوته بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد منى .

٣ - (وعن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله واغتسل رواد الترمذي وحسنه) وغربه وضعفه العقيلي ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني ، ورواه الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس « اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لبس ثيابه ، فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره ، فلما استوى به على البداء أحرم بالحج » ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف . وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : من السنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام وإذا أراد دخول مكة ، ويستحب التطيب قبل الإحرام لحديث عائشة « كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم بأطيب ما أجد » وفي رواية « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم » متفق عليه ، ويأتي الكلام في ذلك .

٤ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجرد ثنتين) أي لا يجدهما يباعان أو يجدهما يباعان ولكن لبس معه ثمن فأنقض عن حوائجه الأصلية كما في سائر الأبدال (فليلبس الخفنين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا شيئا من الثياب مسة الزعفران ولا الورس)

بفتح الواو وسكون الراء آخره سين مهملة (متفق عليه ، واللفظ لمسلم) وأخرج أنشيوخان من حديث ابن عباس (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات : من لم يجد إزارا فليلبس سراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين) ومثله عند أحمد ، والظاهر أنه ناسخ لحديث ابن عمر بقطع الخفين لأنه قاله بعرفات في وقت الحاجة . وحديث ابن عمر كان في المدينة ، قاله ابن تيمية في المنتقى ، وانفقوا على أن المراد بالتحريم هنا على الرجل ، ولا تلحق به المرأة في ذلك .

واعلم أنه تحصل من الأدلة أنه يحرم على المحرم الخف ولبس القميص والعمامة والبرانس والسراويل وثوب مسه ورس أو زعفران ولبس الخفين إلا لعدم غيرهما فيشقهما ويلبسهما والطيب والوطء . والمراد من القميص كل ما أحاط بالبدن مما كان عن تفصيل وتقطيع ، وبالعمامة ما أحاط بالرأس فيلحق بها غيرها مما يغطي الرأس . قال الخطابي : ذكر البرانس والعمامة معا ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالعتاد ولا بالنادر كالبرانس وهو كل ثوب رأسه منه ملتزقا به من جبة أو درعة أو غيرها .

واعلم أن المصنف لم يأت بالحديث فيما يحرم على المرأة المحرمة ، والذي يحرم عليها في الأحاديث الانتقاب : أى لبس النقاب ، كما يحرم لبس الرجل القميص والخفين فيحرم عليها النقاب ومثله البرقع وهو الذى فصل على قدر ستر الوجه لأنه الذى ورد به النص كما ورد بالنهي عن القميص للرجل مع جواز ستر الرجل لبدنه بغيره اتفاقا ، فكذلك المرأة المحرمة تستر وجهها بغير ما ذكر كالخمار والثوب ، ومن قال إن وجهها كرأس الرجل المحرم لا يغطي بشيء فلا دليل معه ويحرم عليها لبس القفازين ولبس ما مسه ورس أو زعفران من الثياب ، ويباح لها ما أحببت من غير ذلك من حلية وغيرها والطيب . وأما الصيد وحقن الرأس فالظاهر أنهم كالرجل في ذلك والله أعلم . وأما الانغماس في الماء ومباشرة الحمل بالرأس وستر الرأس باليد وكذا وضعه على المخذة عند النوم فانه لا يضر لأنه لا يسمى لابسا . والخفاف جمع خف ، وهو ما يكون إلى نصف الساق ، ومثله في الحكم الجورب وهو ما يكون إلى فوق الركبة ، وقد أبيح لمن لم يجد النعلين بشرط القطع إلا أنك قد سمعت ما قاله في المنتقى من نسخ القطع وقد رجحه في الشرح بعد إطالة الكلام بذكر الخفاف في المسألة ، ثم الحق أنه لافدية على لبس الخفين لعدم النعلين ، وخالفت الحنفية فقالوا : تجب القدية . ودل الحديث على تحريم لبس ما مسه الزعفران والورس ، واختلف في العلة التي لأجلها النهي هل هي للزينة أو الرائحة ؟ فذهب الجمهور إلى أنها الرائحة ، فلو صار الثوب بحيث إذا أصابه ماء لم يظهر له رائحة جاز الإحرام فيه . وقد ورد في رواية « إلا أن يكون غسिला » وإن كان فيها مقال ، ولبس المعصفر والمورس محرم على الرجال في حال الحل كما في الإحرام .

هـ - (وعن عائشة رضی الله عنها قالت : كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت . متفق عليه) فيه دليل على استحباب التطيب عند إرادة فعل الإحرام وجواز استدামته بعد الإحرام وأنه لا يضر بقاء لونه وريحه ، وإنما يحرم ابتداؤه في حال الإحرام وإلى هذا ذهب جماهير الأئمة من الصحابة والتابعين ،

وذهب جماعة منهم إلى خلافه وتكلفوا لهذه الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهم فانهم قالوا «إنه صلى الله عليه وسلم تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب» قال النووي في شرح مسلم بعد ذكره : الصواب ما قاله الجمهور من أنه يستحب الطيب للإحرام لقولها «لإحرامه» ومنهم من زعم أن ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم ، ولا يتم ثبوت الخصوصية إلا بدليل عليها بل الدليل قائم على خلافها وهو ما ثبت من حديث عائشة «كنا ننضح وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم فنعرق ويسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا» رواه أبو داود وأحمد بلفظ «كنا نخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة فننضح جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام ، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا» ولا يقال هذا خاص بالنساء لأن الرجال والنساء في الطيب سواء بالإجماع فالطيب يحرم بعد الإحرام لاقبله وإن دام حاله فانه كالنكاح لأنه من دواعيه ، والنكاح إنما يمنع المحرم من ابتدائه لامن استدامته فكذلك الطيب ، ولأن الطيب من النظافة من حيث إنه يقصد به دفع الرائحة الكريهة كما يقصد بالنظافة إزالة ما يجمعه الشعر والظفر من الوسخ ، ولذا استحب أن يأخذ قبل الإحرام من شعره وأظفاره لكونه ممنوعا منه بعد الإحرام وإن بقي أثره بعد. وأما حديث مسلم «في الرجل الذي جاء يسأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يصنع في عمرته وكان الرجل قد أحرم وهو متضمخ بالطيب» فقال : يا رسول الله ما ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعد ما تضمخ بالطيب ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات «الحديث» . فقد أجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجعرانة في ذى القعدة سنة ثمان وقد حج صلى الله عليه وسلم سنة عشر واستدام الطيب ، وإنما يؤخذ بالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه يكون ناسئا للأول ، وقولها «لحلّه قبل أن يطوف بالبيت» المراد حلّه الإحلال الذي يحل به كل محظور وهو طواف الزيارة ، وقد كان حل بعض الإحلال وهو بالرمي الذي يحل به الطيب وغيره ، ولا يمنع بعده إلا من النساء . وظاهر هذا أنه قد كان فعل الحلق والرمي وبقي الطواف .

٦ - (وعن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يَنْكُحُ) بفتح حرف المضارعة : أى لا يَنْكُحُ هو لنفسه (المَحْرَمُ ولا يَنْكُحُ) بضم حرف المضارعة لا يعقد لغيره (ولا يَخْتَضِبُ) له ولا لغيره (رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم للعقد على المحرم نفسه ولغيره وتحريم الخطبة كذلك ، والقول بأنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم لرواية ابن عباس لذلك ، مردود بأن رواية أبي رافع «أنه تزوجها صلى الله عليه وسلم وهو حلال» أرجح لأنه كان السفير بينهما : أى بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين ميمونة ، ولأنها رواية أكثر الصحابة . قال القاضي عياض : لم يرو أنه تزوجها محرما إلا ابن عباس وحده حتى قال سعيد بن المسيب : ذهل ابن عباس ، وإن كانت خالته ما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد ما حل ، ذكره البخاري . ثم ظاهر النهي في الثلاثة التحريم ، إلا أنه قيل إن النهي في الخطبة للتنزيه وأنه إجماع ، فان صح الإجماع فذاك ولا أظن

صحته ، ولا فالظاهر هو التحريم . ثم رأيت بعد هذا نقلا عن ابن عقيل الحنبلي أنها تحرم الخطبة أيضا . قال ابن تيمية : لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الجميع نهيا واحدا ولم يفصل وموجب النهى التحريم وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظر .

٧ - (وعن أبي قتادة الأنصاري رضى الله عنه في قصة صيده الحمار الوحشي وهو غير محرم) وكان ذلك عام الحديبية (قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه وكانوا محرمين : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء ؟ فقالوا لا . قال : فكلوا ما بقي من لحمه . متفق عليه) قد استشكل عدم إحرام أبي قتادة وقد جاوز الميقات . وأجيب عنه بأجوبة منها أنه كان قد بعثه صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه لكشف عدو لهم بالساحل . ومنها أنه لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم بل بعثه أهل المدينة . ومنها أنها لم تكن المواقيت قد وقتت في ذلك الوقت . والحديث دليل على جواز أكل المحرم لصيد البر ، والمراد به إن صاده غير محرم ولم يكن منه إغانة على قتله بشيء وهو رأى الجماهير والحديث نص فيه . وقيل لا يحل أكله وإن لم يكن منه إغانة عليه . ويروى هذا عن علي عليه السلام وابن عباس وابن عمر ، وهو مذهب الهادوية عملا بظاهر قوله تعالى - وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما - بناء على أنه أريد بالصيد المصيد . وأجيب عنه بأن المراد في الآية الاصطياد ولفظ الصيد وإن كان مترددا بين المعنيين لكن بين حديث أبي قتادة المراد وزاده بيانا حديث جابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم » أخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، إلا أن في بعض رواته مقالا بينه المصنف في التلخيص ، وعلى تقدير أن المراد في الآية الحيوان الذي يصاد ، فنادى ثبت تحريم الاصطياد من آيات أخر ومن أحاديث ، ووقع البيان بحديث جابر فإنه نص في المراد ، والحديث فيه زيادة وهي قوله صلى الله عليه وسلم « هل معكم من لحمه شيء ؟ » وفي رواية « هل معكم منه شيء ؟ » قالوا معنا رجله ، فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكلها ، إلا أنه لم يخرج الشيخان هذه الزيادة ، واستدل المانع لأكل المحرم الصيد مطلقا بقوله :

٨ - (وعن الصعب) بفتح الصاد المهملة وسكون العين المهملة فوحدة (ابن جثامة) بفتح الجيم وتشديد المثناة (الليثي أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمارا وحشيا) وفي رواية « حمار وحش يقطردما » وفي أخرى « لحم حمار وحش » وفي أخرى « عجز حمار وحش » وفي رواية « عضد من لحم صيد » كلها في مسلم (وهو بالأبواء) بالوحدة ممدودة (أبوودان) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة ، وكان ذلك في حجة الوداع (فرده عليه وقال : إننا لم نردّه) بفتح الدال رواه المحدثون وأنكره المختفون من أهل العربية وقالوا : صوابه ضمها لأنه القاعدة في تحريك الساكن إذا كان بعده ضمير المذكر الغائب على الأصح . وقال النووي في شرح مسلم : في رده ونحوه للمذكر ثلاثة أوجه : أوضحها الضم ، والثاني الكسر وهو ضعيف ، والثالث النصب وهو أضعف منه ، بخلاف ما إذا اتصل به ضمير المؤنث نحو ردها فإنه بالفتح (عليك) إلا أننا حرّم) بضم الحاء والراء : أى محرمون (متفق عليه) دل على أنه لا يحل لحم الصيد

للمحرم مطلقاً لأنه علل صلى الله عليه وسلم رده لكونه محرماً ولم يستفصل هل صاده لأجله أولاً فدل على التحريم مطلقاً . وأجاب من جوزوه بأنه معمول على أنه صيد لأجله صلى الله عليه وسلم ، فيكون جماعاً بينهما وبين حديث أبي قتادة ، والجمع بين الأحاديث إذا أمكن أولى من اطراح بعضها ، وقد دل لهذا أن في حديث أبي قتادة الماضي عند أحمد وابن ماجه باسناد جيد وإنما صدته له وأنه أمر أصحابه يأكلون ولم يأكل منه حين أخبرته أنى اصطدته له . قال أبو بكر النيسابورى : قوله « اصطدته لك وأنه لم يأكل منه » لأعلم أحداً قاله في هذا الحديث غير معمر . قلت : معمر ثقة لا يضر تفرده ، ويشهد للزيادة حديث جابر الذى قدمناه . وفي الحديث دليل على أنه ينبغى قبول الهدية وإبانة المانع من قبولها إذا ردها . واعلم أن ألفاظ الروايات اختلفت ، فقال الشافعى : إن كان الصعب أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم الحمار حياً فليس للمحرم ذبح حمار وحشى ، وإن كان أهدى لحم حمار فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم قد فهم أنه صاده لأجله ، وأما رواية « أنه صلى الله عليه وسلم أكل منه » التى أخرجه البيهقى فقد ضعفها ابن القيم ثم إنه استقوى من الروايات رواية لحم حمار ، قال لأنها لاتتافى رواية من روى حماراً لأنه قد يسمى الجزء باسم الكل وهو شائع فى اللغة ، ولأن أكثر الروايات اتفقت أنه بعض من أبعاض الحمار ، وإنما وقع الاختلاف فى ذلك البعض ولاتناقض بينها فانه يحتمل أن يكون المهذى من الشق الذى فيه العجز الذى فيه رجله ٩ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خمسٌ من الدواب كلهنَّ فواسقٌ يقتلنَّ فى الحلِّ والحرم : الغرابُ والحِذأةُ ») بكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها همزة (والعقربُ) يقال على الذكر والأنثى ، وقد يقال عقربة (والفأرةُ) بهمزة ساكنة ، ويجوز تخفيفها ألفاً (والكلبُ العقورُ . متفق عليه) وفى رواية فى البخارى زيادة ذكر الحية فكانت ستاً وقد أخرجه بلفظ ست أبو عوانة وسرد الخمس مع الحية ، ووقع عند أبى داود زيادة السبع العادى فكانت سبعة ، ووقع عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والغمر فكانت تسعة ، إلا أنه نقل عن الذهلى أنه ذكرهما فى تفسير الكلب العقور ، ووقع ذكر الذئب فى حديث مرسل رجاله ثقات . وأخرج أحمد مرفوعاً الأمر للمحرم بقتل الذئب وفيه راو ضعيف . وقد دلت هذه الزيادات أن مفهوم العدد غير مراد من قوله خمس والدواب بتشديد الباء جمع دابة ، وهو مادب من الحيوان ، وظاهره أنه يسمى الطائر دابة وهو يطابق قوله تعالى - وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها - وكأين من دابة لاتحمل رزقها - وقيل يخرج الطائر من لفظ الدابة لقوله تعالى - وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه - ولا حجة لأنه يحتمل أنه عطف خاص على عام . هذا ، وقد اختص فى العرف لفظ الدابة بنوات الأربع القوائم . وتسميتها فواسق لأن الفسق لغة : الخروج ومنه ففسق عن أمر ربه - أى خرج ويسمى العاصى فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه ووصفت المذكورة بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات فى تحريم قتل المحرم لها ، وقيل لخروجها عن غيرها من الحيوانات فى حل أكله لقوله تعالى - أوفسقا أهل لغير الله به - فسمى مالا يؤكل فسقط قال تعالى - ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله

عليه وإنه لفسق - وقيل ^١ لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع
فهذه ثلاث علل استخرجها العلماء في حل قتل هذه الخمس ، ثم اختلف أهل الفتوى ،
فن قال بالأول ألحق بالخمس كل ما جاز قتله للحلال في الحرم . ومن قال بالثاني ألحق
كل ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتله ، وهذا قد يجامع الأول . ومن قال بالثالث خص
الإلحاق بما يحصل منه الإفساد . قال المصنف في فتح البارئ : قلت ولا يخفى أن هذه العلل
لادليل عليها فيبعد الإلحاق لغير المنصوص بها والأحوط عدم الإلحاق وبه قالت الحنفية ، إلا
أنهم ألحقوا الحية لثبوت الخبر والذئب لمشاركته للكلب في الكلبة ، وألحقوا بذلك من ابتدأ
بالعدوان والأذى من غيرها . قال ابن دقيق العيد : والتعدي بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوي
بالنظر إلى تصرف أهل القياس فانه ظاهر من جهة الإيذاء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن
الحد انتهى . قلت : ولا يخفى أنه قد اختلف في تفسير فسقها على ثلاثة أقوال كما عرفت
فلا يتم تعيين واحد منها علة بالإيذاء فلا يتم الإلحاق به ، وإذا جاز قتلهم للمحرم جاز
للحلال بالأولى وقد ورد بلفظ « يقتلن في الحل والحرم » عند مسلم ، وفي لفظ « ليس على
الحرم في قتلن جناح » فدل أنه يقتلها المحرم في الحرم وفي الحل بالأولى ، وقوله « يقتلن »
إخبار بحل قتلها ، وقد ورد بلفظ الأمر ولفظ نفي الجناح ونفي الحرج على قاتلن ، فدل على
حل الأمر على الإباحة وأطلق في هذه الرواية لفظ الغراب ، وقيد عند مسلم من حديث عائشة
بالأبقع ، وهو الذي في ظهره أو بطنه بياض ، فذهب بعض أئمة الحديث إلى تقييد المطلق
بهذا وهي القاعدة في حل المطلق على المقيد . والقدح في هذه الزيادة بالشذوذ وتدليس الراوى
مدفوع بأنه صرح الراوى بالسماع فلا تدليس وبأنها زيادة من عدل ثقة حافظ فلا شذوذ .
قال المصنف : قد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذى يأكل الحب ويقال له غراب
الزرع ، وقد احتجوا بجواز أكله فبقى ما عداه من الغربان ملحقاً بالأبقع . والمراد بالكلب
هو المعروف وتقييده بالعقور يدل أنه لا يقتل غير العقور ، ونقل عن أبي هريرة تفسير
الكلب العقور بالأسد ، وعن زيد بن أسلم تفسيره بالحية ، وعن سفيان أنه الذئب خاصة
وقال مالك : كل ما عقر الناس وأخافهم وعدا عليهم مثل الأسد والفهد والذئب هو
الكلب العقور . ونقل عن سفيان وهو قول الجمهور ، واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه
وسلم « اللهم سلط عليهم كلباً من كلابك فقتله الأسد » وهو حديث حسن أخرجه الحاكم .

١٠ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو
محرم) وذلك في حجة الوداع بمحل يقال له لحي الجبل بين مكة والمدينة (متفق عليه) دل على
جواز الحجامة للمحرم وهو إجماع في الرأس وغيره إذا كان لحاجة ، فان قلع من الشعر شيئاً
كان عليه فدية الخلق وإن لم يقلع فلا فدية عليه وإن كانت الحجامة لغير عذر ، فان كانت
في الرأس حُرمت إن قطع معها شعر لحمة قطع الشعر ، وإن كانت في موضع لا شعر فيه فهي

جائز عند الجمهور ولا فدية، وكرهها قوم ، وقيل نجس فيها الفدية ، وقد نبه الحديث على قاعدة شرعية ، وهى أن محرمات الإحرام من الحلق وقتل الصيد ونحوهما تباح للحاجة وعليه الفدية ، فمن احتاج إلى حلق رأسه أو لبس قميصه مثلا لحر أو برد أبيع له ذلك ولزمته الفدية وعليه دل قوله تعالى - فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه - الآية ، وبين قدر الفدية الحديث وهو قوله :

١١ - (وعن كعب بن عجرة) بضم المهمله وسكون الجيم وبالراء . وكعب صحابي جليل حليف الأنصار نزل الكوفة ومات بالمدينة سنة إحدى وخمسين (قال : حملت) مغير الصبيغة (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال : ما كنت أرى) بضم الهزلة : أى أظن (الوجع يبلغ بك ما أرى) بفتح الهزلة من الرؤية (أنجد شاة ؟ قلت لا ، قال : تصوم ثلاثة أيام وتطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع . متفق عليه) وفى رواية للبخارى « مر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ورأيت يهافت قملا ، فقال : أتؤذيك هوائك ؟ قلت نعم ، قال : فاحلق رأسك » الحديث وفيه فقال : نزلت فى هذه الآية - فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه - الآية . وقد روى الحديث بالفاظ عديدة ، وظاهره أنه يجب تقديم النسك على النوعين الآخرين إذا وجدوا ظاهر الآية الكريمة وسائر روايات الحديث أنه مخير فى الثلاث جميعا ، ولذا قال البخارى فى أول باب الكفارات « خير النبي صلى الله عليه وسلم كعبا فى الفدية » وأخرج أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبى ليلي عن كعب بن عجرة أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن شئت فانسك نسكة ، وإن شئت فصم ثلاثة أيام ، وإن شئت فأطعم » الحديث . والظاهر أن التخير لإجماع ، وقوله « نصف صاع » أخذ جماهير العلماء بظاهره إلا ما يروى عن أبى حنيفة والثورى أنه نصف صاع من حنطة وصاع من غيرها .

١٢ - (وعن أبى هريرة قال : لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم) أراد به فتح مكة وأطلقه لأنه المعروف (قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الناس) أى خطيبا وكان قيامه ثانى الفتح (فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : إن الله حبس عن مكة الفيل) تعريفا لهم بالمنة التى من الله تعالى بها عليهم ، وهى قصة معروفة مذكورة فى القرآن (وسقط حليها رسوله والمؤمنين) ففتحوها عنوة (وأنها لم تحل لأحد كان قبلى وإنما أحلت لى ساعة من نهار) هى ساعة دخوله إياها (وإنما لا تحل لأحد بعدي فلا ينفر) بالبناء للمجهول (صيدها) أى لا يزعمه أحد ولا ينحى عن موضعه (ولا يحتلها) بالخاء المعجمة مبنى للمجهول أيضا (شوكها) أى لا يؤخذ ويقطع (ولا تحل ساقطها) أى لقطتها وهو بهذا اللفظ فى رواية (إلا لمنشد) أى معروف لها ، يقال له منشد وطالبها ناشد (ومن قتل له قتيل فهو بخسائر التظريين) إما أخذ الدية أو قتل القاتل (فقال العباس : إلا الإذخر يا رسول الله) بكسر الهزلة وسكون الذال المعجمة فخاء معجمة مكسورة

نهت معروف طيب الرائحة (فانانجمله في بيوتنا وقبورنا ، فقال : إلا الإذخير . متفق عليه) فيه دليل على أن فتح مكة عنوة لقوله « لم تحل » وقوله « سلط عليها » وقوله « لا تحل » وعلى ذلك الجماهير . وذهب الشافعي إلى أنها فتحت صلحا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقسمها على الغنائم كما قسم خيبر . وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم من « على أهل مكة وجبلهم الطلقاء » وصانهم عن القتل والسبي للنساء والذرية واغتنام الأموال إفضالا منه على قرابته وعشيرته . وزيه دليل على أنه لا يحل القتال لأحد بعده صلى الله عليه وسلم بمكة . قال الماوردي : من خصائص الحرم أنه لا يخارب أهله وإن بغوا على أهل العدل ، وقالت طائفة بجوازه وفي المسئلة خلاف ، وتحريم القتال فيها هو الظاهر . قال القرطبي : ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا اعتذاره عن ذلك الذي أبيح له مع أنه أهل مكة كانوا إذ ذاك مستحقين للقتال لصدمهم عن المسجد الحرام وإخراج أهله منه وكفرهم . وقال به غير واحد من أهل العلم . قال ابن دقيق العيد : يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دل على أن المأذون فيه للنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤذن فيه لغيره ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم وفان ترخص أحدكم لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، فدل على أن حل القتال فيها من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، ودل على تحريم تنفير صيدها ، وبالأولى تحريم قتله ، وعلى تحريم قطع شوكمها ، ويفيد تحريم قطع مالا يجزى بالأولى . ومن العجب أنه ذهب الشافعي إلى جواز قطع الشوك من فروع الشجرة كما نقله عنه أبو ثور وأجازه جماعة غيره ومنهم المهادوية ، وعللوا ذلك بأنه يؤذى فأشبهه الفواسق . قلت : وهذا من تقديم القياس على النص وهو باطل ، على أنك عرفت أنه لم يقيم دليل على أن علة قتل الفواسق هو الأذية . واتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي يتنبها الآدميون في العادة ، وعلى تحريم قطع خلاها وهو الرطب من الكلا فأذا يبس فهو الحشيش . واختلفوا فيما ينبت الآدميون ، فقال القرطبي : الجمهور على الجواز . وأفاد أنها لا تحل لقطبها إلا لمن يعرف بها أبدا ولا يملكها ، وهو خاص بلقطة مكة ، وأما غيرها فيجوز أن يلتقطها بنية التملك بعد التغريف بها سنة ، ويأتي ذكر الخلاف في المسئلة في باب اللقطة إن شاء الله تعالى . وفي قوله « ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين » دليل على أن الخيار للولي ، ويأتي الخلاف في ذلك في باب الجنائيات ، وقوله « نجعله في قبورنا » أي نسد به خلل الحجارة التي تجعل على اللحد وفي البيوت كذلك يجعل فيها بين الخشب على السقف ، وكلام العباس يحتمل أنه شفاعا إليه صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أنه اجتهاد منه لما علم من أن العموم غالبه التخصيص كأنه يقول : هذا ما تدعو إليه الحاجة وقد عهد من الشريعة عدم الحرج فقرر صلى الله عليه وسلم كلامه . واستثناه إماما بوحى أو اجتهاد منه صلى الله عليه وسلم .

١٣ - (وعن عبد الله بن زيد بن عاصم رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن إبراهيم حرم مكة) وفي رواية « إن الله حرم مكة » ولا منافاة ، فالمراد أن الله يحكم بحرمها وإبراهيم أظهر هذا الحكم على العباد (ودعا لأهلها) حيث قال .. رب

اجعل هذا البلد آتينا وارزق أهله من الثمرات - وغيرها من الآيات (وَأَنى حَرَّمَ المَدِينَةَ) هي علم بالغلبة لدينته صلى الله عليه وسلم التي هاجر إليها فلا يتبادر عند الإطلاق لفظها لإمامي (كما حَرَّمَ إبراهيمُ مَكَّةَ وَأَنى دَعَوْتُ في صاعِها ومُدَّها) أى فيا يكال بهما لأنهما مكبا لان معروفان (يمثل مادعايه إبراهيم لأهل مَكَّةَ . متفق عليه) المراد من تحريم مكة تأمين أهلها من أن يقاتلوا وتحريم من يدخلها لقوله تعالى - من دخله كان آمنا - وتحريم صيدها وقطع شجرها وعصده شوكتها . والمراد من تحريم المدينة تحريم صيدها وقطع شجرها لا يحدث فيها حدث . وفي تحديد حرم المدينة خلاف ورد تحديده بألفاظ كثيرة ورجحت رواية ما بين لابتيها ، لتوارد الرواة عليها .

١٤ - (وعن علي رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : المدينة حَرَامٌ ما بَيْنَ عَصِيرٍ) بالعين المهملة فثناة تحتية فراء : جبل بالمدينة (إلى ثَوْرٍ . رواه مسلم) ثور بالثلثة وسكون الواو وآخره راء . في القاموس : إنه جبل بالمدينة ، قال وفيه الحديث الصحيح وذكر هذا الحديث ثم قال : وأما قول أبى عبيد القاسم بن سلام وغيره من الأكابر الأعلام : إن هذا تصحيف والصواب إلى أحد لأن ثورا إنما هو بمكة فغير جيد لما أخبرني الشجاع الثعلبي الشيخ الزاهد عن الحافظ أبى محمد بن عبد السلام البصرى أن حذاء أحد جانبا إلى ورائه جبلا صغيرا يقال له ثور وتكرر سؤالي عنه من طوائف العرب العارفين بتلك الأرض فكل أخبرني أن اسمه ثور . ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين المطرى عن والده الحافظ الثقة قال : إن خلف أحد عن شماله جبلا صغيرا ملورا يسمى ثورا يعرفه أهل المدينة خلف عن سلف انتهى وهو لا ينافي حديث ما بين لابتيها لأنهما حرتان يكتفانها كما في القاموس ، وغير وثور مكتفان المدينة ، فحديث غير وثور يفسر اللابتين .

باب صفة الحج ودخول مكة

أراد به بيان المناسك والإتيان بها مرتبة وكيفية وقوعها ، وذكر حديث جابر وهو واف بجميع ذلك .

١ - (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج) عبر بالماضى لأنه روى ذلك بعد تقضى الحج حين سأله عنه محمد بن علي بن الحسين كما في صحيح مسلم (فخرجنا معه) أى من المدينة (حتى إذا أتينا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس) بصيغة التصغير امرأة أبى بكر : يعنى محمد بن أبى بكر (فقال) أى النبي صلى الله عليه وسلم (اغتسللى واستشفرى) بسين مهملة فثناة فوقية ثم راء : هو شد المرأة على وسطها شيئا ، ثم تأخذ خرقة عريضة تجعلها في محل الدم وتشد طرفيها من ورائها ومن قدامها إلى ذلك الذى شدته في وسطها ، وقوله (يشوب) بيان لما تستنفر به (وأحرمى) فيه أنه لا يمنع النفاس صحة عقد الإحرام (وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى صلاة الفجر

(١) الذى في وفاء الوفا : أبى محمد عفيف الدين عبد السلام بن مرزوع البصرى .

كلما ذكره النووي في شرح مسلم ، والذي في الهدى النبوي أنها صلاة الظهر وهو الأولى .
لأنه صلى الله عليه وسلم صلى خمس صلوات بنى الخليفة الخامسة هي الظهر وسافر بعدها
(في المسجد ، ثم ركب القصواء) بفتح القاف فصاد مهملة فواو فألف ممدودة ، وقيل بضم
القاف مقصور ، وخطئ من قاله : لقب لناقته صلى الله عليه وسلم (حتى إذا استوت به على
البيداء) اسم محل (أهل) رفع صوته (بالتوحيد) أى لإفراد التلبية لله وحده بقوله (لَبَّيْكَ
اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَأَشْرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ) وكانت الجاهلية تزيد في التلبية : إلا
شريكا هو لك تملكه وما ملك (إنَّ الحَمْدَ) بفتح الحمة وكسرهما والمعنى واحد وهو
التعليل (والنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَأَشْرِيكَ لَكَ حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ) أى
مسحه بيده ، وأراد به الحجر الأسود ، وأطلق الركن عليه لأنه قد غلب على البنايا (فرمل)
أى في طوافه بالبيت : أى أسرع في مشيه مهرولا (ثلاثا) أى مرات (ومشى أربعاً ثم أتى
مقام إبراهيم صلى) ركعتي الطواف (ورجع إلى الركن فاستلمه ، ثم خرج من الباب) أى
باب الحرم (إلى الصفا ، فلما دنا) أى قرب (من الصفا قرأ : - إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ
شَعَائِرِ اللَّهِ - ابْدَأُوا) فى الأخذ فى السعى (بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ، فرقى) بفتح القاف (الصفا
حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره) وبين ذلك بقوله (وقال : لا إله إلا الله
وَحْدَهُ لَأَشْرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لا إله
إلا الله أَنحِزْ وَعَدَهُ) باظهاره تعالى للدين (وَنَصَرَ عَبْدَهُ) يريد به نفسه (وهَزَمَ
الْأَحْزَابَ) فى يوم الخندق (وَحْدَهُ) أى من غير قتال الآدميين ولا سبب لانضمامهم
كما أشار إليه قوله تعالى - فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها - أو المراد كل من تحزب لحربه
صلى الله عليه وسلم فانه هزمهم (ثم دعا بين ذلك ثلاث مرات) دل أنه كرر الذكر المذكور
ثلاثا (ثم نزل مِنَ الصَّفا) منتبها (إلى المروة حتى انصبت قدماه فى بطن الوادى) قال عياض :
فيه إسقاط لفظة لا بد منها وهى « حَتَّى انصبت قدماه فرمل فى بطن الوادى » فسقط لفظ
رمل . قال : وقد ثبتت هذه اللفظة فى رواية لمسلم وكذا ذكرها الحميدى فى الجمع بين
الصحيحين (حتى إذا صعد) من بطن الوادى (مشى إلى المروة ففعل على المروة كما فعل
على الصفا) من استقبله القبلة إلى آخر ما ذكر (فذكر) أى جابر (الحديث) بتمامه ،
واقصر المصنف على محل الحاجة (وفيه) أى فى الحديث (فلما كان يوم التروية) بفتح
المثناة القوية فراء ، وهو الثامن من شهر ذى الحجة ، سعى بذلك لأنهم يتروون فيه إذا لم يكن
بعرفة ماء (توجهوا إلى منى وركب صلى الله عليه وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء
والفجر ثم مكث) بفتح الكاف ثم مثله : لبث (قليلا) أى بعد صلاة الفجر (حتى طلعت
الشمس فأجاز) أى جاوز المزدلفة ولم يقف بها (حتى أتى عرفة) أى قرب منها لأنه دخلها
بدليل (فوجد القبة) خيمة صغيرة (قد ضربت له بنمرة) بفتح النون وكسر الميم فراء فناء
قائنت : محل معروف (فنزل بها) فان نمرة ليست من عرفات (حتى إذا زالت الشمس أمر

بالقصواء فرحلت له) مغير الصيغة تخفف الحاء المهملة : أى وضع عليها رحلها (فأتى بطن
الوادي) وادي عرفة (فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر)
جما من غير أذان (ولم يصل بينهما شيئا ، ثم ركب حتى أتى الموقف ، فجعل بطن ناقته
القصواء إلى الصخرات وجعل جبل) فيه ضبطان بالحجيم والحاء المهملة والموحدة إما مفتوحة
أو مساكنة (المشاة) وبها ذكره في النهاية وفسره بطريقهم الذى يسلكونه فى الرمل ، وقيل
أراد صفهم ومجتمعهم فى مشيهم تشبيها بجبل الرمل (بين يديه ، واستقبل القبلة ، فلم يزل
واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص) قال فى شرح مسلم :
هكذا فى جميع النسخ ، وكذا نقله القاضى من جميع النسخ ، قال : قيل صوابه حين غاب
القرص ، قال : ويحتمل أن يكون قوله : حتى غاب القرص بيانا لقواه غربت الشمس
وذهبت الصفرة ، فإن هذه قد تطلق مجازا على مغيب معظم القرص ، فأزال ذلك الاحتمال
بقوله : حتى غاب القرص (ودفع وقد شق) بتخفيف التون : ضم وضيق (للقصواء الزمام
حتى أن رأسها ليصيب مورك) بفتح الميم وكسر الراء (رحله) بالحاء المهملة الموضع الذى
يشئى الراكب رجله عليه قدام وسط الرحل إذا مل من الركوب (ويقول بيده اليمنى) أى
يشير بها قائلا (يا أيها الناس السكينة السكينة) بالنصب : أى الزموا (كلما أتى جبلا) بالمهملة
وسكون الموحدة من جبال الرمل ، وجبل الرمل ما طال منه وضخم (أرخى لها قليلا حتى
تصعد) بفتح المثناة وضما يقال : صعد وأصعد (حتى إذا أتى المزدلفة فصلى بها المغرب
والعشاء بأذان واحد وإقامتين ، ولم يسبح) أى لم يصل (بينهما شيئا) أى نافلة (ثم اضطجع
حتى طلع الفجر ، فصلى الفجر حتى تبين له الصبح بأذان وإقامة) ثم ركب حتى أتى المشعر
الحرام (وهو جبل معروف فى المزدلفة يقال له قرح بضم القاف وفتح الزاى وجاء مهمة
(فاستقبل القبلة ، فدعا وكبر وهلل ، فلم يزل واقفا حتى أسفر) أى الفجر (جدا) بكسر
الحجيم إسفاراً بليغا (فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر) بضم الميم وفتح المهملة
وكسر السين المهملة المشددة ، سمي بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه : أى كل وأعا
(فحرك قليلا) أى حرك لدابته لتسرع فى المشى ، وذلك مسافة مقدار رمية حجر (ثم سلك
الطريق الوسطى) وهى غير الطريق التى ذهب فيها إلى عرفات (التى تخرج على الجمرة
الكبرى) وهى جمرة العقبة (حتى أتى الجمرة التى عند الشجرة) وهى حذلمى وليست منها ،
والجمرة اسم لمجتمع الحصى ، سميت بذلك لاجتماع الناس يقال : أجمروا بفلان إذا اجتمعوا
(فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها ، كل حصاة مثل حصى الخذف) وقدره
مثل حبة الباقلاء (رمى من بطن الوادى) بيان لمحل الرمي (ثم انصرف إلى المنحر فنحر ، ثم
ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر) فيه حذف أى أفاض
إلى البيت فطاف به طواف الإفاضة ، ثم صلى الظهر ، وهذا يعارضه حديث ابن عمر أنه
صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم النحر بمكة ، وجمع بينهما بأنه صلى بمكة ثم أعاده بأصحابه
جماعة بمكة ليتناولوا فضل الجماعة خلفه (رواه مسلم مطولا) وفيه زيادات حذفها للمصنف
واقصر على محل الحاجة هنا .

واعلم أن هذا حديث عظيم مشتمل على جل من الفوائد ونفائس من مهمات القواعد . قال القاضي عياض : قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا ، وصنف فيه أبو بكر بن المنلو جزءا كبيرا أخرج فيه من الفقه مائة وثلاثة وخمسين نوعا قال : ولو تقصى لزيد على هذا العدد لو قريب منه . قلت : وليعلم أن الأصل في كل ما ثبت أنه فعله صلى الله عليه وسلم في حجه الوجوب لأمرين : أحدهما أن أفعاله في الحج بيان للحج الذي أمر الله به ، والأفعال في بيان الوجوب محمولة على الوجوب . والثاني قوله صلى الله عليه وسلم « خلوا عني مناسككم » فن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل . ولنذكر ما يحتمله المختصر من فوائده ودلائله . ففيه دلالة على أن غسل الإحرام سنة للنساء والحائض ولغيرهما بالأولى ، وعلى استنفار الحائض والنفساء ، وعلى صحة إحرامهما ، وأن يكون الإحرام عقيب صلاة فرض أو نفل ، فانه قد قيل إن الركعتين اللتين أهل بهما فريضة الفجر وأنه يرفع صوته بالتلبية . قال العلماء : ويستحب الاختصار على تلبية النبي صلى الله عليه وسلم ، فلوزاد فلا بأس ، فقد زاد عمر رضي الله عنه « لبيك ذا النعماء والفضل الحسن ، لبيك مرهوبا منك ومرغوبا إليك » وابن عمر رضي الله عنه « لبيك وسعديك والخير بيدك والرغبة إليك والعمل » وأنس رضي الله عنه « لبيك حقا حقا تعبدا ورقا » وأنه ينبغي للحاج القدوم أولا مكة ليطوف طواف القدوم وأنه يستلم الركن قبل طوافه ، ثم يرمل في الثلاثة الأشواط الأول ، والرملي : لإسراع المشي مع تقارب الخطأ ، وهو الخبب ثم يمشي أربعا على عادته ، وأنه يأتي بعد تمام طوافه مقام إبراهيم ويتلو - واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى - ثم يحل المقام بينه وبين البيت ويصلي ركعتين . وقد أجمع العلماء على أنه ينبغي لكل طائف إذا طاف بالبيت أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف ، واختلفوا هل هما واجبتان أم لا ؟ فقيل بالوجوب ، وقيل إن كان الطواف واجبا وجبتا وإلا فسنة وهل يجبان خلف مقام إبراهيم حتما أو يجزئان في غيره ؟ فقيل يجبان خلفه ، وقيل يتبدلان خلفه ولو صلاهما في الحجر أو في المسجد الحرام أو في أي محل من مكة جاز وفاته الفضيلة . وورد في القراءة فيهما في الأولى بعد الفاتحة الكافرون ، والثانية بعدها الصمد رواه مسلم . ودل على أنه يشرع له الاستلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول ، واتفقوا أن الاستلام سنة وأنه يسعى بعد الطواف ويبدأ بالصفة ويرقى إلى أعلاه ويقف عليه مستقبل القبلة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات ، وفي الموطأ « حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادي سعى » . وقد قلنا أن في رواية مسلم سقطا ، فدللت رواية الموطأ أنه يرمل في بطن الوادي ، وهو الذي يقال له بين الملبين وهو مشروع في كل مرة من السبعة الأشواط لافي الثلاثة الأول كما في طواف القدوم بالبيت ، وأنه يرق أيضا على المروة كما رقى على الصفا ويذكر ويدعو ، وبتمام ذلك تم عمرته ، فان حلق أو قصر صار حلالا ، وهكذا فعل الصحابة الذين أمرهم صلى الله عليه وسلم بفسخ الحج إلى العمرة . وأما من كان قارنا فانه لا يخلق ولا يقصر ويبقى على إحرامه . ثم في يوم التروية هو ثامن ذى الحجة يحرم من أراد الحج ممن حل من عمرته ويطلع هو ومن كان قارنا إلى منى

ما قال جابر ، فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى ، أى توجه من كان باقيا على إحرامه فقام حجه ، ومن كان قد صار حلالا أحرم وتوجه إلى منى ، وتوجه صلى الله عليه وسلم إليها راكبا فنزل بها وصلى الصلوات الخمس . وفيه أن الركوب أفضل من المشى فى تلك الموطئ ، وفى الطريق أيضا وفيه خلاف . ودليل الأفضلية فعله صلى الله عليه وسلم . وأن السنة أن يصلى بمضى الصلوات الخمس ، وأن يبيت بها هذه الليلة وهى ليلة التاسع من ذى الحجة ، وأن السنة أن لا يخرجوا يوم عرفة من منى إلا بعد طلوع الشمس ، وأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس ، وأن يصلوا الظهر والعصر جميعا بعرفات ، فانه صلى الله عليه وسلم نزل بنمرة وليست من عرفات ، ولم يدخل إلى الموقف إلا بعد الصلاتين ، وأن لا يصلى بينهما شيئا ، وأن السنة أن يخطب الإمام الناس قبل صلاة العصرين ، وهذه إحدى الأربع الخطب السنوية ، والثانية يوم السابع من ذى الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر ، والثالثة يوم النحر ، والرابعة يوم النفر الأول وهو اليوم الثانى من أيام التشريق . وفى قوله « ثم ركب حتى أتى الموقف إلى آخره » سنن وآداب : منها أنه يجعل الذهاب إلى الموقف عند فراغه من الصلاتين . ومنها أن الوقوف راكبا أفضل . ومنها أن يقف عند الصخرات وهى صفرات مفترشات فى أسفل جبل الرحمة ، وهو الجبل الذى بوسط أرض عرفات . ومنها استقبال القبلة فى الوقوف . ومنها أنه يبقى فى الموقف حتى تغيب الشمس ويكون فى وقوفه داعيا ، فانه صلى الله عليه وسلم وقف على راحته راكبا يدعو الله عز وجل ، وكان فى دعائه رافعا يديه إلى صدره ، وأخبرهم أن خير الدعاء دعاء يوم عرفة ، وذكر من دعائه فى الموقف « اللهم لك الحمد كالأذى تقول يا خير ما تقول ، اللهم لك صلاتى ونسكى ومحباى وممائى وإليك مأبى ولك ترائى ، اللهم إنى أعوذ بك من عذاب القبر ووسواس الصدر وشتات الأمر ، اللهم إنى أعوذ بك من شر ما تجبى به الريح » ذكره الترمذى . ومنها أن يدفع بعد تحقق غروب الشمس بالسكينة ويأمر بها الناس إن كان مطاعا ويضم زمام مركوبه لتلا يسرع فى المشى إلا إذا أتى جبلا من جبال الرمال أرخاه قليلا ليخف على مركوبه صموده ، فإذا أتى المزدلفة نزل بها وصلى المغرب والعشاء جمعا بأذان واحد وإقامتين ، وهذا الجمع متفق عليه ، وإنما اختلفوا فى سببه فقليل لأنه نسك ، وقيل لأجل أنهم مسافرون وأنه لا يصلى بينهما شيئا ، وقوله « ثم اضطجع حتى طلع الفجر » فيه سنن نبوية المبيت بالمزدلفة وهو مجمع على أنه نسك ، وإنما اختلفوا هل هو واجب أو سنة ، والأصل فيما فعله صلى الله عليه وسلم فى حجته الوجوب كما عرفت ، وأن السنة أن يصلى الصبح بالمزدلفة ، ثم يدفع منها بعد ذلك فىأتى المشعر الحرام فيقف به ويدعو ، والوقوف عنده من المناسك ، ثم يدفع منه عند إسفار الفجر إسفلوا بليغا فىأتى بطن محسر ، فيسرع السير فيه لأنه محل غضب الله فيه على أصحاب القبل ، فلا ينبغي الأمانة فيه ولا البقاء به ، فإذا أتى الجمرة وهى جرة العقبه نزل ببطن الوادى ورمائها بسبع حصيات كل حصاة كحبة الباقلا يكبر مع كل حصاة ، ثم ينصرف بعد ذلك إلى المنحر ، فينحر إن كانت عنده بدن يريد نحرها . وأما هو صلى الله عليه وسلم فانه

نحر بيده الشريفة ثلاثاً وستين بدنة ، وكان معه مائة بدنة ، فأمر علياً عليه السلام بنحر باقيا ثم ركب إلى مكة فطاف طواف الإفاضة ، وهو الذى يقال له طواف الزيارة ، ومن بعده يحل له كل ما حرم بالإحرام حتى وطئ النساء . وأما إذا رمى جمره العقبة ولم يطف هذا الطواف فانه يحل له ما عدا النساء ، فهذه الجمل من السنن والآداب التى أفادها هذا الحديث الجليل من أفعاله صلى الله عليه وسلم تبين كيفية أعمال الحج ، وفى كثير مما دل عليه هذا الحديث الجليل مما سقناه خلاف بين العلماء كثير فى وجوبه وعدم وجوبه ، وفى لزوم الدم بتركه وعدم لزومه ، وفى صحة الحج إن ترك منه شيئاً وعدم صحته ، وقد طول بذكر ذلك فى الشرح واقتصرنا على ما أفاده الحديث الآتى بما اشتمل عليه هو الممثل لقوله صلى الله عليه وسلم « خنوا عنى مناسككم » والمقتضى به فى أفعاله وأقواله .

٢ - (وعن خزيمة بن ثابت رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قرع من تلبيته فى حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار . رواه الشافى بإسناد ضعيف) سقط هذا الحديث من نسخة الشارح التى وقفنا عليها فلم يتكلم عليه . ووجه ضعفه أن فيه صالح بن محمد بن أبى زائدة أبو واقد اللبى ضعفوه . والحديث دليل على استحباب الدعاء بعد الفراغ من كل تلبية يليها المحرم فى أى حين بهذا الدعاء ونحوه . ويحتمل أن المراد بالفراغ منها انتهاء وقت مشروعيها وهو عند رمى جمره العقبة ، والأول أوضح .

٣ - (وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تَنَحَّرْتُ هَهُنَا وَمَنِ كُلُّهَا مَسْنَحَرٌ فَاتَنَحَّرُوا فِي رِحَالِكُمْ) جمع رحل وهو المنزل (وَوَقَفْتُ هَهُنَا وَعَرَفْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ) وحد عرفة ما خرج عن وادى عرفة إلى الجبال المقابلة مما إلى سائتين بنى عامر (وَوَقَفْتُ هَهُنَا وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ . رواه مسلم) أفاد صلى الله عليه وسلم أنه لا يتعين على أحد نحوه حيث نحرو ولا وقوفه بعرفة ولا جمع حيث وقف بل ذلك موسم عليهم حيث نحرو فى أى بقعة من بقاع منى فانه يجزئ عنهم ، وفى أى بقعة من بقاع عرفة وجمع وقفوا أجزاً ، وهذه زيادات فى بيان التخفيف عليهم . وقد كان صلى الله عليه وسلم أفاده تقريره لمن حج معه ممن لم يقف فى موقفه ولم ينحر فى منحره ، إذ من المعلوم أنه حج معه أم لا تحصى ولا يتسع لها مكان وقوفه ونحوه هذا ، والدم الذى محله منى هو دم القران والتمتع والإحصار والإفساد والتطوع بالهدى . وأما الذى يلزم المعتبر فحله مكة ، وأما سائر الدماء اللازمة من الجزاءات فحلها الحرم المحرم ، وفى ذلك خلاف معروف :

٤ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء إلى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها . متفق عليه) هذا إخبار عن دخوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فانه دخلها من محل يقال له كداء بفتح الكاف والمد غير منصرف وهى الثنية التى ينزل منها إلى المعلاة مقبرة أهل مكة وكانت صنبة المرتضى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي ، ثم سهلت كلها فى زمن سلطان مصر المؤيد فى حدود عشرين وثمانمائة ، وأسفل مكة هى الثنية

السفلى يقال لها كدى بضم الكاف والقصر عند باب الشيكة ، ويقول أهل مكة : افتح وادخل وضم واخرج . ووجه دخوله صلى الله عليه وسلم من الثنية العليا ما روى « أنه قال أبو سفيان : لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء ، فقال له العباس : ما هذا ؟ قال : شيء طلع بقلبي ، وإن الله لا يطلع الخيل من هنالك أبدا ، قال العباس : فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم منها » وعند البيهقي من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف قال حسان ؟ » فأنشده شعرا :

عدمت بنيتي إن لم تروها تثير النقع مطلعها كداء
فتبسم صلى الله عليه وسلم وقال : « ادخلوها من حيث قال حسان » واختلف في استحباب الدخول من حيث دخل صلى الله عليه وسلم والخروج من حيث خرج ، فقليل يستحب وأنه يعدل إليه من لم يكن طريقه عليه . وقال البعض . إنما فعله صلى الله عليه وسلم لأنه كان على طريقه فلا يستحب لمن لم يكن كذلك . وقال ابن تيمية : يشبه أن يكون ذلك والله أعلم أن الثنية العليا التي تشرف على الأبطح ، والمقابر إذا دخل منها الإنسان فانه يأتي من وجهة البلد والكعبة ويستقبلها استقبالا من غير انحراف بخلاف الذي يدخل من الناحية السفلى لأنه يستدبر البلد والكعبة ، فاستحب أن يكون ما يليه منها مؤخرا لئلا يستدبر وجهها .

• - (وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان لا يقدم مكة إلا بات) ليلة قدومه (بنى طوى) في القاموس : مثلثة الطاء ونون : موضع قريب من مكة (حتى يصبح ويقتسل ، ويذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي أنه فعل (متفق عليه) فيه استحباب ذلك وأنه يدخل مكة نهارا وهو قول الأكثر . وقال جماعة من السلف وغيرهم : الليل والنهار سواء ، والنبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في عمرة الجعرانة ليلا . وفيه دلالة على استحباب الغسل للدخول مكة .

٦ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه)
رواه الحاكم مرفوعا والبيهقي موقوفا) وتحسنه أحمد . وقد رواه الأزرقى بسنده إلى محمد بن عباد ابن جعفر قال « رأيت ابن عباس جاء يوم التروية وعليه حلة مرجلا رأسه ، فقبل الحجر ويسجد عليه ، ثم قبله ويسجد عليه ثلاثا » ورواه أبو يعلى بسنده من حديث أبي داود الطيالسي عن جعفر بن عثمان المخزومي قال « رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر ويسجد عليه » وقال « رأيت خالي ابن عباس يقبل الحجر ويسجد عليه » وقال « رأيت عمر يقبل الحجر ويسجد عليه » وقال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » وحديث عمر في صحيح مسلم « أنه قبل الحجر والتزمه » وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بك حفا ، يؤخذ هذا ففيه شرعية تقبيل الحجر والسجود عليه .

(١) الحديث رواه الحاكم والبيهقي من حديث جعفر بن عبد الله الحميدى بإسناد متصل بابن عباس . قال الذهبي عن العقيلي في حديث جعفر بن عبد الله : وهم واضطراب . وروى عن مالك أن السبر على الحجر بدعة ، والذي اتفق عليه هو تقبيل الحجر الأسود .

٧ - (وعنه) أى ابن عباس (قال : أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم) أى أصحابه الذين قدموا معه مكة في عمرة القضاء (أن يرملوا) بضم الميم (ثلاثة أشواط) أن يهرولوا فيها في الطواف (ويمشوا أربعاً ما بين الركنين . متفق عليه) .

٨ - (وعن ابن عمر أنه كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثاً ومشى أربعاً . وفي رواية : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم فانه يسعى ثلاثاً أطواف بالبيت ويمشي أربعة . متفق عليهما) وأصل ذلك ووجه حكمه ما رواه ابن عباس قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة فقال المشركون أنه ينادم عليكم وقد قد وهنتهم حتى يثرب ، فأمر صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يرملوا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركنين ، ولم يمنعه أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم ، أخرجه الشيخان ، وفي لفظ مسلم : إن المشركين جلسوا مما يلي الحجر ، وأنهم حين رأوهم يرملون قالوا : هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم ، لأنهم لأجل ذلك من كذا وكذا ، وفي لفظ غيره : إنهم لا كالغزلان ، فكان هذا أصل الرمل ، وسببه إغاطة المشركين ورد قولهم ، وكان هذا في عمرة القضاء ثم صار سنة ، ففعله في حجة الوداع مع زوال سببه وإسلام من في مكة وإنما لم يرملوا بين الركنين لأن المشركين كانوا من ناحية الحجر عند قيعقان فلم يكونوا يرون من بين الركنين . وفيه دليل على أنه لا بأس بقصد إغاطة الأعداء بالعبادة ، وأنه لا ينافي إخلاص العمل بل هو إضافة طاعة إلى طاعة ، وقد قال تعالى - ولا ينالون من عدو نبلا إلا كتب لهم به عمل صالح - .

٩ - (وعنه) أى ابن عباس (قال : لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله يستلم من البيت غير الركنين اليمانيين . رواه مسلم) اعلم أن للبيت أربعة أركان : الركن الأسود ثم اليماني ويقال لهما اليمانيان بتخفيف الياء وقد تشدد ، وإنما قيل لهما اليمانيان تغليبا كالأبوين والقمرين . والركنان الآخران يقال لهما الشاميان . وفي الركن الأسود فضيلتان : كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام ، والثانية كونه في الحجر . وأما اليماني ففيه فضيلة كونه على قواعد إبراهيم . وأما الشاميان فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين ، فهذا خص الأسود بسنتي التثقيب والاستلام للفضيلتين . وأما اليماني فيستلمه من يطوف ولا يقبله لأن فيه فضيلة واحدة . واتفقت الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين . واتفق الجماهير على أنه لا يمسح الطائف الركنين الآخرين قال القاضي : وكان فيه أى في استلام الركنين الآخرين خلاف لبعض الصحابة والتابعين ، وانقرض الخلاف وأجمعوا على أنها لا يستلمان ، وعليه حديث الباب .

١٠ - (وعن عمر رضي الله عنه أنه قبل الحجر . وقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك . متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث سويد بن غفلة أنه قال : رأيت عمر قبل الحجر والتزمه وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بك حفياً . وأخرج البخاري وأن رجلاً سأل ابن عمر عن استلام الحجر ، فقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله ، قال : رأيت إن زحمت ، وأريت إن غلبت ؟ قال : اجعل رأيت باليمن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله ، وروى الأزرق

حديث همر بزيادة ١ وأنه قال له على عليه السلام : بلى يا أمير المؤمنين هو يضر وينفع قال : وأين ذلك ؟ قال في كتاب الله ، قال : وأين ذلك من كتاب الله عز وجل ؟ قال : قال الله - وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا - قال فلما خلق الله آدم مسح على ظهره فأخرج ذريته من صلبه ، فقرهم أنه الرب وهم العبيد ، ثم كتب ميثاقهم في رق وكان لهذا الحجر عيتان ولسان ، فقال له ارح فاك ، فألقمه ذلك الرق وجعله في هذا الموضع وقال : تشهد لمن وافاك بالإيمان يوم القيامة . قال الراوى : فقال عمر : أعوذ بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن ، قال الطبرى : إنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام ، فخشى عمر أن يفهموا أن تقبيل الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان .

١١ - (وعن أبي الطفيل قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويستلم الركن بمحجن) هى عصاة محنية الرأس (معه ، ويقبل المحجن . رواه مسلم) وأخرج الترمذى وغيره وحسنه من حديث ابن عباس قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يأتى هذا الحجر يوم القيامة له عيتان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق » وروى الأزرق ٢ « بأسناد صحيح من حديث ابن عباس قال « إن هذا الركن يمين الله عز وجل فى الأرض يصافح بها عباده مصافحة الرجل أخاه » وأخرج أحمد عنه « الركن يمين الله فى الأرض يصافح بها خلقه ، والذي نفس ابن عباس بيده ما من امرئ مسلم يسأل الله عنده شيئا إلا أعطاه إياه » وحديث أبي الطفيل دال أنه يميز عن استلامه باليد استلامه بالآلة ويقبل الآلة كالمحجن والعصا ، وكذلك إذا استلمه بيده قبل يده ، فقد روى الشافعى أنه قال ابن جريج لعطاء : هل رأيت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم ؟ قال : نعم لرأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد وأبا هريرة إذا استلموا قبلوا أيديهم ، فان لم يكن استلامه لأجل الزجة قام حياله ورفع يده وكبر لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : يا عمر إنك رجل قوى لاتراحم على الحجر فيؤذى الضعفاء ، إن وجدت خلوة فاستلمه وإلا فاستقبله وهلل وكبر ، رواه أحمد والأزرق ، وإذا أشار بيده فلا يقبلها لأنه لا يقبل إلا الحجر أو ما مس الحجر .

(١) روى هذه الزيادة البيهقى فى شعب الإيمان وضعفها . والحاكم من حديث أبي سعيد وفى سنده أبو هرون العبدى . قال الذهبي : ساقط . وقال الحافظ ابن حجر : ضعيف جدا وقال أحمد : ليس بشيء . وقال النسائى : ليس بثقة . وقال الجوزجاني : كذاب مغتر .

(٢) للأزرقى كتاب فى تاريخ مكة محشو بكثير من الأخبار الملققة والخرافات الموضوعة كثيرا فليحذر المرء كثيرا من أمثلة هذه الكتب .

١١ - (وعن يعلى بن أمية رضى الله عنه قال : طاف النبي صلى الله عليه وسلم مضطجعا يبرد أنخضر . رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذى) الاضطجاع : افتعال من الضجع وهو العضو ويسمى التأبط لأنه يجعل وسط الرداء تحت الإبط ويبدى ضبعه الأيمن وقبل يبدى ضبعه ، وفى النهاية : هو أن يأخذ الإزار أو البرد ويجعله تحت إبطه الأيمن ويلقى طرفه على كتفه الأيسر من جهتي صدره وظهره . وأخرج أبو داود عن ابن عباس « اضطجع فكبر واستلم وكبر ، ثم رمل ثلاثة أطواف كانوا إذا بلغوا الركن اليماني وتغيّبوا من قریش مشوا ثم يطلعون عليهم يرملون تقول قریش كأنهم الغزلان » قال ابن عباس : فكانت سنة ، وأول ما اضطجعوا فى العمرة القضاء ليستعينوا بذلك على الرمل ليرى المشركون قوتهم ثم صار سنة ويضطجع فى الأشواط السبعة فإذا قضى طوافه سوى ثيابه ولم يضطجع فى ركعتي الطواف وقبل فى الثلاثة الأولى لاغير

١٢ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : كان يهل منا المهل فلا ينكر عليه ، ويكبر منا المكبر فلا ينكر عليه . متفق عليه) تقدم أن الإهلال رفع الصوت بالتلبية ، وأول وقته من حين الإحرام إلى الشروع فى الإحلال وهو فى الحج إلى أن يأخذ فى رمى جرة العقبة وفى العمرة إلى الطواف . ودل الحديث على أنه من كبر مكان التلبية فلا نكير عليه بل هو سنة لأنه يريد أنس أنهم كانوا يفعلون ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم فيقر كلا على ما قاله إلا أن الحديث ورد فى صفة غلدهم من منى إلى عرفات . وفيه رد على من قال : يقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة .

١٤ - (وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : بعثى النبي صلى الله عليه وسلم فى الثقل) بفتح المثناة وفتح القاف وهو متاع المسافر كما فى النهاية (أو قال فى الضعفة) شك من الراوى (من جمع) بفتح الجيم وسكون الميم علم المزدلفة ، سميت به لأن آدم وحواء لما أهبطا اجتماعا بها كما فى النهاية ١ (بليل) وقد علم أن من السنة أنه لا بد من المبيت بجمع ، وأنه لا يفيض من بات بها إلا بعد صلاة الفجر بها ، ثم يقف فى المشعر الحرام ولا يدفع منه إلا بعد إسفار الفجر جدا ويدفع قبل طلوع الشمس ، وقد كانت الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون « أشرق ثبير كبا نغير » فخالفهم صلى الله عليه وسلم ، إلا أن حديث ابن عباس هذا ونحوه دل على الرخصة للضعفة فى عدم استكمال المبيت . والنساء كالضعفة أيضا لحديث أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للظعن بضم الظاء والعين المهملة وسكونها جمع ظعينة : وهى المرأة فى الهودج ، ثم أطلق على المرأة وعلى الهودج بلا امرأة كما فى النهاية .

١٥ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : استأذنت سودة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة أن تدفع قبله وكانت ثبطة) بفتح المثناة وسكون الموحدة فسرهما قوله (تعنى لقبلة فأذن لها . متفق عليهما) على حديث ابن عباس وعائشة . وفيه دليل على جواز الدفع (١) ليس فى ذلك خبر يثبت ، والظاهر أنها سميت بذلك لجمع صلاتي المغرب والعشاء فيها

من مزدلفة قبل الفجر ، ولكن للعذر كما أفاده قوله « وكانت ثبطة » وجمهور العلماء أنه يجب المبيت بمزدلفة ويلزم من تركه دم . وذهب آخرون إلى أنه سنة إن تركه فاتته الفضيلة ولا إثم عليه ولا دم ويبيت أكثر الليل ، وقيل ساعة من النصف الثاني ، وقيل غير ذلك ، والذي فعله صلى الله عليه وسلم المبيت بها إلى أن صلى الفجر ، وقد قال « خنوا عني مناسككم » ١٦ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ترموا الجمرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ . رواه الخمسة إلا النسائي ، وفيه انقطاع) وذلك لأن فيه الحسن العرنى بجلى كوفى ثقة ، احتج به مسلم واستشهد به البخارى غير أن حديثه عن ابن عباس منقطع . قال أحمد : الحسن العرنى لم يسمع من ابن عباس ، وفيه دليل على أن وقت رمى جمره العقبة من بعد طلوع الشمس ، وإن كان الراى ممن أبيح له التقدم إلى منى وأذن له فى عدم المبيت بمزدلفة . وفى المسئلة أربعة أقوال : الأول جواز الرى من بعد نصف الليل للقادر والعاجز ، قاله أحمد والشافعى . الثانى لا يجوز إلا بعد الفجر مطلقا وهو قول أبى حنيفة . الثالث لا يجوز للقادر إلا بعد طلوع الفجر ، ولمن له عذر بعد نصف الليل وهو قول المادوية . والرابع للثورى والنخعى أنه من بعد طلوع الشمس للقادر وهذا أقوى الأقوال دليلا وأرجحها قبلا .

١٧ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : أرسل النبى صلى الله عليه وسلم بأم سلمة ليلة النحر فرمت الجمره قبل الفجر ثم مضت فأفاضت . رواه أبو داود وإسناده على شرط مسلم) الحديث دليل على جواز الرى قبل الفجر لأن الظاهر أنه لا يخفى عليه صلى الله عليه وسلم ذلك فقرره . وقد عارضه حديث ابن عباس وجمع بينهما بأنه يجوز الرى قبل الفجر لمن له عذر ، وكان ابن عباس لا عذر له وهذا قول المادوية فأنهم يقولون : لا يجوز الرى للقادر إلا بعد الفجر ويجوز لغيره من بعد نصف الليل ، إلا أنهم أجازوا للقادر قبل طلوع الشمس . وقد ذهب الشافعى إلى جواز الرى من بعد نصف الليل للقادر والعاجز . وقال آخرون : إنه لا رى إلا من بعد طلوع الشمس للقادر وهو الذى يدل له فعله صلى الله عليه وسلم ، وقوله فى حديث ابن عباس المتقدم قريبا ، وهو وإن كان فيه انقطاع فقد عضده فعله مع قوله « خنوا عني » الحديث . وقد تقدمت أقوال العلماء فى ذلك .

١٨ - (وعن عروة بن مضر (بضم الميم) وتشديد الراء وبالضاد المعجمة والسين المهملة كوفى شهد حجة الوداع وصلى حديثه أنه قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف : يعنى جمعا ، فقلت جئت يا رسول الله من جبل طى فأكلت مطبى وأتعبت نفسى ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لى من حج ؟ » ثم ذكر الحديث (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا) يعنى صلاة الفجر (هذه : يعنى بالمزدلفة ، فَوَقَفَ مَعَنَا) أى فى مزدلفة (حَتَّى نُدْفِعَ وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَقَةٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَثُهُ . رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن هزيمة) فيه دلالة على أنه لا يتم الحج إلا بشهود صلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بها حتى يدفع

الإمام وقد وقف بعرفة قبل ذلك في ليل أونهار ، ودل على إجزاء الوقوف بعرفة في نهار يوم عرفة إذا كان من بعد الزوال أو في ليلة الأضحى وأنه إذا فعل ذلك فقد قضى نفيه وهو قضاء المناسك ، وقيل لإذهاب الشعر ومفهوم الشرط أن من لم يفعل ذلك لم يتم حجه . فأما الوقوف بعرفة فانه مجمع عليه . وأما بمزدلفة فذهب الجمهور إلى أنه يتم الحج وإن فاته . ويلزم فيه دم . وذهب ابن عباس وبجماعة من السلف إلى أنه ركن كعرفة . وهذا المفهوم دلياه . ويدل له رواية النسائي « ومن لم يدرك جمعا فلا حج له » وقوله تعالى - فاذكروا الله عند المشعر الحرام - وفعله صلى الله عليه وسلم وقوله « خنوا عني مناسككم » . وأجاب الجمهور بأن المراد من حديث عروة من فعل جميع ما ذكر فقد تم حجه وأتى بالكمال من الحج . ويدل له ما أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي « أنه أتاه صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفات ناس من أهل نجد فقالوا : كيف الحج ؟ فقال : الحج عرفة ، من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه » وفي رواية لأبي داود « من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج » ومن رواية الدارقطني « الحج عرفة الحج عرفة » قالوا فهذا صحيح في المراد . وأجابوا عن زيادة « ومن لم يدرك جمعا فلا حج له » باحتمالها التأويل أى فلا حج كامل الفضيلة . وبأنها رواية أنكرها أبو جعفر العقيلي وألف في إنكارها جزءا . وعن الآية أنها لا تدل إلا على الأمر بالذكر عند المشعر لاعلى أنه ركن ، وبأنه فعله صلى الله عليه وسلم بيانا للواجب المستكمل الفضيلة .

١٩ - (وعن عمر رضي الله عنه قال : إن المشركين كانوا لا يفيضون) أى من مزدلفة (حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق) بفتح الهمة فعل أمر من الإشراق : أى أدخل في الشروق (ثبير) بفتح المثناة وكسر الموحدة فثناة تحتية فراء : جبل معروف على يسار الذهاب إلى مي وهو أعظم جبال مكة (وأن النبي صلى الله عليه وسلم خالفهم فأفاض قبل أن تطلع الشمس . ورواه البخاري) وفي رواية بزيادة « كما تغير » أخرجه الإسماعيلي وابن ماجه ، وهو من الإغارة : الإسراع في عدو الفرس . وفيه أنه بشرع الدفع وهو الإفاضة قبل شروق الشمس وتقدم حديث جابر « حتى أسفر جدا » .

٢٠ - (وعن ابن عباس وأسامة بن زيد رضي الله عنهما قالا : لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جرة العقبة . رواه البخاري) فيه دليل مشروعية الاستمرار في التلبية إلى يوم النحر حتى يرمى الجمرة ، وهل يقطعه عند الرمي بأول حصاة أو مع فراغه منها ؟ . ذهب الجمهور إلى الأول وأحمد إلى الثاني ، ودل له ما رواه النسائي « فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة ، فلما رجع قطع التلبية » وما رواه أيضا ابن خزيمة ، وقال حديث صحيح من حديث ابن عباس عن الفضل أنه قال « أفضت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة » وهو يبين المراد من قوله « حتى رمى جرة العقبة » أى أتم رميها ، وللعلماء خلاف حتى يقطع التلبية ، وهذه الأحاديث قد بينت وقت تركه صلى الله عليه وسلم لها .

٢١ - (وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه جعل البيت عن يساره) عند رميه بحجرة العقبة (ومضى عن يمينه ، ورمى الحجرة بسبع حصيات وقال : هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة . متفق عليه) قام الإجماع على أن هذه الكيفية ليست بواجبة وإنما هي مستحبة ، وهذا قاله ابن مسعود ردا على من يرميها من فوقها . وانفقوا أن سائر الجمار ترمى من فوقها وخص سورة البقرة بالذكر ، لأن غالب أعمال الحج مذكور فيها ، أو لأنها اشتملت على أكثر أمور الديانات والمعاملات . وفيه جواز أن يقال سورة البقرة خلافا لمن قال : يكره ولا دليل له .

٢٢ - (وعن جابر رضى الله عنه قال : روى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجرة يوم النحر ضحى . وأما بعد ذلك فإذا زالت الشمس . رواه مسلم) تقدم الكلام على وقت رمي حجرة العقبة . والحديث دليل على أن وقت رمي الثلاث الجمار من بعد زوال الشمس ، وهو قول جماهير العلماء .

٢٣ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يرى الحجرة الدنيا) بضم الدال وبكسرهما أى الدانية إلى مسجد الخيف وهى أول الجمرات التى ترمى ثانياً النحر (بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ثم يتقدم ثم يسهل) بضم حرف المضارعة وسكون المهملة : أى يقصد السهل من الأرض (فيقوم فيستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال) أى يمشي إلى جهة شماله ليقف داعياً فى مقام لا يصيبه الرمي (فيسهل ويقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمى حجرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ، ثم ينصرف فيقول : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله . رواه البخارى) فيه ما قد دلت عليه الأدلة الماضية من الرمي بسبع حصيات لكل حجرة والتكبير عند كل حصاة . وفيه زيادة أنه يستقبل القبلة بعد الرمي للجمرتين ، ويقوم طويلاً يدعو الله تعالى ، وقد فسر مقدار القيام ما أخرجه ابن أبى شيبة باسناد صحيح ، أن ابن عمر كان يقوم عند الجمرتين بمقدار ما يقرأ سورة البقرة وأنه يرفع يديه عند الدعاء ، قال ابن قدامة : ولا نعلم فى ذلك خلافاً إلا ما يروى عن مالك ، أنه لا يرفع يديه عند الدعاء ، وحديث ابن عمر دليل الخلاف ما قال مالك .

٢٤ - (وعنه) أى ابن عمر رضى الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اللهم ارحم المحلقين) أى الذين حلقوا رؤوسهم فى حج أو عمرة عند الإحلال منهما (قالوا) يعنى السامعين من الصحابة . قال المصنف فى الفتح : إنه لم يقف فى شيء من الطرق على الذى تولى السؤال بعد البحث الشديد عنه (والمُقَصِّرِينَ) هو من عطف التلقين كما فى قوله تعالى - قال ومن كفر - على أحد الوجهين فى الآية كأنه قيل : وارحم المقصرين (يا رسول الله ، قال فى الثالثة : والمُقَصِّرِينَ . متفق عليه) وظاهره أنه دعا للمحلقين مرتين وعطف المقصرين فى الثالثة . وفى روايات أنه دعا للمحلقين ثلاثاً ثم عطف المقصرين ثم إنه اختطف فى هذا الدعاء متى كان منه صلى الله عليه وسلم ؟ فقيل فى عمرة الخديجة .

وجرم به إمام الحرمين ، وقيل في حجة الوداع ، وقواه النووي وقال : هو الصحيح المشهور . وقال القاضي عياض : كان في الموضعين قال النووي : ولا يبعد ذلك ، وبمثله قال ابن دقيق العيد . قال المصنف : وهذا هو المتعين لتظافر الروايات بذلك . والحديث دليل على مشروعية الحلق والتقصير ، وأن الحلق أفضل . هذا ويجب في حلق الرأس استكمال حلقه عند الهادوية ومالك وأحمد ، وقيل هو الأفضل ويجزئ الأقل ، فقيل الربع ، وقيل النصف ، وقيل أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات ، وقيل شعرة واحدة . والخلاف في التقصير في التفضيل مثل هذا . وأما مقداره فيكون مقدار أتملة ، وقيل إذا اقتصر على دونها أجزأ وهذا كله في حق الرجال ، ثم هو : أى تفضيل الحلق على التقصير أيضا في حق الحاج والمعتصر وأما المتمتع فانه صلى الله عليه وسلم خيره بين الحلق والتقصير كما في رواية البخارى بلفظ « ثم يخلقوا أو يقصروا » وظاهر الحديث استواء الأمرين في حق المتمتع ؛ وفصل المصنف في الفتح فقال : إن كان بحيث يطلع شعره ، فالأولى له الحلق وإلا فالتقصير ، ليقع الحلق في الحج وبين وجه التفضيل في الفتح . وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير إجماعا . وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس « ليس على النساء حلق ، وإنما على النساء التقصير » وأخرج الترمذى من حديث على عليه السلام « نهى أن تحلق المرأة رأسها » وهل يجزئ لو حلفت ؟ قال بعض الشافعية : يجزئ ويكره لها ذلك .

٢٥ - (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف في حجة الوداع) أى يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخطب عند الجمرة (فجعلا يسألونه ، فقال رجل) قال المصنف : لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد (لم أشعر) أى لم أظن ولم أعلم (فحلقت قبل أن أذبح ، قال : اذبح) أى الهدى ، والذبح ما يكون في الحلق (ولا حرج) أى لا إثم (وجاء آخر فقال : لم أشعر فنحرت) النحر ما يكون في اللبة (قبل أن أرى) جرة العقبة (قال : أرم ولا حرج . فاستل يومئذ عن شئ قدم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج . متفق عليه) اعلم أن الوظائف على الحاج يوم النحر أربع : الرمي لجمرة العقبة ، ثم نحر الهدى أو ذبحه ، ثم الحلق والتقصير ، ثم طواف الإفاضة ، هذا هو الترتيب المشروع فيها ، وهكذا فعل صلى الله عليه وسلم في حجته ، ففي الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم أتى منى فأتى الجمرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى فنحر وقال للحالق خذ ، ولا نزاع في هذا للحاج مطلقا . ونازع بعض الفقهاء في القارن فقال : لا يخلق حتى يطوف . والحديث دليل على أنه يجوز تقديم بعض هذه الأشياء وتأخيرها ، وأنه لا ضيق ولا إثم على من قدم أو أخر ، فاختلف العلماء في ذلك ، فذهب الشافعى وجمهور السلف وفقهاء أصحاب الحديث والعلماء إلى الجواز وأنه لا يجب الدم على من فعل ذلك لقوله السائل « ولا حرج » فانه ظاهر في نفي الإثم والفدية معا لأن اسم الضيق يشملهما . قال الطبرى : لم يسقط النبي صلى الله عليه وسلم الحرج إلا وقد أجزأ الفعل ، إذ لو لم يجزئه لأمره بالإعادة ، لأن الجهل والنسيان لا يضعان عن المكلف الحكم الذى يلزمه في الحج كما لو ترك

الزى ويحوه فانه لا ياتم بتركه ناسيا أو جاهلا لكن يجب عليه الإعادة وأما القدية فالأظهر سقوطها عن الناسى والجاهل وعدم سقوطها عن العالم . قال ابن دقيق العيد . القول بسقوط الدم عن الجاهل والناسى دون العائد قوى من جهة أن الدليل على وجوب اتباع أفعال النبي صلى الله عليه وسلم في الحج بقوله « خنوا عني مناسككم » وهذه السؤالات المرخصة بالتقديم لما وقع السؤال عنه إنما قرئت بقول السائل « لم أشعر » فيختص الحكم بهذه الحالة ويحمل قوله « لا حرج » على نفي الإثم والدم معا في الناسى والجاهل ، ويبقى العائد على أصل وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في الحج والقتال بالفرقة بين العائد وغيره ، قد مشى أيضا على القاعدة في أن الحكم إذا رتب على وصف يمكن بأن يكون معتبرا لم يجز اطراحه ، ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذة والحكم علق به فلا يمكن اطراحه بإلحاق العامدية إذ لا يساويه ، قال : وأما التمسك بقول الراوى « فما سئل عن شيء » إلى آخره لإشغاره بأن الترتيب مطلقا غير مزاعى ، فجوابه أن هذا الإخبار من الراوى يتعلق بما وقع السؤال عنه ، وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل ، والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا تنبى حجة في حال العمد .

٢٦ - (وعن المسور) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو فراء (ابن مخمرة رضى الله عنه) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء ، زهرى قرشى ، مات النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين ، وسمع منه وحفظ عنه ، انتقل من المدينة بعد قتل عثمان إلى مكة ولم يزل بها إلى أن حاصرها عسكر يزيد فقتله حجر من حجارة المنجنيق وهو يصلى في أول سنة أربع وستين ، وكان من أهل الفضل والدين (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك . رواه البخارى) فيه دلالة على تقديم النحر قبل الخلق وتقدم قريبا أن المشروع تقديم الخلق قبل الذبح ، فقيل حديث المسور هذا إنما هو إخبار عن فعله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة الحديبية حيث أحصر فتحلل صلى الله عليه وآله وسلم بالذبح ، وقد بوب عليه البخارى « باب النحر قبل الخلق في الحصر » وأشار البخارى إلى أن هذا الترتيب يختص بالمحصر على جهة الوجوب فانه أخرجه بمعناه هذا ، وقد أخرجه بطوله في كتاب الشروط ، وفيه « أنه قال لأصحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا » وفيه قول أم سلمة له صلى الله عليه وسلم « أخرج ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تنحر بدئك ، فخرج فنحر بدنه ثم دعا حالقه فحلقه » الحديث . وكان الأحسن تأخير المصنف له إلى باب الإحصار .

٢٧ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب وكل شيء إلا النساء . رواه أحمد وأبو داود وفى إسناده ضعف) لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة وله طرق أخرى مدارها عليه ، وهو يدل على أنه بمجموع الأمرين روى جمرة العقبة والخلق يحل كل محرم على المحرم إلا النساء فلا يحل وطوئهن إلا بعد طواف الإفاضة ، والظاهر أنه يجمع على حل الطيب ووجهه إلا الوطء بعد الزى وإن لم يخلق .

٢٨ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس على النساء حلقن وإنما يُقَصَّرْنَ . رواه أبو داود باسناد حسن) تقدم ذكر هذا الحكم في الشرح وأنه ليس في حقهن الحلق فان حلقن أجزأ .

٢٩ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيت بمكة لبالي منى من أجل سقايته) وهى ماء زمزم ، فانهم كانوا يغترفونه بالليل ويجعلونه في الحياض سيلا (فأذن له ، متفق عليه) فيه دليل على أنه يجب المبيت بمنى ليلة ثانيا النحر وثالثه إلا لمن له عذر ، وهذا يروى عن أحمد . والخنفية قالت إنه سنة ، قيل إنه يختص هذا الحكم بالعباس دون غيره ، وقيل بلى وبمن يحتاج إليه في سقايته وهو الإظهار ، لأنه لا يتم وحده لإعداد الماء للشاربين وهل يختص بالماء أو يلحق به ما في معناه من الأكل وغيره وكذا حفظ ماله وعلاج مريضه ، وهذا الإلحاق رأى الشافعى ، ويدل للإلحاق الحديث ، وهو قوله :

٣٠ - (وعن حاصم بن عدى رضى الله عنه) هو أبو عبد الله أو عمر أو عمرو حليف بنى عبيد بن زيد من بنى عمرو بن عوف من الأنصار شهد بدرا والمشاهد بعدها ، وقيل لم يشهد بدرا ، وإنما أخرج إليها معه صلى الله عليه وسلم فردّه إلى أهل مسجد الضرار لشيء بلغه عنهم وضرب له سهمه وأجره ، فكان كمن شهدا . مات سنة خمس وأربعين ، وقيل استشهد يوم البيامة وقد بلغ مائة وعشرين سنة (أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لرعاة الإبل في البيوتة عن منى يرمون يوم النحر) جرة العقبة ثم ينفرون ولا يبيتون بمنى (ثم يرمون يومين) أى يرمون اليوم الثالث لذلك اليوم واليوم الذى فاتهم الرى فيه وهو اليوم الثانى (ثم يرمون يوم النفر) أى اليوم الرابع إن لم يتعجلوا (رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن حبان) فان فيه دليلا على أنه يجوز لأهل الأعدار عدم المبيت بمنى وأنه غير خاص بالعباس ولا بسقايته ، وأنه لو أحدث أحد سقاية جاز له ما جاز لأهل سقاية زمزم .

٣١ - (وعن أبي بكره رضى الله عنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر . متفق عليه) فيه شرعية الخطبة يوم النحر وليست خطبة العيد ، فانه صلى الله عليه وسلم لم يصل العيد في حجته ولا خطب خطبته .

واعلم أن الخطب المشروعات في الحج ثلاث عند المالكية والخنفية : الأولى سابع ذى الحجة ، والثانية يوم عرفة ، والثالثة ثانيا النحر ، وزاد الشافعى رابعة في يوم النحر وجعل الثالثة في ثالث النحر لا في ثانيه قال : لأنه أول النفر . وقالت المالكية والخنفية : إن خطبة يوم النحر لاتعد خطبة إنما هى وصايا عامة لأنها مشروعة في الحج ، ورد عليهم بأن الصحابة سموها خطبة ، وبأنها اشتملت على مقاصد الخطبة كما أفاده لفظها وهو قوله « أتترونها أى يوم هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس يوم النحر ؟ قلنا بلى ، قال أى شهر هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه . فقال : أليس ذا الحجة ؟ قلنا بلى ، قال أى بلد هذا ؟ قلنا

الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليست البلدة الحرام ؟ قلنا بلى ، قال : فان دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ، ألا هل بلغت ؟ قالوا نعم ، قال : اللهم اشهد ، فليبلغ الشاهد الغائب ، قرب مبلغ أوعى من سامع ، فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ، أخرجه البخارى ، فاشتمل الحديث على تعظيم البلد الحرام ويوم النحر وشهر ذى الحجة والنهي عن الدماء والأموال والنهي عن رجوعهم كفارا وعن قتالهم بعضهم بعضا ، والأمر بالإبلاغ عنه وهذه من مقاصد الخطب ، ويدل على شرعية خطبة ثانى يوم النحر :

٣٢ - (وعن سراء) بفتح المهملة وتشديد الراء ممدودة (بنت نيهان) بفتح النون وسكون الموحدة (قالت : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الرموس فقال : أليس هذا أوسط أيام التشريق ؟ . الحديث رواه أبو داود بإسناد حسن) وهذه هي الخطبة الرابعة ، ويوم الرموس : ثانى يوم النحر بالاتفاق ، وقوله « أوسط أيام التشريق » يحتمل أفضلها ويحتمل الأوسط بين الطرفين ، وفيه دليل على أن يوم النحر منها ، ولفظ حديث السراء قالت : وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أتدرون أى يوم هذا ؟ قالت : وهو اليوم الذى يدعونه يوم الرموس ، قالوا الله ورسوله أعلم ، قال : هذا أوسط أيام التشريق ، قال : أتدرون أى بلد هذا ؟ قالوا الله ورسوله أعلم ، قال : هذا المشعر الحرام ، قال : إني لأدري لعلى لأفئادكم بعد عامى هذا ، ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة بلدكم هذا حتى تلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ، ألا فليبلغ أذانكم أقصاكم ألا هل بلغت ؟ فلما قدمنا المدينة لم يلبث إلا قليلا حتى مات .

٣٣ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك . رواه مسلم) فيه دليل على أن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد للحج والعمرة ، وإليه ذهب جماعة من الصحابة والشافعى وغيره ، وذهبت المادوية والحنفية إلا أنه لا بد من طوافين وسعين ، فالأحاديث متواردة على معنى حديث عائشة عن ابن عمر وجابر وغيرهما . واستدل من قال بالطوافين بقوله تعالى - وأتموا الحج والعمرة لله - ولا دليل فى ذلك فإن التمام حاصل وإن لم يطف إلا طوافا واحدا . وقد اكفى صلى الله عليه وسلم بطواف وسعى واحد وكان قارنا كما هو الحق . واستدلوا أيضا بحديث رواه زياد بن مالك . قال فى الميزان : زياد بن مالك عن ابن مسعود ليس بحجة : وقال البخارى : لا يعرف له سماع من عبد الله ، وعنه روى حديث « القارن يطوف طوافين ويسعى صعين » . واعلم أن عائشة كانت قد أهلت بعمرة ولكنها حاضت ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم « ارفضى عمرتك » قال النووي : معنى رفضها إياها رفض العمل فيها وإتمام أعمالها التى هى الطواف والسعى وتقصير شعر الرأس ، فأمرها صلى الله عليه وسلم بالإعراض عن أفعال العمرة وأن تحرم بالحج فتصير قارنة ، وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها إلا للطواف فتؤخره حتى تطهر . ومن أدلة أنها صارت قارنة قوله صلى الله عليه وسلم لها « طوافك

بالبيت ، الحديث . فانه صريح أنها كانت متلبسة بحج وعمره ويتعين تأويل قوله صلى الله عليه وسلم « ارفضى عمرتك » بما ذكره النووي فليس معنى ارفضى العمرة الخروج منها وإبطالها بالكلية ، فان الحج والعمرة لا يصح الخروج منهما بعد الإحرام بهما بنية الخروج وإنما يصح بالتحلل منهما بعد فراغهما .

٣٤ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرمل في السبع الذى أفاض فيه . رواه الخمسة إلا الترمذى وصححه الحاكم) فيه دليل أنه لا يشرع الرمل الذى سلفت مشروعيته في طواف القدوم في طواف الزيارة وعليه الجمهور

٣٥ - (وعن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ثم رقد رقدة بالمحصب) بالمهملتين فوحدة بزنة مكرم اسم مفعول : الشعب الذى يخرج إلى الأبطح وهو خيف بنى كنانة (ثم ركب إلى البيت فطاف به) أى طواف الوداع (رواه البخارى) وكان ذلك يوم النفر الآخر وهو ثالث أيام التشريق ، فانه صلى الله عليه وسلم رى الجمار يوم النفر بعد الظهر ، وأخر صلاة الظهر حتى وصل المحصب ، ثم صلى الصلوات فيه كما ذكر . واختلف السلف والخلف هل التحصيب سنة أم لا ؟ فقيل سنة ، وقيل لا ، إنما هو منزل نزله النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد فعله الخلفاء بعده تأسيساً به صلى الله عليه وسلم . وذهب ابن عباس إلى أنه ليس من المناسك المستحبة ، وإلى مثله ذهب عائشة كما دل له الحديث وهو قوله :

٣٦ - (وعن عائشة رضى الله عنها أنها لم تكن تفعل ذلك : أى النزول بالأبطح وتقول إنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان منزلاً أسمع لخروجه رواه مسلم) أى أسهل لخروجه من مكة راجعاً إلى المدينة قبل الحكمة في نزوله فيه لإظهار نعمة الله باعتزازه دينه وإظهار كلمته وظهوره على الدين كله فان هذا المحل هو الذى تقاسمت فيه قريش على قطيعة بنى هاشم وكتبوا صحيفة القطيعة في القصة المعروفة ، وإذا كانت الحكمة هي هذه فهي نعمة على الأمة أجمعين ، فينبغي نزوله لمن حج من الأمة إلى يوم الدين .

٣٧ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : أمر) بضم الهجزة (الناس) نائب القاعل (أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض . متفق عليه) الأمر للناس هو النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك انخفض عن الحائض وغير الراوى الصبيحة للعلم بالفاعل وقد أخرجه مسلم وأحمد عن ابن عباس بلفظ : كان الناس ينصرفون من كل وجهة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا ينصرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » وهو دليل على وجوب طواف الوداع ، وبه قال جماهير السلف والخلف ، وخالف الناصر ومالك وقالوا : لو كان وجباً لما خفف عن الحائض . وأجيب بأن التخفيف دليل الإيجاب ، إذ لو لم يكن واجباً لما أطلق عليه لفظ التخفيف ، والتخفيف عنها دليل على أنه لا يجب عليها فلا تنتظر الظهر ولا يترجمها دم بتركه لأنه ساقط عنها من أصله . ووقت طواف الوداع من ثالث فأنحرف أنه يجرى لإحماها ، وهل يجرى قبله ، والأظهر عدم إجزائه لأنه آخر المناسك . واختلصوا إذا أقام

يعده هل يعيده أم لا ؟ قيل إذا بقي بعده لشراء زاد وصلاة جماعة لم يعده ، وقيل يعيده إذا قام لتفريض ونحوه . وقال أبو حنيفة : لا يعيد ولو أقام شهرين ، ثم هل يشرع في حق المعتبر ؟ قيل لا يلزمه لأنه لم يرد إلا في الحج . وقال الثوري : يجب على المعتبر أيضا وإلا لزمه دم .

٢٨ - (وعن ابن الزبير رضي الله عنهما) هو عند الإطلاق يراد به عبد الله (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة في مسجدي هذا) الإشارة تفيد أنه الموجود عند الخطاب فلا يدخل في الحكم ما زيد فيه (أفضل من ألف صلاة) وفي رواية « غير » وفي أخرى « تعدل ألف صلاة » (فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا بمائة صلاة) وفي لفظ عند ابن ماجه وابن زنجويه وابن عساكر من حديث أنس « صلاة في مسجدي بخمسين ألف صلاة » وإسناده ضعيف ، وفي لفظ عند أحمد من حديث ابن عمر « وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه » وفي لفظ عن جابر « أفضل من ألف صلاة فيما سواه » أخرجهما أحمد وغيره (رواه أحمد وصححه ابن حبان) وروى الطبراني عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة في مسجدي بألف صلاة ، والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة » ورواه ابن عبد البر من طريق البرار ، ثم قال : هذا إسناد حسن . قلت : فعلى هذا يحمل قوله في حديث ابن الزبير « بمائة صلاة » أي من صلاة مسجدي فتكون مائة ألف صلاة ، فيتوافق الحديثان . قال أبو محمد بن حزم : رواه ابن الزبير عن عمر بن الخطاب بسند كالشمس في الصحة ولا يخالف لهما من الصحابة فصار كالإجماع . وقد روى بالفاظ كثيرة عن جماعة من الصحابة وعددهم فيما اطلعت عليه خمسة عشر صحابيا وسرد أسماءهم . وهذا الحديث وما في معناه دال على أفضلية المسجدين على غيرهما من مساجد الأرض وعلى تفاضلهما فيما بينهما . وقد اختلفت أعداد المضاعفة كما عرفت ، والأكثر دال على عدم اعتبار مفهوم الأقل والحكم للأكثر لأنه صريح ، وسبقت إشارة إلى أن الأفضلية في مسجده صلى الله عليه وسلم خاصة بالموجود في عصره . قال النووي لقوله في مسجدي فالإضافة للعهد . قلت : ولقوله هذا ومثل ما قاله النووي من الاختصاص نقل المصنف عن ابن عقيل الحنبلي ، وقال الآخرون : إنه لا اختصاص للموجود حال تكلمه صلى الله عليه وسلم بل كل ما زيد فيه داخل في الفضيلة ، وفائدة الإضافة الدلالة على اختصاصه دون غيره من مساجد المدينة لأنها للاحتراز عما يزداد فيه . قلت : بل فائدة الإضافة الأمران معا ، قال من عمم الفضيلة فيما زيد فيه أنه يشهد لهذا ما رواه ابن أبي شيبة والديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي هريرة مرفوعا لو مد هذا المسجد إلى صنعاء لكان مسجدي ، وروى الديلمي مرفوعا « هذا مسجدي وما زيد فيه فهو منه » وفي مسنده عبد الله بن سعيد المقرئ وهو واه . وأخرج الديلمي أيضا حديثا آخر في معناه إلا أنه حديث معضل . وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال : زاد عمر في المسجد

من خصمه ، ثم قال : لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبنة كان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه عبد العزيز بن عمران المدني متروك ، ولا يخفى عدم نهوض هذه الآثار إذ المرفوع معضل وغيره كلام صحابي ثم هل نعم هذه المضاعفة القرض والنفل أو تخص بالأول ؟ قال النووي : إنها تعمهما وخالفه الطحاوى والمالكية مستدلين بحديث « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » وقال المصنف : يمكن بقاء حديث « أفضل صلاة المرء » على عمومه فتكون النافلة في بيته في مكة أو المدينة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجد وإن كانت في البيوت أفضل مطلقا . قلت : ولا يخفى أن الكلام في المضاعفة في المسجد لا في البيوت في المدينة ومكة إذ لم ترد فيهما المضاعفة بل في مسجديهما . وقال الزركشى وغيره إنها تضاعف النافلة في مسجد المدينة ومكة وصلاتها في البيوت أفضل . قلت : يدل الأفضلية النافلة في البيوت مطلقا محافظته صلى الله عليه وسلم على صلاة النافلة في بيته وما كان يخرج إلى مسجده إلا لأداء الفرائض مع قرب بيته من مسجده ثم هذا التضعيف لا يخص بالصلاة بل قال الغزالي : كل عمل في المدينة بألف . وأخرج الطبراني عن جابر مرفوعا « الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام والجمعة في مسجدي هذا أفضل من ألف جمعة فيما سواه إلا المسجد الحرام » ، وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام » وعن ابن عمر نحوه ، وقريب منه الطبراني في الكبير عن بلال بن الحارث .

باب الفوات والإحصار

الحصر : المنع ، قاله أكثر أئمة اللغة ، والإحصار هو الذي يكون بالمرض والعجز والخوف ونحوها ، وإذا كان بالعدو قيل له الحصر ، وقيل هما بمعنى واحد .

١ - (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلق رأسه وجامع نسائه ونحر هديه حتى اعتمر عاما قابلا . رواه البخاري) اختلف العلماء بماذا يكون الإحصار ؟ فقال الأكثر يكون من كل حابس يحبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك حتى أفى ابن مسعود رجلا لدغ بأنه محصر ، وإليه ذهب طوائف من العلماء منهم الهادوية والخنفية ، وقالوا إنه يكون بالمرض والكبر والخوف ، وهذا منصوب عليها ، ويقاس عليها سائر الأعذار المانعة ، ويدل عليه عموم قوله تعالى - فان أحصرتم - الآية . وإن كان سبب نزولها إحصار النبي صلى الله عليه وسلم بالعدو فالعام لا يقصر على سببه ، وفيه ثلاثة أقوال آخر : أحدها أنه خاص به صلى الله عليه وسلم وأنه لا يحصر بعده . والثاني أنه خاص بمثل ما اتفق له صلى الله عليه وسلم فلا يلحق به إلا من أحصره عدو كافر . الثالث أن الإحصار لا يكون إلا بالعدو كافرا كان أو باغيا ، والقول المصدر هو أقوى الأقوال ، وليس في غيره من الأقوال إلا آثار وفتاوى للصحابة . هذا ، وقد تقدم حديث البخاري وأنه صلى الله عليه وسلم نحر قبل أن يحلق وذلك في قصة الحديدية . قالوا وحديث ابن عباس هذا لا يقتضي

الترتيب كما عرفت ولم يقصده ابن عباس إنما قصد وصف ما وقع من غير نظر إلى ترتيب
 قوله « ونحر هديه » هو إخبار بأنه كان معه صلى الله عليه وسلم هدى نحره هنالك ، ولا
 يدل كلامه على إيجابه . وقد اختلف العلماء في وجوب الهدى على المحصر ، فذهب الأكثر
 إلى وجوبه ، وخالف مالك فقال : لا يجب والحق معه ، فانه لم يكن مع كل المحصرين هدى
 وهذا الهدى الذى كان معه صلى الله عليه وسلم ساقه من المدينة متفلاً به ، وهو الذى أراده
 الله تعالى بقوله - والهدى معكوفاً أن يبلغ محله - والآية لا تدل على الإيجاب أعنى قوله تعالى
 - فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى - وحققناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهار ، وقوله
 « حتى اعتمر عاماً قابلاً » قيل إنه يدل على إيجابه القضاء على من أحصر ، والمراد من أحصر
 عن النفل . وأما من أحصر عن واجبه من حج أو عمرة فلا كلام أنه يجب عليه الإتيان بالواجب
 إن متع من أدائه ، والحق أنه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء ، فان ظاهر
 ما فيه أنه أخبر أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر عاماً قابلاً ، ولا كلام أنه صلى الله عليه وسلم
 اعتمر في عام القضاء ، ولكنها عمرة أخرى ليست قضاء عن عمرة الحديبية . أخرج مالك
 بلاغا « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالحديبية فتحروا الهدى وحلقوا
 وموسمهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل إليه الهدى » ثم لم يعلم أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحدا من أصحابه ولا ممن كان معه يقضون شيئا ولا أن
 يعودوا لشيء . وقال الشافعى : فحيث أحصر ذبح وحل ولا قضاء عليه من قبل أن الله
 لم يذكر قضاء ثم قال : لأننا علمنا من تواطؤ أحاديثهم أنه كان معه في عام الحديبية رجال
 معروفون ثم اعتمروا عمرة القضاء فتخلف بعضهم في المدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال
 ولو لزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلفوا عنه ، وقال : إنما سميت عمرة القضاء والقضية
 للمقاضاة التى وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش لاعلى أنه واجب قضاء تلك
 العمرة : وقول ابن عباس « ونحر هديه » اختلف العلماء هل نحره يوم الحديبية في الحل أو
 في الحرم ، وظاهر قوله تعالى - والهدى معكوفاً أن يبلغ محله - أنهم نحره في الحل . وفي محل
 نحر الهدى للمحصر أقوال : الأول للجمهور أنه يذبح هديه حيث يحل في حل أو حرم .
 الثانى للهادوية والحنفية أنه لا ينحره إلا في الحرم . الثالث لابن عباس وجماعة أنه إن كان يستطيع
 البعث إلى الحرم وجب عليه ولا يحل حتى ينحر في محله وإن كان لا يستطيع البعث به إلى
 الحرم نحره في محل إحصاره ، وقيل إنه نحره في طرف الحديبية وهو من الحرم والأول أظهر .
 ٢ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباعة)
 بضم الضاد المعجمة ثم موحدة مخففة (بنت الزبير بن عبد المطلب) بن هاشم بن عبد مناف
 بنت عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تزوجها المقداد بن عمرو فولدت له عبد الله وكريمة
 روى عنها ابن عباس وعائشة وغيرهما ، قاله ابن الأثير في الجامع الكبير (فقالت : يا رسول
 الله إني أريد الحج وأنا شاكية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : حجى واشترطى أن
 تحلى حيث حبستنى . متفق عليه) فيه دليل على أن الحرم إذا اشترط في إحرامه ثم

عرض له المرض فإن له أن يتحلل ، وإليه ذهب طائفة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أحمد وإسحاق وهو الصحيح من مذهب الشافعي ، ومن قال إن عذر الإحصار يدخل فيه المرض قال، يصير المريض محصرا له حكمه . وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير محصرا بل يحل حيث حصره المرض ، ولا يلزمه ما يلزم المحصر من هدى ولا غيره ، وقال طائفة من الفقهاء : إنه لا يصح الاشتراط ولا حكم له ، قالوا وحديث ضباعة قصة عين موقوفة مرجوحة أو منسوخة أو أن الحديث ضعيف ، وكل ذلك مردود إذ الأصل عدم الخصوصية وعدم النسخ . والحديث ثابت في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة . ودل مفهوم الحديث أن من لم يشترط في إحرامه فليس له التحلل ويصير محصرا له حكم المحصر على ما هو الصواب على أن الإحصار يكون بغير العلو .

٣ - (وعن عكرمة) هو أبو عبد الله عكرمة مولى عبد الله بن عباس أصله من البربر يسمع من ابن عباس وعائشة وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم ، ونسب إليه أنه يرى رأى الخوارج وقد أطلال المصنف في ترجمته في مقدمة الفتح ، وأطلال الذهبي فيه في الميزان ، والأكثرون على اطراحه وعدم قبوله (عن الحجاج بن عمرو) بن أبي غزوة بفتح الغين المعجمة وكسر الزاى وتشديد المثناة التحتية (الأنصارى رضى الله عنه المازنى) نسبة إلى جده مازن بن النجار . قال البخارى : له صحبة روى عنه حديثين هذا أحدهما (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ كَسَرَ) مغير الصيغة (أَوْ عَرَجَ) بفتح المهيمة وكسر الراء وهو محرم لقوله (فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ) إذا لم يكن قد أتى بالفريضة (قال عكرمة : فسألت ابن عباس وأبا هريرة رضى الله عنهما عن ذلك ، فقالا صدقت) في إخباره عن النبي صلى الله عليه وسلم (رواه الخمسة وحسنه الترمذى) والحديث دليل على أن من أحرم فأصابه مانع من مرض مثل ما ذكره أو غيره فانه بمجرد حصول ذلك المانع يصير حلالا ، فأفادت الثلاثة الأحاديث أن المحرم يخرج عن إحرامه بأحد ثلاثة أمور : إما بالإحصار بأى مانع كان ، أو بالاشتراط ، أو بمحصل ما ذكر من حادث كسر أو عرج وهذا فيمن أحصر وفاته الحج . وأما من فاته الحج لغير إحصار فانه يختلف العلماء في حكمه ، فذهب الهادوية وآخرون إلى أنه يتحلل بإحرامه الذى أحرمه للحج بعمرة . وعن الأسود قال « سألت عمر عن فاته الحج وقد أحرم به ، فقال : يهل بعمرة وعليه الحج من قابل . ثم لقيت زيد ابن ثابت فسألته ، فقال مثله ، أخرجهما البيهقي ، وقيل يهل بعمرة ويستأنف لها إحراما آخر وقالت الهادوية : ويجب عليه دم لغوات الحج . وقالت الشافعية والحنفية : لا يجب عليه إذ يشرع له التحلل وقد تحلل بعمرة ، والأظهر ما قالوه لعدم الدليل على الإيجاب والله أعلم »

تم الجزء الثانى من كتاب « سبل السلام شرح بلوغ المرام »

ويليه الجزء الثالث وأوله « كتاب البيوع »

فهرست الجزء الثاني من سبل السلام

شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الاحكام

- صحيفة
- ٢٦ حديث من أم بالناس فليخفف ،
والكلام في ذلك
- ٢٧ حديث يوم القوم أقرؤهم لكتاب
الله تعالى
- ٢٨ لاتصح إمامة المرأة للرجل
- ٢٩ الأمر بتسوية الصفوف
- ٣٠ خير صفوف الرجال أولها الخ
- ٣١ بيان موقف المأموم من الإمام
- ٣٢ لاصلاة لمنفرد خلف أصف الخ
- ٣٣ النهي عن الإسراع عند التوجه للصلاة
- ٣٥ تؤم المرأة أهل دارها ؟
حصة إمامة الأعمى
- ٣٦ يجب على من لحق الإمام أن ينضم إليه
فما أدركه فيه
- بيان الأعدار في ترك الجماعة
- ٣٧ باب صلاة المسافر والمريض
- ٣٨ إن الله تعالى يحب أن توثق رخصه الخ
- ٣٩ يجوز للمسافر سفرا طويلا قصر الصلاة
الرباعية
- ٤١ جواز جمع الصلاتين في السفر تقديم
وتأخيرا
- ٤٤ النهي عن قصر الصلاة إذا كان السفر
قصيرا
- باب الجمعة والوعيد العظيم على تركها
- ٤٥ بيان الوقت الذي تفعل فيه الجمعة الخ
- ٤٦ شروط خطبتي الجمعة

- صحيفة
- ٣ باب صلاة التطوع
- ٤ الحث على المحافظة على ركعتي الفجر
أكثر من غيرها
- ٥ حديث رحم الله امرأ صلى قبل العصر
أربعا الخ
- ٦ ندب الاضطجاع على الجنب الأيمن
بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح
- ٨ أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل
- ٩ بيان أن الوتر ليس بواجب . وقيامه
صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان
- ١٠ قيام شهر رمضان وما جاء فيه
- ١١ ما جاء في صلاة الوتر
- ١٣ صلاته صلى الله عليه وسلم بالليل
- ١٤ أمره صلى الله عليه وسلم لأهل القرآن
بطلوتر
- ١٥ الأمر بالإيتار قبل الصبح
- ١٦ صلاة الضحى وما جاء في فضلها
- ١٨ باب صلاة الجماعة والإمامة
- ١٩ أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء
وصلاة الفجر
- ٢٠ من سمع الأذان فلم يأت فلا صلاة له
- ٢٢ متابعة المأموم للإمام
إذا اختلفت نية المأموم والإمام
فالصلاة صحيحة
- ٢٤ أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة
- ٢٥ صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالناس وهو مريض

مصحف

- ٤٨ ذكر الحالة التي يكون عليها الخطيب حتى يكون مؤثرا في قلوب السامعين
- ٤٩ من علامة فقه الرجل طول الصلاة وقصر الخطبة
- ٥٠ حكم الكلام وقت الخطبة
- ٥١ أمره صلى الله عليه وسلم من دخل المسجد ولم يصل بصلاة ركعتين
- ٥٢ ما يقرأ من القرآن بعد الفاتحة في صلاة الجمعة والعيد
- ٥٣ الأمر بصلاة أربع ركعات بعد صلاة الجمعة
- ٥٤ بيان الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة والخلاف فيها
- ٥٦ بيان العدد الذي تتعبد به الجمعة
- ٥٧ يندب للخطيب يوم الجمعة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة
- ٥٧ بيان من تجب عليه الجمعة ومن لا تجب عليه
- ٥٩ باب صلاة الخوف
- بيان صفة صلاته صلى الله عليه وسلم بأصحابه صلاة الخوف
- ٦٠ بيان كيفية صلاة الخوف
- ٦٣ باب صلاة العيدين
- ٦٤ ندب الأكل قبل صلاة عيد الفطر
- ٦٥ أمر النساء بالخروج إلى صلاة العيدين
- ٦٦ صلاة العيد تكون قبل الخطبة
- ٦٧ صلاة العيد ركعتان لا أذان لها ولا إقامة
- ٦٨ كيفية صلاته صلى الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر والأضحى

مصحف

- ٦٩ ما يقرؤه المصل في صلاة العيد من القرآن بعد الفاتحة
- ٧٠ يندب الخروج إلى صلاة العيد ماشيا وكذا الرجوع
- ٧١ وقت التكبير في العيدين ابتداء وانتهاء وصفته وما يندب فيهما
- ٧٢ باب صلاة الكسوف
- ٧٣ كيفية صلاة الكسوف والخسوف
- ٧٧ ما يقال عند حصول ما يخوف الله به الناس
- باب صلاة الاستسقاء
- ٧٩ خطبته صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء
- ٨٠ طلب الاستسقاء من النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطف يوم الجمعة
- ٨٢ يندب حصر الثوب عن بعض البدن حال نزول المطر
- ما يقال عند نزول المطر
- ٨٣ باب اللباس
- ٨٤ النهي عن لبس الحرير والديباغ
- ٨٥ الترخيص في لبس الحرير إذا كان هناك علة
- ٨٦ إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده
- ٨٧ الاستسقاء بآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٨٨ كتاب الجنائز
- ٨٩ النهي عن تمنى الموت
- الأمر بتلقين موتى المسلمين لا إله إلا الله
- ٩٠ اقرعوا على موتاكم يس
- ٩١ استحباب تغطية الميت وتقبيله بين عينيه

صحيفة

- ٩٢ المحرم إذا مات يغسل ويكفن ولا
يغمر رأسه
- ٩٣ يندب في غسل الميت أن يكون وترا الخ
- ٩٤ كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في ثلاثة أثواب بيض
- ٩٥ الواجب في الكفن
- ٩٦ الأمر بتحسين كفن الميت
- ٩٧ إذا دفن اثنان في قبر يقدم إلى القبلة
أفضلهما والشهيد لا يغسل ولا يصلى عليه
- ٩٨ النهى عن التغلى في الكفن ، وأنه
يجوز للرجل أن يغسل امرأته
- ٩٩ تصح الصلاة على الميت بعد دفنه
مطلقا
- ١٠١ سعى النبي صلى الله عليه وسلم
النجاشي ، وجواز الصلاة على الغائب
- ١٠٢ جواز الصلاة على الميت في المسجد
- ١٠٣ عدد التكبير في صلاة الجنازة وما
يفعل بعد كل تكبيرة
- ١٠٤ بيان الدعاء للميت الوارد في صلاة
الجنازة
- ١٠٦ بيان أجر من شهد الجنازة حتى يصلى
عليها ومن شهدا حتى تدفن
- ١٠٧ ندب المشي لمشييع الجنازة والخلاف
في أنه يكون أمامها أو خلفها
- ١٠٨ نهى النساء عن اتباع الجنازة
- ١٠٩ كيفية إدخال الميت القبر وما يقال
عند وضعه فيه
- ١١١ فائدة في وفاته صلى الله عليه وسلم
وبيان من تولى غسله ودفنه صلى الله
عليه وسلم

صحيفة

- ١١١ النهى عن تخصيص القبر والتعود
عليه الخ
- ١١٢ بيان أجر حثي التراب على قبر الميت
- ١١٣ ما يقال بعد تسوية التراب على قبر الميت
- ١١٤ الحث على زيارة القبور للرجال
دون النساء
- ١١٥ النهى عن النياحة
- ١١٦ الميت يعذب في قبره بما نبح عليه الخ
- ١١٧ النهى عن الدفن ليلا إلا لضرورة
- ١١٨ ما يقوله زائر القبور عند زيارته
- ١١٩ النهى عن سب الأموات والتعود على
المقابر
- ١٢٠ كتاب الزكاة
- ١٢١ زكاة الإبل ومقاديرها وأسنانها
- ١٢٢ زكاة الغنم ومقدار نصابها وسنّها
- ١٢٤ زكاة الورق ونصابه
- زكاة البقر ونصابه
- ١٢٥ تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم
- ١٢٦ ليس في الرقيق والفرس صدقة
- للإمام أن يأخذ الزكاة قهرا ويعاقب
المانع
- ١٢٨ نصاب الذهب والفضة والحبوب
- ١٢٩ ليس في البقر الدواب صدقة
- ١٣٠ تعجيل الزكاة قبل مجيء وقتها
- ١٣١ إذا لم يكمل النصاب فلا تجب الزكاة
- ماسق بماء السماء ففيه العشر الخ
- ١٣٢ بيان الأنواع التي تجب فيها الزكاة
من المطعومات والأنواع التي لا تجب فيها
- ١٣٤ يجب خرص النخل والعنب عند
الاشتداد
- ١٣٥ الخلاف في وجوب الزكاة في الحلى

صحيفة

- ١٣٦ وجوب الخمس في الركاز
أقوال العلماء في الركاز
١٣٧ باب صدقة الفطر
مقدار زكاة الفطر وما يخرج منه
ووقت أدائها
١٤٠ باب صدقة التطوع
١٤١ من يستغف يغفر الله ومن يستغن
يغفر الله
١٤٢ الصدقة على من كان أقرب إلى
المتصدق أفضل وأولى
١٤٤ ذم السؤال تكررا إلا الحاجة
١٤٥ باب قسمة الصدقات . وبيان الغنى
الذي يحرم معه السؤال
١٤٦ تحريم المسئلة إلا لأحد ثلاثة
١٤٧ آل النبي صلى الله عليه وسلم الذين
لا تحمل لهم الصدقة
١٥٠ كتاب الصيام
الوعيد العظيم لمن يصوم يوم الشك
١٥١ الأمر بالصوم لرؤية الهلال والإفطار
لرؤيته
١٥٢ العمل بخبر الواحد في صوم رمضان
١٥٤ الثناء على من يعجل الفطر ، والأمر
بالتسحر
١٥٥ ما يندب الفطر عليه . والنهي عن
الوصال في الصيام
١٥٦ تأكيد النهي عن الكذب والسفاهة للصائم
١٥٨ جواز الحجامة للصائم
حديث أفطر الحاجم والمعجوم
١٦٠ من نسي وهو صائم فأكل أو شرب
فليتم صومه

صحيفة

- ١٦١ من تضرر من الصوم في السفر وجبه
عليه الفطر ومن لا فلا
١٦٢ الشيخ إذ عجز عن الصيام يفطر
ويطعم الخ
١٦٣ من واقع في نهار رمضان وهو صائم
وجبت عليه الكفارة
١٦٥ من أصبح جنباً وهو صائم فصيامه
صحیح
من مات وعليه صيام صام عنه وليه
١٦٦ باب صوم التطوع وما نهى عن
صومه
١٦٧ بيان فضل صوم التطوع في سبيل الله
١٦٩ لا يحل للمرأة الصوم تطوعاً إلا بإذن
زوجها ، وحرمة الصوم يوم
العیدین وأيام التشريق
١٧٠ النهي عن تخصيص ليلة الجمعة
بالقيام وتخصيص يومها بالصيام
١٧١ صوم يوم السبت والأحد والخلاف
فيه
١٧٢ النهي عن صوم يوم عرفة لمن بعرفة
النهي عن صوم الدهر
١٧٣ باب الاعتكاف وقيام رمضان
١٧٤ الحث على الاجتهاد في العمل الصالح
في العشر الأخير من رمضان
والاعتكاف فيه
١٧٥ ما يلزم المعتكف فعلاً وتركاً
القاس ليلة القدر
١٧٦ ما يقوله من يرى ليلة القدر
١٧٧ كتاب الحج
باب فضله وبيان من فرض عليه

صحيفة

١٧٨ اختلاف الآذنة في إيجاب العمرة وعلمه

١٧٩ تفسير السبيل المشترط استطاعته

في وجوب الحج

١٨٠ جواز حج الصغير والأجر لوليه

١٨١ صحة النيابة عن الغير في أداء فريضة

الحج وشرطها والخلاف في ذلك

حج الصبي لا يسقط عنه فرض الحج

إذا بلغ وكذا العبد إذا عتق

١٨٣ نهي المرأة عن الخلوة بالأجنبي والسفر

إلا ومعهما محرم

١٨٤ من لم يحج عن نفسه لم يصح حجه

عن غيره

١٨٥ باب المواقيت

المواقيت المكانية للحج والعمرة

١٨٨ باب وجوه الإحرام وصفته

١٨٩ باب الإحرام وما يتعلق به

١٩٠ الأمر برفع الصوت بالتلبية والتجرد

والغسل عند الإهلال

ما يحرم على المحرم وما يجوز له

١٩٢ نهي المحرم عن النكاح والإنكاح

والخطبة والصيد

١٩٣ يحرم لحم الصيد مطلقا على المحرم

١٩٤ ما يجوز قتله في الحرم للمحرم وغيره

١٩٦ جواز الخلق لمن به أذى في رأسه

وعليه القدية . وخطبته صلى الله عليه

وسلم عام الفتح

١٩٧ إن إبراهيم حرم مكة وأنه صلى الله

عليه وسلم حرم المدينة

صحيفة

١٩٨ باب صفة الحج ودخول مكة

صفة حجة صلى الله عليه وسلم

٢٠٢ الدعاء الذي يقال بعرفات

٢٠٣ منى كلها منحرة وعرفة كلها موقف

٢٠٤ ما جاء في تقبيل الحجر الأسود

والسجود عليه

٢٠٦ طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت

واستلامه الركن بمحجن الخ

٢٠٧ جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر

لمن به عذر

٢٠٨ بيان وقت رمي جمرة العقبة ووقت

الوقوف بعرفة

٢٠٩ استمرار التلبية إلى رمي جمرة العقبة

٢١٠ دعاؤه صلى الله عليه وسلم للمحلقين

والمقصرين

٢١٢ يحل للمحرم بعد الرمي والخلق كل

شيء إلا النساء

٢١٣ جواز المبيت بمكة ليالي منى لمن به

عذر

٢١٤ يكفي القارن طواف واحد وسعى

واحد للحج والعمرة

٢١٥ أمره صلى الله عليه وسلم الناس أن

يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف

٢١٦ أفضلية المساجد الثلاثة على غيرها

٢١٧ باب القوات والإحصار

٢١٨ المحرم إذا اشترط في إحرامه ثم عرض

له المرض فإن له أن يتحلل

٢١٩ من كسر أو عرج فقد حل وعليه

الحج من قبل